إشكالية التنمية الترابية بالمغرب

نموذج جهة دكالة عبدة

–مقاربة منهجية بواسطة لعبة الفاعلين–

المصطفى حسني 2009

HASSANI El Mostafa

Problématique du développement territorial au Maroc. Cas de la région Doukkala-Abda.

الجزء الأول

ISBN : 978-9920-29-654-0

تنويه:

يجب التنبيه إلى أن جهة دكالة–عبدة لم تعد قائمة من الناحية الترابية والإدارية بعد التقسيم الجهوي الجديد لسنة 2015، حيث أمست منطقة دكالة تابعة لجهة الدار البيضاء–سطات ومقسمة بين إقليم الجديدة وإقليم سيدي بنور وفق التقطيع الإقليمي لسنة 2009، فيما باتت منطقة عبدة تابعة لجهة مراكش–آسفي ومقسمة بين اقليم آسفي وإقليم اليوسفية وفق لنفس التقطيع (2009).

تجدر الإشارة إلى أن أصل هذا العمل هو عبارة عن أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش سنة 2009.

فهرس الجزء الأول

الفهرس

تنويه: 1

ملخص 7

Résumé..... 8

Summry 8

مقدمة عامة..... 11

الجزء الأول: جهة دكالة عبدة ضمن الإطار النظري والسياق الترابي بالمغرب..... 37

الفصل الأول: التنمية الترابية بين التأصيل الإبستمولوجي والمقاربات العملية 39

المبحث الأول: مفهوم التراب عند الجغرافيين..... 39

1- من مفهوم التراب إلى مفهوم الترابات..... 39

2- الانتقال من المجال الى التراب: مهمة ليست بالسهلة 40

3- أشكال التراب 42

4- الأسس المرجعية لمفهوم التراب 44

5- المنهجية الترابية والمقاربة النسقية..... 59

المبحث الثاني: مقاربات التنمية الترابية، التراب مجال وجيه للتنمية..... 62

1- تطور نظريات التنمية:..... 62

2-المقاربات النظرية ذات البعد العملي..... 63

-مقاربة التنمية الوطنية أو الفوقية (النازلة من الأعلى): 64

-مقاربة التنمية الجهوية: مقاربة قائمة على الاستقطاب 65

-مقاربة التنمية المحلية: جواب محلي عن أسئلة الهامشية والهشاشة..... 67

3-مقاربة التنمية الترابية: في البحث عن الشمولية والتمفصل والتملك والحكامة 70
-تعاريف التنمية الترابية 71
-خلفيات ظهور التنمية الترابية 72
-التنمية الترابية كبديل جديد للمقاربات السبقة 73
-خصائص التنمية الترابية 78
-أشكال التنمية الترابية: 79
-رهانات واستراتيجيات التنمية الترابية 80
1-الرهانات والاستراتيجيات السياسية. 80
2-الرهانات والاستراتيجيات الاقتصادية 83
3-الرهانات والإستراتيجيات الاجتماعية 85
4-الرهانات والإستراتيجيات المجالية 86
الفصل الثاني: المجالات الترابية المغربية بين تفكك البنيات التقليدية والاختلالات الجهوية والسياسات الترابية 88
المبحث الأول: مسلسل الاستتراب بالمغرب، بين تفكك البنيات التقليدية 88
وإعادة تشكيل المجالات الترابية 88
المبحث الثاني: الاستتراب تعبير عن الحمى الترابية 93
1-خلفيات وآليات الضبط الترابي 93
2-مشكل الحكامة الترابية: 95
-الإطار النظري، تحديد المسؤوليات وربط العمليات وتشبيك الفاعلين 95
-الحكامة المحلية المغربية على المحك 97
1- الجماعات المحلية: صلاحيات مهمة وإطارات هشة ومردودية ضعيفة 97

2- الهندسة الترابية وأولوية التنمية التوطينية: 105
المبحث الثالث: تعدد السياسات الترابية وضعف النتائج 109
1- اللاتمركز: سيادة منطق التأطير الإداري 109
2- اللامركزية: مسلسل في طور التجويد 120
3-سياسة إعداد التراب الوطني: محاولات مترددة 127
4 - اللامركزية الصناعية: سياسة محدودة النتائج 133
5- السياسة الجهوية: على محك التجريب والتدرج 135
المبحث الرابع: مقاربات التنمية الترابية، التضارب وضعف التمفصل 147
1- المقاربات التنموية: التنويع والبحث عن التكامل 147
2-سياسات استترابية* متتالية ذات نتائج ومردودية متفاوتة 149
الفصل الثالث: جهة دكالة عبدة: مجال متميز تاريخيا وجغرافيا وغير مستقر إداريا 155
المبحث الأول: موقع جهة دكالة عبدة داخل التقسيمات المجالية 155
المبحث الثاني: جهة دكالة عبدة بين الأمس واليوم 158
1- إحداث جهة دكالة- عبدة: رد الاعتبار لإقليم دكالة التاريخي 158
-الحدود التاريخية للجهة: 158
-المضمون البشري: 160
-دكالة، بين الترحال والاستقرار وتخريب المدن 164
-مشكل التسميات: 165
-مشكل الحدود الداخلية في الجهة: 173
2- الإطار الجغرافي لجهة دكالة عبدة 174
-التضاريس: غلبة الانبساط 174

-التربة في معظمها جيدة: 176
-المناخ يميل إلى الجفاف 177
-الموارد المائية: فقر الموارد الذاتية والتبعية للموارد الخارجية 178
المبحث الثالث: الديناميكيات السكانية بالجهة: ديناميكيات مجالية متفاوتة..... 182
1-نمو السكان الإجمالي: نمو متدبدب ومتفاوت 183
2-غلبة الطابع القروي وتفاوت في ديناميكية التمدين 188
3-حركات هجروية نشيطة جدا على الصعيدين الداخلي والخارجي..... 193
4- التمدين، ظاهرة مجالية ضعيفة 200
5-شبكة حضرية واعدة لكنها مازالت مختلة 202
6-هرم سكاني في تحولات بنيوية جدرية..... 204
7-انتشار التشغيل الذاتي والعائلي 206
المبحث الرابع: التقسيمات الترابية: بين التجريب وعدم الاستقرار..... 207
1-التنظيم الترابي ما قبل الحماية: منطق الإخضاع المخزني مقابل منطق المجال الحيوي 208
2-مرحلة الاستقلال: تكييف للهياكل الإدارية والمحافظة على نفس المنطق 222
-التقطيع الجماعي: جهة دكالة عبدة من تقطيع جماعي لآخر..... 229
1-البحث عن إطار ملائم للتنمية المحلية أم تعبير عن القلق الترابي؟ 230
2-عدم الإستقرار الترابي: عامل لا يساعد الترابات على تحقيق التنمية 243
خاتمة الجزء الأول 251

ملخص

في الوقت الذي يعرف فيه المغرب أربعة انتقالات استراتيجية مهمة، هي الانتقال الديموغرافي والانتقال الحضري والانتقال الليبرالي والانتقال الترابي، يبدو أن جهة دكالة–عبدة تعرف كباقي جهات ومناطق المغرب إعادة تشكيل ترابي معقد وطويل الأمد، مع التزايد المطرد لأعداد الفاعلين والمتدخلين والأطراف المعنية من جهة والتنوع المتصاعد للرهانات والتحديات من جهة ثانية، وبالتالي فإنها ما زالت إلى حدود 2009 تبحث عن نموذج تنموي خاص بها خاصة على غرار باقي الجهات الأخرى، مما يحتم ويفرض على المسؤولين اللجوء، منذ الاستقلال، إلى مقاربة التجريب الترابي من أجل الوصول إلى نموذج أكثر نجاعة ووجاهة. كما تبدو إشكالية بناء نموذج للتنمية الترابية مسألة جد شائكة في سياق مخالف عن السياق الذي ظهر فيه هذا المفهوم في الأصل، وبالتالي تبقى المقاربة التجريبية هي السبيل الوحيد لإيجاد نموذج مغربي صرف للتنمية الترابية، مع ضرورة استحضار واحترام شروط الحكامة الجيدة المفروضة على الصعيد الدولي في هذا الباب، التي بدونها لا يمكن الحديث عن نجاح المشروع الترابي. وقد عرفت جهة دكالة–عبدة تطبيق كل أشكال التنمية ذات البعد المجالي: التنمية القطاعية الموطنة (développement sectoriel localisé)، والتنمية المندمجة (développement intégré) والتنمية الجماعاتية (développement communautaire)، التنمية المحلية (développement local)، والتنمية المستترية (développement territorialisé)، والتنمية الترابية بالمعنى الضيق للكلمة(développement territorial)، ولكنها نماذج لم تعط دائما النتائج المرجوة منها، على الرغم من المجهودات الجبارة والاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة من أجل النهوض بأوضاعها المختلفة.

مما يؤكد وجود إشكالية حقيقية للتنمية الترابية تعتمد على أسس الاستقلالية والحكامة الجيدة، حيث لم تستطع هذه الجهة مع ذلك النجاح في إدماج الديناميكيات المجالية والديناميكيات المؤسساتية والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية في مسلسل واحد متماسك ومستقل ومستدام، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي أو الجهوي، وذلك من أجل الرفع من القدرات البشرية، والزيادة في القيم المضافة الاقتصادية، وتلبية حاجيات السكان الحقيقية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتأهيل الجهة وباقي المناطق المنتمية لها من أجل الدخول في المنافسة الترابية في ظل احتدام العولمة.

لتوضيح هذه الإشكالية نقترح تقسيم هذا العمل إلى أربعة أجزاء:

– الجزء الأول: جهة دكالة عبدة ضمن السياق النظري والسياق الترابي بالمغرب.

– الجزء الثاني: جهة دكالة عبدة بين الإنجازات الاقتصادية والأزمات البنيوية وتأثير شبكات الفاعلين.

– الجزء الثالث: الديناميكيات الاجتماعية والمجالية: عجز في تأهيل الإنسان والمجال

– الجزء الرابع: المجالات الترابية بين التسيير اللامركزي ورهانات الاستدامة

Résumé

Dans le contexte des quatre transitions stratégiques majeures que connaît le Maroc - démographique, urbaine, libérale et territoriale - la région de Doukkala-Abda, comme d'autres régions marocaines, est confrontée à une restructuration territoriale complexe et à long terme. Cela implique une augmentation continue du nombre d'acteurs et une diversité croissante de défis. Par conséquent, trouver un modèle de développement spécifique à la région et au Maroc dans son ensemble présente plusieurs enjeux majeurs sociaux, économiques et spatiaux. Les responsables ont eu recours à une approche expérimentale territoriale depuis l'indépendance pour développer un modèle plus efficace. Cependant, la construction d'un modèle de développement territorial reste difficile, nécessitant le respect des principes de bonne gouvernance, de territorialité et de durabilité. Sans ceux-ci, le succès des projets territoriaux resterait incertain à long terme.

La region de Doukkala-Abda a mis en œuvre toutes les formes de développement territorial : le développement sectoriel localisé, le développement intégré, le développement communautaire, le développement localisé, le développement territorialisé, et le développement territorial stricto sensu.

L'objectif était d'améliorer les capacités humaines, d'augmenter la valeur ajoutée économique, de répondre aux besoins réels de la population, de réaliser le bien-être social, et de préparer la région et les autres zones qui en dépendent à entrer en compétition territoriale dans un contexte de mondialisation croissante.

Cependant, ces modèles n'ont pas toujours donné les résultats escomptés malgré les efforts considérables et les investissements importants consentis par l'État pour améliorer les conditions dans différentes parties de la région. Cela confirme l'existence d'un véritable problème de développement territorial basé sur l'endogéinité, l'autonomie et la bonne gouvernance. Cette région n'a pas réussi à intégrer les dynamiques territoriales, institutionnelles, sociales et économiques dans une dynamique cohérente, autonome et durable, que ce soit au niveau local ou régional.

Summry

In a time where Morocco is experiencing four significant strategic transitions – demographic, urban, liberal, and territorial – the Doukkala-Abda region, like other regions in Morocco, appears to be undergoing a complex and long-term territorial restructuring. This is accompanied by a continuous

increase in the number of actors, interveners, and stakeholders on one hand, and the escalating diversity of challenges and stakes on the other. Consequently, the quest for a developmental model specific to this region, and to Morocco as a whole, poses more than one challenge. This has compelled and mandated officials, since independence, to resort to a territorial experimental approach to reach a more effective and prominent model.

Building a model for territorial development appears to be a very delicate issue in a context different from the one in which this concept originally emerged. Therefore, the experimental approach remains the only way to find a distinctive Moroccan model for territorial development, while also emphasizing the necessity of invoking and respecting the conditions of good governance imposed internationally in this regard. Without these conditions, the success of territorial projects cannot be discussed. While Morocco is undergoing four significant strategic transitions – demographic, urban, liberal, and territorial – the Doukkala-Abda region, like other regions in Morocco, appears to be experiencing a complex and long-term territorial restructuring. This is coupled with a continuous increase in the number of stakeholders, interveners, and interested parties on one hand, and the escalating diversity of challenges and stakes on the other. Consequently, the search for a developmental model specific to this region, and to Morocco as a whole, poses more than one challenge. This has compelled and mandated officials, since independence, to resort to a territorial experimental approach to reach a more effective and prominent model.

Building a model for territorial development appears to be a very delicate issue in a context different from the one in which this concept originally emerged. Therefore, the experimental approach remains the only way to find a distinctive Moroccan model for territorial development, while also emphasizing the necessity of invoking and respecting the conditions of good governance imposed internationally in this regard. Without these conditions, the success of territorial projects cannot be discussed.

مقدمة عامة

قامت السلطات العمومية منذ فجر الاستقلال بإطلاق العديد من السياسات القطاعية والاستراتيجيات التنموية والسهر على تنفيذ عدد من البرامج الترابية الطموحة، وذلك من أجل تحديث البلاد وتطوير أداءها وإعادة التماسك بين جهاتها والبحث عن حل جدري للاختلالات الناتجة عن الفترة الاستعمارية أو الحاصلة بعد حصول البلاد على الاستقلال. وهي سياسات واستراتيجيات مختلفة ومتباينة الأهداف والوسائل والموارد، كانت تروم خلق ديناميكيات محلية وجهوية كما هو الشأن بالنسبة لسياسات اللامركزية واللاتمركز والجهوية أو تأهيل المجالات الحضرية والمرافق العمومية بمختلف مناطق البلاد، كإنشاء الوكالات المستقلة، وكالات التنمية الاقليمية ووكالات التنمية الاجتماعية والوكالات الحضرية، أو تروم تدبير الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة كإنشاء وكالات الأحواض المائية أو برامج التشجير ومحاربة التعرية ومحاربة التصحر. وإن تعددت السياسات والبرامج في الستين سنة الماضية وتنوعت المقاربات المتبعة من المقاربة القطاعية، الى المقاربة النطاقية، الى المقاربة المندمجة، الى المقاربة الترابية، وما رافقها من خطابات متداولة من حين لآخر حول التنمية الجهوية والتنمية المحلية والتنمية الترابية وأخيرا التنمية البشرية، فقد بقيت النتائج ذات قيمة متفاوتة الأهمية إلى محدودة الآثار على ارض الواقع.

فالمجهودات والاستثمارات التي قامت بها الدولة كانت بدون شك كبيرة وملموسة ومتنوعة وفي بعض الأحيان جد عالية، بيد أن النتائج لم تكن دائما في مستوى الانتظارات الرسمية والتطلعات الاجتماعية لتحديث البلاد وتنظيمها والرقي بأوضاع كل الجهات والأقاليم والمناطق؛ إذ أن بعض المجالات عرفت إنطلاقة حقيقية، وعرف البعض الآخر إنطلاقة محدودة، في حين بقيت أغلب المجالات دون ذلك بكثير. فالاختيارات المتبعة لم تُتَرجم في كثير من الأحيان الى ديناميكيات محلية وجهوية ملموسة ولم تُحول إلى ميكانيزمات قادرة على إعادة تشكيل المجتمعات والمجالات المختلفة ببلادنا تشكيلا متماسكا ومنتجا ومتوازنا، وبالتالي لم تفض الى حصول تنمية مستديمة، بقدر ما أنتجت أو ساهمت في خلق تنمية مختلة بعد أن فشلت في الحد من التفاوتات وتصحيح التناقضات وسد العجز، وزادت من الفجوات والتناقضات السوسيو–مجالية.

منذ دخول المغرب في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي سنة 1983، تأكد الاختيار الليبرالي، في علاقة مع الصعود القوي للعولمة، مع ما نتج عن ذلك من تزايد للاختلالات الاجتماعية والمجالية. فرحنا نلاحظ تطورا ملموسا في إعادة هيكلة الدولة والمجتمع والاقتصاد والمجال، حيث كانت توصيات المؤسسات المالية

تحث، على المستوى الترابي، على إعادة انتشار الدولة بترسيخ اللامركزية وتكريس اللاتمركز وتشجيع الاقتصاد الاجتماعي ودعم المجتمع المدني وإشراك القطاع الخاص في تدبير الشؤون المحلية والجهوية، وذلك من أجل تخفيف العبء عن الدولة، بواسطة تحميل مزيد من المسؤولية لفعاليات المجتمع من جهة، والشروع في مسلسل تفكيك بعض القطاعات العمومية وتعزيز المنهج الليبرالي، واعتماد منطق اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. في هذا السياق العام بتنا نلاحظ ظهورا وتزايدا كبيرا لعدد من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمؤسساتيين، ومزيدا من الهيئات المنتخبة ووكالات التنمية والجمعيات والتعاونيات والإدارات العمومية وشبه العمومية المساهمة في التدخلات الترابية. أمام هذا التزايد المطرد للجهات الفاعلة في التراب زاد في الكثير من الحالات تضارب المصالح وتداخلا في القطاعات وتعقيدا في منهجيات تسيير الشؤون المحلية والجهوية، بدون أن تكون لتدخلات وعمليات التنمية والتهيئة ما يكفي من الفعالية والنجاعة المطلوبة والمنتظرة، مما يطرح إشكالية نموذج الحكامة الترابية بسبب ضعف التنسيق والتنظيم، وتداخل المهام والأنشطة في نفس القطاع، وعجز في التحكيم والمتابعة والتقييم...بل أنتج ذلك أزمة للحكامة صارت واضحة للجميع داخل المؤسسات والإدارات نفسها وبين المكونات المختلفة، وبين الفاعلين والأطراف المعنية بالتراب، وبين السياسات والقطاعات والمشروعات العمومية وشبه العمومية المستترية (politiques, secteurs et projets territorialisés)، وعلى مدى تعبئة وقدرة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين المعول عليهم للقيام بمهام التنمية الترابية، بل إن الأزمة تخص مفهوم الفاعل الترابي نفسه الذي لم يستطع بعد الارتقاء إلى مستوى الفاعل الترابي التنموي.

لقد أبانت التجربة الناجحة لبرنامج الكهربة القروية عن مدى أهمية الحكامة الترابية في إنجاح هذا النوع من البرامج التي تطلقها الدولة بفضل مشاركة كل الأطراف المعنية. فبعد أن انتظر العالم القروي لمدة طويلة جدا منذ حصول البلاد على الاستقلال للاستفادة من الكهرباء على غرار المجال الحضري، بسبب عدم قدرة المكتب الوطني للكهرباء للقيام بتغطية شاملة لهذا المجال لوحده إلا بنسبة ضئيلة جدا، تم اللجوء إلى المقاربة التشاركية والمقاربة الترابية لتدبير وتنفيذ هذا البرنامج، حيث تم اقتسام التكاليف بين الأطراف المعنية (المكتب الوطني للكهرباء والجماعة القروية والسكان المستفيدون)، مما ساهم في نجاح هذا البرنامج بنسبة كبيرة تجاوزت 90 % من مجموع الأسر بمختلف أنواع الدواوير والمداشر. وهي نفس المقاربات التي تم الاعتماد عليها في إنجاز مشروع المسالك القروية ومشروع تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. فالإشراف القوي للدولة وتعبئة السكان وإشراك الجماعات المحلية كان له الأثر الكبير في إنجاح المشاريع التنموية المستترية، حيث تصبح تبعا لذلك رهانات مختلف الفاعلين متطابقة، في خدمة السكان والتراب، في إطار نوع من الحكامة الجيدة (احترام القانون والمؤسسات واتباع سبل المشاركة والشراكة والثقة المتبادلة والشفافية والفعالية).

لقد كان لإرادة الدولة في إنزال الاستراتيجيات الوطنية والبرامج القطاعية ووضع الشبكات المختلفة دور كبير في الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية وإنجاز البنيات التحتية بمختلف المناطق بالمغرب (المشروعات الهيدروفلاحية، المركبات الصناعية، الطرق السيارة، الطرق والموانئ) وإن كان الأمر بشكل متفاوت حسب طبيعة المجالات المستهدفة، فإن دور السياسات العمومية في المجالات الاجتماعية كان أكثر وضوحا وتعميما فيما يخص التنمية البشرية (تغطية التراب الوطني بشبكة من الجامعات ومؤسسات التربية والتعليم والتكوين المهني، وبشبكة من مؤسسات الصحة العمومية)، وإن كان الأمر يبدو على أنه يعطي للأبعاد الكمية أكثر من الأبعاد النوعية، مع محاولة إشراك القطاع الخاص في هاته القطاعات الاجتماعية الحساسة. إرادة الدولة هنا كانت وما زالت تتراوح بين البحث عن الفعالية الاقتصادية والنجاعة المالية والتقنية وبين البحث عن العدالة المجالية والإنصاف الاجتماعية في تنزيل "التنمية الموطنة" حسب الأماكن والأوساط الجغرافية، وذلك من أجل ترجمة التنمية الوطنية الشاملة إلى تنمية ملائمة، من خلال التدخل والإشراف المباشر لمختلف مؤسسات الدولة. إنها طبعا مقاربة تكتوقراطية وقطاعية يكون فيها قرار اختيار طبيعة وشكل المشاريع وقرار تحديد الأماكن والمجالات أحاديا وفوقيا، وإن كان التسيير ينزع في العقد الأخير إلى إدماج أكثر لممثلي الأطراف المعنية في المجالس الإدارية لبعض المؤسسات (المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، أكاديميات التربية والتعليم).

كما دخل المغرب في مسلسل لامركزي طويل وتدريجي، دشنه بإصدار الميثاق الجماعي منذ 1976، وتوجه بوضع اللبنات الأولى للاامركزية الجهوية سنة 1997 في انتظار إقرار جهوية أكثر تقدما وملائمة مع الوقائع المجالية المتنوعة بالبلاد. ما يثير الانتباه بالنسبة للجغرافيين هو الأثر الإيجابي الذي تركه هذا المسلسل على مستوى تنظيم وهيكلة المجال الجهوي والوطني، حيث ساهمت هذه السياسة في ظهور عدد كبير من المراكز القروية، من خلال توزيع وتوجيه الموارد البشرية والموارد المالية، ليتطور العديد منها، فيما بعد، إلى مراكز حضرية ناشئة، إن لم يكن إلى مدن صغيرة ومتوسطة نشطة ستساهم بدون شك في تنشيط المجالات القروية المحيطة بها والربط بين هذه الأخيرة بالمدن الكبيرة والأقطاب الحضرية، وكذا الحد من الهجرات القروية، وذلك بفضل توفير الأنشطة الأساسية والخدمات الضرورية للسكان والمهنيين والظروف الملائمة للاستقرار. مهما كانت الانتقادات الموجهة للجماعات المحلية على مستوى التسيير والحكامة، فقد كان لها دور ملموس في تنشيط التنمية المحلية المؤسساتية، حيث استطاعت مبادرات التنمية الجماعية، في كثير من الحالات، أن توفر الشروط الأساسية والدنيا للتهيئة والتعمير وأن توفر الظروف الضرورية للتنشيط الاقتصادي والتأطير الإداري والعمل الاجتماعي.

أما مبادرات التنمية المحلية التطوعية فقد شهدت نموا ملحوظا مع الدور الكبير الذي أخذت تطلع به جمعيات التنمية المحلية أو جمعيات التنمية الاجتماعية (الجمعيات الثقافية والرياضية والبيئية) أو وداديات الأحياء في التعبئة والمشاركة الاجتماعية أو الجمعيات المكلفة بالتنمية الجماعاتية (جمعيات تدبير المياه، جمعيات

آباء التلاميذ) وكافة أشكال تنظيم القوى المحلية المساهمة في تغطية العجز الحاصل في العديد من القطاعات والمجالات والتجهيزات الأساسية، وذلك بفضل قانون الجمعيات الصادر سنة 1958 المؤطر للتنظيمات الاجتماعية وبفضل الدعم المقدم إليها من طرف السلطات العمومية والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. لقد كان لهذه المبادرات دور ملحوظ خاصة بالمناطق الهامشية (الجبلية، الصحراوية والواحية) ولكنه يشير أكثر إلى الدور الذي يمكن تقوم به المجتمعات المحلية في إعادة تنظيم نفسها بعيدا عن الأطر التقليدية المتقادمة وإعادة تشكيل البنيات المفككة، بل إن الإطار الجمعوي يعطي للأفراد والجماعات القدرة على التنظيم الاجتماعي الذاتي وعلى التفكير في بناء المستقبل والمصير المشترك، وعلى إمكانيات تصور ووضع وتنفيذ المشروع الجماعي، بعيدا عن التلقائية والعشوائية والاستراتيجيات الفردانية.

ويمكن اعتبار التعاونيات والمنظمات المهنية والاتحادات الانتاجية رافعة لتحقيق "التنمية في عين المكان أو الموقع" (in situ)، وذلك بفضل النجاح الكبير الذي حققته التعاونيات السكنية بالجديدة وتعاونيات جمع وتسويق الحليب بدكالة وبفضل الأدوار الطلائعية التي يلعبها مكتب التعاون في تشجيع العمل التعاوني في باقي القطاعات الانتاجية. تتجلى أهمية هذه التنظيمات في تثمين الموارد الطبيعة والاقتصادية والترابية وفي الرفع من قدرة المنتجين على تنظيم أنفسهم في أطر جديدة تمكنهم من تحسين ظروف الإنتاج والاستفادة من شروط التسويق ومن التدريب والتكوين والتسيير وتبادل المعلومات. كما تعد "التنمية في الموقع" نموذجا يحتذى به في هذه المنطقة حيث استطاع أن يحدث ديناميكية ترابية، حيث يلتقي المنتجون الفلاحيون مع المؤسسات العمومية (المكتب الجهوي للاستثمار العمومي، المديرية الإقليمية للفلاحة، مكتب التعاون) والموئلات الاقتصادية (معمل السكر، معامل الحليب) من أجل تبادل الأفكار والاتصالات المهنية المربحة والدائمة وإقامة الشراكات والاتفاقيات. فبعد أن كان الفلاحون مثلا بدكالة لا يستفيدون من إنتاج الحليب إلا بالطرق التقليدية، صاروا قادرين على رفع قيمته المضافة وبالتالي الحصول على موارد مالية تساعدهم على تحسين الإنتاج والرفع من مستواهم المعيشي، ولكن الأهم من ذلك هو ميلاد نوع من الفضاءات المشتركة التي يلتقي فيها المستغلون مع التقنيين والإداريين لتطوير الإنتاج وتطوير وتحسين النسل لقطيع الأبقار وتطوير قدراتها الإنتاجية، في ظروف تغلب عليها عدم الاستقرار والمنافسة في الأسواق الوطنية والدولية.

لقد عرفت جهة دكالة عبدة على غرار العديد من المناطق المغربية مجموعة من مشاريع التنمية القروية، سواء الخاصة بضم واستصلاح الأراضي أو الخاصة بتهيئة وتأهيل السكن القروي أو قرى الصيادين أو خلق القرى النموذجية. ما يمكن اعتباره متميزا في هذه المشاريع هو تشجيع السكان على المشاركة في إنجازها، أي كمقاربة تدمج السكان مباشرة في تمويل أو تنفيذ وتتبع الأشغال التي تهمهم إما بشكل فردي أو بشكل جماعي.

كما لجأ الفاعلون الترابيون بإقليمي الجديدة وآسفي إلى المقاربة التشاورية في تدبير الشؤون العمومية المحلية والإقليمية، من خلال ما كان يسمى باللجنة التقنية الإقليمية، وهي فرصة لالتقاء رؤساء الجماعات المحلية ورؤساء المصالح الخارجية وباقي المؤسسات العمومية للحوار ومناقشة المشاكل التي قد تعترض التنمية الجماعية والقطاعية والمجالية، ومناسبة لاستعراض المشاريع المنجزة والمقترحة وتقدم الأشغال في المشاريع في طور الإنجاز وإمكانية تركيب بعض المشاريع أو تأهيل بعض المجالات. كما أن هذه اللقاءات الشهرية المنظمة تحت إشراف عامل الإقليم تكون فرصة للمتدخلين من أجل التنسيق فيما بينهم والالتزام بعدد من شروط العمل المشترك. وتكون أيضا فرصة لتبادل الخبرات والمعلومات والاستشارات والإخباريات حول الاتفاقيات وتوزيع الموارد العمومية والإجراءات الإدارية الجديدة.

إن تواجد المغرب في مرتبة متوسطة حسب ترتيب مؤشر التنمية البشرية (بين الصف 123 والصف 126) على الصعيد العالمي، رغم المجهودات المبذولة مت أجل الرفع من مستويات التعليم والصحة والدخل، ليدعو للتساؤل عن الأسباب والآليات وراء هذا الاخفاق، إذ أنه لا يجب الوقوف عند مسؤولية العوامل الماكرو – اقتصادية أو السياسات العامة فقط، بقدر ما يجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك الإحاطة بالعوامل المرتبطة بالهياكل الترابية المحتضنة لمشاريع التنمية وبالظروف الجغرافية المعدة لإنزال وتطبيق السياسات التنموية عامة، وكذا التساؤل عن حيثيات تخلف المجالات المحلية الهامشية وضعف أداءها الاقتصادي والاجتماعي على إنتاج الثروات والحد من الهجرات. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى آخر نموذج للسياسات العمومية ألا وهو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي اعتمدت المقاربة الترابية في تصورها من أجل محاربة الفقر والهشاشة. إنها مبادرة رائدة بالمعنى الحقيقي للكلمة، للأهداف السامية التي تبنتها والمقاربة الترابية التي نهجتها، إلا أن نسبة كبيرة من مشاريعها تعرف تعثرا واضحا على مستوى التنفيذ، الشيء الذي يحد من فعاليتها على مستوى الأداء الوظيفي، ويجعلها بعيدة عن تحقيق أهدافها المسطرة، خاصة على مستوى تشغيل الفضاءات المبنية والمجهزة وتسيير المنشآت الاجتماعية المنجزة (دور الأمومة، الولادة، الشباب، الرعاية الاجتماعية) أو على مستوى تحفيز مبادرات الأنشطة المدرة للدخل.

ومهما كانت الإمكانيات المرصودة لهذه المبادرة، فإنها تظل غير كافية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم العجز الاجتماعي الكبير والمتوارث، حيث يشكو عدد كبير من السكان من البطالة والفقر والهشاشة الاجتماعية والإقصاء المجالي. تعتبر المشاريع المسطرة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مبادرات جديرة بالملاحظة والاهتمام باعتبارها تطبيقا لنموذج متميز للتنمية المحلية ببلادنا على المستوى الدولي، حيث تدخل الدولة في شراكات مع هيئات المجتمع المدني والجماعات المحلية من أجل تصور ووضع مشاريع القرب والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الفئات المستهدفة، مبادرة تعتمد على انتقاء الجماعات القروية الفقيرة والأحياء الحضرية الهشة للاستفادة منها. ولكن هذه الفئات لا تكاد تحس بآثارها الإيجابية على وضعها المعيشي بشكل مباشر،

رغم الاستثمارات الكبيرة التي تطلبتها مختلف المشروعات الاجتماعية أو العمليات المدرة للدخل... فانتقاء وتركيب المشاريع لم يكن دائما موفقا من طرف اللجان المشكلة تحت إشراف الادارة الترابية على العملية في مجملها. كما أن ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية، وعدم تأهيل العديد من الجمعيات المحلية للمساهمة في هذه المبادرة، وغياب المشاركة المحلية والمساهمة الاجتماعية، وهيمنة عقلية الجمود والانتظارية لدى السكان، كلها عوامل لم تساعد هذه المشاريع في تغيير كبير لوضعية الأحياء الهامشية والدواوير المهمشة، خاصة وأن الاقتصاديات المحلية والأنشطة المدرة للدخل لا توفر، لهذه المجالات، ما يكفي من مناصب الشغل والموارد المالية التي تمكنها من الاستقرار السكاني والازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

ومهما كانت إرادة الدولة قوية في إعادة انتشار أجهزتها ونقل بعض من تخصصاتها الى الهيئات المنتخبة محليا وجهويا، ومهما انفتحت على فعاليات المجتمع المدني والمحلي وشجعت مبادرات الاقتصاد الاجتماعي، ومهما بادرت الى نهج سياسات جهوية واتبعت مقاربات التخطيط والتعاقد والمشاركة والحكامة الجيدة...إلا أن هذه الإرادة قد اصطدمت بواقع مجالي واجتماعي عنيد لم يسعفها للوصول إلى الأهداف المرجوة. وبقيت العديد من السياسات المطبقة في الترابات، في معظمها، تُطبق تطبيقا نازلا للاستراتيجيات الفوقية، وظلت البرامج العمومية موغلة في المقاربة المركزية. ولم يستطع المجتمع بدوره أن يفرز، بشكل واضح، نخبا محلية وجهوية بديلة للقوى التقليدية أو التقليدية الجديدة، ويخلق بذلك قوى مضادة للتوازن وآليات لضبط وإنتاج مجالات محلية ديناميكية مستقلة وفعاليات مبادرة وخلاقة لتسيير التراب وإنتاج المجال.

ولكن هذا التطور الكبير الديموغرافي والاقتصادي الذي شهده المغرب والتحولات البنيوية الاجتماعية والمجالية والثقافية الناتجة عن ذلك التطور قد أفرز تكوين شبكات جديدة لا تتوافق منهجياتهم دائما مع الحكامة الجيدة والمصلحة الترابية، لتبقى هذه المجالات خاضعة للبنيات البيروقراطية والتكنوقراطية الصلبة في تأطيرها وتهيئتها وتابعة في نفس الآن للشبكات الترابية–"الزبائنية" ذات المصالح المتقاطعة والمتضاربة في استغلالها والاستفادة منها. وتبقى المقاربات المهيمنة في تدبير وتهيئة المجال هي المقاربة القطاعية والمقاربة الوطنية الفوقية، وذلك عن طريق عمليات التنمية الموطنة (développement localisé) مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق عمليات التنمية المستترية (développement territorialisé) من خلال إشراك الفعاليات الترابية والمحلية في تنفيذ التدخلات المجالية، أكثر من الحديث عن التنمية المحلية النابعة من صلب المجتمعات المحلية أو التنمية الترابية من صنع كل الفاعلين المحليين والجهويين أنفسهم، حيث يكون من الضروري اللجوء أكثر إلى أساليب الحكامة الرشيدة لاستدامة الموارد وإنجاح المشاريع.

لقد حققت البلاد، بدون شك، قفزات نوعية ومتعددة في كل القطاعات والمجالات الجغرافية، بفضل المشاريع التنموية والبرامج الحكومية المتعددة، ولكن الفوارق الجهوية الموروثة عن الفترة الاستعمارية (المغرب

النافع والمغرب غير النافع) لم تنمح كلية، بل أضيفت لها فوارق جديدة بين المغرب العصري والمغرب التقليدي، وفوارق بين الأقطاب والهوامش، وازدادت الاختلالات البيئية والفوارق والتوترات الاجتماعية وتعمقت فجوة الانكسارات المجالية بين المدن والبوادي، وداخل المدن بين الأحياء، وداخل البوادي بين المناطق المحظوظة و"المناطق المنسية". في علاقة مع تنظيم المجال المغربي، تزايدت حدة التركزات الحضرية والاستقطابات المجالية والتفاوتات المكانية القوية، بسبب الديناميكيات الاقتصادية المتغايرة ومحدودية سياسات إعداد التراب الوطني، وبسبب فشل عدد من السياسات العمومية النازلة غير الملائمة وغير الفعالة في بعض الأحيان من جهة، وبسبب السياسات المحلية والجهوية الصاعدة المشتتة وغير المترابطة والمنسقة من جهة ثانية.

لقد عرفت العديد من المناطق ديناميكيات مهمة ولكنها تبقى متفاوتة الأهمية بل ومحدودة وبطيئة في الكثير من الأحيان. فلماذا لم تستطع السياسات الترابية المختلفة أن تحرك مسلسلات التنمية لمحلية والجهوية بوثيرة أسرع وأكثر استدامة؟ هل يتعلق الأمر في طبيعة هذه السياسات بحد ذاتها؟ أم في طريقة وصياغة تطبيقاتها؟ أم في الفاعلين الذين يسهرون على تنفيذها؟ أم في عجز الأوساط الجغرافية على تمثلها واستيعابها؟ أم في تضارب الاستراتيجيات المختلفة الظاهرة منها والخفية؟ أم يتعلق الأمر بوجود أولويات ترتبط بهواجس أخرى غير الهواجس التنموية؟ أم يتعلق الأمر بمسلسل ترابي حقيقي غير قادر على حمل كامل للتنمية؟ أم أن الأمر يتعلق فقط بسياسات ظرفية؟ أم أن المسألة لا تغدو أن تكون إعادة انتشار للدولة المركزية على المستويات المحلية والجهوية؟ أم أن يرجع الأمر إلى ضعف الطبقة المتوسطة والتراجع السياسي للنخب المثقفة التي يمكن أن تحمل على كاتفها مسؤولية مشاريع التنمية؟ أم إلى طبيعة مرحلة الانتقال الليبرالي التي يعرف النشأة الأولى لطبقة من الرأسماليين يبحثون في هذه المرحلة الأولى عن عمليات التراكم والاغتناء والريع والامتيازات قبل التحول إلى مرحلة الاستثمار والتجديد والمقاولة المواطنة؟

تعتبر جهة دكالة – عبدة من الجهات الواعدة، لما تشهده من تطبيق لجل السياسات العمومية الترابية، ولما تعرفه من رصد لاستثمارات ضخمة في الميدان الفلاحي (التهيئة الهيدروفلاحية) والميدان الصناعي (مركبات الفوسفاط والمناطق الصناعية) وفي ميدان التجهيزات التحتية (الموانئ والطرق السيارة)، كما عرفت تطبيقا حرفيا للعديد من المشاريع التنموية الصغرى (مشاريع التنمية القروية، الصناعة التقليدية، الصيد البحري) وتنزيلا للتنظيمات المهنية واللامركزية وتشجيعا للمجتمع المدني ... مما قد يؤهلها لأن تكون مختبرا للتنمية الترابية النموذجية بالنظر للمؤهلات الطبيعية والموارد الاقتصادية والبشرية الكثيرة والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتميز به عن غيرها من الجهات. إلا أنها لم تصل إلى النتائج المرغوبة على مستوى التنمية رغم نجاحها في تحقيق مجموعة من الإنجازات الاقتصادية على المستوى الوطني، بل إنها بقيت منطقة متأخرة في عدد من الميادين الاجتماعية والعمرانية، وجهة مختلة في وظائفها، ومتفاوتة في ديناميكيتاها الترابية، ومفككة المكونات المجالية، وهامشية داخل النظام الترابي العام للبلاد. كما أنها ما زالت تعرف، على غرار جهات أخرى، عددا

من التحولات الديمغرافية والمجالية العميقة وغير المضبوطة التي يعرفها المجتمع والمجال المغربي: استمرار ارتفاع الهجرة القروية وتزايد نسب التمدين واختلال الهيكلة المجالية وتعدد الاستقطابات والفراغات والتصحرات المكانية.

تعرف جهة دكالة– عبدة مفارقات كبيرة تعبر عن آفاق التنمية المنحصرة، نتيجة لضعف الانسجام بين السياسات القطاعية المختلفة، ونتيجة لتنافر الديناميكيات المجالية والديناميكيات الاقتصادية والديناميكيات الاجتماعية. لقد حققت هذه الجهة فعلا نتائج اقتصادية جيدة على المستوى الوطني سواء على المستوى الفلاحي أو الصناعي، نتائج جعلتها تتبوأ الريادة في عدد من القطاعات الإنتاجية كقطاعات اللحوم الحمراء والحليب والسكر والحبوب والمنتوجات الفوسفاطية... بيد أنها مازالت تشكو من تدني المؤشرات الاجتماعية كضعف نسبة التمدين وتفشي ظواهر الأمية والفقر والهشاشة وضعف الخدمات الصحية وضعف التشغيل وانتشار البطالة المقنعة، مما يجعلها من الجهات المتخلفة على مستوى مؤشرات التنمية ببلادنا، بل إنها تعرف هدرا متزايدا لمواردها الطبيعية وتدهورا متقدما لبيئاتها الحضرية والفلاحية والساحلية والبحرية.

إنها بالتأكيد مفارقات ناتجة عن اختيارات استراتيجية أو مفارقات ناتجة عن تحولات سوسيو–مجالية لم تستطع الدولة وباقي الفاعلين الترابيين التحكم فيها والحد منها. هناك فرضية أن تكون هذه الجهة، في مرحلة معينة، قد بُرمجت لتكون مصدرا لخلق قيمة مضافة لفائدة الاقتصاد الوطني، باستغلال المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها، بدون أن يواكب ذلك الاستغلال اهتمام بتأهيل العنصر البشري لكي يكون قادرا على الاندماج داخل الاقتصاد والمجتمع المعاصرين، ويكون باستطاعته تطوير قدراته للزيادة في خلق الثروات الاقتصادية وتنظيم وتهيئة وتنمية مجاله. كما أن هناك فرضية أخرى أن تكون السلطات الحكومية قد أعطت الأسبقية للجانب الاقتصادي بهذه الجهة على حساب الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية أو أعطت الأهمية للجوانب الكمية على حساب الجوانب النوعية. وفرضية ثالثة هي إعطاء الأسبقية للمقاربة التكنوقراطية والبيروقراطية والمقاربة القطاعية والنطاقية على حساب المشاركة الاجتماعية والشراكة المؤسساتية، وذلك من أجل تسريع وثيرة التنمية الوطنية، مما يجعل الفاعلين والفعاليات بهذه الجهة غير متمكنين من التكوين والتأهيل للحصول القدرات الكافية التي تمكنهم من مواجهة المنافسة الداخلية والخارجية، في ظل هيمنة العولمة وانفتاح الأسواق.

هل هناك عوامل أخرى تفسر هذه التناقضات؟ وقبل ذلك، ما هي الإكراهات التي تعاني منها هذه الجهة؟ وما هي الآليات والاختلالات التي تحول دون أن تتبوأ هذه الجهة المستوى اللائق بها ويجعل منها بالعكس جهة رائدة ونموذجية وذات قدرات تنافسية بالمقارنة مع الجهات المغربية الأخرى؟ لماذا لم تنجح هذه الجهة في التغلب على معوقاتها البنيوية؟ كيف نفسر تدني هذه الجهة على مستوى المؤشرات الاجتماعية؟ من استفاد فعلا من مجهودات التنمية ومن لم يستفد منها؟ هل نجحت فعلا في أن تكون لنفسها شخصية مستقلة

وكيانا متماسكا أم انها مازالت غارقة في التبعية لمراكز أخرى؟ ما هي المقاربات التنموية التي تم تطبيقها في تصور وإعداد وتنفيذ المشاريع التي عرفتها هذه الجهة؟ كيف نفسر تخلف هذه الجهة؟ هل يعود الى ضعف الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة؟ ام الى الفشل في تطبيق السياسات العمومية ام الى عدم تكيفها مع خصائص هذه الجهة؟ أم الى قصور أصلي موجود في المقاربات المتبعة نفسها؟ أم الى الفاعلين الترابيين، كانوا مؤسساتيين أم اجتماعيين الذين لم ينجحوا في وضع نظام عمل ترابي فعال؟ أم الى الرهانات والمصالح المتناقضة بين الفرقاء الترابيين الذين انتهى بهم الأمر الى خدمة استراتيجياتهم الشخصية الضيقة؟

كيف نفسر عجز الجهة على خلق تراب متماسك على الرغم من التشابه الثقافي والجغرافي بين الإقليمين المكونان لها؟ كيف نفسر عدم قدرة الجهة على إثبات ذاتها كجهة ناجحة بين الجهات؟ لا شك أن دواعي إقامة الجهة كانت وجيهة وصائبة باللجوء إلى المعطى الثقافي والتراث التاريخي المشترك، ولكن مجالها الترابي صار منذ دخول الاستعمار منشطرا وتابعا لقطبي الدار البيضاء ومراكش. كما أن تصور الجهة، كما هو شأن جهات تابعة أخرى، لم يكن موفقا وموافقا للرؤية الاستراتيجية للدولة في ميدان التنمية الترابية.

ما هي العوامل التي تفسر وجود ديناميكيات محلية متفاوتة الأهمية؟ إذا كان تخلف وتفكك المجالات الدكالية والعبدية يعود بدون شك الى عدم نجاعة السياسات الترابية المطبقة (الاستثمارات العمومية، المركزية التمركز، الجهوية)، فإن جزءا آخر تتحمله المجتمعات المحلية نفسها بهذه الجهة، ترى ما هي أوجه القصور التي يُميز أداء الفعل التنموي بهذه الجهة؟ لماذا لم تستطع أن تحتضن، على الأقل، مبادرات التنمية المحلية على غرار مناطق أخرى أكثر فقرا وهشاشة وهامشية، كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الجبلية ومناطق الواحات؟ هل يعود ذلك إلى التقسيمات الترابية المتتالية؟ أم إلى الصعود القوي "للترابيات" الحصرية (les territorialités exclusives) على حساب الترابيات الإدماجية (les territorialités inclusives)، وغلبة الاستراتيجيات الفردية على حساب الاستراتيجيات الجماعية، والتكتيكات الظرفية على حساب الاستراتيجيات البعيدة المدى؟ أم إلى غياب الفاعلين الترابيين بمفهوم المقاول عند "شومبيتير" أي الفاعلين المستقلين والمخاطرين والمبادرين والمجددين؟ أم إلى غياب المؤهلات التي تسمح بتأهيل التراب وإعطاءه القدرات التنافسية والجاذبية في ظل تأجج العولمة وانفتاح الحدود، وبالتالي إمكانية جذب مزيد من الاستثمارات والمقاولات والسياح...

وإذا كانت التنمية الترابية الناجحة حسب أنتونيو كونها[1] هي التنمية التي تصالح وتوفق بين شروط الفعالية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والتماسك المجالي والاستدامة البيئية والمحافظة على الهوية الثقافية والاستشراف المستقبلي، فإنه يجب الإقرار منذ البداية أيضا على أنها ليست بالمهمة السهلة دائما، وأن تصور

[1]Cunha A., Systèmes et territoire : valeurs, concepts et indicateurs pour un autre développement, L'Espace géographique Année 1988 17-3 pp. 181-198

التنمية لا يمكن أن يخرج عن السياق السوسيو-ثقافي والاقتصادي والسياسي لبلادنا، طالما أن قطب الرحى هم الفاعلون الذين يتم التعويل عليهم في نموذج التنمية الترابية، غير أن هؤلاء الفاعلون بجهة دكالة عبدة هم أنفسهم نتاج لوضعية مجتمعية معقدة وبيئة ثقافية مركبة، بل إن أغلبهم منخرطون في استراتيجيات فردية وجماعية تبحث عن فرص الريع والاحتكار والوساطة، وبالتالي استراتيجيات غير ملائمة لمشروعات التنمية.

لا يجب أن ننسى بأن تطبيق مشاريع التنمية الترابية ليس بالأمر السهل، فهي تتطلب من السكان زمنا طويلا لتعليم قواعد وأساليب العمل التطوعي ومن الفاعلين اكتساب مهارات تصور وتهييئ وتركيب المشاريع المحلية والجهوية، وتتطلب من كل الأطراف المعنية تعلم أساليب المشاركة والتشارك والحصول على قدرات التفاوض والتواصل والإقناع...كما أن التنمية الترابية في المغرب لا يمكن إخراجها من السياقات التي تجري وتشتغل فيها: إنها تواجه بدون شك مجموعة من العوائق البنيوية، نميز فيها بين ما هو عام وما هو مؤسساتي واقتصادي، واجتماعي، مما يجعل مهمة الفاعلين جد معقدة. ذلك أن الفاعل، هو الآخر، وكيفما كان التزامه ومبادراته وفعاليته يبقى مرتبطا بالبنيات التي أنتجته والتي تفعل فيه ويفعل فيها، محاولا توسيع هامش الحركة لديه حسب ما يوفره تطور الوضعيات والظروف.

إذا ما اقتصرنا على تعريف التنمية الترابية كمسلسل يمكن التراب من اكتساب القدرات التنافسية والجاذبية على المدى البعيد، وذلك بإشراك السكان والفاعلين في إطار عمليات منسقة وتشاورية ومستعرضة وفي مجال متملك ووجيه، فإنه يمكن القول بأن الترابات المغربية وخاصة بجهة دكالة عبدة ما زالت تتأرجح بين المرحلة الأولى والثالثة، ولم تستطع بعد الوصول إلى مرحلة التنافسية الترابية والدخول الفعلي في الديناميكيات المستقلة، مع العلم أن الانتقال الترابي يتطلب من الجهات المرور من أربعة مراحل: مرحلة أولى تتمثل في سهر الدولة على إخراج الترابات من العجز البنيوي وهي مرحلة يكون فيها الاهتمام أساسا بتحقيق النمو الاقتصادي في ظل عجز الرأسمال المحلي وضعف الموارد البشرية وضغط العوامل المناخية والعوامل الخارجية، ومرحلة ثانية تتمحور حول التأهيل المنهجي للترابات، حيث يكون اهتمام الدولة بتحضير الموارد البشرية وتقوية القدرات لدى الفاعلين وتحرير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة المجالات والأماكن والمدن واشراك السكان في مسلسلات اتخاذ القرارات التي تهمهم (تعزيز اللامركزية وتشجيع المجتمع المدني) وإعادة انتشار الدولة من خلال مسلسلي اللاتمركز والجهوية؛ ومرحلة ثالثة هي مرحلة الإقلاع النسقي للترابات، حيث تقوم الدولة بدعم الحكامة الترابية من خلال السهر على إقامة المخططات الاستراتيجية والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ومرحلة رابعة تتمثل في وصول التراب إلى مستوى النضج، حيث يمكن الحديث فعلا عن تكوين الديناميكيات الجهوية أو الحضرية المستقلة، من خلال اتباع أساليب الحكامة الجيدة وإقامة أنساق ترابية تنافسية وجذابة و منصفة ومستدامة.

ويمكن إرجاع إشكالية التنمية الترابية في معناها العام وفي معناها التنافسي إلى عدد من العوائق البنيوية تتعلق بالنسق الترابي والفاعلين من جهة وبالسياق الوطني والدولي من جهة ثانية:

العوائق البنيوية العامة:

ما زالت المجتمعات المحلية في المغرب، وعلى غرار عدد من بلدان الجنوب، تعاني من عدد من العوائق البنيوية التي تبطئ عمليات التنمية الترابية، وأهم هذه العوائق نجد كل من الانقسامية والنيو–باتريمونيالية واقتصاد الريع. إذ تؤجج الانقسامية كتنظيم اجتماعي وسياسي الانقسامات العرقية والاثنية والقبلية والعشائرية. تؤدي هذه الانقسامات في كثير من الحالات إلى تشتت الموارد والقرارات، حيث يركز كل جزء من المجتمع على مصالحه الخاصة، مما يمنع وجود رؤية مشتركة لتنمية متكاملة. كما تُفاقم الصراعات المحلية هذا الوضع، مما يعوق الاستثمارات وتنفيذ المشاريع التنموية. كما تؤدي الانقسامية إلى تباين كبير بين المناطق، حيث تُفضل بعض المناطق على حساب أخرى، مما يعمق الفوارق الترابية. أما انتشار النيو–باتريمونيالية على جميع الأصعدة الترابية، باعتبارها نظاما أبويا جديدا، فيستعمل الموارد العمومية من اجل تحقيق المصالح الشخصية والوصول إلى السلطة تعزيز نفوذ القادة من خلال شبكات الزبونية. هذه الممارسات تؤثر سلبًا على التنمية الترابية من خلال سوء توزيع الموارد، حيث تُوجَّه الأموال العامة لخدمة المصالح الشخصية بدلاً من الاستثمار في مشاريع تنموية تعود بالنفع على الجميع، كما يؤدي هذا النظام إلى إضعاف المؤسسات الرسمية وانتشار المحسوبية، حيث تحصل بعض المناطق على نصيب أكبر من التنمية بسبب قربها من مراكز القرار، مما يزيد من التفاوت بين المناطق على الصعيد الوطني والجهوي وحتى المحلي. ويبقى اقتصاد الريع، القائم على البحث عن الدعم والامتيازات واستغلال الموارد الطبيعية من أجل تحقيق مداخيل مضمونة دون بذل جهد إنتاجي. وغالبًا ما تُستحوذ عائدات الريع من قِبل أقلية، مما يعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية ولا يخلق إمكانيات ميلاد ديناميكيات اقتصادية وترابية. بسبب هذه العوامل رحنا نلاحظ الصعود القوي لبعض العائلات الأوليغارشية بجهة دكالة عبدة التي تسيطر على نصيب وافر من الثروات المحصلة والوصول إلى دوائر السلطة السياسية (البرلمان بغرفتيه) والمجالس المنتخبة والاستشارية ومنصات الاقتصاد الاجتماعي والترابي، في مناخ يتميز بضمور النخب الثقافية والأطر الحزبية المناضلة. لقد وصل الأمر إلى أن بعض العائلات الأوليغارشية قد وزعت المناصب والفرص فيما بين أفرادها بشكل حصري ومتوارث، مكونة شبكات منظمة أفقيا وعموديا. وتساهم هذه الشبكات بدورها في إضعاف التوزيع العادل للثروات مما يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي أقلية وإلى إضعاف المؤسسات السياسية والترابية والنفاذ إلى مراكز القرار واستغلالها. ومع ضعف آليات حكامة جيدة تقوم على

الرقابة وربط المسؤولية بالمحاسبة يستمر هذا الوضع بشكل مزمن إلى درجة صارت هذه الشبكات تقوم بدور سلبي في الحد من الديناميكيات الترابية.

تُساهم هذه العوامل البنيوية، بدون شك، وبشكل عميق ومنهجي في عرقلة التنمية الترابية من خلال عرقلة آليات التنمية الترابية، وذلك بتعميق الفوارق المحلية والجهوية، وإضعاف قدرة السلطات العمومية والترابية على تنفيذ سياسات تنموية شاملة، وزعزعة ثقة المواطنين بالمؤسسات، مما يحد من مشاركتهم في عمليات التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي بالبلاذ عامة والمنطقة خاصة.

العوائق المرتبطة بالسياق الإجرائي، حيث نجد عددا من العوائق التي تحول دون نجاح وفعالية ونجاعة مشاريع التنمية الترابية:

-العائق الأولى: وجود إكراهات مرتبطة بسياسات التقويم الهيكلي، إذ ركزت السياسات العمومية على تحقيق التوازنات الماكرو– اقتصادية التي جعلت منها المؤسسات المالية الدولية الشرط الأساسي لكل نمو اقتصادي، وبالتالي فإن السياسات المتبعة منذئذ لم يكن لها تأثير إيجابي على التوازنات الجهوية والمحلية. ويرجع الأمر إلى أن كل التدخلات التي كانت توجه في إطار التنمية المحلية والجهوية كانت تدخلات مركزة مكانيا بدون أن تستطيع نشر فوائدها حولها، كما كان يتصور ذلك فرانسوا بيرو، وبدون أن تكون مندمجة في مقاربة ترابية شمولية ومتماسكة لتنمية البلاد ككل.

وفي هذا الإطار يظهر أيضا على أن مسلسلات التنمية المحلية والجهوية كانت فقط عناصر ثانوية بالنسبة للسياسات العامة للبلاد، في الوقت الذي يكون فيه من الضروري ربط عوامل التنمية الماكرو – اقتصادية بعوامل التنمية الترابية ربطا مندمجا وعادلا وليس انتقائيا على المستوى المجالي والاجتماعي. وهو نموذج كان يركز فقط على المنفعة الاقتصادية ناسيا أو متناسيا أو مرجئا الإنصاف الاجتماعي عبر آليات توزيع الثروة والمشاركة في خلق الأنشطة المدرة للدخل. في ظل هذا النموذج كان من الصعب الحديث عن التنمية الترابية في كل المناطق التي تنعدم فيها شروط التنمية أصلا.

-العائق الثاني: يرتبط بمسألة المعرفة الدقيقة لمسلسلات التنمية المحلية والجهوية؛ إذ أن المعرفة المتوفرة لدينا كانت دائما غير كافية للإحاطة بواقع معقد بل يزداد تعقيدا، مما يتطلب معرفة الخصائص العامة لمعالجة المعطيات المتوفرة، ويتطلب مقاربة نسقية وظرفية لتفسير ديناميكيات التنمية المحلية والجهوية، مما يتطلب الإحاطة باستراتيجيات وهوية ورهانات الفاعلين من جهة، ومعرفة دقيقة للتحولات السوسيو–مجالية الحاصلة من جهة ثانية، وتتطلب الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للنتائج المحصلة من جهة ثالثة... وبالتالي تجعل من الضروري فهم هذه المسلسلات كديناميكيات متحركة للأنظمة الترابية.

-العائق الثالث: يرتبط بالتحديات المرتبطة بنقل مفاهيم نماذج تنموية غربية الى واقع مختلف ينتمي الى ما يسمى ببلدان الجنوب، وهي مفاهيم وصلت إلينا بسبب الدراسات التي تقدمها المؤسسات الدولية لمعالجة قضايا التنمية والفقر والتخلف إلى الحكومات ليتبناها الجامعيون أنفسهم في أبحاثهم الأكاديمية بدون تمحيص أو تكييف كاف.

-العائق الرابعة: الاهتمام الضعيف بمسلسلات التنمية المحلية والجهوية كحلقات ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بالمجالات تحت الوطنية والخروج من خلالها من دوامة الفقر والتخلف، فالاعتقاد الراسخ لدى المسؤولين الكبار هي الأولوية المطلقة للتنمية الوطنية الفوقية كأسلوب ناجح لتسريع وثيرة النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، في ظل ضعف الرأسمال الوطني وعدم أهلية الفاعل المحلي.

العوائق السياسية والمؤسساتية:

-العائق الأول: وجود علاقة مختلة بين المستوى الوطني والمستوى المحلي لصالح الدولة المركزية، حيث بقيت هذه الأخيرة هي المقرر الأول والمستثمر الأول والمنظم الأول للعلاقات الاجتماعية والمجهز الأول للتراب الوطني والمجالات المحلية على حد سواء. وقد وجدت هذه النزعة المركزية صدى لها على المستويات السفلى بإقامة "مركزيات" (عواصم) جهوية وإقليمية، هي التي تستقطب أولا مجهودات التهيئة والتنظيم والتنمية الترابية.

-العائق الثاني: وجود استراتيجية دائمة تقوم على "تقسيم المقسم" من خلال القيام بتقطيعات ترابية متوالية، واللجوء الى خلق هيئات إدارية وبنيات تقنية لمواجهة وحل المشاكل الترابية. إذ أن الهاجس الذي يحرك الدولة دائما هو مراقبة السكان وتأطير التراب وضبط المجال وتدبير الموارد، قبل أن يشكل تهديدا لأمن الدولة واستقرار المجتمع. كما تلجأ الدولة الى إنشاء الهيئات والبنيات السالفة الذكر لحل إشكالات وقضايا محددة، وعندما تعجز هذه البنيات تنتج هيئات وبنيات جديدة، فتتزايد المساطر وتتعدد الإجراءات وتتبدد الموارد المالية والتقنية، بدون أن تجد تلك الإشكالات حلولا ناجعة ونهائية، خاصة حينما "تتخندق" كل هيئة في مجال تخصصها الحصري، فتقل فرص التكامل والتمفصل والتنسيق بين الفاعلين، ونسقط بذلك في "الحكامة السيئة".

العائق الثالث: استقطاب النخب المحلية من طرف الدولة يجعلها خاضعة، بشكل ملموس، لمنطق القرارات النازلة، ولا يترك لها بالمقابل الهامش اللازم للتحرك والاستقلالية في اتخاذ المبادرات الملائمة والخلاقة. ولا يسمح لها في أحسن الأحوال إلا بالقيام بدور الوساطة. تدخلات النخب المنتخبة يقتصر في الغالب على نهج الخطاطات المرسومة في تصور ووضع وتنفيذ المشاريع، بدون أن تقترح منهجيات مخالفة تعبر عن حاجيات المجتمعات والمجالات المحلية.

العائق الرابع: أنتج القانون والممارسة جماعات محلية غير قادرة على مسايرة الواقع والتحكم فيه بالشكل المطلوب، فضعف استقلالية المجالات المحلية والجهوية أدى الى ميلاد هيئات ترابية قاصرة ومجالس ضعيفة الانسجام وغير مؤهلة لرفع تحديات التنمية المحلية والجهوية.

العوائق الاجتماعية:

-العائق الأولى: ضعف المشاركة لدى الساكنة المحلية؛ لقد أبانت التجربة أن مشاركة السكان المستفيدين من مشاريع التنمية هي شرط ضروري لإنجاح هذه المشاريع والمحافظة عليها، لأنها تمكن من تحديد الأولويات وتساعدهم على تحمل مصائرهم بأنفسهم، وتجعل منهم الفاعلين الحقيقيين في مسلسل التنمية. ولكن الملاحظة الميدانية قد أبانت أن السكان المحليين يتميزون بالإنتظارية والجمود وطلب المساعدات، كما انهم يتميزون بضعف القدرات الفكرية والمالية والتقنية التي تؤهلهم لخلق قيمة مضافة من خلال مشاركاتهم الميدانية.

-العائق الثاني: هيمنة منطق الأعيان والأعيان الجدد والشبكات الزبونية؛ منطق يبحث عن استثمار الوساطات والولاءات والعلاقات التي تتمتع بها هذه النخب المحلية من خلال المواقع التي تتواجد بها في المنظومات الترابية، سواء من خلال المجالس المنتخبة أو من خلال التنظيمات المهنية أو منظمات الاقتصاد الاجتماعي، وهو منطق بعيد كل البعد عن مفهوم الفاعلين الذين يتميزون بالحركية والاستقلالية والتجديد وخدمة المصلحة العامة المحلية. إن غياب فاعلين مؤسساتيين واجتماعيين حقيقيين جعل من بعض الباحثين كمحمد مرغادي يتحدثون عن "التنمية المحلية المفتقدة للفاعلين"[2]. إن خيبات الأمل في قدرة الفاعلين الترابيين على حمل مشروعات التنمية الترابية هي اليوم حقيقة اجتماعية وسياسية راسخة. وهو إحساس ينطلق من رصد المشاكل المتعددة التي تواجهها كل من التجمعات الحضرية والمجتمعات الريفية على حد سواء، بل "إن كافة الجهات المعنية، المؤسساتية وغير المؤسساتية، مجمعة على هذه الملاحظة المؤسفة للعقم الترابي"[3].

-العائق الثالث: الضعف البنيوي للمجتمع المدني كطرف وازن في أي معادلة للتنمية الترابية، حيث نجد أن الجمعيات التنموية الفعلية والفاعلة حقا في تنظيم وتنشيط مجالاتها قليلة جدا، وتفتقد الى الوسائل والإمكانيات اللازمة لإنجاح مشاريعها، ولم تستطع بعد أن تنظم نفسها من خلال إقامة شبكات مستقلة وقوية يمكن أن تشكل قوى ضاغطة على اتخاذ القرار الترابي، في حين أن عددا كبيرا من الناشطين يجعون من

[2]El Merghadi (M), Une alternative en mal d'acteur: le développement local au Maroc, in Etat- Nation et prospective des territoires ED. Harmattan. Paris 1996. P. 213.

[3]El Merghadi M., 1997, Etat et symbolique du développement territorial, in A. Sedjari, (S/D), La revanche des Territoires, Ed. L'Harmattan.

الجمعيات وسيلة للتكسب المادي والارتقاء السياسي، فيما نسبة كبيرة منها عبارة عن قواقع فارغة (بدون أنشطة دورية، ولا اجتماعات منتظمة لمكاتبها المسيرة).

العائق الرابع: التزايد القوي لنفوذ الشبكات الانتفاعية. ويهم الأمر الشبكات الزبائنية المبنية على أساس علاقات الولاء والمنافع المتبادلة، حيث راحت هذه الشبكات تستعمل كل الاستراتيجيات الحزبية والاقتصادية والتكتيكات الانقسامية (العصبية والايديواوجية) للوصول إلى السلطة واختراق مختلف دوائر القرار الترابي من أجل الحصول على كل الامتيازات الممكنة: ترخيص البناء والاستغلال، الاستفادة من وضع التجهيزات ومد البنيات التحتية، استغلال الأسواق الأسبوعية، استغلال الملك العمومي، دكاكين في الأسواق النموذجية أو اختراق دوائر الاقتصاد العمومي: الصفقات، الاستثناء، استغلال مقالع الرمال، قطع الأخشاب، الحصول على بقع بالمناطق الصناعية، كراء الأسواق الاسبوعية...إنها شبكات هرمية، عمودية تنطلق من الفلاح الصغير أو التاجر البسيط إلى الشركة المنتجة، مرورا بالمنتخبين والأعيان الجدد والإداريين، وأفقية تخترق التقطيعات الترابية والانقسامات القبلية والاثنية. وبالتالي فهي بعيدة في تكوينها عن الخطاطة التي رسمها ريمي لوفو عن الفلاحين الكبار المحافظين في الستينات من القرن الماضي: خطاطة نظرية تحلل بطريقة جدلية اختفاء وصمود التقاليد والأعيان الذين يقومون، بالاستفادة من التحديث، بوضع نظام تقليدي معقد[4] يشتغل وفق معايير عصرية. منذ بداية الالفية الثالثة رحنا نلاحظ بداية نهاية الأعيان التقليديين (الملاكين الكبار، الشخصيات المخزنية) والمناضلين الحزبيين (أساتذة ومعلمون ومهندسون ومحامون وأطباء ومهنيون صغار) لتحل محلهم تدريجيا فئات من الأعيان الجدد الذين استفادوا من تحرير الاقتصاد الوطني ومن علاقات الوساطة ومن الولوج إلى الهيئات المنتخبة والاقتصاد الاجتماعي...الخطاطة الجديدة تقوم، على عكس الخطاطة السابقة، على أساس نظام عصري (الجماعات المحلية، التعاونيات، الغرف المهنية، الجمعيات الإنتاجية) يستعمل في نفس الوقت الأساليب التقليدية (الولاء، الريع، العصبية، الاحتكار، العلاقات الزبونية) وآليات التشبيك المتعددة الأبعاد والأطراف القائمة على أساس البراغماتية النفعية والترابية الحصرية. يتكون هذا النظام من الشبكات الترابية والاجتماعية والحزبية ومن اللوبيات القطاعية (المنعشون العقاريون، الصناعيون، التجار، أصحاب المدارس الخصوصية، أصحاب العيادات الطبية)، الذين يمارسون ضغطا على الأوساط الحكومية

[4]Etienne B, Leveau (R) *Le fellah marocain défenseur du trône*. https://www.persee.fr/doc/rfsp_0035-2950_1985_num_35_6_394229_t1

على المستوى الوطني لتعديل القوانين، ويمارسون تأثيرا محليا على المنتخبين للاستفادة من مزيد من الامتيازات الشخصية والفئوية أكثر من التفكير في وضع برامج ومشاريع إنمائية مشتركة.

العوائق الترابية

العائق الأولى: أزمة "الترابية"، أي مدى الإحساس بالهوية والانتماء والتجذر في التراب، إذ أن التفكيك المتوالي للبنيات الاجتماعية التقليدية المشتركة (القبيلة، العشيرة، العائلة الموسعة، الجْماعة، المدينة الاسلامية القديمة...) وتزايد وثيرة الهجرة والتقطيعات الترابية المتتالية والنقص الحاصل في إعادة تشكيل مجالات ترابية متضامنة ومتماسكة على مستوى الأحياء والدواوير، كلها عوامل تؤدي كل مرة الى ضعف ارتباط الافراد بتراباتهم المعاشة، فالأفراد لم يعودوا يتماهون مع المجال بشكل واضح، وصاروا يبحثون عن الحلول الفردية لمشاكلهم المختلفة أكثر من ذي قبل باللجوء إلى حلول العمل الجماعي والتضامني والمشترك.

العائق الثاني: قلة فضاءات التشاور والتنسيق والتعاقد، حيث نلاحظ بان الفاعلين الترابيين غالبا ما يتصرفون في قضايا التهيئة والتنمية بطريقة انفرادية، سواء على المستوى الأفقي بعدم التمفصل مثلا بين الجماعات المحلية المجاورة لإقامة مشاريع مشتركة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لفضاء المنتزهات الطبيعية (Parcs naturels)، أو فضاء البلاد بفرنسا (La notion du pays)، أما التجربة المغربية في هذا الميدان فقد سجلت فشل النقابات البي–جماعية والوكالات المستقلة للنقل الحضري وتوزيع الماء والكهرباء في العديد من المدن. أو على المستوى العمودي، حيث أثبتت السياسات التعاقدية ما بين الجماعات والمصالح الخارجية أو بين الجماعات المحلية والدولة عن محدوديتها وعجزها في إقامة مشروعات ترابية متماسكة. الفضاء الوحيد للعمل التشاوري هو اللجان التقنية الإقليمية، تحت إشراف عامل الإقليم، والتي تجمع رؤساء الجماعات المحلية ورؤساء المصالح الخارجية، ولكنها صارت في السنين الأخيرة غير منتظمة وغير فعالة.

العائق الثالث: ضعف وجود منتخبين فاعلين قادرين على تعبئة مجالاتهم المحلية والجهوية، فوجود مثل هؤلاء ضروري للبحث عن الموارد المختلفة وإعداد المشاريع اللازمة والتنسيق بين الفاعلين الآخرين، إلا أن التجربة الجماعية بالمغرب تفتقد في الغالب لهذا النوع من المنتخبين المنظمين والمبادرين والمجددين وتفتقر أيضا لرؤساء جماعات الذين يتوفرون على الخبرة والهندسة الترابية والذين يحملون على عاتقهم تنمية تراباتهم، لكي يكونوا فعلا حاملين حقيقيين للمشاريع، أي من نسميهم حقيقة ب"المنمينles développeurs".

العائق الرابع: هيمنة المقاربة القطاعية للسياسات العمومية على المستوى المحلي، وهي غالبا مقاربة تقوم على منهجية مركزية لبرمجة وتوزيع للمشاريع العمومية على الصعيد الترابي، تهدف على الخصوص إلى الرفع من المردودية الاقتصادية والفعالية التقنية، ولكنها لا تأخذ في غالب الأحيان للخصوصيات والإكراهات

المحلية، حيث تسقط فوق المجالات الترابية المختلفة نفس الحلول بطريقة متماثلة بدون أن تأخذ بعين الاعتبار للاختلافات المجالية والمجتمعية.

العائق الخامس: الضعف المستمر للتماسكات الترابية الناشئة، فكلما تمكنت بعض الترابات من تحقيق نوع من التماسك، بعد مدة زمنية معينة، من جراء عملية التقسيم الإداري أو الترابي، تلجأ الدولة الى تقسيم جديد تحت إكراهات الهاجس الأمني أو الهاجس السياسي أو المنفعة الاقتصادية ، الشيء الذي يؤدي الى خلق مجالات ترابية جديدة غير قادرة على رفع تحديات التنمية المحلية (انعدام الإمكانيات الاقتصادية والمادية، ضياع الرموز الموحدة، الافتقاد الى أماكن مهيكلة ومستقطبة).

العوائق الاقتصادية:

-العائق الأول: نموذج التنمية الاقتصادية المبني على أساس الاختيارات الليبرالية المتبعة ببلادنا، هو نموذج من شأنه أن يعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية، ولا يمكن كل الفئات الاجتماعية من الوصول إلى نصيبها من الثروة الاقتصادية المحققة، ولا يمكن خيرات النمو الاقتصادي من الوصول إلى كل ارجاء البلاد على حد سواء. اما الاعتبار الثاني هو الطابع الانتقائي لتوطين الاستثمارات، حيث تبحث السياسات العمومية عن المناطق والمراكز والنقاط الجغرافية التي يمكن أن تحقق فيها مردودية مالية كبيرة، وبالتالي فإننا نحصل في نهاية المطاف على مجالات مؤهلة ومندمجة في الاقتصاد الوطني والدولي ومجالات أخرى مهمشة ومقصية.

-العائق الثاني: تبعية المجالات الاقتصادية الجهوية والمحلية للمراكز الخارجية عن الجهة، حيث تسقط هذه المجالات في استقطابات قوية تخلق بدورها انجذابات متفاوتة للمجالات الداخلية لها، مما يتسبب في خلق انشطارات ترابية وإحداث تركزات وتصحرات قاتلة.

-العائق الثالث: فشل أقطاب النمو في نشر التنمية حولها، إذ كانت السياسات الاقتصادية تعول كثيرا على توطين مجموعة من الأنشطة الاقتصادية في بعض النقاط والمناطق على خلق مناطق التأثير ونشر الأنشطة على مستوى العالية ومستوى السافلة، ولكن التجربة المغربية (المركبات الكيماوية بكل من آسفي والجرف الأصفر، المدارات المسقية...) لم تنجح كلية في تنشيط التنمية الجهوية على الرغم من أهميتها.

-العائق الرابع: انتشار اقتصاد الريع والمضاربات يعرقل الديناميكيات الاقتصادية ويحول فائض القيمة المحققة الى قطاعات غير منتجة. الشيء الذي يحد من تنافسية المجالات الترابية، ويمكن بالمقابل من صعود نخب محلية تبحث عن مواقع داخل النظام الترابي المحلي والوطني لا تبحث عن الانصهار داخل مسلسلات التنمية المحلية قصد تحريكها، بقدر ما تبحث عن توطيد وتثمين مصالحها الخاصة، وحمايتها. غير أن ما قد يحبط مبادرات التنمية أكثر هو أن يتحول البحث عن فرص الريع إلى ثقافة راسخة في أذهان أفراد المجتمع

ككل، على حساب قيم العمل والتجديد والعطاء الجماعي، أو ما عبر عنه السوسيولوجي محمد جسوس بالبحث عن "الهمزة".

المسلمات العشرة لانحصار التنمية الترابية:

للإجابة عن الأسئلة المرتبطة بأزمة التنمية الترابية، ببلادنا عامة وجهة دكالة – عبدة خاصة، ارتأينا أن ننطلق من مجموعة من المسلمات التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار لتفسير هذه الأزمة، إما كأسباب مباشرة أو أسباب غير مباشرة، ولكنها اعتبارات تشير إلى الكوابح البنيوية، أي كل العناصر والاعتبارات الخلفية المستمرة التي تؤطر واقع برامج ومشاريع التنمية الترابية وتحد من فعاليتها. ويمكن القول منذ البداية على أنها مسلمات تتقاطع عند أزمة الحكامة الترابية عامة التي لم تستطع لحد الآن فرض آليات فعالة للضبط والتحكم في سيرورة التنمية، وخاصة مع غياب المشروع الترابي الملائم لكل جهة أو كل جماعة على حدة.

– **المسلمة الأولى:** ضعف التمفصل بين آليات اللاتمركز وآليات اللامركزية على المستوى الترابي، بسبب عدم وجود فضاءات للترابط والتنسيق والتواصل المستمر بين الجماعات الترابية وبين المؤسسات العمومية، مما يؤدي إلى ضعف في ضبط العدد الهائل من عمليات التنمية الترابية في كل الأماكن والمجالات الجغرافية وعلى كل المستويات الترابية. كما أن عجز آليات الوصاية الإدارية والمالية لا يسهل إنجاز مشروعات التنمية الترابية. هذا بالإضافة إلى أن عدم تطور اللاتركيز إلى المستوى الذي يسمح بتدخل الهيئات العمومية اللامركزة في الوقت والزمان المناسبين لمعالجة الملفات محليا أو جهويا.

– **المسلمة الثانية:** غياب التمفصل العمودي بين تدخلات المجالس الجماعية والمجالس الإقليمية والمجالس الجهوية والدولة، في غياب آليات البقائية أو التفريع (subsidiarité) على المستوى المؤسساتي، يؤدي باستمرار إلى عدم تحديد المسؤوليات والمهام بين هذه الهيئات المنتخبة. كما أن ضعف آليات التمفصل الأفقي كالتنسيق والبرمجة بين الجماعات المحلية على المستوى الجماعي، إما بسبب فشل المجموعات الجماعية والنقابات البيجماعية، أو بسبب عدم وجود آليات التعاون بين الجهات، أو بين الجهات والدولة. ذلك أن غياب آليات الإلتقائية (convergence) والتعاقد (contractualisation)، يؤدي باستمرار إلى هدر الموارد والطاقات وإلى عدم الانسجام في تطبيق السياسات العمومية.

– **المسلمة الثالثة:** أزمة "الترابية" عامة والهوية الترابية خاصة بسبب التقطيعات الترابية العشوائية وغير الوجيهة وتعدد التقطيعات المتوالية في كثير من الأحيان، في الوقت الذي نعرف فيه أن كل تراب يتطلب سمكا زمنيا كبيرا حتى يتمكن السكان والفاعلون من التواصل والتفاهم فيما بينهم وبالتالي تجاوز الانقسامات القبلية والعشائرية والعصبية والعرقية، ويسمح بإقامة مشاريع مندمجة تنطلق من الهوية الجماعية. بالإضافة إلى

عدم الاستقرار الترابي، لن يكون هناك تملك للمشاريع والمحافظة عليها من طرف الفاعلين والسكان على السواء.

– **المسلمة الرابعة:** هيمنة شبكات الأعيان الجدد على المشهد السياسي والاقتصادي على المستوى الترابي وفي كافة حلقات الفعل المؤسساتي (غرف مهنية، جماعات محلية، تعاونيات، جمعيات إنتاجية...) لم يساعد على هيكلة وتيسير آليات الحكامة الترابية الجيدة على الاشتغال بطريقة طبيعية. إنها شبكات أفقية وعمودية تتشكل وتتفكك حسب الظروف الجغرافية والسياقات السياسية، حسب مصالحها واستراتيجياتها في الاستفادة والبقاء والاحتكار تخترق كل الأوساط والمجالات بالجهة وتستغل كل الموارد المتاحة، سواء كانت هذه الموارد اقتصادية أو طبيعية أو ترابية، وتحاول أن تحولها إلى امتيازات ريعية واحتكارات مخصوصة.

– **المسلمة الخامسة:** ضعف التخطيط الاستراتيجي والتخطيط المجالي (الحضري والقروي)، ساهم في ظهور وتفاقم وضعية عدد من المجالات المهمشة والعشوائية وساهم في تفكك البنيات المجالية دون أن يعمل على إعادة تشكيلها بشكل متماسك وصائب ،كالاهتمام بمركز المدينة والمحاور الكبرى والأحياء الراقية على حساب الأحياء الهامشية والشعبية والمناطق الخلفية والضواحي، والاهتمام بمراكز الجماعات القروية على حساب الدواوير والمناطق النائية بها، مما لا يساهم في خلق ظروف الانصاف والعدالة الاجتماعية بسبب العزلة وصعوبة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية.

– **المسلمة السادسة:** سيطرة المقاربة التكنوقراطية والبيروقراطية وهيمنة المقاربة القطاعية والنطاقية على حساب المقاربة الترابية لفترة طويلة لم يسمح بنضج المجتمع المحلي والمدني، مما لم يمكنه من المساهمة في تصور ووضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج الوجيهة والمستدامة، وكل المشروعات المنطلقة فعلا من تشخيص لحاجيات السكان ومن مؤهلات وإكراهات التراب ومن قراءة استشرافية للمستقبل التي تأخذ بعين الاعتبار للمستقبل والفرص والمخاطر التي قد يعرفها نفس التراب.

– **المسلمة السابعة:** ضعف آليات الحكامة الترابية من شراكة ومشاركة والتقائية وشفافية وفعالية ونجاعة ومتابعة أدى إلى فشل العديد من المشاريع الجماعية والعمومية، وبالتالي سمح بتزايد الممارسات الانتهازية وتبذير للأموال والموارد وتدهور الأوساط والبيئات. كما لم نستطع لحد الساعة أن نتحدث عمن يفعل ماذا؟ أين وكيف ومتى؟ لا نتوفر دائما على قادة ترابيين قادرين على القيام بدور المايسترو وإنجاح المشروعات الترابية، فالوجيه التقليدي لم يعد فاعلا مقبولا ولا يتوفر على الأدوات للترافع والبحث عن الموارد المالية والتقنية لذلك. أما الوجيه الجديد فلا يتوفر لا على الخبرة والمعرفة الكافية ولا على الوقت والإرادة. الوجيه الجديد ليس له إيديولوجية أو التزام حزبي أو سياسي، ولكن له استراتيجية الاستفادة من الفرص التي توفرها الدولة والسوق. ازدهار الأعيان الجدد تزامن مع تراجع فعالية العمل الحزبي، وبالتالي غياب المناضل السياسي الذي تربى في أحضان الحزب؛ فتعلم المرافعة والتفاوض والتواصل وبناء المشاريع. إنه يمثل النخب التي تحاول أن تفهم وضعية

التراب، تاريخا وحاضرا ومستقبلا، ويحاول أن يبحث عن شرعية المشروع. الفراغ السياسي ترك المجال واسعا أما حركة الأعيان الجدد الذين ينتقلون من حزب لآخر حسب الرهانات السياسية على المستوى الوطني وحسب الوضعية الجيواستراتيجية داخل كل تراب.

– **المسلمة الثامنة:** عدم الاهتمام بالموارد البشرية الملائمة التي من شأنها الرفع من المعارف والقدرات والمهارات، وبالتالي الزيادة في الإنتاج والإنتاجية والمردودية. لقد تم فعلا بناء العديد من مؤسسات التعليم العمومي والزيادة في أعداد المتعلمين، ولكن هناك نقص كبير في ميدان التكوين المهني والتطبيقي. فهل يُعقل مثلا ألا توجد في منطقة كدكالة ومنطقة عبدة، تطلب الاعداد الهيدرو–فلاحي فيهما استثمارات ثقيلة، مؤسسات للتكوين الزراعي منذ مدة طويلة؟

– **المسلمة التاسعة:** بعد بناء الدولة الوطنية بطريقة مركزية، حيث كانت الغاية الأسمى هي توحيد المناطق المختلفة والجماعات البشرية المتعددة والثقافات المتنوعة في بوتقة الوطن والسهر على ترسيخ دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، ما زلنا في مرحلة التجريب الترابي التدريجي الذي يسعى إلى إشراك السكان وكل الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات التي تهمهم محليا وجهويا. فالجهوية المغربية مثلا هي مسلسل طويل وحساس وصعب، طالما أن قدرات الجهات غير متكافئة من جهة وعلاقات الدولة مع الجهات غير متطورة بما يكفي لتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز آليات اللاتمركز لتكون في مستوى آليات اللامركزية من جهة ثانية والهوية الجهوية في كثير من الأحيان غير ناضجة من جهة ثالثة.

– **المسلمة العاشرة:** مشكل الحكامة الترابية يبقى قائما طالما أن الهيئات والمجالس المنتخبة لا تلجأ إلى "لوحة القيادة" لمتابعة معايير ومؤشرات الفعالية والنجاعة والشفافية والمشاركة والشراكة والمتابعة وربط المسؤولية بالمحاسبة، حتى تتمكن من قياس درجة نجاحها وتفوقها في وضع مشروعها الترابي. بل إنه لا يمكن الحديث عن الحكامة الترابية دون الحديث عن المشروع الترابي الذي يجسد الإرادة الجماعية في دمج السكان والأماكن والقطاعات والسياسات العمومية والمبادرات الخاصة في بوتقة واحدة هي مسلسل التنمية الترابية.

المنهجية المتبعة: تحليل النظام الترابي بين لعبة الفاعلين وتعبئة الموارد وإنتاج الأماكن

لقد تبنينا في أطروحتنا هاته منهجية نسقية قائمة على فهم التنمية الترابية كنظام للفعل للترابي المتحرك، وهو نظام فرعي من فروع النظام الترابي الذي يعتبر في حد ذاته "نسقا يرتب العلاقات القائمة بين الأماكن والفاعلين داخل مجال معين باعتباره وحدة شاملة " (D.Eckert 1998)[5]، فالقرارات يتم اتخاذها انطلاقا

[5] Eckert D, Evaluation et prospective des territoires, Ed Reclus, Paris 1996, p104

من المجال الجغرافي عامة والتراب المتملك خاصة لتترجم الى برامج ومشاريع يتم تنفيذها في المجال المنظم والمهيأ،... لندخل بذلك في مسلسل ديناميكي ايجابي وخلاق أو سلبي ومدمر.

يتطلب تقييم المجالات الترابية، لا محالة في ذلك، القبول بمسلمة وجود أنظمة ترابية، يتكون كل واحد منها من مجموعة من الفاعلين والأنشطة والمجالات والمكونات التي تتفاعل بعضها ببعض.

فالنظام الترابي لمنطقة معينة هو أيضا تمثل منظم للظواهر المجالية والديناميكيات المؤسساتية والعملية، فكل نظام إلا ويتكون من بنية تتكون من فاعلين يقومون بإنجاز مشاريع ويتبعون استراتيجيات مختلفة، وذلك في اتصال دائم مع البيئة المحيطة بهم. إن النظام الترابي لمنطقة معينة هو بمعنى وبمنطق التنمية الترابية هو نظام العمل المحرك للنظام المجالي خاصة والنظام المجتمعي عامة لهذه المنطقة أو تلك. وبالتالي فهو نظام يتميز بنسبة معينة من التماسك والطاقة والتفاعل الداخلي والخارجي.

إن الغرض من نهج المقاربة الترابية النسقية هو الوقوف على إمكانية تحديد أهمية كل مكون على حدة، وعلى تقييم أداء النظام وإنجازاته، ومدى قدرة نشاطه الخاص على إنتاج مجالات متماسكة وتحقيق تنمية مستديمة، وكذا الوقوف على الاختلالات الداخلية والإكراهات التي يعاني منه. فنشاط النظام الترابي يمكننا فعلا من الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية: ماذا نعمل هناك؟ ولماذا هناك؟ وما هي آثار ذلك؟ أما بنية النظام فتمكننا من الإجابة عمن يعمل ماذا؟ ولماذا؟ ولكن تبقى النقطة الأساسية لنا كجغرافيين هي تقييم نشاط بنيات النظام الترابي (فاعلون –رهانات– قرارات–استراتيجيات) في علاقته مع التنظيم المجالي تأثيرا وتأثرا.

تروم المنهجية المعتمدة تحديد نموذج نظري تتم ترجمته لاحقا على شبكة قراءة مكونة من عدد من المعايير والمؤشرات، التي من خلالها يتم اختبار الحالات المختلفة، سواء كانت مجالية أو ديموغرافية أو اجتماعية، وذلك من خلال إعادة صياغة نموذج نظام الفعل الترابي (Système d'action territorial) الذي يعتبر تصورا لكيفية اشتغال المنظومة الترابية في عين المكان. فبعد الوقوف على منطقة أو قطاع أو مشروع في الجهة نعمل أولا على القيام بتشخيص ديناميكي ومجالي وبنيوي، نلجأ إلى لعبة الفاعلين لفهم كيف تشتغل المنظومة الخاصة بالموضوع المدروس، إيمانا منا بأن التنمية الترابية مرتبطة أشد الارتباط بمدى تماسك وتمفصل الفاعلين ودرجة فعاليتهم ونجاعة الموارد لديهم. ولكن أيضا مدى تطابق رهاناتهم المختلفة مع استراتيجية التنمية في مناطقهم. في هذا السياق، يُعرف "الفاعلون" بالأفراد والجماعات الاجتماعية والمؤسسات والمنظمات الذين يشاركون بنشاط في بناء وتحويل وتمثيل المجال الجغرافي. يمكن أن يتضمن النظام الترابي للفاعلين كلا من الحكومات، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والنشطاء، والمخططين العمرانيين، وغيرهم.

الفاعلون هم الجهات الفاعلة، أي "جميع الفاعلين والوكلاء (الأفراد، ومجموعات الأشخاص، والمنظمات، والمؤسسات والمقولات) الذين يحتمل أن يكون لديهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، أثر أو تدخل في التراب بشكل دائم. وتتراوح مقاييس الفعل من الفرد إلى الدولة والهياكل فوق الوطنية، بما في ذلك الشركات والسلطات المحلية والجمعيات... لدى الفاعلين تمثلاتهم الدهنية ومنطلقاتهم الأيديولوجية والسياسية، وممارساتهم الاجتماعية والمكانية للترابات؛ لهم مصالح وأهداف وبالتالي استراتيجيات معلنة وفي غالب الأحيان غير معلنة. يمكنهم تشكيل تحالفات، أو الضغط، أو التحكيم، أو معارضة بعضهم البعض، أو حتى الدخول في صراعات. تتيح دراسة الفاعلين فهم الوضع الجغرافي للمناطق المختلفة داخل الجهة، وكذلك تسليط الضوء على هذا الوضع من خلال الأسئلة ذات الصلة: من يفعل ماذا؟ لأي غرض؟ لماذا هنا وليس في مكان آخر؟ ما هي علاقات القوة والسلطة الموجودة هنا وهناك؟ من يفعل ماذا، أين، كيف ولماذا؟

تسلط لعبة الفاعلين في الجغرافيا الضوء على تنوع الفاعلين المشاركين في إنتاج المجال الجغرافي، وكذلك الصراعات والتسويات وديناميكيات السلطة التي تنشأ عن تفاعلاتهم. كما تصف "لعبة الفاعلين" التفاعلات المعقدة والعلاقات السلطوية بين هؤلاء الفاعلين المختلفين في إنتاج المجال الجغرافي. وهذا يشمل الطريقة التي يتفاوض بها هؤلاء الفاعلون ويتنازعون على استعمال وتوزيع الموارد، والتخطيط الحضري والتهيئة الريفية، والسياسات البيئية، وتنظيم الترابات، وغير ذلك.

المنهجية التي اتبعناها هنا هي تحليل النظام الترابي وهي مقاربة مستنبطة مما يمكن أن نسميه ب"جغرافية الفعل"، حيث نلجأ إلى تحليل الرباعي المكون من المجالات والتمثلات والفاعلين والتدخلات. انطلاقا من فكرة أن كل تراب أو قطاع اقتصادي أو اجتماعي في كل مكان أو منطقة من مناطق الجهة، وكل تدخل أو تهيئة إلا ويخضع لهيمنة أنواع من التمثلات والتصورات ونوع من الرهانات والصراعات والمفاوضات والمضاربات، وفق منظومة سوسيو–ثقافية وقانونية وسياسية معينة. وتقترح مقاربة تحليل لعبة الفاعلين حسب ميشيل كودي (Michel Godet) لتحليل لعبة الفاعلين على منهجية تمر بأربع مراحل رئيسية، تحديد القضايا الرئيسية للنظام، وتحديد الفاعلين وكل الجهات الفاعلة أو الأطراف المعنية، وتحديد رهاناتها، وتحديد تراتبياهم وتحديد مواقع الفاعلين حسب عدد أهداف[6]، ويمكن أن نظيف إلى هذه الاعتبارات تحديد الأماكن والمجالات والأزمنة.

تنطلق البحث من الحضور إلى الميدان كمسرح جغرافي ومعرفة الفاعلين والاتصال بهم والتحقيق في الرهانات التي يعملون على الوصول إليها وعلاقات التعاون والتحالف والمنافسة والصراع فيما بينهم كم، ولكن بعد الانتاء من البحث الميداني يجب الابتعاد منه، والعمل على إعادة تركيب المشهد وتصور نسق الفعل الترابي

[6] Bouziane L. et Mouilhi R., Analyse des jeux des acteurs, http://pf-mh.uvt.rnu.tn/441/1/Analyse_du_jeu_des_acteurs_.pdf.

المهيمن هناك. "وكما هو الحال في المسرح، يُعطى الفاعلون الإجابات، فمن النادر أن يكون الفاعل الجغرافي وحيدًا على خشبة المسرح: فهو في تفاعل، وأحيانًا في صراع، مع الفاعلين الآخرين. وتحدد لعبة الفاعلين هذه التفاعلات في الفعل من خلال الخيارات التشريعية والتنظيمية والسياسات التنموية المعتمدة."[7] وفي هذا السياق، يُنظر إلى الجهات الفاعلة الضعيفة على أنها أولئك الذين لديهم أصول قليلة في التفاوض من حيث نفوذهم أو قوتهم أو شبكات علاقاتهم، لتأكيد خياراتهم والدفاع عن مصالحهم. الجهات الفاعلة القوية هي أولئك الذين لديهم سمات معاكسة.

خطاطة رقم 1: النظام الترابي

البنيات الاجتماعية والاقتصادية	**التمثلات**	**الفاعلون والأطراف المعنية**			**البنيات المجالية**
– الأفراد والأسر – الجماعات البشرية – المجموعات السوسيو–مهنية – القطاعات الاقتصادية	–التمثلات الثقافية –التمثلات السياسية –التمثلات الأيديولوجية	–الجماعات الترابية –الإدارات العمومية – وكالات التنمية	المقاولات الاقتصادية	التعاونيات والجمعيات	– المجالات المعاشة – الترابات – الشبكات – الأماكن – الأوساط – البيئات

أما فيما يخص ترتيب هذه الرسالة، فقد قمنا بتقسيمها الى ثلاثة محاور:

1–محور نظري حاولنا من خلاله الإحاطة بالمفاهيم والنظريات والمقاربات المختلفة المرتبطة بالتنمية الترابية.

2–محور خاص بتشكيل الترابات المغربية والسياسات العمومية المحلية الموجبة لتنمية هذه المجالات.

[7] https://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire .Acteurs spatiaux, action spatiale

3-محور خاص بنموذج جهة دكالة – عبدة كتجسيد لمنطقة حظيت بتطبيق كل السياسات الترابية والسياسات الإنمائية المختلفة التي عرفها المغرب، ويبحث هذا النموذج في التأكيد أو نفي فرضيات إشكالية التنمية الترابية بالمغرب.

ويتضمن هذا المحور بدوره مداخل عدة للإحاطة بالتنمية الجهوية والمحلية لهذه التراب، ويتضمن كل مدخل للأنشطة الموجودة والتنظيمات والفاعلين والرهانات والمشاريع والبرامج المختلفة.

فبعد اعطاء نظرة عامة عن الجهة من حيث تاريخ نشأة مجالاتها وتطورها في الزمن ومن حيث التشخيص الجغرافي للموارد الطبيعية والبشرية والديمغرافية، التزمنا بإبراز المحاور الجزئية التالية:

-التقسيمات الإدارية والترابية سواء على مستوى الوحدات الإدارية أو على مستوى التقسيم الجماعي.

-الأنشطة الاقتصادية حيث أعطينا الاهتمام للقطاعات الأساسية كالفلاحة والصناعة التقليدية والصيد البحري.

-القطاعات الاجتماعية حيث تم الاهتمام بكل من التشغيل والسكن والصحة والتعليم.

-المجالات الجغرافية الخاصة بكل من المجالات الحضرية والمجالات القروية.

-المجالات الخاصة باللامركزية على المستويات الثلاثة أي الجماعات القروية والحضرية والمجلس الاقليمي لآسفي والمجلس الجهوي.

-البناء الجهوي، حيث أعطينا الاهتمام لكل من تماسك المجال والبيئة والنظام الترابي الخاص بهذه الجهة.

المصادر المعتمدة:

لقد كان الحوار الوطني لإعداد التراب سنة 2001 مناسبة لنا للمشاركة في كل الأوراش المحلية بكل من آسفي واليوسفية والزمامرة والجديدة والأوراش الجهوية، وقد كانت فرصة سانحة بالنسبة لنا للإنصات لكل المتدخلين من فعاليات المجتمع المدني وممثلي الجماعات المحلية وممثلي الغرف المهنية ومسؤولي المصالح الخارجية... الشيء الذي مكننا من الاطلاع على المشاكل والإكراهات التي تعاني منها المنطقة، ما مكنتنا من الوقوف على الرهانات والاستراتيجيات المختلفة بعد ذلك توجهنا الى الإدارات الوطنية والاقليمية والمحلية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات تعطي فترة زمنية ممتدة نسبيا حتى نتمكن من إعطاء نتائج مقبولة.

وقد كانت هذه المعطيات عبارة عن:

-إحصائيات رسمية.

-تقارير إدارية وتقنية.

-أبحاث ورسائل دكتوراه.

-وثائق تاريخية خاصة بالحماية الفرنسية بكل من المكننة الوطنية بالرباط وقصر فرساي.

كما التزمنا بالقيام بزيارات ميدانية متعددة لكل المجالات الحضرية والقروية، المسقية والبورية، الساحلية والداخلية والهامشية.

-محاضر للمجالس المنتخبة.

-لقاءات مع المنتخبين والصناعيين والمندوبين الاقليميين وممثلي الغرف المهنية والسلطات المحلية.

-استمارات موجهة للجمعيات والتعاونيات.

لقد كانت مناسبة زيارة الجماعات القروية والحضرية فرصة، لنا، فعلا، لجمع المعلومات المختلفة والإحصائيات المتوفرة والوثائق الخاصة بالمجالس الجماعية، وفرصة للحديث مع المسؤولين الجماعيين والجمعويين والفاعلين الاقتصاديين. كما كانت فرصة للوقوف في عين المكان على الإنجازات، على المؤهلات والإكراهات التي تعاني منها الجماعات المحلية.

كما قمنا في هذا الصدد بتوزيع وملأ استمارات موجهة الى كل رؤساء الجماعات المحلية للوقوف على مختلف أوجه التجربة الجماعية بهذه الجهة لكن هذه المحاولة باءت بالفشل لعدم استجابة العدد الأكبر من هؤلاء الرؤساء لهذا الطلب.

وكانت نفس المحاولة ايضا بالنسبة للصناعيين في كل من آسفي والجديدة، ولكن من أصل 100 حالة تضمنتها عينتنا لم يجبنا على هذه الاستمارات الا 10 فقط.

بينما كانت محاولتنا في التحريات الميدانية التي قمنا بها لعدد من الدواوير بدكالة قصد الوقوف على نتائج البرامج الخاصة بالسكن القروي والكهربة القروية والماء الصالح لشرب محاولة ناجحة استطعنا من خلالها تقييم هذه البرامج على حياة السكان المحليين؟

الجزء الأول: جهة دكالة عبدة ضمن الإطار النظري والسياق الترابي بالمغرب

مقدمة الجزء الأول:

لضبط موضوع التنمية الترابية بالمغرب وبجهة دكالة- عبدة، ارتأينا الإقدام أولا على توضيح الخلفيات والمقاربات النظرية. ووقفنا ثانيا على وضع الإشكالية المطروحة في سياقها الترابي الوطني والجهوي، وذلك بالرجوع إلى المسلسل التاريخي لإنتاج المجالات المغربية وكذا إلى الميكانيزمات التي تتحكم في مسلسل الاستتراب، وكذا إلى السياسات الترابية المختلفة التي نهجها المغرب لتحديث وتنظيم مجالاته الترابية. والبحث ثالثا عن مؤهلات وإكراهات الجهة التي أخذناها كنموذج لتطبيق هذه السياسات، لنرى مدى نجاح تطبيقها على أرض الواقع من خلال إطلاق الديناميكيات الترابية المختلفة.

فما هي المرجعية النظرية والجهاز المفاهيمي المستعمل؟ وكيف تمت بلورة نظريات التنمية الترابية؟ وكيف تم تنزيل إشكالية التنمية الترابية داخل السياق المغربي وما هي التجليات والآليات التي تتحكم في هذا الأخير؟ وما هي طبيعة السياسات التي تبعها المغرب؟ وفي الأخير ما هي خصائص جهة دكالة-عبدة كإطار لتطبيق هذه السياسات؟

الفصل الأول: التنمية الترابية بين التأصيل الإبستمولوجي والمقاربات العملية

المبحث الأول: مفهوم التراب عند الجغرافيين

يشكل حاليا التراب مفهوما مركزيا عند الباحثين الذين يشتغلون في حقل الجغرافية البشرية والجغرافية الاجتماعية على وجهة الخصوص. فإذا كان الكل يجمع على تعريف الجغرافيا "كدراسة تنظيم المجال" أو" دراسة علاقات المجتمع بالمجال"، فإن الملاحظ هو أن الأولوية كانت تعطى في السابق للمجال وفي درجة ثانية للإنسان، لتنقلب الآية منذ بداية السبعينات ليصبح "الإنسان أولا والمجال ثانيا"، وهو شعار رفعه أرمون فريمون عندما تحدث عن ترابات الناس، "الترابات هي قبل كل شيء فردية، ولكن مجموع الترابات الفردية تكون ترابا للمجتمع على مقاييس مختلفة أي من تراب المجتمع المحلي إلى تراب الوطن"[8].

1- من مفهوم التراب إلى مفهوم الترابات

ولكن أولوية الإنسان لم تكن تعني في أبحاث ومؤلفات الجغرافيين قبل التسعينات "الفاعلين"، بل كانت منحصرة في المجموعات الاجتماعية، أو المجموعات السوسيو-جغرافية أو الفئات السوسيو-مهنية أو الطبقات الاجتماعية (غومشيان.هـ.2003)[9]. وقد ساعد انفتاح الجغرافيا على الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع على معالجة "الإنسان" كأفراد، ومن ثمة الحديث عن الفاعلين، الذين من خلال استراتيجياتهم وأفعالهم يؤثرون على ترابهم بشكل يجب دراستهم وتتبع تدخلاتهم والتقاء أو افتراق مساهماتهم في صنع المجال. وهكذا أصبح مقبولا بل ومطلوبا من الجغرافيين تحليل التراب من خلال قراءة الفاعلين: الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين الجمعويين والفاعلين الاقتصاديين والفاعلين السياسيين... بل هناك من يعمم هذا المفهوم على الفئات السوسيو-مهنية[10]. كما أن مفهوم التراب قد أخذ صورة أكثر دقة لتحليل الواقع الجغرافي عند البعض الآخر عندما ذهب إلى أن موضوع الجغرافيا هو "ترابات الحياة اليومية"[11]. هذه الدعوة إلى الالتصاق باليومي هي مفتاح كل التعقيدات المجتمعية في علاقتها مع الترابات.

وهكذا سيكون الباحث الجغرافي كباقي الباحثين في العلوم الاجتماعية مدعوا إلى الحيطة والحذر في مقاربة التراب، فالمطلوب فيه باستمرار حل مشكلتين منهجيتين للوصول إلى الموضوعية، عدم الابتعاد كثيرا

---

[8]- Frémont A, La dynamique des territoires, in Projet n° 254 1998 p 32

[9] - Gumichian H, et autre, Les Acteurs, ces oubliés du territoire. Paris, Anthropos, Paris 2003 p 155

[10] - Di Méo G, Géographie sociale et territoire, Ed. Nathan, Paris 1998, p 197

[11] - Frémont A, Idem p 21

من التراب لأن هذا لا يساعد على فهم تكوين التراب بشكل دقيق من جهة، وعدم الاقتراب منه كثيرا لأن هذا لا يساعد على فهمه بشكل محايد. فلعبة الحميمية والمسافة هي ضمانة منهجية ضرورية حيث يبقى تحليل التراب خاضعا بصرامة لتعبئة جميع المعارف الجغرافية، سواء تعلق الأمر بالمبادئ النظرية أو قوانين المجال أو تعلق الأمر بمعرفة المجالات والأماكن[12]، ولكن مع الحرص على توجيه التحليل والتقييم الجغرافي للترابات حسب خصوصياتها وحسب الموضوع المطلوب تناوله. ويرجع اهتمام الجغرافيين بموضوع الازدواجية المكونة من التراب والفاعل حسب هـ.كوميشيان 1997 [13] إلى:

- إعادة النظر لدى العلوم الاجتماعية للواقع مع "نهاية الايديولوجيات" بحيث أصبح للفرد (الفاعل) وجود معترف به بعدما همشته النظريات الشمولية؛

-مسلسل العولمة الذي فرض في المقابل مسلسل الاستتراب أو ما يمكن أن يصطلح عليه بالترابية[14]؛

-تنوع المقاربات والتعاريف، مما يجعل هاذين التصورين قابلين للتمطيط وسهولة الاستعمال.

-عودة البعد الأخلاقي برد الاعتبار لمفاهيم الاستقلالية والعمل الجماعي ومبادرة المواطنين.

2- الانتقال من المجال الى التراب: مهمة ليست بالسهلة

تواجه المجتمعات المعاصرة تحديات كبيرة تتجلى في هجمات العولمة الضاغطة، وتدويل الاقتصاد وحركية السكان والأنشطة والبضائع والرساميل والمعلومات. وأمام هذه التحديات بزغت إلى الوجود الترابات كمجالات متفردة ومتميزة عن المجالات الوظيفية المهيمنة، وقد بزغت هذه الترابات من أرث الماضي والعادات والرموز... كرد فعل على تلك الهيمنة الشرسة عليها، واستجابة لانتظارات مختلف الفاعلين:

-انتظارات المقاولات التي تبحث عن الاستفادة من الاقتصاديات الخارجية التي يوفرها القرب الجغرافي؛

---

[12] - Eckert D, Evaluation et prospective des territoires, Ed Reclus, Paris 1996, p104

[13] - Gumichian H, Idem, p 141

[14] – الاستتراب Territorialisation: عملية تؤدي إلى خلق تراب أو ترابات جديدة، كما قد تعني إضفاء الطابع الترابي على الفاعلين والموارد والمشروعات.

– الترابية Territorialité: مجموع العلاقات القانونية والمادية والوجدانية التي تربط الأفراد والجماعات مع التراب.

-انتظارات المجتمع المدني الذي يبحث عن مساهمة أكبر في تدبير شؤونه المحلية ويبحث عن إرساء أسس التنمية المستديمة؛

-انتظارات المنتخبين الذين يبحثون عن إرساء قواعد الديمقراطية المحلية؛

إن التحولات السريعة التي يشهدها العالم حاليا تؤثر تأثيرا بالغا على الجغرافية من خلال إعادة تشكيل المجالات الترابية، ومن خلال التعقيدات الحاصلة في جميع الميادين التي تمس المجالات البشرية.

لقد أصبحت الحاجة ملحة للتراب أكثر من أي وقت مضى. المجال حاضر بقوة، في كل الميادين، من خلال دوره الوظيفي في الاقتصاد المعاصر (المجال الفلاحي، المجال الصناعي....). ويتم تقسيمه وتوظيفه حسب المردودية والربحية، في حين أن التراب هو مجال للحياة المعاشة، ومن هذا التفاوت في الحضور ينشأ الصراع بين المجال والتراب حسب جان لوي غيغو[15]، حيث ينافس كل واحد الآخر، بل ويريد القضاء عليه.

[15] -Guigou JL, JL, Du conflit naît des territoires, in Région et développement économique, Actes du colloque de Rabat 1995, p 416

خطاطة رقم 2: تقابلات بين المجال والتراب

خصائص المجالات Espaces	خصائص الترابات Territoires
العالمية	المحلية
الحركة	الاستقرار
الطابع العام	التفرد
الشبكة	القرب
الانفتاح	الانغلاق

J.L Guigou p 414[16]

وهذا التعارض ليس بين المركزية واللامركزية ولكنه بين الانفتاح والانغلاق وبين الحركة والاستقرار، وبين منطق الشبكة ومنطق القرب، أي كل ما من شأنه أن يذوب الإنسان في العالم مقابل كل ما من شأنه أن يربطه بمجالاته اليومية وأن يحافظ على استقراره وإنسيته، من هنا جاء ما أصبح يصطلح عليه "بثأر الترابات"(la revanche des territoires)، والذي يعني الحركة العالمية للامركزية، في علاقة مع ال أزمةالحالية الدولة المركزية وضدا على تهميش المستوى المحلي منذ القرن 18، ولكن دون أن نسقط في الانغلاق المفرط المؤدي إلى التعصب والشوفينية.

3- أشكال الترابط

يعد مسلسل الاستتراب[17] وتعدد الترابات[18]، وتعقد وضعيتها، وإعادة تشكيلها باستمرار فرصة سانحة للباحثين الجغرافيين للبحث والتحقيق، بعيدا عن النماذج النظرية الموضوعة على شكل قوالب جاهزة. إن الجغرافية التي تهتم بالمجالات الترابية هي جغرافية ذات هندسة متغيرة ومتعددة الأبعاد والعناصر والأشكال،

[16] Guigou (J), Du conflit nait la revanche des territoires, in Région et développement économique, T. 1, Colloque de Rabat 19 et 20 octobre 1995.

[17] الاستتراب يعني إنتاج تربات جديدة وتقسيم التراب وإضفاء الطابع الترابي على الفاعلين والموارد والسياسات

[18] – وجدنا مشكلا في ايجاد مصطلح التراب في الجمع فعرضنا عن مصطلح أتربة وتربان وتُرب ومصطلح المجالات الترابية وأخدنا بلفظ الترابات الذي أتى في معجم المعاني-https://www.almaany.com/ar/dict/ar: **تُرَابَات** كلمة أصلها **تُرَابٌ** (في صورة جمع مؤنث سالم وجذرها) **ترب** وجذعها **تراب** وتحليلها **تراب + ات**

ومن ثمة تنوع الوضعيات والأنساق الترابية وترابطها وتراتبها. الشيء الذي يشكل ميدانا خصبا لهم قصد تجديد معارفهم والمساهمة في تطوير علمهم.

وقد دفع هذا التطور الهائل بكل من بونوا أونتوم وفردريك جيرو إلى القول أنه يجب القول من الآن فصاعدا عن تعدد الترابات عوضا عن الحديث التراب الموحد في زمن العولمة وتراجع الدولة وتزايد اللالامركزية: "مات التراب، عاشت الترابات"[19]. فلم نعد نتحدث عن التراب بلغة المفرد كما كان الشأن سابقا عند الحديث مثلا عن إعداد التراب الوطني، بل أضحى النقاش يدور حول الترابات الوطنية والجهوية والمحلية والجمعوية والمجموعاتية...، بل هناك من الترابات من تولد وتتطور ومنها من يموت ويختفي بعد انتهاء مهماتها ووظائفها وصلاحيتها، كمجالات المشاريع والمجالات التشاركية. وقد تزايد عددها إلى درجة أصبحت تحتك ببعضها البعض أو تتصارع وتتقاطع. وقد تتوافق أو لا تتوافق مع حدود بعضها البعض أو مع الحدود الإدارية الرسمية. كما يمكن أن تطابق مجال مجموعة بشرية واحدة مجموعات كثيرة أو توافق مجال فئات اجتماعية. ولهذا فإن الإنتاج المعاصر للترابات لا يخضع بالضرورة للتقسيمات الإدارية أو تقسيمات المصالح التقنية فقط، وإنما أيضا لمنطق البحث عن مجالات التنمية، بمعنى مجالات لتعبئة مختلف الفاعلين المحتملين حول مشروع تنموي معين[20]، وهكذا نجد أنفسنا في نهاية المطاف أمام نوعين من المجالات[21]: مجالات السلطة السياسية ومجالات التعبئة الاجتماعية، أو بصيغة أخرى منطق الحكم ومنطق التضامن.

وتتولد عن العلاقة الجدلية بين هاذين المنطقين والمسافة بينهما صيغة معينة لتشكيل التراب، ولكن ما يجب التأكد عليه هو أنه ليس هناك صيغة نهائية لتكوين الترابات. فالترابات تتحول باستمرار، بيد أنها تتغير بدرجات مختلفة حسب ظروف البيئة المحيطة بها، وحسب ميزان القوى الداخلي، وحسب التحديات المطروحة. فالتجديد الترابي وارد في كل لحظة وحين، كما أن خلق مجالات ترابية هجينة واردة أيضا. ويمكن لإعادة التشكيل الترابي أن تكون نتيجة لانشطار مجالي، بسبب تدخل عوامل خارجية تأخذ، في بعض الأحيان، شكل تقطيعات ترابية اعتباطية. كما يمكن أن تكون نتيجة مبادرات داخلية تُترب مجالات تختلف درجة تماسكها وديمومتها. وهكذا سيجد الجغرافي تعددا في أشكال وأنواع هذه الترابات كموضوع للبحث العلمي. بيد أن هذا المفهوم أضحى مطاطا يستوجب الحذر في استعماله عند الاقتضاء مما دفع جاك ليڤي إلى التمييز بين أنواع سبعة من التراب، وهي[22]

[19] - Antheaume B. et Giraut F, Le territoire est mort, Vive les territoires. Ed. IRD, Paris 2005

[20] – Antheaume B. et Giraut F, Le territoire est mort, Vive les territoires. Ed. IRD, Paris 2005 p9

[21] - Loeiz L. Espaces d'autorité ou de solidarité, in Projet n° 254 1998 p 79

[22]- Lévy J, A-t-on encore besoin du territoire? Espaces temps, Les Cahiers , 51-52, Espaces, couper. Collet: p 102-103

-التراب بدون استعمال: أي التراب الذي يحيل إلى الأبعاد الرياضة في تكوينه، وبالتالي فإن استعمال التراب يكون في كل الاتجاهات.

-التراب معنى المجال: وذلك باستعمال التراب للتعبير عن المضمون الواقعي للأشياء، أي الوقائع الجغرافية، في حين أن المجال مفهوم أكثر تجريدا وانفصالا عن الإرث التاريخي.

-معنى المكان: للتعبير عما هو محلي.

-التراب، كتوجه ابستملوجي: حيث يطابق التراب هنا المجال الجغرافي ولكن بالتركيز أكثر على المعطى الاجتماعي.

-التراب، مجال مراقب ومحدد

-التراب، بالمعنى المجازي الخاص بمجال الحيوانات أي مجال خاضع للمراقبة.

-التراب، كمجال مُتملك.

ومهما كانت طبيعة هذه المجالات ومسلسل تكوينها والمعنى الذي يأخذه كموضوع للبحث، فإن كل مجال له بدون شك مرجعيات خاصة، وهي التي تمهد في الأصل لفكرة خلقه وبناءه.

4- الأسس المرجعية لمفهوم الترابة

يرجع تكوين التراب بصفته بناءً إلى أسس مادية تدخل في صميم العلاقة التي تربط مجموعة بشرية مع المجال الذي تعيش فوقه، وهي أسس ترتبط بالمخيال الجمعي والرأسمال الرمزي والتراث الموروث والتمثلات وعلاقات الانتماء والتجذر والتملك، وهي الروابط التي تدخل في إطار ما يسمى بمفهوم "الترابية"، أي الروابط التي تجعل الأفراد والجماعات أكثر ارتباطا وتمسكا بمجالاتهم وأكثر استعداد للدفاع عنها وتنميتها.

4-1- التراب:

يكاد يتفق الجميع اليوم على أن المجال الجغرافي لا ينحصر فقط فيما هو مادي، بل يتعداه إلى أن يكون "تصورا كبناء معقد، حيث تتدخل الذات والواقع المجالي وتمثلاته"[23]. وتبتدئ هذه العلاقة بين الذات والمجال من الإدراك لتشكيل صور متعددة وبالتالي تمثلات عنه، بل يذهب البعض إلى الحديث عن إيديولوجية مجالية، كمجموعة مكونة من التمثلات والقيم والمعتقدات[24]. هذه الايديولوجية هي التي تساعد على وصف وتفسير وتحليل وضعية مجموعة أو جماعة داخل المجال.

[23] - Bourdoulay (V), des notes et des lieux, ED. CNRS. Paris 1988
Gumichian (H), représentation et aménagement du territoire. ED. Anthropos. Paris 1991.
[24] - Gumichian (H), représentation et aménagement du territoire. ED. Anthropos. Paris 1991.p 57-58

المقاربة عن طريق التمثلات والصور أصبحت حاضرة في الجغرافيا، وهي مقاربة تأخذ بعين الاعتبار البعد الذاتي في تناول التراب؛ لأن المجال المعاش يحمل بالضرورة معاني وقيم فردية وجماعية، ومن ثمة ضرورة تحليل تمثلات الفاعلين في ميدان الإعداد والتنمية. وهي تمثلات ليست وليدة العقلانية الاقتصادية، ولكن أيضا المظاهر الرمزية والمخيالية[25]، التي ستحدد لا محالة طريقة ما في العمل وأسلوبا خاصا للممارسة والتغيير. التمثلات هي أيضا مخلوقات اجتماعية وفردية لخطاطة وجيهة للواقع المجالي[26]، لنخلص إلى القول بأنها بناءات فكرية لواقع جغرافي تمكننا معرفتها من تحديد الميكانيزمات والمنطق والرهانات التي تتحكم في تنظيم المجال وتنميته الترابية.

ارتبط مفهوم التراب منذ البداية عند الأنثروبولوجيين بحاجة وسلوك الحيوانات المختلفة على تسجيل حدود ترابها والدفاع عنه. وقد لوحظ هذا السلوك أيضا لدى الجماعات البشرية "البدائية" التي تتماهى، في كيانها الاجتماعي، مع بعض الترابات لتجعل منها مجالات حيوية لا تستطيع بدونها أن تستمر في الوجود والاستمرار كوحدات قائمة الذات. ولكن الجغرافيين لم يقفوا عند هذا التملك "الحيواني" فقط لدى المجتمعات المحلية، بل ربطوه بأبعاد أخرى تعبر فعلا عن ماهية الإنسان ككائن متطور، وذلك من خلال الإحساس بالتجذر والهوية وإعمال القانون في تحديد ترابه، وترسيم حدوده واستعمال الأرض وتنظيم المجال.

فإذا كان التراب هو بالضرورة مجال متملك، فإنه يفرض الترابية بمعنى الانتماء المجالي والتاريخي والهوية المشتركة والفعل في المجال من عمران وتهيئة. وهكذا فإن الإرث التاريخي يفرض نفسه بقوة ليشكل مع المجال ركنان أساسيان في تكوين الترابية وإعطاء معنى للتراب الذي تتواجد به جماعة بشرية معينة.

2-4- الترابية Territorialité

إذا كان التجذر والهوية والانتماء شروط ضرورية لتكوين التراب والترابية، فإن هذا لا يمنع الحركة، ففي المجتمعات الأكثر استقرارا كانت هناك تيارات للتنقل والتبادل. أما حركة المجتمعات التي كانت تعيش على الترحال أو نصف الترحال أو على الصيد أو تلك المجتمعات التي تنتقل بفعل الحروب والمجاعات، فلا تمنعها أبدا من ربط علاقة خاصة بصفة نهائية مع ترابها. فالحركة تتكامل مع التجذر لتحقق توازن خاص ومميز لتلبية حاجيات الحياة، وتكريس العادات والتقاليد الموروثة.

أما في وقتنا الحاضر فقد ازدادت الحركة من حيث السرعة والكثافة بفضل تطور وسائل المواصلات وبسبب الاختلالات الماكرو اقتصادية الحاصلة ما بين الجهات والبلدان. وبالتالي تغيرت المعادلة بين التجذر والحركة لفائدة هذه الأخيرة، وأصبح للترابية مفهوم آخر، حيث أصبحت المجالات الحضرية الكبيرة تجمعات

[25] - Pignard Marthod (N), la fragilité des espaces ruraux, représentations, méthodes d'approche. p44
[26] - Gumichian (H), Idem P135

لأفراد ينحدرون من مختلف الأعراق والإثنيات والقبائل والجنسيات. مما يجعل الترابية تأخذ أشكالا وأحجاما ومعاني أخرى (مجال الإحياء، مجالات الاندماج والإقصاء الاجتماعي، الغيتوهات، المدرسة، الجامعة...)؛ بل يمكن الحديث عن ترابات داخل الحركة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمهاجرين المغاربيين الذين يعتبرون أنفسهم ما في تراب "بين هنا وهناك"، أي ما بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، حسب غومشيون 2000.

ولا تأخذ الترابية معناها الكامل إلا بإخضاعها لمقاربة علائقية وتفاعلية. ولهذا فإنها عبارة عن مجموعة الروابط التي يربطها الناس أو الجماعات الاجتماعية فيما بينهم من خلال وسائل وسائطية مختلفة (أفكار، مشاريع، وسائل اتصال...)، وفيما بينهم وما بين الوسط البيئي والاجتماعي لضمان استقلاليتهم والمحافظة على الهوية والانتماء.

وفي نفس التوجه تجد أن الترابية تأخذ بعدا ثقافيا صرفا من خلال نظام قيم مشترك ونظام تمثلات متشابهة، ولكن أيضا من خلال بناء هوية ثقافية خاصة (تيزون 1996)[27]، حيث ميز فيليب تيزون ما بين ثلاثة اتجاهات في دراسة الترابية لدى الجغرافيين:

-الاتجاه الثقافي: وهو الذي يأخذ به كلود رافستان في تمثله للترابية، حيث تشغل هذه الأخيرة عنده كل الرموز الثقافية التي تميز مجتمعا معينا والوسط المحيط به.

-الاتجاه المعرفي: وهو الاتجاه الذي يتبناه برنار ديباربيوه حيث تتجلى الترابية في قدرة الفاعلين على بناء نظام للعلاقات مع أماكن ذات قيم ووظائف معينة، إنها بالنسبة له بناء اجتماعي ينطلق من المجال.

-الاتجاه الإداري: الذي يرى بأن الترابية متطابقة مع التراب الإداري والسكان الذين يشغلونه والسلطات التي تنظمه.

وهكذا نستخلص مما سبق أن الترابية تنبني على أربعة علاقات يربطها الناس مع التراب أو الرجوع إلى أربعة مرجعيات هي:

-الهوية: وهي ميزة تجعل الإنسان يحس بالانتماء إلى تراب معين، وأن هذا التراب مخالف للتراب المجاور، معبرة عما يمكن تسميته ب "الأنا" الجماعي والآخر،

-التملك: وهي العلاقة التي تربطها مجموعة بشرية واجتماعية مع المجال، مما يتيح لها السيطرة عليه واستغلال موارده. لتعبر عن شرعية وجودها ومن ثمة الدفاع عنه كمكون من مكونات وجودها.

[27] - Tizon. Ph. Qu'est ce que le territoire. In les territoires du quotidien. ED. Harmattan Paris 1996 P. 27

-التجذر: أي الارتباط الفعلي والرمزي بالتراب، مما يجعل الأماكن تسكن الناس بقدر ما يسكن الناس هذه الأماكن. وهذا ما نلتمسه من الارتباط الوجداني مثلا بين الفلاح المغربي والأرض وبين الفرد والقبيلة.

-البناء الاجتماعي: أي وجود إرادة جماعية وفعل مشترك لبناء التراب، مما يترجم الطموحات والحاجيات العمة للناس. الترابية تعني هنا المواطنة المحلية أو الجهوية والانخراط الجماعي لساكنة ما لإنجاز مشروع ترابي إدماجي.

-التواصل والتفاعل ما بين الفاعلين وما بين الفاعلين والوسط الذي يعيشون فيه: الشيء الذي يديم القيم الموروثة، ويحل المشاكل اليومية، ويؤسس لمجتمع جديد يشارك فيه أكبر عدد ممكن من الناس حسب قدرة كل واحد منهم. إن الترابية تأخذ بهذا المعنى مضمونا تعبويا للفاعلين، ولكن أيضا مضمونا معرفيا، لأنها تمكن من معرفة كيف يتطور التراب ومن ثمة إمكانية السيطرة عليه.

الحالة المغربية: أزمة الترابية

لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الترابية في المغرب تعرف أزمة متعددة الأوجه والأشكال؛ فإذا كان الإحساس بالهوية والانتماء قويا بالمجالات الريفية، فإن المجالات الحضرية تعرف فعلا أزمة "للترابية" بها. وتتجلى في عدم القدرة على تنظيم المجال وتدبيره من خلال انخراط كل الفاعلين في الشؤون المحلية. أما الترابية القروية فمازالت حبيسة إحساس إثني وعشائري، بدون أن تستطيع المرور إلى إنجاز بناءات ترابية مستقلة. فسلوكيات القرويين تتميز في غالب الأحيان برد الفعل أو برد الفعل السلبي أكثر من مبادرة الفعل، وتتميز كذلك بالإنتظارية والجمود، أي الإبقاء على الأشياء عما عليها في انتظار تدخل الدولة أو المنظمات غير الحكومية أو الآخر.

ويمكن إرجاع هذه الأزمة إلى عوامل متعددة أهمها:

-هيمنة الدولة على جميع مرافق الحياة، ورغبتها في معايرة[28] التدخل من أجل السيطرة الترابية والضبط الإداري والسياسي.

-تفكك البنى الاجتماعية التقليدية، وعلى الخصوص منها القبيلة التي كانت تعد إطارا إداريا والجْماعة التي كانت تعتبر كيانا تقريريا.

[28] – معايرة: Standardisation

-الهجرة القروية الكثيفة إلى المدن، مما أدى إلى استيلاب المجالات الترابية القروية والافتقاد إلى العلامات والرموز الدالة على الانتماء والتجذر بالمجالات الحضرية.

-دخول العلاقات الرأسمالية بقوة أدى إلى تفكيك التضـــامنات التقليدية، وأدى بالمقابل إلى خلق ترابيات فردية أكثر جموحا وقوة من الترابيات الجماعية.

لقد تداخلت هذه العوامل وغيرها منذ دخول الحماية الفرنســـية إلى البلاد، وأدت الى تفكيك المرجعيات القديمة للترابات المغربية، لندخل بذلك إلى مرحلة انتقالية طويلة الأمد؛ حيث يعرف المجال المغربي برمته مسـلسـلات تشـكيل وإعادة تشـكيل مسـتمرة، من أجل تكييف التحولات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصـادية والثقافية الكبيرة التي يعيشـها المجتمع المغربي. وقد انعكسـت هذه المسـلسـلات وهذه التحولات على السـواء على الترابية عند المغاربة، لتصـبح تارة ترابية هجينة، وتارة ثانية ترابية معاقة وتارة ثالثة ترابية غير فعالة. دون أن تشكل منطلقا حقيقيا للتنمية المحلية وحافزا للتغيير الاجتماعي.

3-4- الفاعلون والرهانات

ينـدرج الإزدواجي المكون من التراب (الإطـار والســـكـان والحـدود والموارد والطـاقـات) والفـاعلون (التمثلات والرهانات والقرارات) في نفس السياق، وفي نفس الخطاطة العامة، وفي نفس المرحلة في مسلسل الاسـتتراب الذي يوازي في نفس الوقت مسـلسـل العولمة. "فنجاح التراب كان في إطار إيجاد مجالات محلية لمواجهة المجالات المعولمة، كما أن نجاح مفهوم الفاعلين جاء كرد فعل عن استيلاب السلطة للمجال ومحاولة استرجاع المجالات المحلية"[29].

ليس من السهل أن يكون الفاعلون دائما واعون بوجود النظام الترابي الذي يتحركون داخله؛ فإذا كان المســـتثمرون ورجال الأعمال واعون بخصـــائص وميزات ومؤهلات التراب والنظام الترابي القائم، وكانت الشبكات المافيوزية تدرك الرهانات التي تميز هذا النظام أو ذاك، فالفاعلون المهيمنون ليس لهم كلهم بالضرورة هذا الوعي[30]، بل يكاد أن يكون منعدما لدى السكان العاديين.

ويعرف مفهوما التراب والفاعلين أهمية متزايدة في النقاشـــات التي تخترق العلوم الاجتماعية عامة والجغرافيا خاصـــة، فهما مترابطين عضـــويا إلى درجة أن الإحالة على أحدها يؤدي آليا إلى الإحالة على الثاني. ولا يتوقف الأمر عند مســتوى الخطاب، بل يتعداه إلى التأثير الذي يمارســه كل واحد على الآخر؛ فالديناميكيات التي يخلقها الفاعلون تؤدي إلى بناء التراب، كما يؤدي التراب من خلال مفعول الترابية إلى

[29] Gumichian (H), 1997, Introduction au acteurs du développement territorial, in Montagnes méditerranéennes N° 5, P. 41.

[30] Gumichian (H), 1997, idem.

ميلاد ونشـوء الفاعلين وتطورهم. وإذا كانت هذه العلاقة واضـحة، فإن التفكير النظري في تمفصـلاتها غير كاف، ويعتريه الكثير من اللبس والغموض، وبالتالي ضرورة الانطلاق من فرضيتين أساسيتين حسب بيرنار ديباربيوه[31]:

-الفعل كحدث مُكيف من طرف التراب وبالسياق العام الذي يندرج فيه.

-التراب كنتاج للفعل.

مما يستلزم اللجوء إلى المقاربة النسـقية التي تسـاعد على فهم الترابطات والتفاعلات، "إذا كان الفعل يتم من خلال السـياق والبعد الترابيين اللذان ينتجانه، فسـيكون جوابا مؤثرا على البناء الترابي، بل إن يمكن اعتبار الفعل هو التراب والتراب هو الفعل"[32].

ولكن عن أي فاعل نتحدث، هل نتحدث عن الفرد أم عن الفئة السـوسـيو- مهنية أم عن الفاعلين المؤسـساتيين أم عن الفاعلين الاقتصـاديين (المقاولون) أم عن الفاعلين الاجتماعيين (الجمعيات، النقابات)؟ هل نتحدث عن الفاعلين الداخليين فقط أم عن الفاعلين الخارجيين أيضـــا؟ هل نتحدث عن الفاعلين المنظمين حصريا أم عن الفاعلين التلقائيين كذلك؟

عند الحديث عن مفهوم "التشكيلة السوسيو- مجالية" بصفته ترابا، فإن دي ميو[33] لا يدخل الفاعل الفردي في ســـياق التصـــور الذي يتبناه. ولكنه يركز، بالمقابل، وبالدرجة الأولى، عن الكائن الاجتماعي المســتوطن لمجال ترابي معين: أي ذلك الكائن الذي يتمتع نســبيا بقيم مرجعية واضــحة خاصــة بالمجموعة الاجتماعية، ويتمتع بقيم قوية وكافية لإدراك بنيات السلطة والبنيات الاقتصادية والثقافية والعقائدية واللغوية السائدة. إنه باختصار إنسان يمثل المجموعة التي ينتمي إليها، إنسان مُشبع بالقيم العامة للمنطقة أو المدينة، إنسان واعي بالرهانات المطروحة بها وعليها.

يقال غالبا أن الانســـان ابن بيئته، ولكن تحديد العلاقة بين الفاعلين والتراب تطرح، في الواقع، أكثر من سؤال، بل إنها إشكالية تكتسي صبغة جوهرية بالنسبة للعلوم الاجتماعية؛ من هو المهم هل الفاعل أم التراب في الانتاج الترابي؟ الفرد أم المجموعة في الإنتاج الاجتماعي ومن ثمة في الإنتاج الاجتماعي؟ من يؤثر أكثر على الآخر هل النسق أم المكون المنتمي له؟

إذ تخترق العلوم الاجتماعية حسـب الجغرافيان غموشـيون ولاجارج صـاحبا كتاب "الفاعلون منسـيو التراب"[34] أربعة اتجاهات نظرية، كل اتجاه يعطي الأولوية لمقاربة معينة:

[31] Debarbieux (B), l'acteur et le territoire, in Montagnes méditerranéennes N° 5. 1996. P. 65.
[32] Debarbieux B, Idem. p 65
[33] Di Méo G. Idem p120
[34] - Gumichian et autres, les acteurs, ces oubliés du territoire, ED. Anthropos, Paris 2003 P.P. 16-22.

-المقاربة الكلية؛ هي التي تقول بأن نظاما معقدا بكامله كخلية هو أعظم من مجموع أجزاءه، وبالتالي فإن الفاعلين داخل الحركات اجتماعية الما بعد- الصناعية يساهمون في "الفعل الصدامي الجماعي من أجل السيطرة الاجتماعية على التوجهات الثقافية للمجموعة. وبالتالي فإن الفاعلين- الأفراد ليسوا إلا جزءا من الديناميكية الاجتماعية التي تميز بعض المراحل التاريخية في مجتمع ما، ويأتي على رأس هذا التوجه كل من ديلاس وميللي ودوبي.

- المقاربة الفردانية؛ وتهم هذه المقاربة ما يمكن تسميته بالفردانية المنهجية عند ميشيل كروزيي. إنها مقاربة تستبعد المنهج الوظيفي، وتقول بالعكس على أن فعل الأفراد لا يتحدد لا بالبنيات الاجتماعية، ولا بالأدوار التي يقومون بها، وإنما بإرادة الفرد الذي يحاول أن يتصرف مع الواقع من خلال:

1- القيم التي تشبع بها.

2- أفضل اختيار يراه صائبا.

3- الأفضليات التي يراها ناجحة حسب ماضيه.

4- التعريف الذي يعطيه للعقلانية المحدودة كما يتصورها.

5- الأدوار التي أوكلها له المجتمع.

جاءت هذه الشروط الفردية للتعبير عن قدرة الأشخاص على توسيع هامش تحركاتهم، وعلى اتخاد القرارات التي تناسبهم بناءً على الوضعية التي يوجد فيها النظام الترابي. ولفهم "نظام الفعل" أتى ميشيل كروزييي وإيرهارد فريدبيرغ (Erhard Friedberg et Michel Crozier) بعلاقة الفاعل مع الآخرين، وهي علاقة سلطة غير متماثلة، ولكنها مبنية أيضا على التفاوض الدائم الذي قد يغير ميزان القوى، داخل نظام اجتماعي أو نسق فعل معين.

– البنائية البنيوية: وهي توجه ينبني على إزالة التناقض الموجود بين الإرادة الحرة والحتمية الاجتماعية والترابية، وما بين الفرد والمجتمع، وما بين البرمجة من لدن البنية الاجتماعية وتداخل الاستراتيجيات الفردية. وقد إنتهى بيير بورديوه إلى رفع هذا التناقض من خلال مفهوم التطبع أو السّمت (l'habitus)، أو الاستعدادات القبلية لدى الأفراد. وهو مفهوم يمكن من قراءة هذا الخليط من السلوكيات لدى الأفراد، ما بين المسارات تحت الإكراهات والإكراهات الناتجة عن المسارات. ولهذا فإن "الفعل ليس جوابا يوجد حل له كلية في إنعاش وتحريك الانطلاقة (كانطلاق العجلة)، ولكن يوجد من خلال مبدأ وجود نظام وضعيات، أي ما يمكن تسميته بالعادات التي تم اكتسابها نتيجة للتجربة البيوغرافية".

-البنائية التفاعلية؛ تتبنى هذه المقاربة الفاعل "مشـخصـا بذاته ومتعدد الأوجه". ويرجع الفضـل في التأسيس لهذا التوجه إلى ايروين كوفمان الذي يرى الفاعل قبل كل شيء في حالة فعل، أي في حالة تحرك، بيد أن الفعل لا يكون ألا في وسـط مهيأ وموجود أصـلا، أو يكون على شـكل رد فعل مباشـر للبيئة الاجتماعية التي توفر إمكانية الفعل. يميز كوفمان عموما بين نوعين من بنيات الحياة اليومية، وهما الاستقرار والحركية. في الحالة الاولى يكون الفاعل فردا حكيما ومنشـغلا بأداء دور أو مهمة داخل المجموعة التي ينتمي اليها، ويعتبر نفسـه محل ثقة ولا يحدث قطيعة في التفاعل، ولا يخيب آمال المجموعات الاجتماعية التي تعول على نجاح التفاعل معه. أما في الحالة الثانية، فيكون الفاعل في حالة صـراع ومواجهة مع الآخرين، حيث تحصل القطيعة في التفاعل. وهي وضعية تحصل فيما سماه "الساعة الاجتماعية" عندما تتعارض سلوكيات الفاعل مع سلوكيات الفاعلين الآخرين. لتوضيح ذلك نستعرض مثلا "مناسبة الانتخابات" أو عند المنافسة على مصـلحة ما في وقت ما. مما يؤدي إلى القول بأن التفاعلية هي بنائية، لأن بناء الفعل الجماعي مرتبط بالبنية الاجتماعية وباستلهام طقوس التفاعل التي تفرضها البنية على الأفراد.

أما خصائص الفاعلين فيمكن إيجارها حسب مقترحات نفس المؤلفين فهي:

-كل رجل أو امرأة يمكن أن يكون فاعلا. فلا تكون الوضعية القانونية والوظيفية للأشخاص ولا المهمة التي يتولونها مصدر اختلاف جوهرية للقيام بالفعل الترابي.

-كل فاعل يملك شـخصـية وذات فردية، لا تنمحيان داخل الفعل، تعملان على هيكلة تجاربه الخاصة.

-لكل فاعل سلطة ترابية، إذا لم تكن قانونية وسياسية فهي جغرافية، أي مجالية واجتماعية وثقافية. وكل فرد يصير فاعلا ترابيا إذا كان في وضعية الفعل.

-وضـعية الفعل تتحدد من الإطار المجالي والزمني، أي من خلال إمكانيات الالتقاء والتبادل وسياق حرية الفعل.

-الفاعل يعمل ويتحرك داخل أنسـاق الفعل الملموس، وهي أنسـاق متطورة ومنفتحة عن بعضها البعض، وهي التي تمكن من بناء القرار وتحويله إلى أشياء مجالية.

-الفاعل الترابي يفاوض مكانته باسـتمرار الإعتبارية والمادية داخل لعبة السـلطة، مما يولد له تفاعلات مع باقي الفاعلين في المكان والزمان.

-التراب، أخيرا، يبقى هو الشرط الأول لتحقيق هذه التفاعلات وإنجازها.

بالإضافة إلى هذه الخصائص، يمكن أن نضيف خصائص أخرى نراها ضرورية لتحديد هوية وصفة الفاعل الترابي:

-الفاعل يتوفر على وعي بالفعل الذي يقوم به، أي له إدراك بما يقوم به من أفعال، وما يترتب عنها من نتائج. إنها مقاصـــد خفية ومبيتة يتم ترجمتها إلى اســـتراتيجيات عملية لإنجاح الأهداف المسطرة.

-الفاعل كائن عقلاني، لأنه يميز بين الأشـياء ويفاضـل بينها قبل الفعل، ويعمل على تقييم فعله بعد الأداء.

-الفاعل الترابي مؤثر في مجاله؛ فتدخلاته يجب أن يكون لها وقع في التراب.

-الفاعل الترابي هو حامل لفكرة ومشروع تغيير للمجال والمجتمع.

-الفاعل الترابي متعدد التدخلات والرهانات، فتحركه تارة رغباته ومصـــالحه وقدراته العقلية والمعرفية، وثارة أخرى حاجيات ومصـــالح الجماعة التي يعيش فيها. ويمكن له أن يغير من مهامه وأدواره حسب السياقات الزمانية والمكانية.

وهكذا يمكن له مثلا أن يكون أستاذا ورئيس جمعية ورئيس جماعة وسائحا وباحثا وسياسيا... إنه لا يستجيب إلى رغباته كمستهلك أو مستعمل للمجال، ولكنه يستجيب لنداء المواطنة ونداء المجتمع المحلي ونداء التغيير. إنه على العموم يتحرك على واجهات متعددة ومتحركة وفي وضـــعيات معقدة؛ وهذا ما يميزه عن الوجهاء والأعيان الذي يكتفون بالقيام بدور واحد وهو دور الوساطة.

الحالة المغربية: هل يوجد هناك فاعلون ترابيون بالمغرب؟

يجب الإشارة في البداية إلى أن استعمال مفهوم الفاعل حديث جدا في الأدبيات الاجتماعية ببلادنا، أما استعمال الفاعل الترابي فهو شبه منعدم، إن لم يكن منعدم فعلا. ولكن العادة جرت بأن يتم الحديث في المقابل عن الوكلاء والعملاء والنخب المحلية والأعيان والوجهاء و"المنتخبين" كمفاهيم عامة ومبهمة للتعبير عن الأطراف المعنية بلعبة الزعامة والقيادة والتأثير والسلطة.

فالنخبة حسب بيزينو جيوفاني[35] تأخذ صفة الفئة المختارة أو المصطفاة أو المميزة، وهي بالتالي أقلية بالمقارنة مع الأغلبية، وقد اســـتعمل المغاربة في خطابهم التقليدي للدلالة على النخبة "الخاصـــة" مقابل "العامة"، وقد كان "الخاصة" يتكونون إجمالا من رجال المخزن والشرفاء والعلماء، ويمكن أن تتوسع لتشمل

[35] - Giovani (B), Elite et élitisme, ED. PUF. Paris 1992. P. 3.

"الطلبة" أي حفظة القرآن والتجار؛ وهكذا نرى أن النخبة كانت تتوقف على المعيار السياسي والمعيار السلالي (النسب) والمعيار الديني والمعيار الاقتصادي في تمييزها عن بقية الناس (العامة).

ويذهب جون فليب برا[36] إلى إعطاء تعريف خاص عن النخبة المحلية من خلال الدور المحوري الذي تقوم به في تدبير مصادر السلطة. حيث تتملك، على مستوى التيارات الصاعدة، ومن خلال مراقبة السكان، القدرة على مفاوضة السلطة المركزية. وتتوفر على مستوى التيارات النازلة على شرعية مراقبة السكان والإدارة على الصعيد المحلي. ويمكن للتيارات الصاعدة والتيارات النازلة أن تتفاعل في إطار منظومات الضبط التي تتواجد في مركزها النخبة، وذلك عن طريق تراكم المهمات الوظيفية التي تمارسها، وبواسطة امتياز الانتماءات السياسية والجمعوية التي تتمتع به.

وقد أتاح فعلا قانون الحريات العامة من جهة، والعمليات الانتخابية الجماعية (مع صدور ميثاق العمل الجماعي لسنة 1976) من جهة ثانية، والنظام التعاوني من جهة ثالثة، فرصا للنخب المحلية من الظهور والبروز على الساحة الاجتماعية والترابية. من دون أن ننسى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في هذا البروز، كسياسات المغربة والخوصصة وانفتاح الحدود والتدبير المفوض وتفويت امتياز الاستغلال... ولا يجب أن ننسى، زيادة على ذلك، العوامل السياسية كالاستقلال والانتخابات البرلمانية المتوالية. لقد ساهمت السياسات الأولى في تشكل نخب محلية، في حين كان للسياسات الثانية، بدون شك، دور في نقل البلاد من تدبير الأشخاص إلى تدبير التراب عبر المؤسسات المنتخبة. لقد انتهى زمن "القائد" إلى غير رجعة، وانتهت مؤسسة "الجْماعة" إلى ديكور، وانتهت القبيلة إلى شكل ورمز بدون مضمون فعلي، حيث تم تقسيم البلاد إلى 800 جماعة سنة 1959 لتحل محل 700 قبيلة، والاعتماد على التأطير الحزبي لخوض الانتخابات الجماعية (عن ريمي لوفو ص. 29)[37] في فرز النخب المحلية؛ وبالإضافة إلى هذا التحول العميق الذي طرأ على مستوى تدبير البلاد لا يجب أن نغفل الطفرة الكمية التي عرفتها النخبة، فقد انتقل عدد المرشحين في انتخابات 1960 من 47000 مرشح يتنافسون من أجل 10200 مقعد يمثلون ساكنة قدرها 11،6 مليون نسمة وعدد الناخبين يصل إلى 4،17 مليون مصوت إلى 102179 مرشحا في انتخابات 1997 من أجل 24353 مقعدا لتمثيل 12،8 مليون ناخب وساكنة عامة تصل 28 مليون نسمة[38].

وهكذا يمكن القول بأن عدد المرشحين إلى الانتخابات يفيد في الإشارة إلى أن من يعتبرون أنفسهم نخبة محلية قد عرف تطورا هائلا، حيث كانت نسبة هؤلاء المرشحين هي 1،1% من مجموع الكتلة الناخبة

[36] - Bras (J.P), A la recherche des élites locales, in "Etat, espace et pouvoir local, ED. Guessous, 1991.
[37] - USAID, Diagnostic de la capacité locale pour la bonne gouvernance, RTI, 2001. P. 32. (en Arabe)
[38] – USAID, La capacité locale et la bonne gouvernance au Maroc, Idem

سنة 1960، لينتقل إلى نسبة 8% من مجموع هذه الكتلة سنة 1997. أما الذين تم انتخابهم فعلا، ليمثلوا النخب المحلية؛ فقد انتقلت نسبة المستشارين (المقاعد) من 0،2 % من الكتلة الناخبة سنة 1960 إلى 1،9% من نفس الكتلة سنة 1997.

لنستنتج أن القاعدة الإجمالية للنخب المحلية قد توسعت فعلا بشكل كبير في غضون 37 سنة بالنسبة للذين يعتقدون أنهم جزء من النخبة وتوسعت نسبيا للذين أفرزتهم صناديق الاقتراع؛ ولكن المؤشر الأول له دلالة خاصة فقد أصبح التنافس كبيرا ومشتدا للتحكم في مسار الحكم المحلي، ليشمل 8% من الناخبين.

وقد ميزت هذه الدراسة[39] بين 3 أزمنة في تاريخ النخبة المحلية بالمغرب، وهي زمن الوجهاء القرويين، وزمن الموظفين، وزمن انقسام النخبة مع بروز صور جديدة.

-زمن الوجهاء القرويين؛ وهو زمن يرتبط بالإدارة السياسية بعدم تكسير النظام القبلي السائد في مرحلة ما بعد الاستقلال، ـــــ والرغبة في الاعتماد على شبكة الوجهاء القرويين، وهم ملاكو الأراضي الكبار وممثلو العائلات الكبرى والوجهاء المحليون. وكانت المدن الوحيدة التي استطاعت الإفلات من سيطرة هذا النمط، وذلك من خلال حضور قوي لرجال التعليم المنتمين لأحزاب الحركة الوطنية.

-زمن الموظفين؛ حيث ارتبطت انتخابات 1976 بدخول نخبة جديدة، هي نخبة الموظفين، إلى الحقل السياسي إلى جانب النخبة القديمة المكونة من الملاكين والتجار، وذلك بدعم من الإدارة، وخارج المؤسسات الحزبية (نسبة اللا منتمون من المرشحين 58،4%). وتتكون هذه النخبة الجديدة من الموظفين غير المسيسين والمنبثقين من إدارة كانت آنذاك في طور التوسع والانتشار.

-زمن بداية التجزئة والانقسام والتراجع القروي لدى النخبة المحلية؛ ويتميز هذا الزمن الذي رأى النور مع انتخابات 1992 بغلبة المنتخبين غير المزارعين الذين تراجعوا من نسبة 43% سنة 1983 إلى 28% سنة 1992، وتزايد عدد المترشحين ذوو المستوى الجامعي من نسبة 10% إلى 22% في نفس الفترة. وقد عرفت النخبة في الواقع هيمنة النمطين المتمثلين في الموظف والوجيه، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في الالتزام الحزبي لدى المرشحين، مع العلم أن صورة الوجيه قد عرفت تغيرا مهما.

فرغم التطورات الحاصلة في المشهد السوسيو- سياسي، فقد حافظ الأعيان على مكانة مركزية داخل المشهد السياسي المحلي. سيبقى الوجهاء حاضرون بقوة في تشكيل النخب المحلية بالمغرب، رغم ما أصابها

[39] - نفس المرجع.

في بداية الاستقلال كما لاحظ ذلك ريمي لوفو، من صورة سلبية عندما كان الأعيان يُشبَّهون ب"المتعاونين" مع السلطة والقائمين بدوري التثبيت والاستقرار والحد من طموح البورجوازية الحضرية[40].

أمسى المناضل السياسي المحلي وسيطا بدوره بعد أن "طحنته رحى السلطة"، بعد المشاركة في التسيير المحلي وصار يبحث عن الوجاهة أكثر من بناء مشروع ترابي. ومن ثمة خاضعا لمدى نجاعة الخدمة المقدمة، فتحول الزعيم إلى ساعي البريد (ع. العراقي. ص. 261)[41]، وبالتالي إلى عضو نشيط في الشبكات الزبائنية التي تدور حول الإدارة للاستفادة من امتيازات الوجاهة والريع الاقتصادي والسياسي.

إذا كان الوجهاء أكثر حضورا بهذه الصفة في العالم القروي وأكثر تمثيلية لها، فإن النخبة المحلية تأخذ أشكالا أخرى بالأوساط الحضرية كمجالات للصراع بين الثقافات والطبقات الاجتماعية والأفكار السياسية، ويصبح "التجذر المحلي في الغالب عنصرا أساسيا في بناء الشرعية لدى النخبة المحلية"[42]، وهكذا يصبح شعار "ولد البلاد" أثناء الحملات الانتخابية هو السائد في التعبئة الانتخابية مقابل "البراني". ولهذا يمكن القول أن المدن الأكثر اندماجا هي تلك المدن التي تستطيع أن تفرز في نخبها المحلية إعداد من المهاجرين، ويكاد لا ينطبق هذا الحكم إلا على مدينة الدار البيضاء كمدينة صناعية وملتقى لمختلف الهجرات والثقافات، وبصفة أقل على المدن التي تشهد ديناميكية اقتصادية نشيطة واضحة. أما المدن التقليدية، ولو كانت كبيرة، فمازالت النخب الأصلية المنبثقة من المدينة العتيقة تحاول بها احتكار السلطة البلدية باسم الهوية المدينية.

تختفي هذه النخب، في الواقع، وراء إيديولوجية محلانية localiste، فتحت هذا الشعار تختبأ الرهانات الاجتماعية الحقيقية لإقصاء الخصوم والرغبة في الاستحواذ على الموارد، "فالمجموعات الاجتماعية المهيمنة في المدينة تحتكر كل امتيازات مراقبة الاقتصادات الحضرية والجهوية وفي الغالب إدارة الشؤون الاقتصادية للبلاد"[43]. وهكذا تزداد هذه الرهانات شدة من أجل احتكار الوجاهة، وذلك من أجل الوصول إلى مصادر السلطة السياسية والاقتصادية المحلية والوطنية: تسيير الاستغلاليات الفلاحية والمؤسسات الاقتصادية العمومية والبنوك وغرف التجارة والصناعة والخدمات والمرافق الوزارية والإدارات المركزية والبرلمان والبلديات.

---

[40] Leveau R, Le fellah marocain défenseur du trône, 1985; Pages : 300; Collection : Références; Éditeur : Presses de Sciences Po.

[41] - EL Iraki E.A., petites villes et villes moyennes: Etat, migrants et élites locales. Thèse d'Etat. Paris I. 1999. P. 261.

[42] - Escalier (R), élites, pouvoirs et villes dans le monde arabe: éléments d'analyse de la citadinité, in citadinité en question fas. N° 29. URBABA 1996. P. 26.

[43] - Escalier (R), Idem

وترتبط النخب الوطنية والمحلية في نشأتها وتطورها بنمط الاقتصاد السائد، فهي تحتضن اقتصاديات الريع والمضاربات والصفقات والامتيازات العمومية. لم يعد اليوم في الواقع اقتصادنا زراعيا تقليديا، طالما أنه يتميز بالحد الأدنى المقبول من الصناعات والتجارة والخدمات ليصبح اقتصادا عصريا. ولكنه ليس اقتصادا تنافسيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، لأنه ليس اقتصادا قائما على أساس الإنتاج، وعلى أسس قيمة العمل وتشجيع العمل المنتج وتكوين العاملين والزيادة في الإنتاجية والدخول في المنافسة في السوق. وبالتالي فإن النخب الاقتصادية لا تُفرز من خلال إقامة صناعة أو تحقيق سبق تكنولوجي أو سبق ما في ميدان من الميادين؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن تراكم الرأسمال الراهن ناشئ عن علاقة مع السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وعلى جميع المستويات الترابية، فالمجتمع المحلي ونخبه يخضع في أغلب الأحيان إلى العلاقة التي يربطها بالمركز الذي كان يوزع في السابق الأعمال الاقتصادية التي كانت في حوزة المعمرين أو كان يسهل الحصول على الامتيازات الإدارية ورخص الاستغلال والصفقات العمومية للبعض.

لقد كانت إستراتيجية الدولة واضحة في هذا المضمار، وهي توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة، وذلك بتعبئة المجتمعات المحلية في اتجاه نازل وواحد ليخضعها لمنطق الهيمنة والاستقرار عن طريق التحكم في نخبها القديمة والجديدة. أمام الاكراهات الجديدة، لم تفتأ النخب الحضرية، في المقابل، تبحث عن مكانة مركزية تؤمن لها الاستفادة من الوضعيات المختلفة. "فاستراتيجية النخب المحلية هي الحصول، من خلال المظاهر الاقتصادية، على وضعية اجتماعية مستقلة وممارسة سلطة التأثير على شؤون المدينة"[44]: تعتبر مسألة الاستقلال عن السلطة السياسية، في الواقع، أمرا فيه نظر، لأن ارتباط العامل الاقتصادي بالسياسي هو ارتباط عضوي، تتجلى مظاهره، على الخصوص، في التسيير الترابي بوضوح تام من خلال امتيازات الاستغلال التي توفرها الدولة لبعض الأطراف، أو توفرها الجماعات الترابية لبعض الزبناء.

إن كان إنشاء الدولة الوطنية وترسيخ أركانها وتحديثها هو الغاية الرئيسية التي تم العمل من أجلها بنشاط وتؤدة، منذ بداية فترة الاستقلال، من أجل بناء دولة المؤسسات، فإن هذه المؤسسات كانت وما تزال مخترقة من طرف شبكات زبائنية، لا تستفيد فقط من اقتصاد الريع الذي توفره هذه المؤسسات المركزية واللامتمركزة واللامركزية، وإنما تعمل على تعطيل البناء التنموي للبلاد. إنها شبكات من الزبائن الذين استطاعوا أن يثبتوا أقدامهم في كل المؤسسات وفي كل الترابات، في كل مفاصل الدولة وفي كل فروع الاقتصاد. ولكن هذه الديناميكية الاجتماعية والترابية ستفرز تدريجيا انتقاءً في النخب المحلية، "فإعادة تشكيل الترابات الاجتماعية سيؤدي إلى انخفاض نسبة النخب التقليدية لفائدة صعود النخب البيروقراطية والطبقات المكونة للبورجوازية الجديدة التي اغتنت أساسا من الأعمال"[45].

[44] Tanjaoui S, Les entrepreneurs au Maroc, Ed Karthala, 1996, p307

[45] El Iraki, p. 264, idem.

وقد ساعد هذه النخب الجديدة، للسيطرة على السلطات السياسية والاقتصادية، إلى جانب تواجدها في كل مفاصل الإدارة والاقتصاد والمال، كل من اكتساب التقنية والسيطرة على المعلومات، الشيئ الذي جعلها تكون دائما سباقة للاستفادة من مصادر القرارات المركزية واللامركزية. وفي هذا المجال يقول الجغرافي روبير إيسكاليبي "بأن تعدد مصادر السلطة لذى الطبقات المهيمنة يزيد من سلطتها، بصفتها مسيطرة على أشكال التقانة العصرية، ومستقبلة لأهم تيارات المعلومات من كل جانب"[46]. هذا بالإضافة إلى عامل الوراثة والانتماء إلى الأسر المعروفة، وما يمكن أن يلعبه ذلك من دور في تلميع صورة الأفراد داخل مجال المنافسة، وبالتالي الوصول بسهولة إلى مصادر السلطة السياسية والاقتصادية والثقافية.

لا تخرج النخب المحلية عن مراقبة الدولة. فلم تقيدها فقط بالامتيازات المباشرة وغير المباشرة، ولكنها أخضعتها لتقسيمات ترابية متوالية. لقد استطاعت أن تحشرها في ترابات تحت السيطرة. "فالشبكات الاجتماعية والعائلية وبقايا التنظيمات القبلية والأحزاب السياسية والتجمعات النقابية والمهنية تخضع في درجات متفاوتة للمراقبة والمتابعة والرقابة والتأطير (محمد مرغادي. 1996)[47]، وبالتالي الحد من كل محاولة لتكوين مجالات مستقلة، لأن أي محاولة على المستوى المحلي ستكون بداية لتكوين سلطات مضادة وإضعافا للدولة. يجب أن يبقى هامش الحرية والحركة محدودا ومحددا مسبقا، ولن يُسمح بغير بعض المبادرات التي لا تشكل إزعاجا للدولة أو ارتباكا لممثليها. ولهذا فإن كل السلطات المحلية المستقلة عن الإدارة ستنمو فقط على هامش بيروقراطية الدولة، أو في داخل الشقوق التي تميز هذه الأخيرة؛ إنها شبكات التأثير التي تعالج أوجه عجز القانون أو تمنع من تطبيقه (عبد الغني أبو هاني 1999)[48].

بعد أن فشلت الدولة في تلبية كل حاجيات المواطنين وفي كل ربوع البلاد، خاصة مع تطبيق توصيات التقويم الهيكلي، فإنها ستترك حيزا للمجتمع المدني قصد تغطية الخصاص المتفاقم الذي راح يهدد الدولة في عمقها وتماسكها. ولكن ما يهمنا كباحثين جغرافيين هو الانتشار العنكبوتي لهذه الشبكات على مجموع التراب الوطني، وإن كان انتشارا متفاوتا حسب الجهات والمناطق والمجالات الحضرية. فإذا كان من الواضح أن المجالات الغنية تعرف تمركزا وتنافسا ما بين مختلف الشبكات الزبائنية، فإن رهاناتها تصل إلى كل مكان عن طريق النخب المحلية التي تدخل معها في تحالفات مرئية وأخرى مستترة، وبهذا المعنى تحقق النخب المحلية مع النخب الوطنية اندماجا ترابيا نسبيا يتجاوز الاختلافات الجهوية والاثنية واللغوية. وما يهمنا أيضا هو سلوكياتها ومواقفها من التنمية الترابية؛ هل تساعد بطبيعة تشكيلتها الاجتماعية والسياسية على تسريع وثيرة التنمية؟ وإذا كان الجواب بالنفي؛ فما هي الدوافع وراء العرقلة؟ وكيف لها أن تندمج في مسلسل التنمية؟

---

[46] Escalier R. p. 21, idem.

[47] Marghadi (M), une alternative en mal d'acteur: le développement local au Maroc, in Etat- Nation et prospective des territoires ED. Harmattan. Paris 1996. P. 213.

[48] Abouhani (A), pouvoirs, villes et notabilités locales, ED. URBAMAMA Rabat 1999. P. 200.

لا يمكن الجواب في نظرنا عن هذه الأسئلة إلا من خلال:

-الدور الذي تقوم به؛ فهو دور الوساطة ما بين السكان والسلطات المحلية، وهو دور محدود في اتجاه نازل، ولكن الأعيان والأعيان الجدد يستغلون هذا الدور للاستفادة على الواجهتين ولم يخطأ الخطاب الشعبي حينما ينعتهم "بالمنشار الذي يأكل الخشب صعودا ونزولا"، ولكن في المقابل لا يقومون بدور الوساطة في أفق التنمية المحلية بشكل فعال، من خلال تمثيلهم للسكان في المجالس المحلية أو في الغرف المهنية...، "فأهم المشاكل التي تعترض التنمية في الأساس هو أن التمفصل يتم بشكل سيئ بين مستوى البنيات المؤسساتية (الجماعات المحلية والسلطات المحلية) والمستويات الوجيهة للتدخل التي هي تارة الاستغلالية وتارة الدوار كتراب يمثل كل عوامل التجانس البشري والإيكولوجي" حسب محمد الناصري (1993)[49].

مع العلم على أن مستوى الوساطة يساعد على تشخيص وتهيئة الطلب الاجتماعي بإشراك السكان في تحديد الأولويات. واختيار مشاريع التنمية حسب قدرة الفاعلين على تنفيذها وذلك بتملك آليات إنجازها، وتتدخل الوساطة أيضا في اختيار عمليات التنمية حتى يلتصق متخذو القرار المؤسساتي بالخصوصيات المحلية، "فالأساس هو أن تكون هناك علاقة قوية ما بين منعشي عمليات التنمية والساكنة المستفيدة، وهذا ما يتطلب وقتا لأنه لا يكفي إنجاز العمليات، ولكن أيضا بتكوين الرجال في عين المكان ليتحملوا تنميتهم الذاتية" (محمد الناصري. 1996)[50]

-الطبيعة المحافظة للأعيان والأعيان الجدد؛ فسلوكيات هؤلاء الأعيان في أغلبيتهم تتسم بالمحافظة والجمود، لأنهم يرفضون كل ما من شأنه أن يهدد مصالحهم أو امتيازاتهم أو يمس كيانهم وقدرتهم على المقاومة ويمكن أن نضيف دوافع أخرى أهمها:

-ضعف الالتزام السياسي من خلال الانخراط في العمل الحزبي.

-الاستمرار في الاستفادة من امتيازات الريع التي يخولها الوضع القائم.

-تنظيم الأعيان على شكل شبكات زبائنية شبه مغلقة تحتكر الثروة والامتيازات على الصعيد المحلي، ويكون ولاءهم لمصادر هاته الأخيرة أكثر من ناخبيهم مثلا. وهكذا تكاد تضيع مشاريع التنمية المحلية في ثنايا هذه الشبكات.

[49] Naciri (M), développement et maîtrise des territoires, in Etat-Nation et prospectives des territoires, ED. Harmattan. Paris 19, P. 196.

[50] – محمد الناصري (نفس المرجع ص. 197)

-التماهي مع إنسان المجتمع المركب لدى باسكون، فالوجيه يحاول أن "يكون ذلك الإنسان الذي يمكن له أن يفعل بدون منطق، مما يمكنه من التكيف مع جميع الوضعيات واستشراف جميع الاحتمالات، باحثا عن توازن بين آلاف الوجوه التي يقدمها المجتمع بلغاته ومرجعياته ومنطقياته الذاتية، التي لا يفهمها باستمرار، إنها المصلحة الفردية التي تحرك هذا الرجل سواء كان قرويا أو مدنيا أو مثقفا" حسب المكي بن الطاهر[51].

-فالفردانية أصبحت طاغية أكثر فأكثر في المجتمع إلى درجة اللعب على جميع الحبال بدون الانشغال بنظام القيم: صارت الحداثة والتقليد والأخلاق والقيم كلها غامضة في المجتمع المركب.

وهكذا لاحظنا أن مفهوم الفاعلين الترابيين مازال لم يأخذ طريقه الصحيح ليس فقط على مستوى الخطاب العلمي، ولكن أيضا على مستوى الفعل والتدخل من أجل تنمية ترابية مستدامة. فالوجيه مازال محاصرا في أداء دوره التقليدي، و"المقاول" مازال رهين اقتصاد ريعي ومضاربي، والجمعية مازالت تبحث عن ذاتها والكل يبحث عن مصالحه الشخصية والجماعة تفتقد إلى روح المبادرة، ليجد الفرد نفسه في مواجهة الدولة والسوق مباشرة، بدون أن يجد سندا لكل مشاكله وفهم إستراتيجيات التدخل.

5- المنهجية الترابية والمقاربة النسقية

أما على المستوى المعرفي، فالنهجية المتبعة هي الاعتماد على التعقد كخاصية للتمثلات الترابية وليس خاصية في حد ذاتها؛ لأن الهدف بالنسبة للباحثين هو ضبط التراب من خلال فهم مختلف مكونات النظام الذي يكونه، وبالتالي فإن تصور الأنظمة المعقدة يتمثل في رفع القدرة المعرفية أي فهم النظام العام في شموليته وديناميكيته وتفاعل عناصره.

ويطرح النظام الترابي كنسق معقد فهما يجمع أربعة عناصر حسب رولان ماي (1992)[52]:

-المصفيات (les filtres): أي النظارات التي من خلالها نرى الواقع المجالي بعيدا عن المعطيات الخامة (الإحصائيات)، وتختلف هذه المصفيات باختلاف الفاعلين واختلاف التأثيرات الخارجية على الأشخاص، حيث يمكن التميز بين المصفيات السوسيو- ثقافية والمصفيات التقنية والمصفيات السياسية والمصفيات البشرية (السكان).

-المحركات (Processeurs): الفاعلون ومكاتب الدراسات والبنوك والممولون.

[51] Bentaher (M), le Maroc contemporain Immuable et changent, ED. Publications faculté des lettres Rabat 2002, P. 35.

[52] Rolland May Ch., Cours donné du DESS « Méthodes quantitatives de gestion de l'espace », Université de Metz en France, 1991-92.

-المنفذون: الهيئات التي تطبق القرارات.

-المقيمون: الساهرون على تقييم الأعمال والمسلسلات والبرامج والمشروعات.

أما المكونات الترابية فيمكن تشخيصها في:

-السكان: ونميز فيهم ما بين المجتمع العام والمجموعات المختلفة والأفراد.

-المجال: ونميز فيه بين المجال الجغرافي الذي تتداخل فيه العناصر الطبيعية والبشرية، والمجال المنظم الذي يعرف تدخلا للأفراد والمجموعات لتهيئته وتنظيمه بشكل من الأشكال، والتراب كمجال محدد ومملك.

-البنيات التقريرية: هي مراكز اتخاذ القرار التي تهم مجالا معينا والتي تترجم حاجيات الناس المختلفة، وتترجمها بأشكال التنظيم والإعداد والتملك بطرق مختلفة، ونميز فيما طبعا بين البنيات الرسمية من إدارات وجهات رسمية وأطراف غير رسمية.

-البنيات العملياتية: وهي التي تسهر على تنفيذ القرارات من مشاريع إلى عمليات ميدانية.

-البنيات المصاحبة: وهي بنيات تخص التمويل والتقييم والمراقبة كالبنوك والتأمينات ومكاتب الدراسات.

وبقدر ما تبقى المقاربة النسقية أفضل منهجية لفهم النظام الترابي بقدر ما تبقى معرفة الفاعلين وتحديد رهاناتهم والكشف عن استراتيجياتهم أفضل وسيلة للإحاطة بهذا النظام وبمكوناته البنيوية والعلاقات التي تربط بين مختلف الفاعلين به.

ولكن فهم هذا النظام تعترضه صعوبات كبيرة أهمها[53]:

-التغير المستمر؛ وبالتالي ضرورة متابعة الوضعيات المختلفة ومحاولة الوصول إلى الخيط الرابط بينها.

-في أن المعلومات موجودة في كل مكان ولكنها غير منظمة؛ بل هناك "صندوق أسود" يجب فتحه وفهم مضمونه، بيد أن هذا الصندوق، بقدر ما هو غني بالمعطيات، بقدر ما هو منتشر في مستويات متعددة.

-صعوبة إعادة تنظيم مكونات النظام حسب أهميتها وتراتبيتها، وبالتالي ضرورة البحث عن المعلومات المفيدة والتخلي عن المعلومات "المشوشة".

[53] www.soudoptoff.com/text/itcplx.pdf, Serge Soudoptoff. Information territoriale et complexité.

-التعقد هو خاصـية للتمثلات وليس خاصـية في حد ذاتها، فتصـور الأنظمة المعقدة يتمثل إذن في رفع القدرة المعرفية (التعلم بالمشي) أكثر من تخفيضها بتقسيمها إلى مشاكل جزئية بسيطة. هذا بالإضـافة إلى أن تعقد الوضـعيات الجغرافية، وتراكم التعقيدات الأخرى يجعل من قراءة النظام الترابي أمرا صـعبا. الشـيء الذي يسـتدعي تفكيك النسـق الترابي وإعادة تركيبه بذكاء، وفهم أبعاده ورهاناته في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تجري فيه الأحداث العامة.

المبحث الثاني: مقاربات التنمية الترابية، الترابة مجال وجيه للتنمية

ليس مرادنا الإحاطة بجميع نظريات التنمية التي تناسلت بشكل ملفت للنظر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إثر حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة سابقا على الاستقلال. لقد جاءت كل النظريات تقريبا للإجابة عن إشكالية كبيرة، وهي ايجاد أنجع الطرق لإخراج هذه البلدان من دوامة الفقر والتخلف.

إذا كان من اليسير إعطاء تعريف أولي وبسيط للتنمية بصفته "مسلسلا يتمكن بفضله مجتمع معين بالانتقال من وضعية إلى وضعية أفضل من خلال الدخول في ديناميكيات إيجابية تصب كلها في خدمة الإنسان كغاية وليس كوسيلة فقط نستعملها لغاية معينة"؛ فإن كل نظرية حاولت فهم التخلف من وجهة نظر خاصة تارة، ومن رؤية إيديولوجية تارة ثانية، ومن استعمال أدوات منهجية تارة ثالثة.

1- تطور نظريات التنمية:

يمكن التمييز بصفة عامة بين ثلاثة أجيال من النظريات:

– النظريات الماكرو– اقتصادية:

وهي النظريات التي سادت في فترة الأربعينات إلى الستينات من القرن الماضي. وأهمها نظرية التبعية والتخلف، ونظرية المركز والمحيط، ونظرية النمو المتفاوت، ونظرية الدائرة المغلقة للفقر ونظرية المراحل الخمسة للنمو. وهي نظريات مُوجهة، في إطار التقسيم الدولي للعمل، إلى معالجة قضايا التنمية. نظريات تتبنى المقاربة الشمولية والعامة والفوقية وتعتمد على الدور الطلائعي للدولة الوطنية كفاعل واحد ووحيد لصياغة المجتمع والاقتصاد.

– النظريات الوسيطة Théories méso-économiques

وهي النظريات التي ظهرت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، لتجيب عن إشكالية الإختلالات الجهوية داخل البلد الواحد، وأهم هذه النظريات هي نظرية أقطاب النمو ونظرية التنمية الجهوية.

– النظريات المحلية: وهي النظريات التي ظهرت من بداية الثمانينات إلى يومنا الراهن، وأهمها نظرية التنمية المحلية ونظرية التنمية المستديمة والتنمية الترابية. وهي نظريات تنطلق من الترابات السفلى أو المحلية ليس كأرضية لإنجاز المشاريع، ولكن كإطار لتدخل وتفاعل الفاعلين المؤسساتيين والاقتصاديين والاجتماعيين النشطين.

لقد تعددت التسميات الخاصة بالتنمية، في وقتنا الراهن، إلى درجة أن كلمة تنمية أصبح لها صفات تابعة لها يصـــعب معها التمييز بين أشـــكال من التنمية العملية أو أنواع من التنميات المختلفة. مما أدى بالعديد من الباحثين إلى الســـقوط في الغموض وســـوء الاســـتعمال، والواقع أن هذه التنميات ما هي إلا أشـكال وصـيغ وأسـاليب مسـطرية وإجرائية تعبر عن مقاربات في التدخل تمكننا من التمييز بين التنميات المختلفة حسب زوايا مختلفة:

– التنمية حســـب الحقل المجتمعي: التنمية الاقتصـــادية، التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية، التنمية المجالية...

– التنمية حسب القطاع الاقتصادي: التنمية الفلاحية، التنمية الصناعية، التنمية السياحية...

– التنمية حســـب الوســـط الجغرافي: التنمية القروية، التنمية الحضـــرية، التنمية الجبلية، التنمية الساحلية...

– التنمية حسب الأسلوب: التنمية المستديمة، التنمية المندمجة، التنمية القطاعية...

– التنمية حسب مستوى التدخل: التنمية الوطنية، التنمية الجهوية، التنمية المحلية...

– التنمية حســـب المســـاطر والفاعلين: التنمية التشـــاركية (Développement partenarial)، التنمية بالمشـــاركة (Développement participatif)، التنمية الجماعية (Développement communal)، التنمية الجماعاتية (Développement communautaire...)

– التنمية حســـب المصـــدر: التنمية الصـــاعدة، التنمية النازلة، التنمية الذاتية...

– التنمية حسب الأداء: التنمية السريعة، التنمية المعاقة...

2-المقاربات النظرية ذات البعد العملي

ونكتفي هنا بصياغة أربعة مقاربات نظرية تهم بحثنا وهي مقاربة التنمية الوطنية ومقاربة التنمية الجهوية ومقاربة التنمية المحلية ومقاربة التنمية الترابية، كمقاربات تم تجريبها ببلادنا. فبعد حصـــول المغرب على الاستقلال سعى، كما هو الشأن بالنسبة لعدد من البلدان السائرة في طريق النمو، إلى نهج 3 نماذج أساسية في التنمية وهي التنمية الوطنية والتنمية الجهوية والتنمية المحلية في أفق تســـريع وثيرة التنمية الوطنية من جهة، والقضاء على الفوارق الجهوية من جهة ثانية. وكان هذا النهج ينتج من نظريات اقتصادية تم تجريبها بالدول الصناعية، وخصوصا من تلك التي اعتمدت في تكوينها على التقاليد الفرنسية ذات النزعة اليعقوبية القائمة على المركزية[54].

[54] Aydalot. Ph, Economie régionale et urbaine, Economica, Paris 1985, p9

ولكن إســـقاط هذه النماذج النظرية لم يعط، كما كان منتظرا من طرف المســـؤولين على التخطيط الوطني والجهوي، النتائج المرجوة لأسباب ترتبط بالنظريات نفسها، ولأسباب أخرى ترتبط بطريقة تطبيقاتها على أرض الواقع. تشترك النظريات حول التنمية الوطنية والجهوية في كونها جاءت من مقاربات كانت تعتبر المجال عبارة عن وعاء فقط للعمليات الاقتصـــادية (العرض، الطلب، الأثمان، المداخيل...)، وفي أحســـن الأحوال التســاؤل عن توزيع الأنشـطة الاقتصـادية وعن طريقة تنقلها، "فالتحليل المجالي لم يحافظ طوال قرن من عمر نظرية التبادل الدولي إلا على معنى مجال محصور في بعدين ومعتمد على افتراضات مبسطة" [55].

-مقاربة التنمية الوطنية أو الفوقية (النازلة من الأعلى):

لقد اعتمد المغرب فعلا منذ الاستقلال على أسلوب "التنمية من الأعلى"، وبالتالي فإن التنمية المحلية حسـب هذا المنظور لم تكن إلا نتائج لتطبيق للسـياسـات العمومية والقطاعية[56] على المسـتوى الأسـفل. كانت هذه المقاربة تعتمد على إرادة الدولة من أجل تســـريع وثيرة التنمية، أمام الوضـــعية التي تركها الاستعمار ببلادنا وأمام ضـعف مسـاهمة الرأسمال الوطني في الاسـتثمارات الإنتاجية. إنه نموذج تنموي ينبني على ما كان يسميه كلود لاكور[57] بالتنمية ذات المبادئ الثلاثة (النمو– التفاوت– التعويض):

– النمو يخلق التنمية.

– النمو يخلق فعلا تفاوتات جديدة، ولكنه يحل العديد منها.

– النمو يمكن من تمويل الضحايا الذين لم يستفيدوا من النمو في مرحلة لاحقة.

وبهذا يصـبح المجال حسـب هذا النموذج "مجالا–مكانا" صـامتا فقط، أي "مسـاحة–أرضـية" محايدة لتطبيق عمليات السياسات العمومية.

إنه نموذج يصـفه لاكور دائما "بالنموذج التقنوي والدولتي والعام للتنمية": ذو طابع دولتي لأنه مرتبط بالدور المحوري للدولة فقط من خلال السـياسـات العمومية المركزية؛ ذو طابع تقنوي لأنه يعتقد أن المقاربة التقنية هي الحل الناجع للإشـكالية التنمية والحل المناسـب لمعالجة كل القضـايا المجتمعية؛ وذو طابع عام لأنه ينطلق من رؤية فوقية وشاملة باسم الدفاع عن المصلحة العامة. لقد سعت الدولة، من خلال هذا النموذج،

[1] El Kharraz. A, Stratégies régionale et développement économique au Maroc: Pour une approche territoriale, Thèse de Doctorat en Economie, Université Mompelier 1, p135

[56] -Castelle H, Le développement local: quelle équation entre le politique et le technique, in Revue Les chantiers du développement local, N° 5? Ed Priva, 1986

[57] Lacour.C, 'Espace de développement: Les enjeux théoriques nouveaux face aux contradictions des sociétés contemporaines, in Actes du colloque Espace et développement, Marrakech, 1985, Doc. Stéréotype p 69.

إلى توطيد الأنشطة الاقتصادية بالمناطق والمراكز التي تمثل خصوصا لاستثمار الاستثمارات العمومية؛ وهكذا قامت الدولة بتوطين الموانئ والمطارات والسـدود والطرق والجامعات والمناطق المسـقية بأماكن محددة تم اختيارها مسبقا لما تمثله من فرص للإستثمار والمردودية الاقتصادية. وكانت تلجأ، في أحسن الأحوال، إلى معالجة بعض المناطق الهامشية من منطق درأ المخاطر كمشروع "ديرو" لمحاربة التعرية مثلا.

وقد أدت السياسات المعتمدة على هذه المقاربة إلى حصول مجموعة من النتائج السلبية أهمها:

- هدر واستنزاف الموارد الطبيعية.
- التركز والتصحر وما يترتب عنهما من تيارات الهجرة من البوادي إلى المدن الكبرى خاصة.
- انشطار التراب إلى مجالات وظيفية وتفكك أطر الحياة التقليدية.
- الانتقائية المجالية وما يترتب عنها من استقطابات وفراغات.
- ضعف تكيف المشاريع الإنمائية مع الوقائع المجالية.
- توطين المنشآت بدون التساؤل حول النتائج والمردودية.
- عدم النجاح في متابعة وتنفيذ وتقييم كل المشاريع بكل المناطق والجهات.
- عدم الترابط بين المشاريع وما يترتب عنه من تبذير للطاقات والموارد.

-مقاربة التنمية الجهوية: مقاربة قائمة على الاستقطاب

أظهرت الاسـتراتيجيات الأولى للتنمية الجهوية القائمة على التخطيط المجالي وإعداد التراب الوطني على أنها منبثقة من تصـورات وسـياسـات مركزية نازلة. وقد طبقت بلادنا هذه المقاربة من خلال "الجهات الاقتصادية السبعة" ومن خلال "المدارات المسقية" و"المركبات الصناعية".

على أن هذه المقاربة لم تخرج عن منطق الاسـتقطاب الذي يفترض خلق علاقات وروابط تقنية واقتصـادية، من شـأنها أن تجعل أقطاب النمو قادرة على نشـر التنمية في المناطق المحيطية بها، على شـكل مجالات تنمية. وقد أبان هذا الأسلوب المركزي عن محدوديته بسبب الإجراءات الانتقائية التي يعتمد عليها، فازدادت الاختلالات الجهوية حدة، وتولدت تراتبيات حضـرية غير متوازنة، واحتدت الفوارق الاجتماعية، وتعمقت تبعية بعض المجالات الترابية وتفاقم تصحرها في حين ازداد تركز البعض الآخر إلى درجة الاختناق. وقد ازدادت هذه الانتكاسات خطورة بعد أن تخلت الدولة عن سياسة التخطيط ودور الرعاية الاجتماعية، وبدأت في سـياسـة إعادة الانتشـار والتشـكيل؛ مما سـاهم في ظهور خطاب جديد يقوم على ما يسـمى

بالتنمية المعتمدة على الذات أو التنمية المنبثقة من الأســـفل في مرحلة أولى والتنمية المحلية في مرحلة ثانية كاستراتيجيات بديلة، بعدما أبانت المقاربة العمودية عن فشلها في تحقيق الاهداف المرجوة.

أخذت نظريات التنمية الجهوية تدخل، انطلاقا من الخمسينات من القرن الماضي، البعد المجالي في التحليل الاقتصادي، إلى جانب كل من المعطى الجغرافي والبعد السوسيولوجي والبعد الإقتصادي، في إطار البحث عن استراتيجيات شاملة للتنمية لمواجهة التباينات الجغرافية؛ واهم هذه النظريات في هذا المضمار هي نظرية أقطاب النمو. لقد لاقت نظرية أقطاب النمو نجاحا كبيرا لدى الباحثين الاجتماعيين المشـــتغلين ولدى الفاعلين السياسيين على حد سواء لما قدمته من مساهمة نظرية في مسألة التنمية الجهوية، وما اقترحته من حلول ذات أبعاد تطبيقية بالنســـبة للبلدان الباحثة عن إعادة تنظيم مجالاتها الترابية من خلال عمليات التصنيع وتوزيع الأنشطة الاقتصادية.

تعرف هذه النظرية، التي جاء بها كل من بودڤيل وبيرو، قطب النمو "كوحدة اقتصـــادية محركة أو مجموعة مكونة من هذا النوع من الوحدات، فكل وحدة بســـيطة أو مركبة، وكل مقاولة وكل صـــناعة وكل مجموعة منسقة من الصناعات، تعتبر محركا إذا كانت تؤثر على الوحدات الأخرى التي تدخل معها في علاقة معينـة من خلال مفعول الجـذب أو التـأثير (effet d'entraînement) عن طريق الأثمـان والتيـارات والمعلومات"[58]. فلا يظهر، بذلك، النمو بأي مكان، ولكن في بعض النقط الجغرافية أو على طول بعض المحاور حيث يقع التجديد والاستثمار والإنتاج، لينتشر بعد ذلك عموديا من الأعلى نحو الأسفل لصالح قطاعات أخرى، وأفقيا نحو وحدات أخرى لصالح المجالات المجاورة. وهكذا تكون لأقطاب النمو نوعان من التأثير:

– نوع ايجابي يساعد على الانتشار عن طريق الفعل الهارب من المركز (Action centrifuge) لصالح كل من أنشطة العالية وأنشطة السافلة (المواد الأولية، المنتوجات الفلاحية، صناعات التجهيز والأدوات، الصناعات التحويلية، المناولة، الصناعات الاستهلاكية...).

– نوع سلبي يؤدي إلى التمركز والعرقلة عن طريق الفعل المتمركز (Action centripète) الذي يمارسه تأثير المركبات الصناعية والاقتصادية على عوامل الإنتاج. فتجذب الصناعات المحركة نتيجة ذلك السكان الباحثين عن الشغل المعروض والأجور الموزعة، مما يساهم في جلب رؤوس أموال أخرى باحثة عن استثمارات مربحة[59]. ويكون النمو، على العموم، وفق نظرية بيرو، نتاج ديناميكية مختلة وانتشـارية، مختلة في المجال لأنها

[58] – Perroux (F), Economie du 20siècle, 3° édition, RUF 1991. P .168.

[59]- ELkharraz A, Idem. P.318-319

مركزة في أماكن توطين الأنشطة، وانتشارية لأنها مبنية مبدئيا على أساس نشر الأنشطة والصناعات المحركة لصناعات وأنشطة اقتصادية تابعة لها سترى النور لاحقا.

ولكن هذه النظرية تعرضـــت للعديد من الانتقادات بعد أن تم تجريبها في العديد من البلدان نتيجة للغموض الذي ساد فهمها والارتجال في محاولة تطبيقها؛ فقد رأى برنار هيكينز[60] أن الصعوبة الأساسية التي تواجه نظرية أقطاب النمو هي أنها تفسير لظاهرة الاستقطاب في الماضي بين البلد الواحد بين الجهات المختلفة أكثر منها تصـــورا عمليا. أما بول أيدالو[61] فقد رأى أن بيرو حدد نظرية أقطاب النمو انطلاقا من المجال الاقتصـــادي، وهو مجال مجرد ووظيفي، مميزا إياه فعلا عن المجال الجغرافي الذي يعتبر مجالا ملموســـا وواقعيا، ولكن بدون التأكيد على الفوارق الكبيرة الموجودة بينهما، خصـــوصـــا وأن بيرو لم يول أهمية كبيرة للتحليل المجالي الخاص بتوطين عوامل الإنتاج، مما أدى إلى فشـــل تطبيق هذه النظرية بالمجالات غير المؤهلة أصلا لاستقبال الأنشطة المحركة مما حدى بالإقتصادي موريس بينوال[62] إلى اعتبار أن المشكل ليس في خلق قطب للنمو ولكن المشكل يتجسد في خلق وسط قابل لاستقبال وإنشاء قطب للتنمية يتوفر على بنيات استقبال الوحدات الاقتصادية.

-مقاربة التنمية المحلية: جواب محلي عن أسئلة الهامشية والهشاشة

من بين أهم تعاريف التنمية المحلية، نعطي 3 تعاريف:

– تعريف الأمم المتحدة [63] التي حددتها "كاستخدام عام للوسائل وتعبئة المجهودات العامة والخاصة بغية التوصل إلى رفع المستويات المادية والمعنوية للمجتمعات المحلية والوطنية وجعلها تشارك بفعالية في تنمية أوطانها". يؤكد هذا التعريف على مشاركة السكان في مشروعات التنمية التي تهمهم.

– تعريف جزافييي كريف الذي حددها بصـفتها "مسـلسـلا لتنويع وإغناء الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعية فوق تراب من خلال تعبئة وتنســيق الموارد والطاقات."[64] ، حيث نجد أن هذا التعريف يركز على استغلال الموارد المحلية كميزة تفاضلية للمجالات المحلية.

–تعريف مندوبية إعداد التراب والعمل الجهوي بفرنســا (D.A.T.A.R) التي حددتها "كوضـــع خطاطة، في إطار التعاون البيجماعي، لمشـــروع شـــامل يجمع المظاهر الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية

---

[60]- Higgins (B), Pôles de développement comme concepts opérationnels, in Revue européenne des sciences sociales. Volume 24. 1971. P.89

[61]- Aydalot (Ph), 1985, idem. P.132.

[62]- Pinoil (M), Espace et développement économique; in "Espace et localisation" 1983, P.73.

[63] – عن عاطف غيث محمد، التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت 1986

[64] Greffes. X, Idem, p146-

للتنمية". وهو مشروع غالبا ما يتم التفكير فيه من طرف المنتخبين المحليين، حيث يتم تحضيره وإنجاز عملياته بتشاور واسع مع مجموع المواطنين والشركاء الذين يهم الأمر. ويترجم في النهاية بمنشآت جماعة، حيث نجد أن هذا التعريف يلامس الإطار والمساطر المؤسساتية كالإطار الجماعي وأسلوب التشاور ومسطرة إنجاز المشاريع.

أما خصائص التنمية المحلية فقد حددها جان مونجاه[65] في ستة:

- التنمية هي أولا مسلسل قبل أن تكون مساطر قانونية وإدارية صرفة.
- الاعتماد على القوى الداخلية.
- الارتباط بمجال محدد بحدود ترابية؛ وبالتالي فهي تنمية ذات بعد ترابي خالص.
- البحث عن الانفتاح وفك العزلة.
- وجود فضاء للتفكير والإبداع.
- وجود فضاء للتفاوض والتشاور.

لقد ظهر هذا المفهوم في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، كخطاب إيديولوجي وسياسي وخطة عمل؛ أولا كخطاب إيديولوجي وسياسي لأن التنمية المحلية أصبحت تمثل شكلا من أشكال التنمية البديلة في مواجهة التنمية العمودية النازلة التي يتم إقرارها بالمركز، تنمية تنطلق جزئيا أو كليا من القاعدة مقابل التنمية المفروضة من الأعلى، باعتمادها على الفعاليات والمبادرات المحلية في مواجهة التنمية التي تتكلل بها الدولة كمنظم أو كمبادر أو التي تتكفل بها الجهات الخارجية كالمنظمات التابعة للأمم المتحدة أو تلك التي تطابق التدخلات التي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية الخاصة كالشركات والبنوك.

لقد جاء هذا الخطاب فعلا لمواجهة النزعة المركزية الشديدة التي ميزت بناء الدولة الوطنية، ولكن التجربة أبانت في العديد من الحالات عن فشل أو قصور السياسات المركزية في معالجة القضايا المحلية والإحاطة بها إحاطة شمولية، وأدت بالمقابل إلى إهمال المبادرات والديناميكيات المحلية في زمن تزايدت وتنوعت فيه حاجيات السكان. لذا لجأت أغلب هذه البلدان في مرحلة ثانية إلى تبني سياسة لامركزية موازية، قوامها الارتكاز على الجماعات الترابية كإطارات لاتخاذ القرارات في تدبير الشؤون المحلية، مع اختلاف درجة استقلالية هذه القرارات من بلد إلى أخر حسب السلطات والصلاحيات التي ثم نقلها إلى هذه الجماعات.

[65] Mengin J, Guide du développement local et du développement social, Ed. Harmattan, Paris 1988, pp 22-24

كما تزايد استعماله لمواجهة ظروف جديدة تتمثل في تحديات العولمة وضغوط البعد الشمولي التي تعمل على تنميط المجتمعات والمجالات والأماكن مهما اختلفت مقوماتها ومميزاتها، وبالتالي فإن التنمية المحلية جاءت هنا للتأكيد على طابع الخصوصية والتميز مقابل موجة التوحيد والتنميط الشمولية التي اجتاحت عالمنا المعاصر، لتجعل منه سوقا مفتوحة.

لا يخلو هذا الخطاب أيضا من بعد إيديولوجي، حيث أصبحت مفاهيم التنمية المحلية والتنمية الذاتية والتنمية التشاركية، مفاهيم رائجة تستعملها المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية وتستعملها الحكومات والدول كخطاب لتبرير توجيهاتها، وطريقة للتدخل في شؤونها في بعض الأحيان للتنصل من مسؤولياتها في التنمية، في ظروف ما يسمى بسياسة التقويم الهيكلي. إذ أن العديد من الدول أخذت تتخلى شيئا فشيئا عن مسؤولياتها وأدوارها التقليدية خصوصا في الميادين الاجتماعية والبيئية... محاولة تحميلها للجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني.

وكخطة عمل أخيرا لأنها اتخذت طابعا تطبيقيا لما تتميز به من قدرة على تعبئة وبرمجة وإعداد المشاريع التنموية إنطلاقا من مجالات صغيرة.

أما أهم الفاعلين المتدخلين في ميدان التنمية المحلية فهم في غالب الأحيان فاعلون محليون، كفعاليات المجتمع المحلي وفعاليات الاقتصاد المحلي والجماعات المحلية والمقاولات الجهرية والصغرى والمتوسطة المنبثقة من المجال الترابي نفسه.

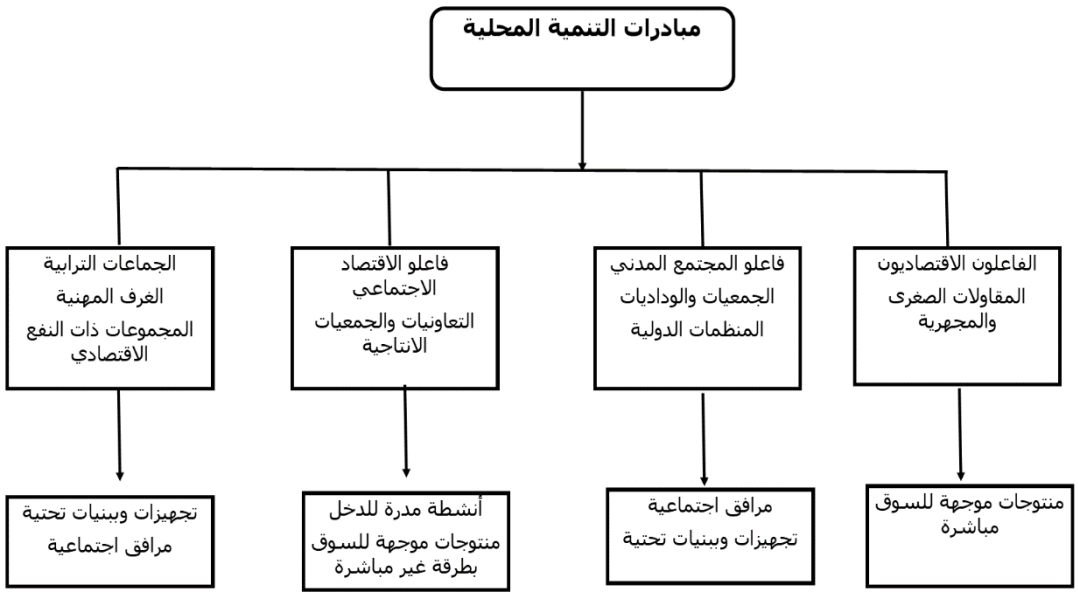

حسني المصطفى 2020

كان خطاب التنمية المحلية هو الخطاب الغالب في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، بسبب سهولة مضمونه وبالتالي الاقبال الكبير عليه، إلى أنه لاقى العديد من الاعتراضات والانتقادات: على أساس أنه يقوم على مبدأ الازدواجية أي الذات مقابل الآخر، والأسفل مقابل الأعلى، والتنمية الصاعدة مقابل التنمية النازلة، والهامش مقابل المركز. بل تبين أنه يقوم على أساس مفاهيم تبسيطية وغير واقعية للاعتبارات التالية:

– لا يمكن للمجالات المحلية الصغيرة أن تكون إطارا مناسبا للتنمية وفضاء قادرا على ضبط كل الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية؛ لأنها جزء فقط من كل، ومستوى من مستويات التدخل المؤثرة الأخرى انطلاقا من مستوى ما تحت المحلي إلى المحلي والجهوي والوطني والدولي...

– عدم واقعية خطاب التنمية الذاتية، لأنه يقوم على أساس مبدأ الانغلاق، في حين أن الحياة المعاصرة تقوم على مبدأ الترابط والتلاقح والتفاعل المستمر.

– عدم قدرة الفاعلين المحليين على إنجاز كل المشاريع التي من شأنها خدمة الساكنة المحلية وتنمية المجالات الترابية، بسبب محدودية شرعيتهم السياسية ومواردهم المالية وكفاءتهم التقنية.

– الاعتماد على التبسيط في فهم العلاقات الترابية، في حين أن التعقد هي السمة الغالبة للمجالات الترابية، بسبب الصراعات والمنافسات المختلفة بين الفاعلين؛ الشيء الذي يفرض مقاربة شاملة.

3-مقاربة التنمية الترابية: في البحث عن الشمولية والتمفصل والتملك والحكامة

إذا كنا نتحدث قبل 20 سنة عن التنمية المحلية، فمن المفضل الحديث اليوم عن التنمية الترابية طالما أن هذا النموذج لا ينحصر في المجالات الصغيرة. بل يمكن أن يهم كل المستويات الترابية وكل الأحجام المجالية وكل إطارات التدخل والتهيئة (نسق محلي إنتاجي، حوض نهري، منطقة صناعية).

إذا كان من اليسير إعطاء تعريف أولي وبسيط للتنمية الترابية:

التنمية الترابية هي مسلسل من العمليات التي تهدف إلى تحسين جودة حياة سكان منطقة معينة عن طريق تنفيذ سياسات وإجراءات محددة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في هذه المنطقة. قد تشمل ذلك إنشاء البنية التحتية، وخلق مناصب الشغل، وحماية البيئة، وتعزيز الخدمات العامة، إلخ. تعتمد التنمية الترابية على نهج شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار خصوصيات واحتياجات كل منطقة. تهدف إلى تعزيز نمو متوازن ومستدام، من خلال إشراك الجهات الفاعلة في صنع القرار وتنفيذ المشاريع. وبالتالي فهي عبارة

عن مسلسل يتمكن بفضله تراب معين بالانتقال من وضعية إلى وضعية أفضل من خلال الدخول في ديناميكيات إيجابية تصب كلها في خدمة الإنسان كغاية وليس كوسيلة، وذلك باللجوء إلى كل أساليب الحكامة الجيدة والتضامن المحلي والجهوي والوطني فإن فهم التنمية الترابية يمر بالضرورة باستحضار التعقد (تعدد الأبعاد والمستويات...) واللايقين في تحصيل النتائج، وتجاوز المقاربات الفوقية الكلاسيكية كالمقاربة القطاعية والمقاربة النطاقية والمقاربة التكنوقراطية والمقاربة البيروقراطية. تكمن أهمية المقاربة الترابية في أهمية تملك المشروعات الترابية من طرف السكان والفاعلين وما لذلك من أثر إيجابي في إنجاحها واستدامتها والعمل على استحضار آليات الحكامة الجيدة كالفعالية والنجاعة والانجاز والاستشراف والالتقائية والتفريع والمشاركة والشراكة والتقييم.

-تعاريف التنمية الترابية

-تعريف برنار بيكر: "كتحليل أولي، يمكن تعريف التنمية الترابية كمسلسل لتعبئة الفاعلين يؤدي إلى بلورة استراتيجية للتكيف مع الاكراهات الخارجية، انطلاقا من التماهي الجماعي مع ثقافة وتراب معينين[66]

- تعريف غي باديل وميرين شوماكار "التنمية الترابية هي مسلسل ارادي يسعى إلى الرفع من تنافسية الترابات، وذلك بإشراك الفاعلين في إطار عمليات منسقة ومتشاور حولها، عامة ما تكون مستعرضة وغالبا ما تكون ذات بعد مجالي قوي"[67]. فيما يعرفها جون فيليب بيمان بأنها "مسلسل مستدام لبناء وتسيير تراب معين يحدد من طرف ساكنة هذا التراب، عن طريق عقد سوسيو-سياسي وإطار مؤسساتي ملائم للسياق، علاقتها مع الطبيعة ونمط عيشها، وتعمل على تقوية العلاقات الاجتماعية، وتحسن رفاهيتها وتبني هوية ثقافية ذات قاعدة مادية في إطار بناء هذا التراب"[68].

التنمية الترابية ليست بتنمية صاعدة ولا نازلة، ولا ذاتية ولا خارجانية، بل هي تنمية شاملة، دامجة وتقاطعية ومستعرضة (transversal) تهتم بإشراك كل الفاعلين وتشمل كل تثمين أكثر الموارد الممكنة وتدمج كل الفئات الاجتماعية وكل الأماكن والمجالات داخل نفس التراب في مسلسل إنمائي دائم وتراكمي ومتماسك. مما يعني أيضا على أن التنمية الترابية هي مسلسل من العمليات (الاستراتيجيات، البرامج، المشاريع،

---

66 Pequeur B. ,Le développement territorial : une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud, in LE TERRITOIRE EST MORT, VIVE LES TERRITOIRES ! (S. D. Benoît Antheaume, Frédéric Giraut), Ed. IRD, p.316.

67 Baudelle (G.), Guy (C.), Mérenne-Schoumaker (B.), 2011, Le développement territorial en Europe. Concepts, enjeux et débats, coll. Didact Géographie, éd. Presses Universitaires de Rennes, 281p.

68 Peemans (J.-Ph.) (s.dir.), 2008, « Territoire, développement et mondialisation. Points de vue du sud », éd. Sylepse, coll. Alternative sud, 199p.

المبادرات) لتأهيل التراب، من خلال آليات الحكامة وتعبئة ورفع قدرات الفاعلين، من أجل الدخول في ديناميكيات مستقلة وايجابية والرفع من القدرات الجاذبية والتنافسية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

ينطلق هذه المقاربة إذن من مفهومين أساسيين هما التراب والفاعلين بصفتهما مفهومين وجيهين وعمليين لفهم وأجرأة التنمية، فيطرح التراب كمجال مفضل للعمل لتحقيق الأهداف التالية:

– الرفع من قدرة مختلف الفاعلين على العمل والأداء، سواء كمقاولين منتجين، أو كمؤسسات إدارية أو كمنتخبين سياسيين، أو كفعاليات للمجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي...

– تحديد التوجهات على المدى المتوسط والبعيد كرؤيا إستراتيجية ووضع الوسائل الكفيلة بإنجازها وتحقيقها.

– إدماج السياسيات القطاعية في ديناميكية ترابية منسجمة، تجعل الجهات والأقاليم والجماعات قادرة على رفع رهانات التنمية بشكل متسق.

– تحسين أساليب التسيير أو ما أصبح يصطلح عليه بالحكامة الجيدة، وذلك بالعمل على الربط والتمفصل بين مختلف الفاعلين وعلى الخصوص بين الدولة والسياسات العمومية بإدماج مسارات ومسلسلات التهيئة والتنمية النازلة والصاعدة.

- خلفيات ظهور التنمية الترابية

ينطلق هذا نموذج التنمية الترابية من رهان مصاحبة الفاعلين وإدماج أكبر قدر ممكن منهم في خلق وبناء المشروع الترابي، على اعتبار حالة التعقد التي أصبحت تميز المجالات الترابية، واشتداد حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتزايد عدد الرهانات لدى الفاعلين وخصوصا ببلدان الجنوب، حيث انضافت أزمات أخرى خاصة بها إلى الأزمات العامة التي تخص العالم برمته. وهكذا أصبحنا أمام أربعة أنواع من الأزمات:

– أزمة النموذج الإنتاجوي، الشيء الذي ترتب عنه ظهور مفهوم التنمية المستديمة مع مؤتمر ريو سنة 1992.

– أزمة تعبئة الموارد المتوفرة وتهيئتها وتنميتها أمام تزايد الحاجات وتنوعها واشتداد التنافس عليها.

– أزمة تسيير بسبب سياسات التحرير وتخلي الدولة عن القيام بوظائفها التقليدية؛ وقد صاحب هذه التطورات غياب للتنسيق واختفاء للعديد من الخدمات وتزايد للمساطر وتعقد القوانين... وظهور لفاعلين جدد كالجماعات المحلية والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية...

– أزمة الهوية من جراء العلاقة المختلة بين العولمة الجامحة والمجالات المحلية المهددة؛ مما تطلب معه إعادة تنظيم الفاعلين وتعبئة الموارد المحلية بشكل يتيح للمجالات الترابية إمكانيات المقاومة والاستمرار.

-التنمية الترابية كبديل جديد للمقاربات السبقة

ولهذا ظهر التراب كمقاربة جديدة تحاول أن تعيد صياغة التنمية انطلاقا إما من مجالات مؤسساتية كالمجالات الترابية الجهوية والإقليمية والمحلية، أو المجالات الإدارية أو المجالات الجيو–تقنية كالأحواض المائية أو الدوائر المسقية والغابوية... "على أساس أن تكون مجالات مبنية اجتماعيا ومميزة ثقافيا ومحددة مؤسساتيا"[69] حسب دي ميو، أو من مجالات التعبئة الاجتماعية عن طريق الجمعيات والتعاونيات والوداديات،

وعلى أساس أن يكون التراب مجالا وجيها للتنمية يجمع بين الأبعاد المختلفة، وبالتالي تكون التنمية الترابية مسلسلا ديناميكيا وتفاعليا:

- معبئا للموارد؛ بمعنى التراب الإيكولوجي أو الوسط، مع تملك لهذه الموارد بشكل يتيح للفاعلين تعبئتها لصالح المجموعة البشرية التي تعيش فوق هذا التراب.
- حاملا المشاريع المجددة؛ أي كمجال لأفعال التغيير من لدن الفاعلين باختلاف مرجعياتهم ومصالحهم وإستراتيجياتهم.
- مجالا للتدبير والحكامة؛ كمسلسل لضبط الأنظمة الاجتماعية والمؤسساتية المنشطرة عن طريق التعاقد والشراكة والتنسيق.
- مجالا للاستدامة؛ أي كمجال يدمج استغلال الموارد المختلفة بالمحافظة عليها في أفق الإبقاء على حظوظ الأجيال المقبلة.

وهكذا يصبح التراب أرضية للتنسيق بين مختلف الفاعلين وبين مختلف الإستراتيجيات وبين مختلف مستويات التدخل، وبالتالي كعامل للتغيير وإعادة البناء الاجتماعيين في أفق إنجاز مشروع مجتمعي شامل:

[69] – Di Méo. G, L'homme, la société, l'espace, Ed. Anthroposs, Paris,1991

- يسعى إلى تحقيق الرفاهية والرفع من جودة الحياة لمجموع ساكنة هذا التراب بدون إقصاء أو تهميش.
- يضبط التحولات والتطورات الحاصلة، بعيدا عن التلقائية والعشوائية.
- يبحث عن التوازن داخل مجال معين لتجاوز الاختناقات والتصحر...
- يؤكد على البعد المجالي للتنمية المستديمة، للتوفيق بين البعد الزماني والمكاني.
- يدمج كل فعاليات المجالات الترابية؛ كمصدر للثروة وآليات للفعل والتغيير.

ينطلق التنسيق بين الأطراف المعنية والتفاعل بين مكونات التراب، في أفق تنميته وإعداده رغم تنوع الأهداف والإستراتيجيات والرهانات، من مبدأ بسيط هو الثقة المتبادلة في بناء ترابات مشتركة. وتبقى الفرضية الأساسية في ذلك البناء هي أن الرأسمال الاجتماعي المبني على أساس الثقة والتشبيك هو مصدر الخلق والإبداع، وأن أي استثمار في هذا الميدان سيكرس الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على اعتبار أن التراب هنا هو ميدان ممكن لتضافر الجهود والطاقات (Synergie) بين السياسات الجماعية والسياسات العمومية، في أفق إنتاج وتدبير الموارد العمومية بشكل أفضل؛ ولهذا فإن التنمية الترابية "الناجحة" هي التي تعمل على المصالحة بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتماسك الترابي والاستدامة البيئية والهوية الثقافية والاستشراف المستقبلي.

تعتبر التنمية الترابية مسلسلا من العمليات الإدماجية للمجال والمجتمع والاقتصاد، وفي هذا الإطار يرى آرمون فريمون بأنها " تترجم أساسا نظرة إدماجية للمجالات وللفاعلين الاجتماعيين ولسياسات التدخل العمومية... وهكذا فإن الهدف الرئيسي للتنمية الترابية هو خلق الالتحام الاجتماعي والترابي كعنصر لتجانس مسلسلات التخطيط والتهيئة والتنمية المنبعثة من الأعلى ومن الأسفل"[70].

وإذا كان البعض يرى بأن التنمية الترابية هي الأسلوب الذي "يسمح للفاعلين بتحسين قدراتهم على السيطرة على التطورات التي تهمهم"[71]، فإن البعض الآخر يؤكد على ضرورة التفاعل والتخطيط حيث يرى أن "التنمية الترابية هي نتيجة للتفاعل بين الديناميكيات المحلية والديناميكيات المؤسساتية، وإرادة معينة في التدبير والتخطيط الجماعي للتراب، من خلال مختلف صيغ الحكامة"[72].

---

[70] – Frémont A, Les territoires des hommes, in La dynamique des territoires, Revue Projet, n° 254, p 30.

[71]– De Fontaine JP, et Autres 2001, Itinéraires et développement, INRA. Ed, 199.,

[72] Giraut (F), Vanier (M) Plaidoyer pour la complexité territoriale, in Utopie pour le territoire, ED. l'Aube, Paris

أمام التطورات الجديدة التي شـــهدها الاقتصـــاد والمجتمع الدوليين، برزت التنمية الترابية كجواب عن مجموعة من الانشـغالات التي تطرحها البلدان الصـناعية والبلدان السـائرة في طريق النمو على السـواء؛ وتهم هذه الانشغالات كل من إعداد وتسيير التراب والاقتصاد والضبط الاجتماعي...

على صـعيد الإعداد والتسـيير الترابيين؛ أصـبحت المقاربة الترابية بعدا مهما وجديدا في تناول ومعالجة قضايا الإعداد والتسيير سواء من حيث الحجم الذي أصبحت تشغله أو من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومن خلال الرؤيا التركيبية والمعقدة التي تنظر بها إليها حســـب كل من فردريك جيرو ومارتان فانيي [73]، فالمنطق القطاعي المعتمد على برمجة التجهيزات والبنيات الأســاســية والخدمات على شــكل تصــاميم موضوعاتية، والمنطق النطاقي المعتمد على التدخلات المجالية كتحديد بعض الدوائر المسقية أوعلى السياسة الجبلية والسياسة الحضرية أو على تحديد المناطق المستفيدة من قانون الاستثمار الصناعي.. منطقان أثبتا، لوحدهما، محدوديتهما في إيجاد حلول ناجعة ودائمة لمجالات أصبحت تتصـدع أكثر فأكثر، ويعرف بعضـها استقطابا وتمركزا متزايدين، ويعرف البعض الآخر منها تهميشا وتصحرا خطيرين.

أما المنطق الترابي فهو من طبيعة ثانية، إذ يهدف إلى وضــع في وضــع مشــاريع الإعداد والتنمية في مجال محدد ومملك وذكي من خلال تعبئة كل الفاعلين الترابيين، أو المســاهمة فيها. وقد ارتبط هذا الاتجاه في البداية بالأعمال المندمجة للتهيئة والتنمية، ليرتبط فيما بعد بتشـجيع الاقتصـاد المحلي ويسـتند في النهاية على تعبئة كل الفاعلين.

وأمام تعقد وتعدد المســاطر الإدارية والممولين، وتزايد الســياســات الاســترابية للتدخلات القطاعية، اتجهت الدولة والجهات بفرنسـا مثلا إلى العمل على تجانس الإطارات الترابية وبناء تراب المشـاريع كمشـروع البلاد والتجمعات الحضرية[74].

– على الصـعيد الاقتصـادي، لم تعد الحلول الليبرالية المنبثقة عن الإطار الماكرو– اقتصـادي في إطار العولمة، أمام تعقد المشـــاكل الاجتماعية والمجالية الناتجة، تقدم أجوبة جديدة ومبتكرة لحاجيات التنمية. وفي هذا الإطار أشار جون ستيكلتز[75] إلى تشدد المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) في عدم الاعتراف بالمجالات المحلية كمجالات لتهيئة مسـلسـلات التنمية، خصـوصـا وأن أزمة "الفوردية" قد أبانت عن عدم قدرة الاســتثمارات الصــناعية الكبرى والاقتصــاد العمومي على إنقاذ الاقتصــاديات المحلية وعلى حل مشاكل المناطق المتأزمة[76].

[73] - Giraut (F), Vanier (M), idem

[74]-. Giraut (F), Vanier (M) .150, Idem

[75] - Giraut (F), Vanier (M) Stiglitz (J), la grande illusion, ED. Fayard. 2002. P. 5.

[76]- Vandermotten (C), l'articulation entre la globalisation et le développement territorial, in "le développement durable des territoires ED. Université de Bruxelles, Bruxelles 2002, P. 41.

كما أن المقاربات التقليدية في التنمية تقوم في أغلبها على نظرية التطورية الاجتماعية والثقافية من جهة، وعلى العقلانية الاقتصادية القائلة بقدرة السوق على ضبط العلاقات الاجتماعية لتحقيق التشغيل الكامل وضبط علاقات المجتمع بالبيئة من جهة ثانية، والاعتقاد بوجود موارد طبيعية لا نهائية من جهة ثالثة، وأخيرا الاعتقاد بوجود علاقة ضرورية ما بين النمو الصناعي والتنمية. مما دفع بإيدغار موران إلى القول بأن أكبر باراديغم لعصر الإنتاج هو الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية المعتمدة على التنمية الصناعية والتقنية قادرة على أن تؤمن من ذاتها التقدم الاجتماعي ورخاء الإنسان[77].

وتكمن أخطاء المزاوجة ما بين الإنتاجوية والتطورية الاجتماعية في إنتاج نظرة ضيقة لإشكالية التنمية تعمل على:

- تقليص أنواع وأساليب التنمية في نموذج واحد يتم فرضه كخيار وحيد وإجباري، في الوقت الذي لا يعتبر فيه هذا النموذج إلا إنتاجا لاختيارات تاريخية معينة.
- تقليص غايات التنمية في غاية واحدة هي النمو الاقتصادي.
- تقليص مفهوم الرخاء الإنساني في الاستهلاك وتراكم السلع.

وبالتالي طهر باراديغم التنمية الترابية كبديل لباراديغم التنمية الوظيفية سواء على مستوى القيم المؤسسة أو على مستوى الأدوات المستعملة.

كما شملت المقاربة الترابية كل الميادين التي تمس إشكالية التنمية؛ حيث مست كل من القيم المتداولة والمجتمع والاقتصاد والسياسة والمجال والثقافة والبيئة... لنجد أنفسنا فعلا أمام نموذج متميز للتنمية الشاملة والمتماسكة والمستديمة؛ وفي هذا الإطار اقترح الباحث الجغرافي السويسري كونها نمذجة تقابلية لباراديغم التنمية الوظيفية لباراديغم التنمية الترابية.

خطاطة رقم 3: خصائص باراديغم الإنتاجية وباراديغم الوجودية لأنتونيو كونها[78]

	باراديغم الإنتاجية –التنمية الوظيفية–	**براديغم الوجودية –التنمية الترابية–**
القيم	العدالة العقلانية الاقتصادية الفردانية	الانصاف العقلانية الاجتماعية التضامن

[77] - Morin (E), "le développement de la crise du développement le mythe du développement sans direction de candidats Mendes, Paris, ED. Seuil 241.

[78]- Cunha. A, Systèmes et territoire, in Espace Géographique, n° 3, 1988, p. 184-185

	السيطرة على الطبيعة الأسبقية للمال والأملاك	الانسجام مع الطبيعة الأسبقية للكائن الإنساني
القيم الأدواتية	**المجتمع:** التركز الأولوية للمنظمات الكبرى الانضباط	اللا تمركز الأولوية للمنظمات الصغرى التسامح
	الاقتصاد: الأسبقية لاقتصاد السوق الربح المخاطر المصالح الشخصية	الأسبقية للاقتصاد المختلط تلبية الحاجيات الأمن المصالح الجماعية
	السياسة: البنيات السلطوية التراتب الهرمي الأولوية للأمن العام	البنيات المفتوحة للمشاركة الشعبية الاستقلالية الأولوية للتجريب الاجتماعي.
	المجال: التمركز التنمية النازلة من الأعلى القطبية الأحادية	التشتت التنمية الصاعدة من الأسفل القطبية المتعددة
	الثقافة: التجانس المركزية الاثنية المركزية الاجتماعية	الحق في الاختلاف النسبة الثقافية النسبة الاجتماعية
	البيئة: استغلال الموارد	الحذر الإيكولوجي
القيم المعرفية	الثقة في العلم والتكنولوجيا الفصل بين الذات والموضوع الموضوعية التخصص الواحد.	الاعتراف بمحدودية العلوم الاندماج بين الذات والموضوع الوجاهة تعدد التخصصات

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن باراديغم التنمية الوظيفية يستهدف إنتاج الأشياء داخل مجالات كبيرة، انطلاقا من قرارات مركزية نازلة من الأعلى. بينما يتمحور باراديغم التنمية الترابية على الإنسان لخدمة الإنسان داخل مجالات انطلاقا من قرارات لا مركزية وصاعدة من الأسفل، وهو نموذج يروم إعادة تشكيل المجتمع والتراب انطلاقا من ستة مبادئ أساسية:

- المبدأ الجغرافي المبني على أساس التماسك الترابي أي التضامن ما بين المناطق المحظوظة والمناطق غير المحظوظة، وعلى أساس الديناميكية المحلية التي لا تقوم على مفهوم الاستقطاب بقدر ما تقوم على الترابط الحضري ما بين المركز ومحيطه من أجل ضمان تكافؤ الفرص وتحسين إطار الحياة بكل نقط التراب.

- المبدأ السوسيولوجي المبني على أساس العدالة الاجتماعية والاندماج الثقافي لخلق مجتمعات متماسكة ومتضامنة.

- المبدأ الاقتصادي المبني على أساس الفعالية والنجاعة والمنافسة والجاذبية الترابية.

- المبدأ السياسي المبني على أسس الديمقراطية المحلية والتعبئة الاجتماعية واللامركزية الإدارة والتقنية.

- المبدأ الإيكولوجي المبني على أسس الاستدامة والتضامن ما بين الأجيال.

- مبدأ الحكامة الجيدة المبني على أسس الشراكة والمشاركة والشفافية والفعالية والتقييم والمتابعة.

- خصائص التنمية الترابية

لابد في البداية من الإشارة إلى أن هذه المقاربة تتجاوز كل المقاربات القطاعية والمجالية والماكرو-اقتصادية... لتقوم طبعا على أساس ثنائية التراب والفاعلين، لتكسب بعض المميزات التي تخصها دون غيرها:

- الشمولية؛ حيث تهتم بكل أبعاد التراب، من بعد اقتصادي وبعد اجتماعي وبعد ثقافي وبعد سياسي وبعد مجالي.

- الاندماج؛ أي أنها مقاربة تسعى إلى تحقيق التماسك الترابي بين المجالات المختلفة والتلاحم الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

- التفاعل؛ أي التواصل بين مختلف مكونات تراب معين سواء تلك المكونة للتيارات النازلة أو المكونة للتيارات الصاعدة.

- التجديد؛ حيث لا تتوقف عمليات التدخل في إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية والمجالية، بل يجب أن تسعى إلى إبداع طرق وأساليب وإمكانيات التجاوز.

– الإنسان؛ كهدف وفاعل.

– التعقد؛ من شـــأن إنتاج وتزايد التفاعلات والروابط أن يخلق المزيد من الصـــراعات والتناقضـــات، وبالتالي ضـــرورة إيجاد طرق جديدة للضـــبط الترابي تنطلق أولا من الاعتراف بتنوع الشـــركاء وثانيا بقدرة كل واحد منهم على المساهمة في تدبير وتنمية التراب.

-أشكال التنمية الترابية:

إذا كنا نعتبر بأن التنمية الترابية هي تنمية تقاطعية لا تنحصـــر في المتدخلين المحليين، ولكنها تشـــمل كل الفاعلين والأطراف المعنية، فإنها قد تهم أيضـا كل مسـتويات التدخل الترابي (المسـتويات المحلية، المسـتويات الإقليمية، المسـتويات الجهوية، المسـتويات الوطنية، المسـتويات الدولية...)، وبهذا قد تهم المجالات الصـغيرة كما تهم المجالات الكبيرة. كما يمكن أن تشـــمل وتدمج كل الأشـــكال الأخرى للتنمية كالتنمية الموطنة، التنمية المحلية المؤســـســـاتية (الجماعات الترابية)، التنمية المحلية التطوعية (فعاليات المجتمع المدني) والتنمية الاستترابية (التدخلات النازلة مع تنسيق مع الأطراف الترابية المعنية).

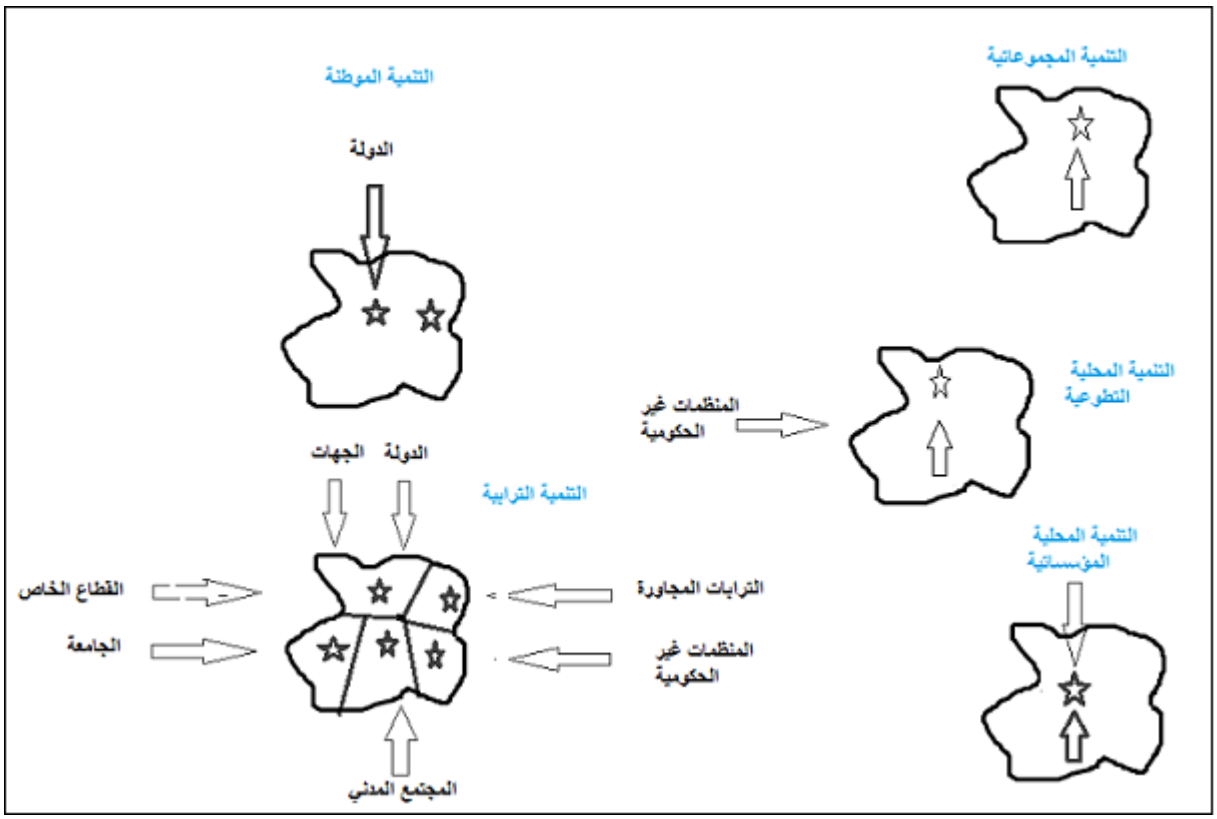

حسني مصطفى 2020

-رهانات واستراتيجيات التنمية الترابية

1-الرهانات والاستراتيجيات السياسية.

يضم الحقل السياسي المسؤولين المنتخبين والإداريين، ويمكن أن يتوسع ليشمل الفاعلين المؤسساتيين. وتتمثل وظيفته في تحقيق التماسك المجتمعي والنظام العام. وإذا كانت الدولة بصفتها قلب وأساس النظام السياسي والجيوستراتيجي والمجسد الأساسي لاستراتيجيات السياسة الترابية، فإنها ليست الوحيدة؛ فهناك الأحزاب السياسية والجماعات المحلية ومجموعات الضغط المختلفة والجمعيات التي تقوم بدور وسائطي في نظام اللعبة السياسية المعقدة.

الدولة كانت تعتبر بالفعل، ومنذ القديم، هي الفاعل المسؤول والأعلى عن الضبط الاجتماعي والأمني، وهي المجسد للتمثلات السوسيو-ثقلفية المهيمنة، والممثل للشرعية السياسية، مما يساعدها على القيام بكل الأعمال التي من شأنها المحافظة على السلم الاجتماعي والوحدة الترابية والتوازن المجالي، وكذا محاربة كل أشكال الاختلال الاجتماعي والمجالي، كالفوارق الموجودة بين الجهات، وما بين المدن والبوادي، وما بين مراكز المدن وضواحيها، وحل مشاكل العالم القروي وظواهر الاقتصاد الاجتماعي...

وتتمثل هذه الأعمال في كل التدخلات ذات الطابع السلطوي أو الإرادي أو بالمشاركة الاجتماعية، حسب المراحل التاريخية وحسب تطور نظرتها لقضايا التنمية وإعداد التراب الوطني. فقد عملت الدولة الوطنية، في مرحلة التأسيس، على أن تهيمن على المجال وتضبط السكان، من خلال الهندسة الترابية. وحاولت حل مشكل الاختلالات الاجتماعية والمجالية بشكل أحادي وعمودي نازل، معتمدة على منطق الدولة الراعية ومفضلة منهجية تكنوقراطية وقطاعية. وحاولت، في مرحلة ثانية، في إطار سياسة إعادة الانتشار والتشكيل، إشراك باقي الفعاليات السياسية والاجتماعية في تدبير الشأن العام المحلي، ولكن بالاحتفاظ على موقع القوة لنفسها؛ "فالدولة تتوفر من خلال اختصاصاتها الخاصة (البنيات التحتية، السكن والبيئة...) على شرعية لا نقاش فيها للمساهمة في الحوارات المحلية حول الأعداد، كما أنها تقوم بدور كبير للسهر على تماسك اختيارات إعداد التراب الوطني وإعطاء رؤية مستقبلية على المدى البعيد فيما يخص رهانات بعض الشركاء المحليين"[79].

والى جانب الاختصاصات السالفة الذكر تتوفر الدولة على وسائل معيارية تمكنها من نشر قيمتها ومبادئها. ويأتي على رأس هذه الوسائل نظام المعلومات المتضمن لكل المعطيات الموحدة على الصعيد

[79] - Tequeneau (P), "Les territoires après la décentralisation" in Herodote. 3° trimestre 1991. P.54.

الوطني، الذي يمكنها من معرفة الوضعيات المحلية والجهوية، وبالتالي معرفة أوجه الفائض والخصاص، وتحديد المؤهلات والاكراهات الترابية، ومن ثمة إمكانيات التدخل المتاحة.

كما تتوفر الدولة بصفتها الممثل الرئيسي للصالح العام على خبرة تقنية وترسانة قانونية وموارد مالية وبشرية. وسائل تمكنها من التدخل متى تشاء وأينما تشاء، ولكن بوجود حدود لتدخلها، بسبب تعدد الاكراهات الذاتية والموضوعية التي تواجهها. فالدولة الحاضرة في كل مكان تعرف أزمة بنيوية في الوقت الراهن، مما أدى بها إلى إعادة النظر في مشروعيتها وشكل وجودها الترابي. وهذا ما حدا بها إلى الاستعانة بالانفتاح على المجتمع، والاستعانة بباقي الفرقاء الاجتماعيين، وذلك لحل المشاكل الترابية المتراكمة والمتفاقمة. وأدى بها في إطار بحثها عن الفعالية إلى تبني مسلسل اللامركزية كإطار للضبط الاجتماعي والسياسي.

ففي مسعى الانفتاح على المجتمع من جهة، ومراقبة السكان وضبط حركاتهم من خلال إتاحة الفرص لظهور سلطات مضادة مسيطر عليها من جهة ثانية، قامت الدولة بخلق الجماعات المحلية لتكون مساعدا لها في تحمل مسؤوليات الإعداد والتنمية على المستويات الترابية المختلفة في حدود صلاحيات وسلطات محددة مسبقا بناء على شرعية تمثيلية. لتكون هذه الوحدات الترابية خاضعة للمراقبة من الأسفل عن طريق الاقتراع الانتخابي ومراقبة من الأعلى عن طريق الوصاية الإدارية والمالية. لا شك أن اختصاصات الجماعات المحلية في تزايد مستمر وأنها تتحمل نتيجة ذلك تدبير مجالات إستراتيجية متزايدة العدد، أولها مسألة التوازن بين الدولة والجماعات المحلية، وثانيا مسألة ثنائية الاستقلالية والوصاية، وثالثا مسألة الموارد المالية والبشرية والتقنية، ورابعا مسألة التمفصل بين المكونات اللامركزية واللامركزية، وخامسا مسألة الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، وسادسا مسألة التقطيعات الترابية، وأخيرا مسألة الحكامة والتسيير.

لم يعد خافيا الدور والمكانة التي تقوم بها الجماعات المحلية في تدبير المجالات الترابية بالاعتماد على الموارد البشرية والمالية والتقنية والمعلوماتية التي تتوفر عليها، بل إنها استطاعت أن تخلق ديناميكيات مجالية معينة، مما جعلها تدخل في منافسة مع الدولة في ميدان إعداد التراب، بل دفع بالبعض إلى الحديث عن ترابات -territoires - في الجمع وليس عن تراب في المفرد-territoire- كما كان الأمر سابقا حينما كان الأمر مع التراب الوطني.[80] كسياسة انفرادية تقوم بها الدولة فقط.

ولا يمكن اعتبار الجماعات الترابية في وقتنا الراهن هي الوحيدة التي تقوم بدور الضبط والتوازن على المستوى الترابي، فهناك مكونات أخرى ناشئة هي الجمعيات والأحزاب والنقابات التي تعمل على الدفاع عن مصالح مجموعاتية خاصة (فئات اجتماعية، شرائح سوسيو–مهنية، أحياء...)، مما يساهم في خلق

[80] - Antheaume. B et Giraut. F, Le territoire est mort Vive le territoire, Ed. IRD, Paris 2005.

وضعيات مجالية معقدة، يكون فيها البعد السياسي واضحا في تدبير التراب. فالرهان السياسي يعطي للتراب مهمتين أساسيتين "تحسين الفعالية الاقتصادية والفعالية الديمقراطية" و"تحسين مبادرة المواطنين والمساهمة في القرار العمومي"[81]. ومن ثمة الحديث أولا عما يسمى بالديمقراطية المحلية التي يجمع الكل على أنها لا تخلق بقرار ولكنها ثمرة وعي سياسي عام وديناميكية اجتماعية خاصة، والحديث ثانيا عما أصبح يسمى بالحكامة الجيدة المبنية على أساس المشاركة والشراكة والشفافية والفعالية في تدبير الشؤون المحلية والجهوية.

كل فرد يبحث دائما على توسيع هامش حريته حسب ميشيل كروزييي[82]، بل على قلب علاقة القوة لصالحه إذا أحسن التفاوض وأحسن استعمال المؤهلات التي يتوفر عليها. مع العلم أن الفرد يواجه باستمرار، في أداءه وأفعاله، إكراهات ذاتية وموضوعية تحد من قدرته على التأثير والتغيير.

وقد أبانت الديناميكيات الترابية أيضا أهمية قدرة الأفراد والجماعات على إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية من خلال ميلاد ما يسمى بالمجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي؛ فلم يعد الأفراد في مواجهة الدولة والسوق مباشرة بدون وسائط، بل إن تدمير العلاقات الاجتماعية التقليدية المبنية على التضامن الميكانيكي قد دفع ببعض المجتمعات إلى إعادة صياغة وجودها وكيانها على شكل علاقات اجتماعية قائمة على التضامن الوظيفي، ومن ثمة البحث عن مختلف أشكال التنظيم الأفقية والعمودية والتقاطعية في إطار جمعيات ووداديات ونواد ومنتديات تهم كل جوانب الحياة الاجتماعية المعاصرة وكل المجالات الجغرافية (أحياء، ضواحي المدن، البوادي...) انطلاقا من تعبئة الهويات المختلفة. يمكن تمثيل المجتمع هنا كنسيج متشابك حيث يشكل الأفراد فيه ملتقيات لتقاطع الانتماءات المتعددة. إذ نجد الفرد الواحد منخرطا في تشكيل حزبي معين، وعضوا بجمعية للتنمية المحلية، ومنتميا لهيئة للدفاع عن حقوق الإنسان، وعنصر في ناد رياضي...

إن أهم سمة تميز الحياة الاجتماعية المعاصرة هي التعقد المتزايد والشمولية الواسعة والتفاعل الشديد، ومن هنا تأتي أهمية ما يمكن أن نصطلح عليه ب"الترابية الحديثة" [83]، أي بحث الأفراد عن الاندماج في مجتمعاتهم عن طريق التجذر في تراباتهم القديمة أو الجديدة بشكل يتيح لهم القدرة على الفعل والتغيير والتجديد. ومن هنا، تكمن أهمية المجتمع المدني المحلي كرافعة للتنمية الترابية سواء كمجموعات ضغط وتأثير على البنيات المؤسساتية أو كفاعلين مباشرين لتلبية حاجيات السكان المحليين. فعلى أساس نجاعة فعاليات المجتمع المدني، ودورها في الدفاع عن مصالح السكان، وتنمية ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، تتشكل وتتقوى شرعيتها في تدبير الشؤون العامة المحلية. إنها شرعية مكتسبة عن طريق فعل التغيير والتجديد وليس

[81]- Guigou J.L. Une nouvelle pensée territoriale. op. cit., P. 57.

[82]- Crosier. M et Fiedberg.E, L'acteur et le système, Ed. Seuil, Paris, 1977

[83] – الترابية= Territorialité

عن طريق الإرث. شرعية تتيح لها الاندماج في الديناميكية الترابية من خلال اعتراف الدولة بدورها كوسيط فعال لحل المشاكل الخاصة بقضايا التنمية والإعداد، وكذا من خلال اعتراف السكان ومشاركتهم.

2-الرهانات والاستراتيجيات الاقتصادية

بالموازاة مع التطورات السياسية الحاصلة، تخضع "البنيات الاقتصادية أيضا للتطور"[84]، وهو ما كان له أثر على أشـــكال التنظيم الترابي. فقد ولى الزمن الذي كان التراب يخضـــع فيه لهيمنة الوحدات الإنتاجية الكبرى أو المشاريع الاقتصادية المهيكلة فقط كآليات للضبط الاقتصادي والتوزيع المجالي للأنشطة والسكان، وظهرت بالمقابل الوحدات الاقتصـادية الصـغرى كالصـناعات الصـغرى والمتوسـطة والمقولات الصـغرى والمتوسطة، كفاعل أساسي في التنشيط الترابي عن طريق النسيج الاقتصادي المترابط، وبفضل فرص الشغل التي توفرها هذه الوحدات الاقتصادية، وبفضل استغلال الموارد المحلية المتوفرة، وبفضل فائض القيمة الذي تحققه في عين المكان، وبفضـــل الاســـتثمارات الإضـــافية التي يجلبها، وبفضـــل تبادل الخبرات والمعلومات والمعطيات بينها، وبفضل أشكال التنظيم التي تقوم بخلقها لمواجهة منافسة المجالات الترابية الأخرى. وفي هذا الإطار يعتبر برنار كيني خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة عاملا حاسما في خلق مناصب الشغل الجديدة والحد من البطالة، ورافعة لتجديد وتحديث النسق الإنتاجي والنقل التكنولوجي"[85].

بالموازاة مع ظهور وانتشـــار المنشـــآت الاقتصـــادية الصـــغرى كفاعل اقتصـــادي حقيقي إلى جانب المقاولات الكبرى، تشـــهد الاقتصـــاديات المعاصـــرة مجموعة من التحولات الكبرى أهمها ظهور "اقتصـــاد الخدمات"، والاهتمام المتزايد بالاقتصـــاد اللامادي، وتعاظم دور الموارد البشـــرية والتكوين في خلق الثروة والقيمة المضـافة، وبروز ما يسـمى "بالاقتصـاد الترابي" الذي ينبني على تجدر المقاولات في مجالاتها الترابية، والتنـافس فيمـا بين الترابات وليس بين المقـاولات، حيـث يكون من المفروض ان تقيم علاقـات التعـاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات للرفع من تنافسيتها.

وتتمثل إيجابيات الاقتصاد الترابي حسب كزافيي غريف[86] في:

– قدرته على إلغاء الأعراض الســـلبية للتمركز المتمثلة في زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أثمان العقار وارتفاع تكاليف التجهيزات الجماعية والخدمات الاجتماعية.

[84]– Aydalot (PH) la division spatiale du travail, in Espace et localisation, Economica, Paris,1983.

[85]– Quesnier (B), Dynamique territoriale de la démographie des entreprises, in RERU n° 1 1999.

[86] - Greffe (X), territoires en France, les enjeux économiques de la décentralisation. ED. Economica. Paris P. 126-147.

– قدرته على تنشيط التنمية الاقتصادية المحلية؛ فالاستقطاب الصناعي لا يساعد بطبيعته على تكثيف المجال الاقتصادي، في حين أن التنمية الترابية تتيح تكثيف وتنويع الأنشطة الاقتصادية. مما يساهم في فعالية الاستثمارات، ويساعد على محاربة الفوارق الجهوية، ويساهم في تثبيت وتقوية الاقتصاد الوطني في مواجهة الاقتصاد العالمي.

فالاقتصاد الترابي هنا ليس مبنيا فقط على منطق العرض والطلب، وعلى منطق المداخيل والمصاريف والربح والمدخلات والمخرجات... ولكنه مبني أيضا على التضامنات المحلية. وفي هذا الإطار يقول جان لوي غيغو[87] أن التنمية المحلية هي تعبير عن التضامن المحلي الخالق لعلاقات اجتماعية جديدة، وتصريح عن إرادة سكان جهة صغيرة على استثمار الموارد المحلية، مما يساهم في ميلاد تنمية اقتصادية.

وإذا كان الباحثون يتحدثون في الثلاثين سنة الماضية عن التنمية المحلية، فهم يفضلون اليوم الحديث عن التنمية الترابية، على اعتبار أن التنمية لا يمكن أن تقوم فقط على المنطقة الصغيرة، وبالتالي ضرورة تجاوز مفهوم المحلي كتراب محدود جغرافيا، وإطار إيديولوجي يحيل على الهوية المحلية الضيقة: المحلانية[88] (Localisme). ليصبح "الترابي" بديلا مقبولا "للمحلي".

مما يعني بالنسبة لبرنار بيكور "إعطاء الأهمية لديناميكية واسعة، تتجاوز الحدود الترابية، تستثمر فعالية العلاقات غير التجارية بين الناس لاستغلال الموارد التي يتوفرون عليها. وما يعني لديه أيضا أن الرجوع إلى التراب يوضح على أننا دخلنا فى مسلسل تصنيع طويل. وأن المحلي والعالمي هما وجهان لعملة واحدة هي ديناميكية تكييف وتقويم لاقتصاد العالم"[89]. وهكذا يتبين إذن أن التنمية الترابية هي تعبئة الفاعلين، في إطار إستراتيجية التكيف مع إكراهات العولمة، على أساس التماهي مع الثقافة المحلية. ويرى نفس الباحث أن التنمية الترابية تقوم بالضرورة على أساس ثلاثة مبادئ رئيسية:

– أن التنمية الترابية لا تنتج عن قرارات وتشريعات تنظيمية وإنما عن بناءٍ من لدن الفاعلين المحليين وغير المحليين الذين ينخرطون في نفس مشاريع التراب، رغم مساهمة السياسات العمومية الملائمة في تنشيطها؛ مما يستدعي تلاقح التيارات الصاعدة والتيارات النازلة الفاعلة في نفس التراب.

– إستراتيجية التكيف مع العولمة تمكن الفاعلين الاقتصاديين من إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي لمواجهة المنافسات الصاعدة والجامحة التي يولدها الاقتصاد المعولم.

---

[87] - Guigou (J), le développement local, espoirs et freins, colloque de Poitiers sur le développement local, 1983. P.3.

[88] – المحلانية=Localisme

[89] - Pecqueur (B), le développement territorial: une nouvelle approche des processus de développement pour les économies du Sud. In "le territoire est mort. Vive les territoires, ED. IRD, Paris 2005. P. 298.

– أن ميكانزمات الاستتراب تنبني على أساس تخصيص الموارد النشيطة. مما يمكن المجالات الترابية من التميز عن المجالات المجاورة وبالتالي إنتاج سلع خاصة، بدون أن تدخل معها بالضرورة في منافسة عميقة.

ويأخذ النظام الترابي أشكالا مختلفة كمفهوم المقاطعات الصناعية، أو أنظمة الإنتاج المحلية أو أنظمة الإنتاج الموطنة...وتبقى السمة الأساسية لهذا النظام هي مسلسل البناء من طرف الفاعلين الإقتصاديين انطلاقا من تراث تاريخي تتميز به الترابات، أكثر من استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة أصلا استغلالا أمثل.

إن المسألة لا تتمثل في استثمار الامتيازات التي تتوفر عليها جهة معينة (الموارد الأولية، اليد العاملة، القرب الجغرافي...) دون غيرها كما هو متداول بالنسبة للجغرافية الاقتصادية الكلاسيكية، لكي تتخصص كل جهة في النشاط الاقتصادي الذي يجعلها متفوقة فيه عن غيرها، أي استغلال موارد التراب الكائنة، ولكنها تقوم على بناء وإعادة بناء الفاعلين للتراب انطلاقا من الموارد غير المرئية وغير الملموسة التي تعطي لهذا المجال القدرة على الإنتاج المميز وبالتالي المنافسة[90]. وأهم الموارد غير المرئية هي التراث والمهارات المحلية والتكوين. ولا يمكن لمسلسل البناء الترابي أن ينطلق وأن يفرض نفسه إلا من خلال تعبئة الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين والاجتماعيين، في إطار تنظيمات محلية يستفيد فيها هؤلاء الفاعلين من تبادل المعلومات والخبرات والمهارات، كأعضاء متكاملين أكثر منهم متنافسين، بل تكون وسيلة للتسويق واختراق الأسواق الوطنية والدولية.

3-الرهانات والإستراتيجيات الاجتماعية

أظهر اكتشاف الديناميكيات الترابية من جديد كم أن التنمية الخارجية والتنمية النازلة كانتا تغفلان دور الفرد كفاعل في التنمية الترابية. فقد كان التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يعتبر الفرد فعلا خارج الرهان الاجتماعي الفعلي، وغير قادر على إبداء سلوكيات خاصة تؤثر على ميكانزمات السوق. أما اليوم فلا يمكن أن نستبعد السلوكيات الفردية والاجتماعية من التحليلات الاقتصادية لكل الأفعال الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الاستثمارية... إذ أن العلاقات التجارية والنقدية ليست هي المحددة الوحيدة للفعل الاقتصادي، بعد كان التحليل الجغرافي الكلاسيكي لا يهتم في إطار العلاقة ما بين الإنسان والمجال بالسلوكيات الفردية، وبعد كان يعتبر الإنسان كتلة بشرية فقط تؤثر على المجال من خلال توزيع الكثافات السكانية والأنشطة الاقتصادية.

[90] – Pecqueur B, Idem, p 298.

ولم يعد التحليل الجغرافي الحديث بدوره يهتم فقط بالفئات السوسيو-مهنية أو الوحدات السوسيو-مجالية كمدخل لفهم تشكيل وتنظيم المجال، بل أخذ يهتم بالفرد والمؤسسة أيضا كفاعل في تدبير وإنتاج ترابه. فالمجال هنا ليس معطى سابق، ولكنه بناء اجتماعي لفاعلين ترابيين. والفرد كما نعلم يتحرك ويؤثر في محيطه الاجتماعي والعائلي والجماعي حسب الزمان والمكان وحسب الإكراهات الموضوعية والذاتية. ومن هذا الأساس تعطي المقاربة الترابية أهمية تتجاوز الفرد السلبي. وفي هذا الباب يقابل السوسيولوجي آلان تورين الفرد المستهلك للقيم والضوابط -Normes- والمؤسسات الاجتماعية، بالفرد المنتج للحياة الاجتماعية وتغيراتها[91]. ولكن هذا الفرد لا يتحرك بكامل حريته، فهامشه محدود في إطار علاقات السلطة التي تربطه بالآخرين.

4-الرهانات والإستراتيجيات المجالية

رغم أن الجغرافيين أولوا مبكرا للمجال مكانة مركزية في تحليلاتهم، فإن هذا الأخير بقي لمدة طويلة حبيس نظرة قائمة على ثنائية الإنسان والمجال، وفي أحسن الأحوال تتم دراسته من خلال علاقات التأثير والتأثر بينهما وكأنه عنصر خارجي عن ماهية ووجود الإنسان. وحتى عندما تحدثوا سابقا عن نمط العيش، فإنهم كانوا يؤكدون فقط على التأثير الذي يمارسه الوسط الجغرافي بإكراهاته الطبيعية المختلفة على أسلوب الحياة لدى الإنسان ومحاولة هذا الأخير التكيف مع العوامل الطبيعية؛ من هذا المنطلق كان المجال عبارة عن وسط طبيعي خام ومكانا لعيش الإنسان ليس إلا.

كما اعتبر الاقتصاديون المجال سابقا معطى مجردا ومحايدا للعمليات الاقتصادية؛ وفي أحسن الأحوال كان البحث ينصب على دراسة تأثير المجال على قيمة الإنتاج، من خلال تكاليف النقل والمسافات، وكأنه عبارة عن فضاء رياضي هندسي. ونفس الشيء يقال عن المسؤولين عن التخطيط الذين كانوا يعتبرونه وعاءً لتوطين التجهيزات والأنشطة الاقتصادية وأرضية لإجراء وتنفيذ التصاميم والمخططات وكأنه أرضية جامدة أو مساحة ذات بعدين هندسيين فقط.

ولكن الأبحاث الحديثة في العلوم الاجتماعية تحاول استرجاع المكانة الحقيقية للمجال في البنائين الترابي والاجتماعي؛ فالمجال أصبح هو الوسط الطبيعي والبشري الحامل للإرث التاريخي ورهان للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ورهان للهويات والتملك وفضاء لتطبيق الإستراتيجيات المختلفة. إن المجال المعاش والمجال اليومي هو الأكثر حضورا اليوم في لعبة الفاعلين المتنافسين. وفي هذا الإطار يؤكد الباحث والتر إيزار على أن المجال والزمن الحقيقي لا يشكلان مصدرا للقرارات التي تتخذها الشركات والسلطات التنفيذية والقضائية، ويتخذها المستهلكون في اختياراتهم، بل إنها المجالات والأوقات المدركة أي الخرائط الذهنية

[91] - Touraine (A), critique de la modernité, ED. Fayard. Paris. 1992, P. 272.

وتحولاتها في الزمن هي المؤثرة على هذه القرارات[92]. فإذا كان التراب هو عبارة عن شـــبكة من العناصـــر المترابطة فإن تطوره في الزمن لا يمكن وصـفه فقط كمسـلسـل لتوالي مجموعة من الوضـعيات، حيث يؤدي سبب وضعية معينة إلى ميلاد وضعية تالية كعامل منعزل عن غيره بل يجب أن نتصور تطور نظام ترابي معين كاختيارات دون أخرى؛ وهي اختيارات ناتجة عن أنظمة قيم وبنيات ثقافية وسياسية.[93]

بل إن المجال عندما يخضـع لإسـتراتيجيات متوالية في الزمن يصـبح بصـفته ترابا رهانا وفاعلا في نفس الوقت. رهانا أولا: لأن المجال عبارة عن بناء ترابي وجمع للرهانات الماضـــية التي تظهر من جديد بين الفينة والأخرى والرهانات الحالية، وبالتالي فإن العمليات والمشـــاريع تضـــطر للتكيف معها أو الاندماج فيها أو إدماجها في إسـتراتيجياتها. وفاعلا ثانيا: لأن المجال أصـبح له دور وظيفي في الحياة الترابية، وفي هذا الإطار يشـير ألفريد رالي إلى أن المجال يعتبر" فاعلا نشـيطا في التنمية، وأن تحليل دوره ليس بالأمر الهين، مما يدفع بالاقتصاديين إلى الخروج عن مسالكهم المعتادة"[94] في التحليل.

فتقسـيم المجال إلى وحدات ترابية يعبر عن إسـتراتيجية خاصـة وتمثلات ومرجعيات معينة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن "تنطيق بريء"[95] أو تقطيع ترابي موضـوعي، إذ يكفي دراسـة طريقة التعامل مع التراب لاكتشاف أن المسألة تتضمن بعدا سياسيا وإيديولوجيا واضحين.

كما أن الاهتمام ببعض المراكز دون غيرها وببعض المجالات دون غيرها والعمل على تنظيم الشـــبكة الحضـرية بشـكل من الأشـكال هي عمليات أيضـا غير محايدة، بل إنها تنم عن إسـتراتيجيات محددة بعينها وعن رهـانات اجتمـاعيـة تخترق الـدولـة (رهـانات فئويـة، رهـانات طبقيـة، رهـانات زبائنيـة، رهـانات إنتخابوية...)، حيث لا تظهر الدولة دائما بالصـورة التي تسـوقها عن نفسـها: الإطار الأمثل للدفاع عن المصلحة العامة والممثل الشرعي للأمة.

وعندما اختارت الدولة الموحدة إعادة الانتشـــار عن طريق اللامركزية، أصـــبح التراب فاعلا، قائم الذات، له اختياراته وإســتراتيجايته الخاصــة؛ فالجهة والجماعة القروية والحضــرية بالمعنى الترابي هم فاعلون يعبرون عن خصـوصـيات معينة وعن حاجيات خاصـة وعن هوية محددة، ويتوفرون على موارد اقتصـادية ومالية معينة، ويسـتشـرفون المسـتقبل بطريقة دون أخرى، ويتوفرون على مراكز قيادة منتخبة من طرف السكان. بل إن فعاليات المجتمع المدني تحدد لنفسها ترابات لتسقط عليها مشاريعها وعملياتها التنموية أو الثقافية... وبالتالي أصبح المجال موضوع تقسيمات وتدخلات متداخلة وهرمية ومتقاطعة.

---

92 - Isard (W), les axes futurs de la science régionale, in Espace et dynamiques territoriales. P. 315.
93 - Cunha (A), système et territoire in Espace géographique N° 3. 1988. P. 190.
94 - Rallet (A), la région et l'analyse économique contemporaine, RERU, N° 3, 1988 P. 385.
95 - Loeiz (L), Espaces d'autorité et de solidarité, in Projet N° 254 Paris 1998, P. 83.

الفصل الثاني: المجالات الترابية المغربية بين تفكك البنيات التقليدية والاختلالات الجهوية والسياسات الترابية

المبحث الأول: مسلسل الاستقرار بالمغرب، بين تفكك البنيات التقليدية وإعادة تشكيل المجالات الترابية

عرف التراب المغربي خلال القرن الماضي بفعل الاستعمار والسياسات الوطنية المتبعة في فترة الاستقلال تحولات عميقة وهزات كبيرة حولت كيانه وشكله وطبيعته، فانتقل عموما من نظام مركزي لين يفاوض المخزن فيه باستمرار توزيع السلط والثروات مع المجالات الهامشية إلى نظام مركزي موحد ومعياري حيث توجد الدولة في كل مكان وحاضرة في كل مجال.

وقد كان من الضروري لخلق دولة حديثة تفكيك البنيات التقليدية كالبنيات القبلية وإقامة مكانها بنيات وشبكات إدارية هرمية ومتداخلة ومنتشرة على كل التراب الوطني، وقد وصلت فعلا الدولة من تركيز السلطة إلى درجة جعلتها قادرة على ممارسة الهيمنة الشاملة على هذا التراب؛ فكل مجال ترابي محلي إلا ويخضع لوجود ممثلي الدولة، بل إن هذه الأخيرة ما فتئت تضيق من مساحات المجالات الترابية عن طريق تقسيم المقسم وتعقيد الآليات الإدارية؛ وهكذا تم اللجوء إلى نفس السياسة الإدارية التي تبعتها فرنسا منذ الثورة الفرنسية في سنة 89-1790، المرتكزة على رجلين؛ نظام إداري لا ممركز ونظام تمثيلي لا مركزي.

وهكذا أصبحنا في الحالة الأولى نتوفر على وحدات إدارية الولايات والأقاليم والعمالات والدوائر والباشويات والقيادات والمقاطعات الحضرية، وفي الحالة الثانية على جماعات محلية هي الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات القروية والجماعات الحضرية. وفي نفس الوقت تم الاعتماد اقتصاديا على اقتصاد السوق في حدوده الدنيا مع تدخل قوي للدولة في مرحلة أولى ونسبي في المرحلة الأخيرة، ولكن في هذه الأثناء عرف المجال الترابي المغربي مزيدا من الاختلالات والفوارق الجهوية.

- توجه متزايد للتمركز على الساحل الأطلسي بين القنيطرة والبيضاء ليمتد فيما بعد إلى الجديدة وفي مرحلة لاحقة نحو طنجة.
- تزايد قوي للسكان الحضريين إلى أن أصبحوا يمثلون أكثر من 52% من مجموع سكان البلاد.
- استمرار الهجرة بكثافة من البوادي إلى المدن.

- اختلال الأوساط البيئية على طول السواحل وبالجبال والواحات وتراجع الغطاء النباتي وانتشار التصحر وتزايد التلوث.

- تزايد الطلب على الموارد الطبيعية كالماء والرمال والأحجار والأخشاب والأسماك... والموارد الطاقية كالبترول والكهرباء... أكثر مما توفره البلاد.

- تزايد الفوارق بين مختلف مناطق البلاد على مستوى الدخل والمؤشرات الاجتماعية كالفقر والتعليم والصحة.

- تزايد الفوارق ما بين المدن والبوادي، وداخل المدن ما بين الأحياء الراقية والأحياء الشعبية والأحياء غير المهيكلة، وداخل البوادي ما بين المناطق التي حظيت بالتحديث الهيدرو-فلاحي والمناطق البورية.

وفي مواجهة هذه الاختلالات المتزايدة ولتسريع وثيرة التنمية، قامت الدولة بعدد من السياسات الترابية (اللاتمركز، اللامركزية، الجهوية، إعداد التراب الوطني، مشاريع التنمية المندمجة، قوانين الاستثمار، مشاريع التنمية الحضرية، الاقتصاد الاجتماعي، برامج محاربة الفقر...)، وقد ترتب أو صاحبها خلق فاعلين مؤسساتيين وفاعلين اجتماعيين وفاعلين اقتصاديين سواء على المستوى الجهوي أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى المحلي أو على المستوى تحث- المحلي (الأحياء، الدواوير...). ولكنها كانت كلها سياسات غير كافية أو غير مكيفة مع الواقع أو تنقصها الإرادة السياسية أو تفتقر إلى الوسائل، أو لا تحتكم إلى السكان المحليين أنفسهم.

فالمدن والبوادي المغربية تعرف على حد سواء انشطارات كثيرة بسبب ارتفاع نسبة البطالة والبطالة المقنعة وصعوبة الولوج إلىالمجالات السكنية اللائقة وتدني الخدمات الاجتماعية وسوء التسيير البلدي والجماعي وعدم القدرة على التحكم في التوسع الحضري. لقد انتهت المدينة الإسلامية كنموذج للتدبير الحضري بعد أن كانت تخضع لضبط اجتماعي وعمراني مناسبين مباشرة بعد دخول الاستعمار، وانتهت المدينة العتيقة إلى ملجأ للمهاجرين القرويين الجدد وممرا فقط للانتقال إلى الأحياء العصرية، فأصابها التدهور بعد أن هاجرها السكان الأصليون.

أما المدينة الحديثة فهي في الغالب مقسمة تقسيما وظيفيا وفق خطط تنطيق تقنية إن لم تكن اعتباطية لا تسمح دائما بالاندماج الاجتماعي والمجالي، فظهرت بالمدينة الواحدة مجالات حضرية متفاوتة المشهد والتجهيز والولوجية، فإلى جانب المدينة الاستعمارية برزت إلى السطح أحياء متفاوتة في التجهيزات والبنيات

التحتية؛ أحياء راقية خاصة بالفئات الميسورة وأحياء سكنية ضعيفة التجهيز خاصة بالفئات الشعبية، وإلى جانبها على الهوامش أحياء غير قانونية وغير لائقة للسكن.

كما أن المجالات القروية لم تعد متجانسة رغم ما كانت تعرفه في الماضي من تميز نتيجة لإختلاف الأوساط الجغرافية وأنماط العيش... أمست مجالات متفاوتة التنمية ومجالات مركزية وأخرى هامشية ومجالات مندمجة وأخرى مقصية، ومجالات بورية وأخرى مسقية، ومجالات مفككة وأخرى متماسكة. ومجالات مستقطبة وأخرى غير مستقطبة...و تعددت المجلات إلى درجة أنه يمكن الحديث اليوم عن مجالات ترابية اجتماعية خلاسية، والحديث عن مجالات ساكنة وميتة ومجالات بدون شكل... ولم يعد الأمر يقتصر على التنطيق الواضح بل تعداه إلى أن كل مجال له مدارسه ونواديه وفضاءات ترفيه... إلى درجة ينعدم فيها الانسجام الحضري مما يمكن الحديث معه عن مدن داخل المدينة (Troin F.,2004)[96].

ونتيجة للعجز الحاصل في مختلف مجالات تدبير المجال الحضري ظهرت مسلسلات استترابية لتعويض هذا العجز كالتعاونيات والجمعيات المهنية وداديات الأحياء والجمعيات الثقافية والرياضية وتبقى النقطة المضيئة الوحيدة بهذه الخصوص هي نشأة العمل التعاوني من تعاونيات فلاحية ووداديات سكنية وجمعيات تنموية، فقد استطاعت التعاونيات على مستوى جهتنا أن تخلق فضاءات للإنعاش الاقتصادي والاندماج الاجتماعي نسبيا، ونخص بالذكر تعاونيات الحليب التي استطاعت أن تؤطر المجال الفلاحي وتشكل نواة لمجالات ترابية يجد فيها كل فرد من أفرادها غايته، بل استطاعت أن تؤثث المجال الجغرافي وتنظمه بطريقة ناجحة، ولكن هذا الاستتراب التعاوني لم يشمل كل الجهة، ففي الوقت الذي نجحت التعاونيات الفلاحية والحرفية أن تغطي أجزاء كبيرة من منطقة دكالة بالمجالات المسقية والبورية على السواء، فإنها لم تستطع أن تنتشر بكل من منطقة عبدة ومنطقة أحمر بما فيه الكفاية.

أما المجالات التي لم تتعرض لمسلسل هدم وتخريب البنى المجموعاتية بكثافة، فنجد بها أن روح الجماعة لم تمت نهائيا وأن علاقات التضامن مازالت نسبيا فاعلة، "وتظهر في قدرة السكان على المبادرة، خصوصا في ميدان التجهيزات القروية بفضل مداخيل الهجرة نسبيا، في كل من ميدان الكهرباء والماء الصالح للشرب وفتح المسالك والطرق" (الناصري. 1996)[97] وتهم هذه المبادرات مناطق الأطلس الكبير والأطلس المتوسط والأطلس الكبير الأوسط والأطلس الصغير وحتى مناطق الواحات.

[96] **Troin** J.-**F**. 2004, (dir.) **Maroc**. Régions, pays, **territoires**. Paris, Maisonneuve et Larose et ...

[97]- Naciri. M, Développement et maitrise des territoires, in Etat-Nation et prospective des territoires, Ed. Harmattan, P. 190

والواقع أن الإحساس بالعزلة والهامشية من جهة واستمرار الشعور بالهوية المحلية من جهة ثانية واستشعار الإحساس بالاستقلالية التي كانت تميز هذه المجالات الترابية قبل دخول الاستعمار... كلها عوامل ساعدت على بزوغ هذه المبادرات التنموية من خلال تدخل الجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

ولكن الهدم والتخريب الذي تعرضت له المجالات المجموعاتية لم يكن بنفس الدرجة والحدة بالنسبة لكل المناطق؛ فهناك المجالات التي تعرضت لهذا المسلسل بكثافة (انتشار اقتصاد السوق، تدخل الدولة المعياري، المراقبة السياسية، تراجع الخدمات الاجتماعية...) أصبح الفرد فيها كما قلنا سابقا في مواجهة السوق والدولة مباشرة بدون وسائط، وهيمنت الفردانية وانخفض الإحساس بالتضامنات التقليدية الجماعية وانهارت البنى الاجتماعية كالجماعة والعشيرة... وانتهت الطبقة الفلاحية "منذ الاستقلال أصبح الفلاح بعد أن كان مالكا صغيرا أو خماسا أو عاملا في بعض الحالات عند المعمرين، يبحث على أن يصير كأبناء عمه عاملا بالمدينة" (المكي بن الطاهر. 2002)[98] ورغم أن بعض الفلاحين يتمسكون بعملهم كمورد اقتصادي، "فإن العالم المغلق للمجتمع القروي في طور الاندثار" (المكي بن الطاهر)[99].

وظهرت داخل المجالات الجهوية نفسها مناطق محظوظة حظيت بتدخل الدولة من أجل الرفع من مردوديتها الزراعية وربحيتها* المالية الاقتصادية في حين بقيت المناطق المجاورة تعيش على اقتصاد هش جدا، حتى لا نقول الاقتصاد المعاشي لأن هذا الأخير قد انتهى بدوره.

وإذا كان هذا التشخيص مناسبا لمنطقة جهة دكالة عبدة، فإن مسلسل الاستتراب لم يكن في المقابل في الموعد لإعادة تشكيل هذه المجالات، فالجماعات القروية لم تستطع فعلا أن تستوعب قضايا التنمية والإعداد بها في الوقت الذي لا يحس السكان بتملكها والانتماء إليها بدرجة كبيرة تجعلهم ينخرطون في برامجها ومشاريعها.

"كانت الإعاقة مزدوجة: من جهة الرفض الظاهر لضبط المجتمع من خلال مشاركة السكان بكل حرية على المستوى السياسي والثقافي، ومن جهة ثانية عدم القدرة على إنجاز تنمية متوازنة للتراب سواء عن طريق تدبير عقلاني للموارد أو عن طريق العدالة في توزيعها"[100] لنضيف إليها إعاقة ثالثة هي عدم التنسيق والتمفصل بين السياسات المختلفة وإعاقة رابعة هي التعقيد المؤسساتي المتزايد بخلق مؤسسات وإدارات جديدة بشكل دوري، والإعاقة الخامسة هي عدم وجود مجالات وجيهة للتنمية الترابية؛ بالإضافة إلى

---

[98] - Bentahar. M, Le Maroc contemporain, Pub. F.L.S.H Rabat, 2002, P. 149

[99] - Bentahar. M, Le Maroc contemporain, Pub. F.L.S.H Rabat, 2002, P.150

* Rentabilité

[100]- Naciri. M, Idem

الوحدات الترابية الإدارية ظهرت العديد من مجالات التدخل (وكالات التنمية، مكاتب الاستثمار الفلاحي...) بدون أن تكون هناك أرضية مشتركة للعمل.

وكانت نتيجة السياسة الإدارية المعيارية هي أن أصبح المجال واحدا يخفي تنوعه وخصوصياته المحلية، وبالتالي طاقته على العطاء وقدرته على الإبداع. لقد أصبحت أكثر المجالات الترابية المغربية ملساء[101] أي غير قادرة على التعبير عن حاجياتها وغير مؤهلة لتجديد تدخلاتها. مما يستوجب إعادة الاعتبار للتراب المحلي وإعادة اكتشاف طاقاتها المختلفة مصداقا للمقولة المشهورة "العيش والعمل بالبلاد"[102] العزيزة على الفرنسيين.

وعندما كانت الدولة الوطنية هي الراعية كانت هذه الاختلالات أقل وضوحا وحدة، ولكن بمجرد ما أخذت تتراجع عن أدوارها التقليدية في الضبط الاجتماعي تحت توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث بزغت على السطح مجالات الفقر ومجالات الإقصاء الاجتماعي وظاهرة التمايز المجالي وظاهرتي الهجرة القروية والهجرة السرية... وقد ازدادت هذه الاختلالات تفاحشا بفعل العولمة وانتشار آليات السوق الحرة وهيمنة نمط الاستهلاك الكثيف وتزايد الاستلاب الثقافي... في العقدين الأخيرين.

[101] – ملساء: Lisse

[102] - "Vivre et travailler au pays".

المبحث الثاني: الاستتراب تعبير عن الحمى الترابية

تلجأ السلطات العمومية إلى تقطيع منهجي وباستمرار للتراب الوطني سواء على المستوى الجهوي أو على المستوى الإقليمي أو على المستوى الجماعي، وتنويع التقطيعات الإدارية والتقنية والوظيفية والترابية، وذلك من أجل البحث عن الأطر المجالية المواتية لاختياراتها السياسية والتنموية.

1- خلفيات وآليات الضبط الترابي

لتسهيل عمليات تسيير المجال والمجتمع والموارد تعمد السلطات العمومية إلى تنميط التراب في الكثير من الأحيان، وذلك بتفكيك التراب وإعادة تشكيله من جديد من أجل صياغته بشكل يمكنها من ضبطه التحكم فيه. وهي مقاربة تستجيب لمقتضيات سياسية وهواجس أمنية بالدرجة الأولى، وهكذا كلما ظهرت بوادر أزمة سياسية تهدد الإستقرار السياسي والإجتماعي كلما تم اللجوء إلى الاستتراب[103] بشكل من الأشكال، إلى درجة يمكن الحديث معها عن حمى دائمة تسم النظام الترابي برمته، عند ظهور بعض الأعراض التي تصيبه، والناتجة عن عوامل متعددة أهمها:

-النمو الديموغرافي السريع الذي يؤدي إلى تركزات مجالية خطيرة يصبح بعضها من الصعب التحكم في آلات الضبط والمراقبة خصوصا مع تزايد حاجيات السكان.

-العجز الإجتماعي الناتج عن عدم القدرة على تلبية حياة كل السكان من خدمات اجتماعية ومرافق عمومية وتجهيزات تحتية.

-العجز الوظيفي على المستوى الاقتصادي الذي يؤدي إلى انتشار البطالة وتراجع القدرة الشرائية.

-التفكك المجالي الناتج عن الهجرة القروية القوية وظهور كل أشكال السكن العشوائي والتفاوت الحضري.

-العجز الإداري والسياسي في تأطير السكان خصوصا وأن الآليات المؤسساتية الموازية لا تشتغل بما فيه الكفاية (الأحزاب النقابات الجمعيات...) لإعطاء البديل.

وعندما تتضافر هده العوامل مجتمعة يحصل الإنشطار الاجتماعي الذي يمكن أن يصبح تهديدا للأمن العام، ولكن عندما يتجاوز هذا الإنشطار عتبة التسامح الديموغرافي-السياسي يكون الجواب من طرف

[1]- الاستتراب= Territorialisation

السلطات العمومية هو سياسة الأقلمة التقليدية التي لا تتلاءم دائما مع مقتضيات التنمية الترابية المستديمة، وإعادة التقسيم الإداري والترابي.

خطاطة رقم 4:

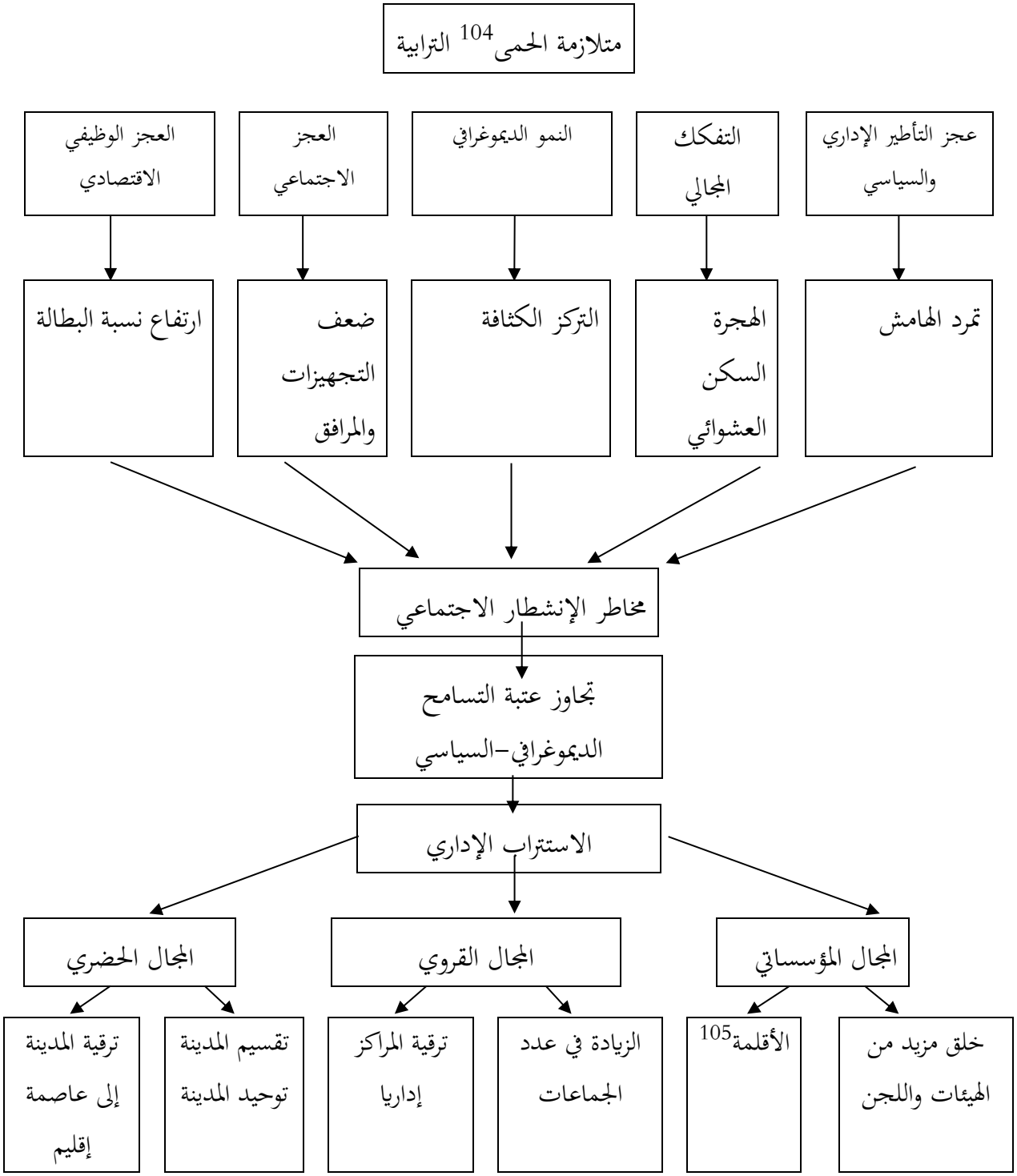

[104] – متلازمة الحمى الدورية: Syndrome de la fièvre périodique

[105] – الأقلمة= Provincialisation

حيث يتم اللجوء باستمرار لنفس الصيغ والإجراءات لإعادة صياغة التراب:

-على المستوى المؤسساتي؛ وذلك بخلق مزيد من العمالات والأقاليم بدون أن تتوفر الوحدات الإدارية على كل شروط التنمية أو أن تحتضن كل المصالح الخارجية والهيئات التنموية. أو بخلق المزيد من اللجن والهيئات (وكالات، مجالس،لجان...) إلى درجة ذوبان المسؤولية وهدر الأموال العمومية.

-على مستوى المجال القروي؛ يتم اللجوء إلى الزيادة في عدد الجماعات القروية وترقية المراكز القروية إلى جماعات حضرية؛ بدون أن تتوفر هذه الجماعات أو تلك على الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنميتها.

-على مستوى المجال الحضري؛ يتم تقسيم المدينة تارة إلى عدد من الجماعات الحضرية والعمالات وتارة أخرى إلى مقاطعات إدارية... من جهة أو ترقية بعض المدن إلى عواصم إقليمية من جهة ثانية بل يتم اللجوء إلى توحيدها من جديد، كما لو أن المدينة مجال تجريبي أكثر منه كيان اجتماعي حي. وبالتالي فإن الحل الجاهز باستمرار لتجاوز مخاطر الأنشطار الاجتماعي هو تقسيم المقسم والزيادة في عدد الهياكل الإدارية والهيئات التقنية. وقد تبدو هذه الإجراءات خطوات عملية لحل قضايا عاجلة أمنيا وسياسيا ولكنها لا تشكل بأي حال من الأحوال وسيلة لتحقيق وتسريع مسلسل التنمية المحلية؛ فالوحدات الترابية تكون غالبا إطارات ضيقة لإنجاز مشروعات التنمية من حيث تمويلها أو تصورها أو استثمارها... كما أن تعدد الهياكل والهيئات يؤدي إلى تعقد المساطر وتضارس الاستراتيجيات المختلفة...

2-مشكل الحكامة الترابية:

-الإطار النظري، تحديد المسؤوليات وربط العمليات وتشبيك الفاعلين

جاءت الحكامة من عالم شركات الأسهم إلى عالم الشؤون العامة، باعتبارها نظاما فعالا للتسيير والضبط والتوجيه الاستراتيجي، لما أبانت عنه من نتائج مرضية. وتعتمد على منهجية بسيطة في تدبير المشاريع تتمثل في الإجابة عن أسئلة الفعل المنسق: من يعمل ماذا ؟ أين ومتى ؟ كيف ومع من ؟

ويرتبط مفهوم الحكامة الترابية قبل كل شيء بخطاب التنمية المحلية والجهوية حيث يركز على انخراط الفاعلين المحليين الخواص منهم والعموميين والجمعويين في ديناميكيات التنمية من خلال تعبئة طاقاتهم ومواردهم وتحمل مسؤوليات مصيرهم والعمل على الخلق والتجديد والتنظيم والنسق بين أعمالهم. ففي الوقت الذي أخذت فيه الدولة التخلي عن مجموعة من الصلاحيات والسلطات لصالح مستويات ترابية سفلى سواء عن

طريق اللاتمركز وعن طريق اللامركزية، ومن ثمة ضرورة إعادة تشكيل المجالات الترابية المحلية بأساليب أكثر فعالية ونجاعة، أصبح معه من الحيوي اعتبار التراب وحدة نشيطة تبحث عن رهان تنميتها باستغلال كل الموارد المحلية التي تتوفر عليها وبإدماج كل الأنشطة والفاعلين والشبكات... والتنسيق بين الفاعلين على المستوى الترابي يؤدي إلى تحول عميق في تدبير المجال الوطني يتمثل في حصول استقلال القرار المحلي بالنسبة للسلطات المركزية (برنار بيكر وآخرون ص.2)[106]. وبالتالي فإن الحكامة الترابية تعني "ربط العلاقة بين الشبكات المختلفة للفاعلين المؤسساتيين والسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين في إطار رؤيا مشروع مستقبلي للتنمية المستديمة. ويهدف وضع شبكة الفاعلين في ميدان التنمية المحلية إلى تقاسم المعارف والخبرات التي يتوفر عليها كل الشركاء، وذلك من أجل الحصول على استقلالية كبيرة في اختيارات الاستراتيجية"[107].

ويمكن البحث عن صيغ الحكامة الترابية من هذا المنطق من أربعة مستويات أساسية:

-مستوى الجماعات الترابية وعلى الخصوص الجماعات القروية والحضرية من جهة والجهات من جهة ثانية التي أصبحت تتمتع بسلطات وصلاحيات تدبير مجالاتها.

-مستوى مجالات العمل البي-ترابي، الذي يجسد درجة التعاون ما بين الوحدات الترابية في لإحداث مشاريع مشتركة.

-مستوى المجالات اللاشكلية، التي تتجاوز المجالات الرسمية الناتجة عن التقطيعات الترابية لإنشاء مجالات جماعية خاصة (مجالات جماعاتية وجمعوية وتعاونية).

-مستوى فضاء الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

وبالتالي فإن الحكامة الترابية الجيدة تمر بالأساس من خلال تفعيل آليات حسن التسيير التالية:

-الفعالية والمتابعة والتقييم في إنجاز المشاريع.

-الشراكة المعتمدة على التعاقد في تصور وتنفيذ المشاريع.

-المشاركة من خلال إدماج فعاليات المجتمع المدني.

-التنسيق؛ أي التمفصل بين الفاعلين ومن ثمة خلق طاقات مضاعفة

-التخطيط؛ أي وضع خطة مستقبلية تستجيب لحاجيات التراب بالاعتماد على الموارد المالية والبشرية المتوفرة.

---

[106] – Pequeur Bernard et Autres la gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale http://139.124.177.94/proxin/view Paper. Vu le 30-06-2008

[107]- Cales J., Wikipédia, gouvernance territoriale, http://fr.wikipedia.org/wiki/gouvernance_territoriale. Vu le 30-06-2008

-الحكامة المحلية المغربية على المحك

تعرف الحكامة الترابية بالمغرب تمفصلا ضعيفا بين المكونات الترابية من جهة ووجود علاقات غير متكافئة لاتخاذ القرار من جهة ثانية، فسلطات الوالي-العامل كانت دائما قوية بفضل سلطة الوصاية والمراقبة الإدارية، في حين نجد أن الجماعات المحلية تعاني من عجز بنيوي يعرقل أداءها وظيفتها الرئيسية كرافعة للتنمية المحلية، ولا يمكن استثناء فعاليات المجتمع المدني المحلي وفعاليات الرأي العام المحلي من هذا القصور...

النظام الترابي الحالي هو أكبر معيق للحكامة الجيدة، إذ أن نظام الجماعات المحلية وجد ليكرس "الواجهة الديمقراطية الهشة" التي يمثلها المنتخبون والتي تعطي جزءً كبيرا من السلطة الفعلية الممثلة في العامل والوالي اللذان يملكان مفاتيح القرار في المدن والبوادي على حد سواء. وهو نظام يترك هامشا واسعا ليتحرك "الزبناء" وشبكات الانتفاعيين من اقتصاد الريع و"اقتصاد الانتخابات" وفرص الاقتصاد الاجتماعي (التعاونيات)....

1- الجماعات المحلية: صلاحيات مهمة وإطارات هشة ومردودية ضعيفة

على الرغم من تمتع الجماعات المحلية من عدد لا بأس به من الصلاحيات والسلطات تهم أساسا سبعة ميادين هي:

1- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2- المالية والجبايات والأملاك الجماعية.
3- التعمير وإعداد التراب.
4- المرافق العمومية المحلية والتجهيزات الجماعية
5- النظافة والبيئة
6- التجهيزات السوسيو-ثقافية
7- التعاون والشراكة

فإنها مازالت تعاني من مجموعة من الإكراهات على رأسها الوصاية الإدارية والوصاية المالية وقلة الموارد المالية وعدم ملائمة الموارد البشرية. غير أن عوامل الإعاقة التي تعاني منها الجماعات لا تنحصر في الجوانب القانونية والاقتصادية بل تتعداها إلى العوامل السوسيو ثقافية التي ترتبط أساسا باحترام قيم الديموقراطية والمواطنة، ناهيك عن عدم قدرتها على التمفصل مع باقي الفاعلين الترابيين من خلال التفاعل بناء وإيجابي.

أ – المكونات المنتخبة:

إذا كان من المفروض أن يقوم المنتخبون إلى جانب الموظفين بدور طلائعي في تبذير الشؤون المحلية كما تدار المقاولات وتحديد التوجيهات الإستراتيجية لجماعتهم، فإن تحليلنا للنظام الجماعي المحلى يبين أن التدبير الجماعي يعاني من الصراعات والتناقضات الحادة التي تطبع المجالس الجماعية، وترجع فشل المنتخبين في الاطلاع بحسن تدبير جماعاتهم إلى أربعة عوامل أساسية:

– ضعف التشكيلات الحزبية وما يترتب عنه من قصور الالتزام السياسي.

– إنعدام التعاقد ما بين السكان والمنتخبين على برامج محدودة.

– سيادة الولاءات العصبية والزبائنية والعائلية... كآلية من آليات النجاح الإنتخابي.

– عدم التوفر على القدرات العلمية وكفاءات التسيير والتخطيط التي يجعل منهم منشطون للتنمية المحلية.

ونتيجة للانشطار الذي تتميز به الجماعات المحلية وبتفضيل المنتخبين للمصالح الخاصة بالدائرة الإنتخابية على حساب المصلحة العامة للجماعة تغيب النظرة الاستشرافية العامة لتدبير المجال الجماعي كوحدة شاملة، كما لا لايحترم المنتخبون الإستقلالية المهنية للموظفين الإدارين مما يساهم في عرقلة العمل الإداري مما يخلق نوعا من البلبلة والتشنج ما بينهما. ولا يتوفر هؤلاء المنتخبون على سبورة للقيادة تجعلهم قادرين على تقييم عملهم في تدبير المجال الجماعي ومن ثمة فإنهم ليسوا خاضعين لمقاييس الفعالية والنجاعة لتحديد النتائج بقدرما هم خاضعين لتحالفات ظرفية وحسابات سياسوية ومصلحية مما يؤدي إلى تفتيت المجهودات وهدر الطاقات.

ب- المؤسسات الجماعية:

-على مستوى التخطيط: من المفروض على الجماعات كمؤسسات تنموية أن تمارس التخطيط الإستراتيجي وبرمجة الإستثمارات على المدى المتوسط والبعيد، وأن تتوفر على المؤشرات الضرورية لتقييم الأعمال المنجزة، ولكن أغلب الجماعات المدروسة لا تلجأ إلى التخطيط كأداة عملية لإحداث تنمية متماسكة ومستديمة ؛ وعندما أُخضعت لعملية التخطيط بمناسبة المخططات الإقتصادية والإجتماعية 1999-2003 تبين أن هذه الأخيرة:

- لا تعدو أن تكون جمعا لكل المشاريع المبرمجة بدون خيط رابط ولا أهداف استراتيجية.

-لا تربط بين الوسائل المالية والبشرية والأهداف المسطرة.

-اعتمادها الكلي على الشركاء الأخرين في إطار البرامج الوطنية للكهرباء والماء الصالح للشرب والمسالك القروية...

-عدم اشراكها لفعالية المجتمع المدني في تحديد الحاجيات واستراتيجيات التنفيذ.

-عدم لجوئها إلى مكاتب الخبرة والإستشارة المتخصصة في ميدان التخطيط والبرمجة ودراسة النتائج.

-عدم متابعة وتقييم إنجاز المشاريع، وبالتالي الوقوف على النتائج المحققة لتصحيح المسارات.

وتعود محدودية التخطيط الجماعي إلى:

-ضعف القدرات على التخطيط واشراف المستقبل لدى المنتخبين وضعف الحوافز لديهم.

-عدم استقرار المجالس وسيادة الرهانات الظرفية.

-ضعف الموارد المالية المحلية وعدم انتظامها.

-الخضوع للظروف الطارئة والقرارات العليا كالقرارات الخاصة ببرامج محاربة آثار الجفاف والانخراط في البرامج الوطنية...

-الجمعيات والمشاركة الاجتماعية

و تتمثل هذه المشاركة في مساهمة السكان وفعاليات المجتمع المدني في تحديد السياسات المحلية المتبعة من طرف المجالس الجماعية من جهة وفي إعطاءها جزءا من الموارد قصد المساهمة في توفير الخدمات وتدبير واقامة مشاريع التنمية المحلية من جهة ثانية وإعطاءها إمكانية مراقبة الشأن المحلي من أسفل على شكل " فحص اجتماعي " من جهة ثالثة، ولكن واقع التدبير الجماعي بين بالملموس أن المجالس الجماعية تشتغل بشكل منعزل عن المحيط الإجتماعي، ولا تتجاوز العلاقة ما بينها وما بين الجمعيات علاقة المساعدات المالية على شكل منح سنوية ضعيفة، بل إن توزيع هذه المنح على جمعيات دون أخرى تبعا لمعايير غير موضوعية ترتبط مثلا بالزبونية والهاجس الإنتخابي...ويعاني النسيج الجمعوي نفسه من مجموعة من التناقضات والإكراهات تجعله غير قادر على القيام بدور تنموي حقيقي.

– كون العديد من الجماعيات عبارة عن تجمعات ظرفية، وبالتالي فإن الإشعاع الجمعوي يبقى محدودا في أفراد منعزلين غالبا ما يستعملون الجمعيات كمطية للوصول إلى أهداف أخرى غير معلنة.

– افتقاد العديد من الجمعيات والمنظمات إلى مدبرين وأطر دائمة ومحترفة وكفؤة وفضاءات اشتغال دائمة.

– غياب التنسيق ما بين الجمعيات للتغلب على الإكراهات المالية واللوجستية والقانونية.

– عدم انتظام أنشطة الجمعيات وارتباطها بالعمل الموسمي الشيء الذي يحد من فعاليتها وأداءها. وتمسك بعض الرؤساء بسلطة القرار وعدم الخضوع العمل الجمعوي لآليات التداول الديمقراطي.

– تركز الجمعيات الثقافية والرياضية والبيئوية بالوسط الحضري وتركز الجمعيات التنموية بالعالم القروي، وانتماء جل النشاطين بهذه الأخيرة للمدن الكبرى وهم ينتمون في الغالب إلى الطبقة الوسطى المتعلمة.

– الجمعيات التنموية الأكثر نشاطا هي التي تعتمد أكثر على المساعدات المالية الدولية

– ارتباط الجمعيات برهانات خاصة وظرفية بدون وجود نظرة استراتيجية لتدبير القطاع الذي يتم التخصص فيه لدى الدولة أو خضوعها لافتحاص دوري وممنهج من طرف الهيئات المختصة.

د– الشراكة والشركاء

تعتبر وسيلة ناجحة في تدبير التراب المحلي، ويلاحظ لجوء العديد من الجماعات المحلية إلى هذا الأسلوب من أجل تحقيق مجموعة من المشاريع المحلية، ويعد هذا التوجه في ذاته تطورا نوعيا في السنين الأخيرة على مستوى العقليات ليعلن عن ميلاد نوع جديد من الجماعات التي تريد القيام بدور المنسق والمتحكم والمستفيد من شبكة الوكالات والمؤسسات العمومية والجماعية والخاصة، وبالتالي فإنها تعتبر نفسها نواة الشبكة بدل أن

تكون المؤتمن الوحيد على المسؤوليات والموارد الخاصة بالتنمية لمحلية[108] ويمكن أن تعم قطاعات مختلفة قصد إنجاز المشاريع المتحركة كالتصور والتمويل والتنفيذ والتسيير والتقييم... كما يمكن أن تربط الجماعات ببعضها البعض، وتربط الجماعات بالجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية.

وقد كان اللجوء إلى السياسات التعاقدية عبارة عن أسلوب لمواجهة قلة الموارد المالية وارتفاع الطلب الإجتماعي وثقل المسؤوليات الملقاة على عاتق كل المتدخليين في ميدان التنمية والإعداد وخاصة الجماعات المحلية[109]. وانطلاقا من الاطلاع على مجموعة من اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الجماعات التابعة لإقليم الجديدة وبعض الشركاء، يتبين أن السياسة التعاقدية للجماعات المحلية لم ترق بعد إلى المستوى المرغوب فيه. ذلك أن المبادرة تأتي دائما من الهيئات اللامتمركزة، وأن الجماعات المحلية تنتظر من الدولة كل شيء، في الوقت الذي يجب أن تكون الجماعة حاملا للمشروع أو المشاريع التنموية.

[108] –USAID, Diagnostic de la capacité locale pour la bonne gouvernance, Par, RTI, Rabat, 2001 p8

[109] – وزارة الداخلية: تشتت الموارد المسؤوليات بين أطرف متعددة: 2003

جدول رقم 1: توزيع اتفاقيات الشراكة بإقليم الجديدة ما بين الجماعات والأطراف الأخرى

المجالات	الشركاء	عدد الاتفاقيات	النسب المئوية (٪)
الكهربة القروية	المكتب الوطني الكهرباء	198	4،42
التزويد بالماء الشروب	مديرية التجهيز بالجديدة- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	137	29،3
المسالك	مديرية التجهيز الجديدة	137	2،6
إصلاح المدارس	نيابة التربية الوطنية بالجديدة	47	10،1
تصاميم التهيئة والنمو	الوكالة الحضرية بالجديدة	10	2،1
المجال الاجتماعي	وزارة الثقافة- وزارة الصحة، وزارة الشبيبة والرياضة	51	10،9
اتفاقيات أخرى	-	12	2،6
المجموع	-	592	100

DCL/SFL Evaluation de la politique conventionnelle des collectivités locales (Province d'El Jadida) 2006

وتجدر الإشارة إلى أن جل الاتفاقيات كانت تهم بالأساس، إلى حدود 2004، قطاع البنيات التحتية، لتشمل فيما بعد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وهكذا نجد أن الكهربة القروية والتزود بالماء الشروب يحضيان بالأولوية في السياسات التعاقدية للجماعات داخل الإقليم وذلك بنسبة 71٪ من مجموع الاتفاقيات.

كما نلاحظ أن جل الاتفاقيات التي تهم قطاعات البنية التحتية تخص بالدرجة الأولى الجماعات القروية التي تحاول تجاوز العجز في هذا الميدان من خلال الإنخراط في البرامج الوطنية، أما الاتفاقيات التي تهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فتخص بالأساس الجماعات الحضرية التي تحاول تجاوز أوجه الخصاص والاقصاء الاجتماعي ورغم العدد المسجل، فإن الشراكة المبرمة بمبادرة من المجالس الجماعية تبقى قليلة جدا على المستوى الكمي، إذ أن اغلبها يأتي على شكل "شراكات مفروضة" في إطار برامج وطنية أعدت من طرف بعض المؤسسات العمومية مثل البرنامج الشمولي للكهربة القروية والبرنامج الشمولي لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني لبناء الطرق والمسالك وبرنامج تأهيل وإصلاح المؤسسات التعليمية؛ وبالتالي لا تبقى للجماعات المحلية إلا اختيار وحيد هو المشاركة في التمويل المشترك للبرامج الوطنية للتجهيز القروي والتنمية الحضرية.

ويمكن القول بصفة عامة أن الجماعات المحلية وخاصة القروية منها لا تتوفر على سياسات تعاقدية واضحة وفق برنامج مسطر حسب احتياجاتها وأولوياتها، كما أن العدد من المشاريع التي سبق وأن أبرمت يشأنها اتفاقيات للشراكة تعرف تعثرا ملحوظا حيث تعترضها عدة عراقيل، نذكر منها:

- عدم التزام بعض الشركاء بتفعيل الاتفاقيات التي انخرطوا فيها.
- عدم التنسيق بين الشركاء وما يترتب عنه من تأخر في إنجاز المشاريع.
- الصعوبات المالية التي تواجهها بعض الجماعات المحلية للوفاء بالتزاماتها.
- عدم وضوح بنود بعض الاتفاقيات لكونها تعد من طرف المصالح المركزية دون استشارة المجالس الجماعية مثل برنامج التأهيل المدرسي بالعالم القروي.
- عدم اشتراك الجماعات المحلية في جميع مراحل إنجاز المشاريع في إطار شراكات مثل عمليات فتح الأظرفة المتعلقة ببرنامج الكهربة القروية

وإذا كانت الشراكة قد حققت نجاحا نسبيا على الأقل على المستوى الكمي، فإن الأغلبية السابقة من الاتفاقيات أبرمت ما بين الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، في الوقت الذي تكاد تغيب فيه الاتفاقيات البينية بين الجماعات حيث لا نجد إلا اتفاقية تعاقد يتيمة ترتبط بين بلدية الجديدة والجماعة القروية لمولاي عبد الله خاصة بمزاوجة الطريق الرابطة بينهما، كما تكاد تغيب الاتفاقيات بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص باستثناء الاتفاقية المبرمة ما بين جماعة الحوزية ومؤسسة البنك الشعبي لتهيئة شاطئ الحوزية في إطار برنامج شواطئ نظيفة.

ذ- تعقد أساليب التدخل الجماعي:

عرفت الجماعات المحلية في العشارية الأخيرة إعادة انتشار جديد جعلها تنتقل في تدبير المجالات المحلية من منطق التدخل المباشر والوحيد إلى منطق المشرف والمنسق والمؤطر. فبعد أن كانت تقوم بالتجهيز والتسيير وجباية الضرائب المحلية وتشتغل المرافق الجماعية مباشرة بالاعتماد على مواردها الخاصة ومساعدات الدولة، أصبحت تعتمد على شركاء آخرين في تمويل جزء من قيمة مشاريعها، كما أخذت تلجأ إلى القطاع الخاص للقيام بمهام تنفيذ مشاريع التجهيز عن طريق صفقات المناقصة وتلجأ إلى استغلال الموارد الاقتصادية (المقالع، الغابات، الأسواق، الساحات...) عن طريق صفقات المزايدة او المناقصة، بل تخلت مجموعة من الجماعات الحضرية عن تسيير المرافق الجماعية لصالح مؤسسات خاصة أو وكالة توزيع الماء والكهرباء عن طريق ما يسمى بالتدبير المفوض.

خطاطة رقم 5: أشكال التدبير الجماعي

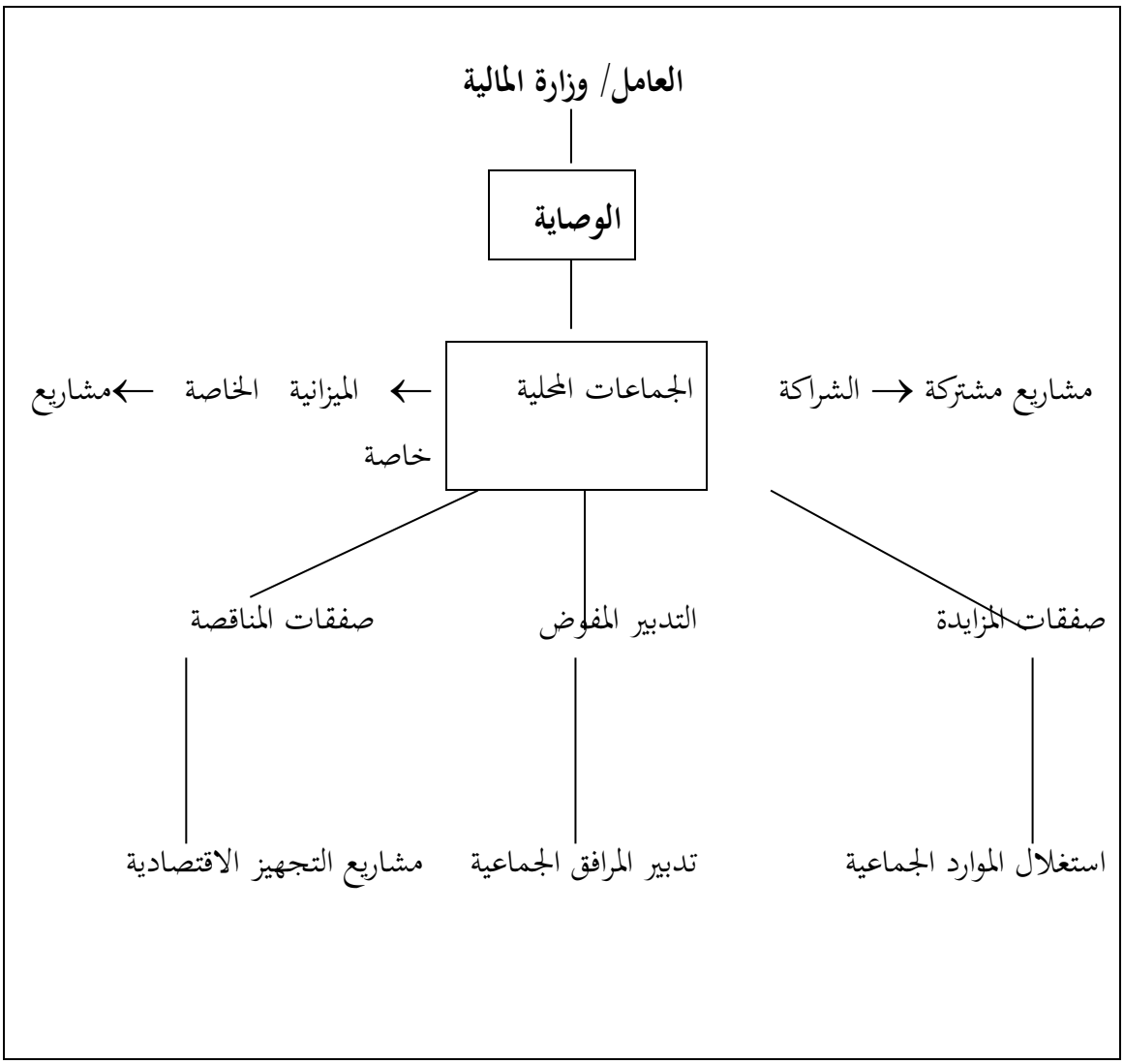

إنجاز حسني مصطفى 2008

وهكذا نجد أن الجماعات المحلية أصبحت تعتمد أكثر فأكثر على آليات الشراكة لتنفيذ مشاريعها التنموية، ولكنها تغيب، في المقابل، آليات التعاون الجماعي، لنجد أن عددا من الجماعات تقوم بنفس المرافق في الوقت الذي كان بالإمكان المساهمة في إطار النقابات البيجماعية الاستفادة منها، من الممكن أن يؤهلها لترشيد مواردها المالية وبالتالي القيام بمشاريع أخرى.

كما تم اللجوء إلى آليات السوق للبحث عن النجاعة الاقتصادية، ولكن الصفقات التي تتم بين الجماعات ومؤسسات القطاع الخاص غالبا ما تشوبها بعض التجاوزات والاختلالات، مما يسهم في إحداث مشاريع "معاقة" وغير مكتملة أو لا تؤدي وظيفتها بشكل أفضل أو غير مطابقة لدفتر التحملات. وغالبا ما ترتبط هذه الاختلالات بمسار الصفقات وبشبكة بيروقراطية تتكون من المقاولين ورؤساء الجماعات والعمالات والقابضين الماليين ليتحول هذا المسار عن مجراه الحقيقي وتصبح فيه جل المشاريع الجماعية عاجزة عن القيام بالوظائف المنوطة بها.

2- الهندسة الترابية وأولوية التنمية التوطينية:

على الرغم من أن المغرب قد أخذ عن فرنسا النموذج اليعقوبي في التنظيم الترابي، إلا أن كلاهما قد طوره في اتجاه مخالف؛ ففي الوقت الذي قامت فيه صاحبة النموذج بالتخفيف من ثقل المركزية والبحث عن توازن ما بين اللامركزية واللاتمركز في مرحلة أولى حاولت إعادة تشكيل المشهد الترابي بإعطاء الأولوية لمجالات التعاقد والشراكة بين مختلف الفاعلين الترابيين كمجالات للتنمية؛ فظهرت إلى الوجود ما يسمى ب"البلدان" والمنتزهات الطبيعية الجهوية والهيئات ما بين- الجماعية كفضاءات للتنمية والاعداد والمحافظة على البيئة؛ وبذلك أصبحت هذه الفضاءات مجالات أساسية في التدبير الترابي والتنمية المحلية، أما الدولة فتقوم عن طريق ممثليها اللامتمركزين بتتبع العمليات والبرامج المختلفة ومراقبتها كمؤتمن عن المصلحة العامة والأموال العمومية.

وهكذا تركت الدولة "المكان نهائيا لصالح المراكز المتعددة المرتكزة على المستويات القديمة كالجماعات المحلية والأقاليم كهيئات لامركزية والمستويات الجديدة كالتعاون البين-جماعي والبلدان وللاتحاد الأوربي" (جيرو ف.ص.69)[110]، وقد ترتب من جراء هذا التحول بزوغ مجالات تنموية محلية حقيقية تأخذ بعين الاعتبارات الحاجيات النابعة من الأسفل وتراعي الإمكانيات المتوفرة لتؤسس مشاريع ترابية ملائمة. استطاعت أن تؤكد جدارتها بفضل وجاهة مجالاتها وبفضل تظافر الجهود والطاقات بين مختلف الفعاليات العاملة بها وبفضل الحكامة الجيدة وحسن التدبير.

وقد تأخذ هذه المجالات أشكالا مختلفة وتركيبات متنوعة، فقد تكون عبارة عن أحواض نهرية، أو تجمع لجماعتين أو أكثر حول مشروع معين، أو تكون تعاونا بين مدينة معينة وضواحيها أو تغطي حوضا للتشغيل او ما يسمى بالبلاد...

[110] Giraut F. les acteurs du développement territorial, Montagnes méditerranéennes n°5, 1997
Développement localisé: التنمية التوطينية

أما المغرب فقد نهج طريقا آخر، فرغم لجوئه إلى نفس الميكانيكية من تمثيل انتخابي وسياسات اللامركزية ولا اللاتمركز والتعاون المابي–جماعي والاعتماد على المخططات والدراسات، فإن العديد من السلطات مازالت في يد الثنائي الوالي– العامل، الذي يمكن اعتباره الحلقة الرئيسية والمحورية في تدبير الشؤون الترابية، فهو يتحكم في العديد من المهام :

الوصاية القبلية بالنسبة للجماعات المحلية.

-الآمر بالصرف بالنسبة للجهات المجالس الإقليمية.

-التنسيق بين المصالح الخارجية.

الخطاطة رقم 6: البنيات الترابية بالمغرب

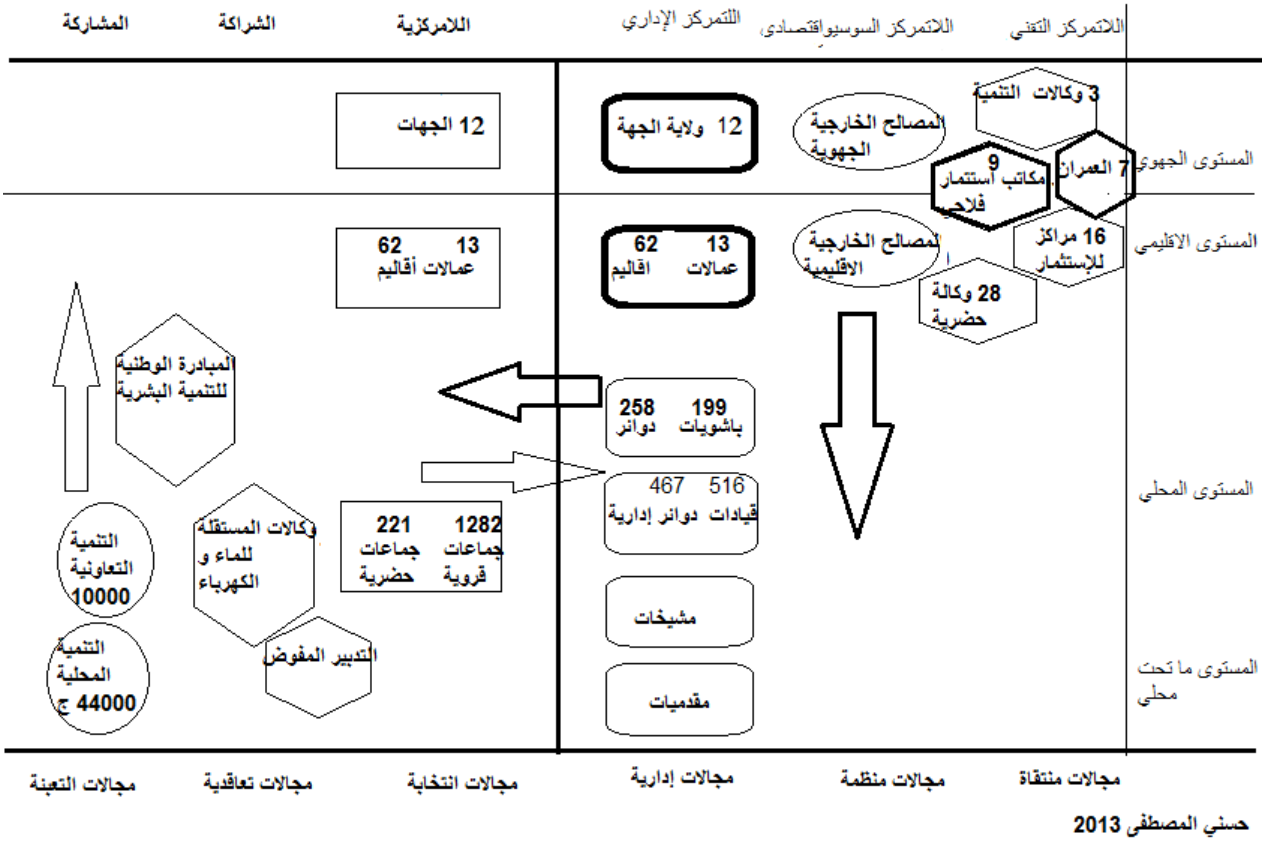

–توجيه المخططات الخماسية للجهات وتصاميم التهيئة والتعمير

-التحكم بين مختلف الفاعلين

-الإشراف على الصفقات

-الاشراف على المركز الجهوي للاستثمار

وبالتالي فالمجال الذي يحتله هذا الثنائي هو المجال التنموي على المستوى المحلي، ولكنه من الصعب عليه التحكم في مسار التنمية للإعتبارات التالية.

-عدم وجود إطار ملائم للتنسيق بين مجهودات التنمية؛ فبعد خفوت دور اللجنة التقنية الإقليمية ورغم محدوديتها، فلم يعد هناك فضاء للبحث عن التمفصل بين الفاعلين الترابيين.

-صعوبة التحكم في كل شيء، حيث يزداد الواقع المحلي تعقيدا يصبح معه من الصعب الالمام بالتحولات والتناقضات الطارئة.

-صعوبة الإحاطة بحاجيات كل الأماكن، بسبب " المركزية " الجهوية والإقليمية التي تحول دون التجاوب السليم مع متطلبات التنمية المحلية.

وقد نتج عن هذه المكانة التى يحتلها الوالي العامل تفكك واضح بين الفاعلين الترابيين الآخرين، فعندما يمر الكل من هذه القنطرة، يزداد عدم التمفصل الترابي، وتختفي معه مجالات التنمية المحلية الأخرى كالنقابات بين- الجماعية، ويصبح من العسير القيام بشراكات ثنائية مثلا بين الجماعات المحلية والمصالح الخارجية بدون تدخل العامل أو الوالي. والواقع هو أن مراقبة مؤسسة الوالي- العامل على آليات التدبير الترابي الأخرى كالتمثيل الانتخابي واللامركزية والتعاقد والتعاون يجعل باقي الفاعلين الترابيين في وضعية التبعية وعدم القدرة على المبادرة والتجديد والتفاعل البناء مع الواقع.

كما أن النظام الإداري يبيح للسلطات المحلية التواجد في مختلف المستويات الترابية ؛حيث تغطي الحلقات الإدارية الستة مختلف نقط التراب، للهيمنة التامة عليه، في الوقت الذي لا يمكن لحلقات اللاتمركز التقني- اقتصادي والاجتماعي من التواجد غالبا إلا في مستوى الجهة والأقليم، والوقت الذي لايسمح التمثيل الإنتخابي بالإقتراع المباشر إلا على مستوى الدوائر الإنتخابية الجماعية والدوائر البرلمانية، أما المستويات الأخرى (الجهة – الأقليم) فلا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الناخبين الكبار، كما أن اللامركزية لا تتحقق بشكل تام إلا على مستوى واحد ؛ وهو الجماعات المحلية حيث تتوفر إمكانيات اتخاذ القرار والتنفيذ في أن واحد: في حين يفتقر مستوى الإقليم ومستوي الجهة إلى سلطة التنفيذ التي توجد بين أيدى العامل الوالي.

فبقدر ما تتركز السلطات والصلاحيات في أيدي هذا الأخير بقدر ما تصبح المجالات التنموية أكثر اختناقا وكلما قلت إمكانيات التفاعل والتمفصل الترابي كلما ازدد انحصار التنمية الترابية.

وكلما ازدادت سلطاته كلما ضاق هامش تحركات الفاعلين المحليين؛ مما يتسبب في عدم الاستجابة لمتطلبات التنمية وحاجيات السكان، وبالتالي فقدان الشرعية بالنسبة للمنتخبين، وتدهور الفعالية بالنسبة للبنيات التكنوقراطية، التي تجد نفسها بعيدة عن اتخاد القرارات المناسبة.

غير أن الوالي– العامل لا يتوفر على مستوى ترابه إلا على فضاءات محدودة وضعيفة إن لم نقل غير فعالة لتنشيط التمفصل والتشاور بين الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين الاجتماعيين ؛ إذ لا نجد إلا ما يسمى باللجنة التقنية الإقليمية (C.T.P) التي تجمع ما بين رؤساء الجماعات المحلية ورؤساء المصالح الخارجية على مستوى الإقليمي، ولكن دور هذا النوع من اللجان أخذ يتراجع من سنة لأخرى ولا تكون لقرارته إلا نتائج محدودة... وبالمقابل من ذلك يتوفر هذا الثنائي على قدرة تأثير كبيرة على قرارات الإسثمار والتهيئة... إذ يتحكم في المركز الجهوي للاستثمار ويوجه الاستثمار الحكومي ويدبر بطريقة غير مباشرة السياسات الجماعية والجهوية.

المبحث الثالث: تعدد السياسات الترابية وضعف النتائج

1- اللاتمركز: سيادة منطق التأطير الإداري

ورث المغرب بعد فترة الحماية إدارة ثقيلة ودات نزعة مركزية حادة، ولهذا كانت الحاجة ملحة بالنسبة للسلطات الجديدة لسن سياسة ترابية من خلال خلق حلقات ربط ترابية من درجات أسفل.

التقسيم الإداري-في-المغرب/https://ar.wikipedia.org/wiki

ويمكن حصر مفهوم اللاتمركز "في تفويت جزء من سلطة صنع القرار إلى جهات محلية خاضعة للسلطات المركزية التي تظل المتحكمة في سلطة التوجيه والالغاء"[111] وبعبارة أخرى يقصد باللاتمركز نقل اختصاصات الوزارات إلى ممثليهم على المستويات الترابية السفلى أي موظفي المصالح الخارجية أو إلى العمال...ويتم هذا النقل إما عن طريق التفويض أو بشكل مباشر يبقى الهدف الظاهر للاتمركز هو "تقريب الإدارة من المواطنين" أو "تقريب القرار من المستفيدين"، ولكن الأهداف الحقيقية هي البحث عن الفعالية في مجال الوقائع المحلية

[111] – الغيوبي الشريف، الجهة، المجال الأنسب للتركيز وتشجيع الاستثمار، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 52، دار المعرف، الرباط 2006 ص.47.

والبحث عن الحلول الناجعة للمشاكل المطروحة بالهامش وتأطير التراب الوطني إداريا وتقنيا وسياسيا، بشكل يمكن الدولة من التحكم في ضبطه وتنظيمه وتنميته.

1-1- أهمية نهج سياسة اللاتمركز

وفي هذا الإطار واعتبارا للوضعية التي كانت سائدة بعد الإستقلال، كان من الواجب وقبل كل شيء تحديد الإطار الترابي للإدارة المحلية والزيادة تدريجيا في كثافة المصالح الخارجية مع انسجام حدودها والتنسيق بينها، وفي هذا الصدد أعطيت الأولوية في مرحلة أولى لوزارة الداخلية لإقامة شبكة إدارية كاملة تغطي التراب الوطني من رجال السلطة والأعوان المحليين والموضوعين بصفة دائمة في اتصال وثيق مع السكان، "ففي كل دوار وكل حي يجب أن يكون هناك عون سلطة...ويتكون مجموع أعوان السلطة من مقدمين وشيوخ يمكنون مسؤولي الإدارة الترابية من إخبارهم بانشغالات السكان"[112] بشكل يجعل الدولة حاضرة في كل مكان، وقد عملت الدولة في مرحلة ثانية من خلال المخطط الثلاثي 65_1967 على إعطاء الصبغة الإقليمية للمصالح الخارجية التابعة للإدارات المركزية، حيث كانت الدعوة إلى تغطية كل الأقاليم بالمرافق الضرورية للقيام بمهام التنمية والتأطير التقني والاجتماعي للسكان؛ ومع ظهور الجهة الاقتصادية سنة 1971 برزت إلى سطح تمثيليات جهوية إلا أنها لا تختلف في العمق عن التمثيليات الإقليمية، ماعدا بعض الهيئات الجهوية كالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء... وقامت الدولة في مرحلة ثالثة من خلال قانون 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العامل بإعطاء هذا الأخير دون "التنسيق" بعد أن كان دوره يقتصر على توفير "الاتصال" بين المصالح الخارجية، "ومن خلال هذا النص سيصبح الشخصية المركزية للإدارة الترابية بسبب... الاختصاصات التي خولت له لا بالنسبة لرجال السلطة فقط بل وكذلك اتجاه مجموع المصالح للإدارات المركزية"[113] وأهم الوسائل الموضوعة رهن إشارة العامل تتكون من أربعة أصناف ويتعلق الأمر ب[114]:

- إحداث لجنة تنسيقية للعمالة أو الإقليم.
- الاعتراف به كسلطة تسلسلية تمارس على الموظفين والأعوان المحليين.
- تسيير الاعتمادات غير المتمركزة من خلال النيابة عن الآمر بالصرف.
- اللاتركيز التنظيمي من خلال تفويض عدد من أعمال التسيير.

---

[112] Basri Driss, L'Administration territorial. L'expérience marocain. Ed. Dunod 1988.p67.

[113] – المديرية العامة للجماعات المحلية. اللامركزية واللاتركيز. كمشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية عدد 25. 1999 ص.206.

[114] – نفس المصدر ص.206.

ويجب هنا الإشارة إلى أن مؤسسة جديدة قد ظهرت إلى السطح سنة 1981 وهي مؤسسة الوالي الذي اسندت إليه فترة أولى التنسيق بين العمال قبل أن يصبح في فترة لاحقة بمناسبة صدور مرسوم التقسيم الجهوي الجديد 17 غشت 1997 وليا للجهة، حيث انضافت إلى اختصاصاته السابقة كعامل مهمة الأمر بالصرف فيما يخص الجهة.

وعموما يمكن التمييز بين أربعة أنواع من اللاتمركز:

– اللاتمركز الإداري ويهم على الخصوص الإدارة الترابية التي تعرف تواجدا على مستوى القيادة والدائرة والعمالة بالمجال القروي ومستوى المقاطعة والباشوية والعمالة بالمجال الحضري.

– اللاتمركز التقنو–اقتصادي ويهم تمثيليات وزارية تبحث عن الجدوى الاقتصادي والتخطيط التقني، وأهمها مديريات الفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ومديريات التجهيز ومراكز الاستثمار والمكاتب الوطنية للكهرباء والمكاتب الوطنية للماء الصالح للشرب...

– اللاتمركز الاجتماعي والثقافي، ويهم على الخصوص التمثيليات الوزارية التي تبحث عن تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين كنيابات التعليم ومندوبيات الصحة ومندوبيات الثقافة ومندوبيات الشبيبة والرياضة...

– اللاتمركز التنموي: ويهم على الخصوص وكالات التنمية بالنسبة للأقاليم الحدودية والمناطق الهشة كالواحات والصحاري والجبال، وكذا وكالات التنمية الاجتماعية التي تتدخل في دعم المشاريع الوجهة لمحاربة الفقر والهشاشة.

وقد أظهرت التجربة المغربية في ميدان اللاتمركز عدة اختلالات وتناقضات مما جعل المسؤولين أنفسهم يعترفون بانعدام سياسة حقيقية للاتمركز[115]، ولعل أهم العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف هذه السياسة هي:

– هيمنة مؤسسة العامل.

– تعدد المصالح الخارجية والهياكل التقنية وضعف سلطاتها التقريرية.

– الاختلالات الحاصلة في الهندسة الترابية التي تظهر على صعيد التقسيم الإداري من جهة، وعلى صعيد إحداث المصالح الخارجية على مستوى الإدارة الترابية من جهة ثانية.

[115] – المديرية العامة للجماعات المحلية. نفس المصدر ص.207.

– ضعف الموارد المالية والبشرية.

– ضعف التغطية الترابية.

ونتيجة للمكانة التي أعطاها المشرع للعامل، أصبح الإقليم والعمالة هي الحلقة الوسيطة بين السلطة المركزية والجماعات المحلية الأساسية، مكونة بذلك نفس البنية ومتوفرة على نفس الصلاحيات في كل مكان[116]، بل وفضاءً للعمليات المختلفة من خلال توطين الهيئات اللامتمركزة للدولة. كما أمست مجالا للامركزية من خلال المجلس الإقليمي، بل ويشرف على الجماعات المحلية الأخرى من خلال الوصاية بالنسبة للجماعات الحضرية والقروية والأمر بالصرف بالنسبة الجهات؛ وبالتالي فضاء محوريا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجالات الترابية.

فبالإضافة إلى مهام الأمن، يتكلف العامل بكل ماله صلة بالاقتصاد المحلي، فهو الذي يهيء الميزانية الإقليمية بتعاون مع المصالح الخارجية ويهيأ برمجة الاستثمارات داخل الإقليم ويشرف على تنفيذها... كما يمكن له أن يكون آمرا مساعدا بالصرف بالنسبة لنفقات الدولة من خلال تفويض من الوزارات المعنية[117]، وبالتالي فإن الإقليم أصبح، بفضل السلطات التنفيذية الموكول للعامل القيام بها، هو المستوى الترابي الذي يؤثر أكثر على التنمية المحلية وإعداد التراب الوطني بصفة عامة، بل يمكن القول أننا لسنا هنا بصدد إطار للتنمية المحلية بقدر ما نوجد بصدد تنمية نازلة (Développement descendant) لا تعطي إلا هامشا محدودا لتيارات التنمية الصاعدة. وهكذا لا تصبح التنمية الترابية تعني في جزء كبير منها إلا التنمية الموطنة Développement localisé التي يشرف على عملياتها وبرامجها شخص العامل من خلال المخططات الوطنية المختلفة (الكهرباء، الماء الصالح للشرب، المسالك، المناطق الصناعية، المخططات الصحية...) أو من خلال المشاريع التي تقوم بها القطاعات الوزارات المختلفة، إنها بالتأكيد عبارة عن إعدادات وتجهيزات وبرامج تخضع لمنطق المراقبة والضبط الاجتماعي، تنتج من المقاربة العمودية التي ترى الجدوى الاجتماعية كآلية للتحكم الترابي وليس كديناميكية مستقلة بسبب مصاحبتها وتقويتها، بقدر ما يجب تأطيرها من أجل توجيهها في إطار استراتيجية دولية، أو تعني إلى حد ما التنمية الجماعية Développement Communal من خلال الجهود التي تبدلها المجالس الجماعية في وضع وتهيئة وتسيير مشاريع القرب، بينما تبقى التنمية المجموعاتية

(Développement communautaire) ضعيفة وعفوية أحيانا وشبه غائبة غالبا، أما التنمية الجهوية فمازالت تحت الوصاية الادارية والمالية والمراقبة السياسية، في حين أن التنمية الترابية بمعنى التنمية التشاركية والتفاعلية والتعاونية فمازالت لم تجد لها المجال المناسب للتعبير عن نفسها بكل حرية واستقلالية لتفجر

---

[116] - Driss Bassri, l'Administration territoriale – l'expérience marocaine » Bordas 1990 P.19.

[117] - El Iraki Aziz. Petites et villes moyennes: Etat, migrants et élites locales, Thèse de Doctorat Université de Paris 1. 1999, P.83.

إمكانيات التجديد والابتكار التي تكتنزها المناطق المختلفة، بواسطة المشاريع الترابية الطموحة ومجالات التغيير والتنمية.

خطاطة رقم 8: أهمية وترتيب أشكال التنمية الترابية بجهة دكالة عبدة

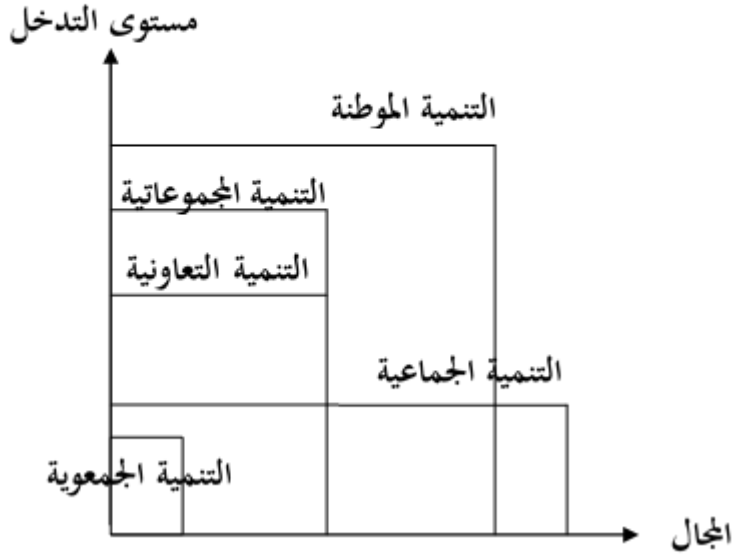

حسني مصطفى 2009

2-1- وضع البنيات الإقليمية: مسلسل لا ينتهي ووسيلة للارتقاء المجالي

باعتبارها مجالا رسميا ورئيسيا للتدخلات العمومية المختلفة على المستوى الترابي، أصبح إنتاج الأقاليم لا يخضع فقط لحاجات الدولة في إرساء السلطة والأمن، بل يخضع أيضا لحاجيات السكان الذين يرون في ارتفاع مجالاتهم الترابية إلى هذا المستوى وصولهم إلى عدد من المرافق الاجتماعية وولوجهم إلى مجموعة من الموارد العمومية.

جدول رقم 2: تطور إعداد الأقاليم والعمالات

	العمالات	الأقاليم	المجموع
1956	5	19	24
1976	3	31	34
1981	6	37	43
1991	18	41	59
1996	24	44	68
1998	26	45	71

المصدر Les Collectivités en chiffres 2000

عرفت الاقاليم تطورا مستمرا وتدريجيا في تكوينها، ففي فترة تصل إلى 42 سنة تطورت أعدادها من 19 إلى 45 إقليما، مما يعني أنها ازدادت بـ 2،4 مرة، وهي بالتالي قريبة من وثيرة تطور أعداد السكان بالمغرب.

أما العمالات فقد عرفت في تشكيلها وثيرتين مختلفتين وثيرة بطيئة امتدت على طول الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1981، انتقلت بموجبها العدد من 5 ثم إلى 3 وبعد ذلك إلى 6 عمالات، ووثيرة سريعة انطلقت من 1981 إلى 1998 انتقل العدد من 6 إلى 26 أي بزيادة 4،3 مرات، مما يعني أن التحكم في المدن أصبح خطوة استراتيجية للدولة للتحكم في التحولات الديموغرافية والمجالية الحاصلة؛ إذ شكلت أحداث الدار البيضاء سنة 1981 الحد الفاصل بين مرحلتين في معالجة التراب سياسيا، وذلك بالاعتماد على مزيد من التقسيم قصد "تقريب الإدارة من المواطنين" أو بالأحرى "تقريب المواطنين من الإدارة" قصد الضبط والمراقبة.

وقد أفرز عموما تطور أعداد الأقاليم والعمالات من 24 وحدة إلى 71 وحدة ترابا وطنيا منشطرا، يجعل من هذه الترابات الإدارية، باعتبارها "فضاءات للتنمية الترابية"، خاضعة بالأساس لمنطقي الأمني والسياسي؛ مما يفسر وجود العديد من الأقاليم ناقصة التأطير من طرف المصالح الخارجية. فإحداث المصالح الخارجية للوزارات كهيآت للتنمية لايتم بالضرورة بنفس النسق الذي تعرفه التقسيمات الإدارية المتتالية، إذ يلاحظ أن بعض الوزارات تفتقد لمصالح خارجية على صعيد بعض الأقاليم والعمالات، بالرغم من وجود حاجيات محلية

كثيرة تستدعي إحداثها. فباستثناء المصالح الخارجية التابعة للداخلية التي تغطي التراب الوطني كلية ومصالح وزارة التربية الوطنية نسبيا (66 مندوبية)، فإن العديد من الأقاليم والعمالات تفتقد لهذه المصالح بنسب تتراوح ما بين 40 إلى 60٪ من المصالح. وقد وصل عدد التمثيليات القطاعية سنة 2002 الى 40 مديرية إقليمية للفلاحة و21 مديرية فرعية للعدل و32نيابة للصناعة التقليدية و30 مندوبية إقليمية للتجارة والصناعة و34 مديرية إقليمية للتجهيز و37مندوبية للتشغيل...[118].

وإذا كانت طبيعة المجال الجغرافي تبرر تواجد بعض المصالح الخارجية دون غيرها كوزارة الفلاحة والتنمية القروية في المجالات القروية، ووزارة الصيد البحري بالمناطق الساحلية... فإن عدم تواجد بعض المصالح قد يعرقل انجاز البرامج المندمجة للتنمية ويحد بالتالي من تناسق الأعمال بين مختلف القطاعات المعنية؛ هذا بالإضافة إلى عدم التواجد في المستويات الترابية الدنيا لأغلب المصالح الخارجية وانعدام التنسيق وتبعية الإقليم الواحد لمصالح خارجية لأقاليم مجاورة مختلفة.

كما أن عدم تمفصل وتداخل تخصصات المصالح الخارجية عاملان يعيقان التنمية؛ ففي سؤال طرح على ممثلي الوزارات بالجهة الوسطى[119] سنة 1986 حول إذا ما كان يوجد هناك تنسيق بين المصالح الخارجية على المستوى المحلي؟

أبانت الاستمارة على أن 71٪ من ممثلي هذه المصالح قد أجابوا بالنفي؛ ويمس عدم التنسيق على الخصوص القطاعات الإجتماعية وقطاع البنيات التحتية ب 100٪، وبدرجة أقل القطاعات المنتجة بـ 50،7٪. كما أبانت نفس الاستمارة وجود تداخل للاختصاصات وبالتالي تضارب في المصالح والرهانات، حيث أجاب 26،3٪ من ممثلي المصالح الخارجية بوجود هذا التداخل، بدرجة كبيرة في القطاعات المنتجة بنسبة 38،3 و28،9٪ في قطاع البنيات التحتية وبنسبة أقل في القطاعات الإجتماعية.

وكمثال على التداخل المشار إليه أعلاه نعطي مثال قطاع التجهيزات القروية، فهو قطاع تتداخل فيه على الأقل 9 مصالح هي:

- القسم التقني للعمالة.
- قسم الجماعات المحلية للعمالة.
- المديرية الإقليمية للتجهيز.
- الوكالة المستقلة للماء والكهرباء.

[118] – بنمير المهدي، الجهة بين اللامركزية الإداري المصباح والوراقة والوطنية، مراكش، 2002 ص162- 174.

[119] Délégation de la Région du centre (Plan), la déconcentration administrative dans la région économique du centre Juin 1986.

- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب.
- المكتب الوطني للكهرباء.
- مندوبية السكنى.
- المديرية الإقليمية للفلاحة
- المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي

ويهم هذا التداخل العمليات التالية:

- عمليات التطهير بالمراكز القروية.
- تجهيز الأسواق.
- الكهربة القروية.
- إنتاج وتوزيع الماء الصالح للشرب.

ويتكرس هذا الواقع في عدم قدرة مؤسسة العامل على متابعة كل القضايا والعمليات التي يعرفها إقليم معين، خصوصا بعد تجميد "اللجان التقنية الإقليمية"، مما قد يتسبب في الاستعمال العشوائي للموارد البشرية والمادية والمائية، وبالتالي يؤدي تضارب الاختصاصات إلى تخندق كل طرف في زاويته الخاصة للدفاع عن المصالح القطاعية والبيروقراطية من جهة وتشتيت الطاقات المتوفرة من جهة ثانية.

لقد أدى وضع خريطة إدارية متغايرة حسب تواجد للمصالح الخارجية في مختلف الأقاليم إلى إنشطار الإقليم الواحد بين المصالح الخارجية للأقاليم المجاورة. إذ نتج عن عدم تغطية أقاليم البلاد بجميع المصالح الخارجية خريطة لاتمركز أقل ما يقال عنها أنها "خريطة مبعثرة"، إذ تسهر كل وزارة في غياب حضورها ببعض الأقاليم إلى ربطها بالأقاليم المجاوزة لتأمين خدماتها وتدخلاتها هناك؛ مما يجعل إمكانيات التنسيق والتشاور صعبة للغاية لاعتبارين:

- الاعتبار الأول هو صعوبة التواجد بمكانين أو أكثر في نفس الوقت قصد تحديد الحاجيات وبرمجة المشاريع وتتبعها.
- الاعتبار الثاني هو أن ممثل وزارة معينة يعطي جزءا كبيرا من مجهودات للإقليم الذي يتواجد بترابه على حساب الأقاليم الأخرى، لسبب بسيط هو خضوعه لإشراف عامل الإقليم الذي يوجد به مقر المصلحة الخارجية.

وهكذا ستعطي هذه الخريطة توزيعا مختلا للمصالح الخارجية على المستوى الإقليمي حسب أشكال المنطق الثلاثة:

الجدول رقم 3: توزيع المصالح الخارجية حسب الأقاليم (1995)

5 مصالح وأقل	6 – 10 مصالح	11 – 14 مصلحة	15 أو أكثر من المصالح
طاطا	إفران	تزنيت	ورززات خريبكة
بولمان	أزيلال	شفشاون	الراشدية أكادير
بوجدور	السمارة	قلعة السراغنة	الحسيمة وجدة
تاونات	بسليمان	سيدي قاسم	الصويرة طنجة
تاونات	تارودانت	الخميسات	خنيفرة مكناس
فكيك	كلميم	العرائش	سطات مراكش
تمارة	طانطان	العرائش	الناضور فاس
		تازة	الجديدة تطوان
		المحمدية	العيون آسفي
		سلا	بني ملال
نسبة التواجد	<30٪	58٪ - 30	80٪ - 60

المصدر: El Iraki Aziz Idem P.111

لنميز إذن بين 3 فئات من الأقاليم[120]:

– فئة تتكون من 30٪ من الأقاليم تتوفر على أقل 50٪ من المصالح الجارجية، حيث توجد فقط المصالح الخاصة بوظائف السلطة لاعادة الإنتاج الاجتماعي، وهي تغطي في الغالب المناطق الهامشية حيث يتغلب منطق تأطير السكان على أي شيئ آخر.

– فئة تتكون من 20٪ من الأقاليم التي تتوفر على ما بين 60إلى 80٪ من المصالح الخارجية، حيث تؤمن تواجدا كاملا لوظائف السلطة السياسية والإدارية وتأطير نسبي لإعادة الإنتاج الإجتماعي وجزئي الوظائف الإقتصادية.

– فئة تهم نصف عدد الأقاليم (50٪)، وهي التي يمكن أن تشكل "النموذج الإقليمي" وهي في الغالب أقاليم خلقت قبل 1970.

120 –Iraki A, Idem, pp111- 112

وهكذا تخضع الدولة كل مجال لثلاثة أنواع من المنطقة فالمجالات الهامشية لا تعرف إلا منطقة التأطير،و المجالات المندمجة تعرف أشكال المنطق الثلاثة، أما المجال الوسيطة فتعرف بالإضافة إلى منطق التأطيرمنطق إعادة الإنتاج الإجتماعي[121].

وإذا كان إقليم أسفي والجديدة من الأقاليم النموذجية المكتملة حيث تسود أشكال المنطق الثلاثة بفضل تواجد أغلبية المصالح الخارجية سواء على مستوى القطاعات المنتجة أو القطاعات الإجتماعيةأو قطاع التجهيزات الأساسية فضلاعن قطاعات الإدارة التربية والأمن، فإن إعادة صياغتهما في جهة واحدة وتبعية كل واحد منهما لجهة أو إقليم أخر عند غياب مصالح خارجية تطرح أكثر من إشكال.

ففيما يخص المصالح الخارجية غير الموجودة بأحد الأقليمين التابعين لنفس الجهة نعطي أمثلة فقط:

– على مستوى التعليم العالي نجد أن مؤسسات التعليم الجامعي بأسفي تابعة لجامعة القاضي عياض بمراكش، في حين تتواجد جامعة شعيب الدكالي بالجديدة.

– على مستوى استغلال وتدبير الماء، نجد أن إقليم آسفي تابع لوكالة الحوض المائي لتانسيفت بمراكش وإقليم الجديدة تابع لوكالة الحوض المائي لأم الربيع بني ملال.

– على مستوى تسيير وإعداد الغطاء الغابوي؛ نجد بأن كلا الإقليمين تابعين للمديرية الجهوية للمياه والغابات بمراكش، مع تواجد قسيمة لهاته المديرية بكلا الإقليمين.

– على مستوى الاتصالات اللاسلكية، نجد بأن إقليم آسفي تابع المندوبية الجهوية للمكتب الوطني للاتصالات بمراكش وإقليم الجديدة تابع المندوبية الجهوية لهذا المكتب بسطات.

– على مستوى الإسكان نجد بأن إقليم آسفي تابع للمؤسسة الجهوية للبناء والتجهيز بمراكش وإقليم الجديدة لنفس المؤسسة بالبيضاء مع تواجد ملحقين لهما بالإقليمين.

– أما على المستوى الجهوي، فنجد بعض المصالح المتواجدة بهذا الإقليم دون الآخر، وإن كان هذا التوزيع يتماشى تماما مع منطق الجهة اللامركزية.

– تواجد الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجديدة.

– تواجد المديرية الجهوية للضرائب بالجديدة. تواجد المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة بالجديدة.

– تواجد الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق بالجديدة مع الإشارة إلى أن هذه المصالح لها تمثيليات بإقليم آسفي.

[121] - Iraki A, Idem P 112

كما بدأت المصالح الإقليمية بإقليم آسفي تتحول إلى مصالح جهوية بدون أن ينعكس ذلك على مستوى أدائها؛

- المديرية الجهوية للتجهيز بآسفي مع تواجد مديرية إقليمية بالجديدة.
- الوكالة الحضرية لآسفي-الجديدة بآسفي مع تواجد ملحقة لها بالجديدة.
- المركز الجهوي للاستثمار بآسفي، مع تواجد ملحقة له بالجديدة.
- مندوبية التخطيط والتوقعات الاقتصادية بآسفي مع تواجد ملحقة لها بالجديدة.

2- اللامركزية: مسلسل في طور التجويد

2-1- أهمية اللامركزية ومضمونها

تعتبر اللامركزية نظاما إداريا يخول للجماعات المحلية تدبير شؤونها الخاصة بواسطة ممثليها المنتخبين، وذلك تحت وصاية السلطة المركزية مما يعني تمتيعها بقدر من التسيير الذاتي المحلي خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تهم المواطنين بصفة مباشرة حيث تقوم نيابة عنهم بتدبير الشؤون التي تهمهم. وبالتالي فإن اللامركزية أسلوب لتحسين أداء الدولة بإعفاءها من الخوض في المشاكل الإدارية والمحلية لتركيز اهتمامها بالأساسي على الإطار العام للتوجيهات السياسية والاقتصادية للبلاد، خصوصا وأن الدولة لاتستطيع بواسطة أجهزتها المركزية ضمان القيام بكل المهام الإدارية والتنموية بكل جهات البلاد، ولهذا فإن الامركزية ستتمكن من خلال نقل بعض الصلاحيات والسلطات إلى الهيئات اللامتمركزية من إعادة تشكيل المجالات الترابية بشكل يتيح ملائمة طرق تدبيرها مع طبيعة الموارد الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية المتوفرة والإكراهات المجالية الحاضرة؛ إذ تمكن اللامركزية بدون شك من "تقويم جودة وكميات الخدمات المقدمة لتلبية حاجات المستعملين"(ك. كريف 1984)[122]، وتمكن متخدي القرار من وسائط سهلة لتدبير أحسن للمجال وتمكنهم أيضا من استثمار أفضل للطاقات والمباردات التي يتم اتخادها من طرف السكان محليا؛ خصوصا "وأن المشاريع المحلية والمبادرات النابعة من الأسفل تؤدي إلى ميلاد مؤثرات إيجابية في الوقت الذي لاتتوفر فيه الشولمة[123] والقرارات العليا على أي مفعول للجدب والتاثير على المستوى الاقتصادي"(كريف ك. 1984)[124].

ولا شك أن اللامركزية ستؤدي أيضا إلى تفعيل الديمقراطية المحلية التي تضمن الحريات المحلية والتربية السياسية للمواطنين للتداول في شؤونهم الخاصة، وبالتالي إفراز نخب محلية يتكلفون بتدبير الشؤون المحلية كمستشارين جماعيين يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية، ولكن ماهو إيجابي أكثر هو أن الأسلوب يمكن من خلال ميكانزمات الانتخاب من تجديد النخب وبالتالي البحث عن المشاريع الأكثر ملائمة للوقائع المحلية.

كما تمكن اللامركزية من إعداد أفضل للتراب انطلاقا من ثلاثة فرضيات[125]:

- ستكون الأنشطة والخدمات اللامركزية أكثر جودة، ستمكن لا محالة من ميلاد مراكز قرار مستقلة محليا وتأهيل الشغل.

---

[122] - Greffe Xvier, les Territoires en France, les enjeux économiques de la décentralisation, Ed. Economica Paris 1982 P.15.

[123] الشولمة= -- Globalisation.

[124] - Greffes X, idem P.16.

[125] -Greffes X, Idem

– ستؤدي هذه الأنشطة على غرار مراكز الاستقطاب الصغيرة من إنتاج مفعول الجدب وضخ الحيوية في مناطق التوطين.

– في حالة حصول تحولات في الطلب والتكنولوجيا... قد تؤدي إلى رحيل الأنشطة الاقتصادية، فلن يصاب النسيج الاقتصادي بالضرر لأنه يكون قد صار متماسكا بعد أن راكم النتائج الإيجابية مع الزمن.

هذا بالإضافة إلى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتزايد روابط التضامن، مما سيحفظ التراب من تيارات الهجرة السالبة، ناهيك على الإمكانيات المتاحة من موارد ومخططات لإعداد المجال بشكل يحسن من إطار الحياة.

لقد عرف المغرب المستقل فعلا منذ حصوله على الاستقلال اللامركزية كأسلوب إداري حديث: في مرحلة أولى مع صدور ظهير 23 يونيو 1960 تم تكريس مفهوم الجماعات المحلية، وفي مرحلة ثانية مع صدور ظهير 12 شتنبر 1962 تم ترقية العمالات والإقليم إلى مستوى جماعات محلية (مجالس العمالات والأقاليم). وفي مرحلة ثالثة مع صدور الميثاق الجماعي المؤرج بـ 30 شتنبر 1976 وفي مرحلة رابعة حيث صارت الجماعات المحلية حسب دستور 7 أكتوبر 1996 تعني "الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية". مع العلم على أنه لا يمكن إحداث أي جماعة محلية جديدة إلا بقانون، ويتم انتخاب أعضاء المجالس المنخبة من طرف السكان إما بطريقة مباشرة (الجماعات الحضرية والقروية) أو بطريقة غير مباسرة (الجهات والعمالات والأقاليم)، وذلك من أجل تدبير شؤون هذه الجماعات بصفة ديمقراطية مباشرة. وبهذا ارتقت الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات إلى مستوى جماعات ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

وتنقسم الجماعات السفلى إلى جماعات حضرية وتسمى أيضا بلديات تسير المجالات الحضرية، وجماعات قروية تسير المجالات الريفية؛ ولكن الجماعات المحلية لا تتمتع كلها بنفس الصلاحيات والسلطات، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم 4: البنيات التقريرية للجماعات المحلية

الجماعات المحلية	الجهاز التداولي	الجهاز التنفيذي
الجهة (16 جهة)	المجلس الجهوي المنتخب عن طريق الاقتراع غير المباشر انطلاقا من عدد من الهيئات الناخبة	عامل عمالة أو إقليم مركز الجهة المعين بظهير
الإقليم (44) أو العمالة (24)	مجلس العمالة أو الإقليم المنتخب عن طريق الاقتراع العام غير المباشر انطلاقا من هيئة المستشارين الجماعيين وهيأت الغرف المهنية	عامل العمالة أو الإقليم المعين بظهير
الجماعة (249 بلدية 1298 جماعة قروية	المجلس الجماعي المنتخب بالاقتراع العام المباشر	رئيس المجلس الجماعي المنتخب من قبل أعضاء المجلس الجماعي

وزارة الداخلية، الجماعات المحلية بالمغرب 1998

فيما يخص طريقة انتخاب المجالس، نجد أن أعضاء المجلس الجماعي هم وحدهم من يصلون إلى المجلس عن طريق الاقتراع العام المباشر، مما يخول لهم شرعية شعبية حقيقية، أما أعضاء مجالس العمالات والأقاليم والجهات فيتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام غير المباشر من طرف الناخبين الكبار وممثلي الغرف المهنية بالنسبة للأعضاء الإقليمين زائد ممثلي النقابات بالنسبة للمستشارين الجهويين، وفي هذا إشراك لممثلي الهيئات الإنتاجية للتعبير عن المصالح الاقتصادية والعمالية من جهة ولكن فيه نقص في الشرعية السياسية من جهة ثانية أما فيما يخص توزيع السلطات، فنجد بأن رئيس المجلس الجماعي النتخب هو الوحيد الذي يتمتع بسلطة التنفيذ، في حين أن الجهاز التنفيذي بالنسبة للجهة والإقليم والعمالة هو في يد عامل عمالة أو اقليم مركز الجهة..

2-2- التقسيم الجماعي:

قامت الدولة بأول تقسيم جماعي للبلاد سنة 1959 الذي أحدث وحصر الجماعات الحضرية والقروية آنذاك في 801 جماعة 28 بلدية، 38 مركزا مستقلا و735 جماعة قروية. وقد كان الهدف الرئيسي من هذا التقسيم الأول على مستوى الخطاب الرسمي هو جعل الجماعة المحلية "خلية اقتصادية واجتماعية"، وأساسا للبناء الإداري ورافعة للتنمية المحلية، ولكن النظام الساسي كان يهدف إلى تفكيك الروابط العصبية وخلق روابط وظيفية جديدة، وذلك من خلال وضع حدود الجماعات الجديدة دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار العرقي والقبلي القديم من جهة، وخلق مركزيات ترابية من خلال تحديد مقرات لهذه الجماعات إلى جانب

الأسواق الأسبوعية. ولكن الخريطة الجماعية لم تبقى كما كانت عليه ومنذ البداية، فقد عرفت منذ 1959 إلى 1992 تغييرات كثيرة إلى أن أصبحت تضم حاليا 1547 جماعة منها 249 جماعة حضرية و1298 جماعة قروية.

وتطرح مسألة التقسيم وإعادة التقسيم إشكالات متعددة أهمها المعايير المعتمدة في تحديد الجماعات، ودرجة وجاهة وملائمة الوحدات الترابية الجماعية لمتطلبات التنمية المحلية وحول عدد هذه الجماعات: هل هي كثير لتخلق مجالات ضيقة لاتصلح للتنمية أم هي قليلة لتخلق مجالات واسعة وبالتالي بعيدة عن اهتمامات وانتظارات السكان.

3-2- الميزانية الجماعية

تتوفر الجماعات بصفتها شخصا معنويا خاضعا للقانون العام ومتمتعا بالاستقلال المالي والإداري على ميزانيات خاصة بها. وتشمل الميزانيات المحلية على جزء أول تدرج فيه عمليات التسيير وجزء ثان يتعلق بعمليات التجهيز. وقد تشتمل على ميزانيات ملحقة وحسابات خصوصية.

ويتم تمويل الميزانيات المحلية بواسطة موارد جبائية أو حصص الضرائب المخصصة من طرف الدولة والحقوق أو الأتاوات المختلفة وعائد الاقتراضات التي قد تبرمها الجماعات المحلية مع صندوق التجهيز الجماعي على الخصوص[126].

وقد وصلت مصاريف الجماعات المحلية سنة 1999-2000 إلى 14،5 مليار درهم أي ما يشكل نسبة 15،7٪ من الميزانية العامة للدولة، و4،2٪ من الناتج الداخلي الخام بالأثمان الجارية[127].

مع العلم على أنها لم تكن تتجاوز سنة 1991 قيمة 9،2 مليار درهم، أي أنها تطورت في غضون 10 سنوات بنسبة تزايد مهمة وصلت إلى 57،6٪. ولكن بنية موارد التمويل تظهر بالملموس على أن الجماعات المحلية لا تتوفر على استقلالية ذاتية حقيقية.

[126] – المديرية العامة للجماعات المحلية الجماعات المحلية بالمغرب، شتنبر 1998 ص.28.

[127] - D.G.C.L Collectivités locales en chiffres 2000 P.55.

جدول رقم 5: تطور مصادر تمويل الجماعات المحلية ما بين سنتي 1998 و2000

موارد التمويل	97-1998	1990-2000	النسبة ٪
الضريبة على القيمة المضافة	4،16	6،63	42،6
الضريبة المهنية	1،16	1،19	8،2
الضريبة الحضرية	0،37	0،79	5،0
ضريبة النظافة	1،23	1،40	8،9
قروض	1،01	1،00	6،3
فائض المداخيل	1،39	2،04	12،9
مداخيل أخرى	2،36	2،59	16،4

المصدر: Direction générale des collectivité locales Collectivités en chiffres 2000 P.60

حيث من خلال الجدول أعلاه على أن الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالتسيير تمثل سنة 1999-2000 نسبة كبيرة تصل إلى 42،6٪، فيما تتقاسم الضرائب الأخرى بقيمة المداخيل، مع الإشارة إلى أن اللجوء إلى القروض يبقى مع ذلك جد محدود إذ لا تتجاوز 6،3٪.

وبالرجوع إلى 1994، نلاحظ أن بنية المداخيل لم تتغير بعد مرور ستة سنوات، فالضريبة على القيمة المضافة كانت وماتزال هي المهيمنة من بين الموارد الأخرى، الشيء الذي يطرح مشكلة الاستقلالية المالية بالنسبة للجماعات المحلية، حيث مازالت تعتمد إلى حد كبير على مساعدات الدولة، في حين أنها لم تستطع تنمية مواردها الجبائية الداتية. هي أساسا خمس (5) رسوم، كرسم النظافة والرسم على المنتوجات الغابوية والرسم الجبائي من الأسواق وأماكن ومعارض البيع العمومية والرسم على عمليات البناء والإثاوة على البيوعات في الأسواق وأسواق السمك...

4-2- الموارد البشرية:

تتوفر الجماعات المحلية على موارد بشرية خاصة بها بعد أن كانت تعتمد بشكل كبير في البداية على موظفي الدولة، وقد ارتفع عدد الموظفين بها بوثيرة مرتفعة، لتضاعف هذا العدد 5،4 مرات خلال 23 سنة، حيث انتقل من 26500 سنة 1977 إلى 142199 سنة 2000[128].

[128] - المديرية العامة للجماعات المحلية ص.43.

ولكن بنية هذه الموارد تختلف بين الجماعات القروية والحضرية والأقاليم والعمالات فالجماعات تعاني من قلة الأطر العليا الذين لايمثلون برسم سنة 2000 إلا 6٪، وضعف تمثيلية الأطر المتوسطة بـ 13٪ في حين هناك تضخم لليد العاملة بنسبة 65٪ والأعوان بـ 16٪ أما بالنسبة للعمالات والأقاليم فنجد نسبا أفضل للأطر العليا بـ 14٪ والأطر المتوسطة بـ 23٪ وتقلصا لأهمية اليد العاملة بـ 38٪ والأعوان بـ 25٪.

ورغم أن النظام الخاص بالموظفين الجماعيين يكرس مبدأ التكافأ مع موظفي الدولة بالاستفادة من نفس الضمانات وبمستوى أجور يساوي مستوى موظفي الدولة، إلا أن الوظيفة الجماعية لا تتوفر على نفس الجادبية؛ حيث يعاني موظفو الجماعات المحلية من الضغط الذي يمارسه عليهم المستشارون ورئيس المجلس. وإذا كانت مؤسسة الكاتب العام للجماعة هي حلقة مبدئيا ما بين الموظفين والمجلس. فإنها من خلال الجماعات التي زرناها تبدو صورية في حالات كثيرة وتتعرض لعدم الاستقرار بسبب تناوب رؤساء المجلس، بل ويلجأ بعض هؤلاء إلى إعطاء مسؤوليات استراتيجية لموظفين من درجات أسفل في السلم الإداري.

هذا بالإضافة إلى أن الموظفين لا يتوفرون على الوسائل اللوجسية للقيام بواجباتهم الإدارية والتقنية على أحسن وجه، ناهيك عن ضعف التكوين، حيث أصبحت هذه الوظيفة مفتوحة على مصراعيها لأصحاب الشهادات المختلفة بدون تمييز أو تميز في التسيير والإدارة والتخطيط، بل صارت مفتوحة أكثر للمستفيدين من العلاقات الزبونيةفي التوظيف..

مما يبقى ضرورةتلبية الإحتياجات المستقبلية من الأطر العليا وكذا من التخصصات الخاصة بمجالات التدبير الحضري والتدبير المالي وكذا من المهن الجديدة في المجالات الإجتماعية والتقافية والبيئية. كما يجب الإشارة إلى وجود عدم توارن جغرافي للموظفين، حيث يظهر الفرق واصخا بين الجماعات الحضارية التي تحتكر نسبة 70٪من الموظفين والجماعات القروية الي تكتفي بالباقي.

5-2- ضعف أداء المجالس الأقليمية ومجالس العمالات.

رغم أن المشروع قد كرس الأقاليم والعمالات كجماعات محلية بفضل ظهيرة 1962، فإنها بقيت تقوم بدور ضعيف في تدبير وتنمية مجالاتها، إن لم نقل غائبا لإعتبارين، الأول ويتمثل في ضعف السلطات المخولة للمجالس الأقليمية ومجالس العمالات وهيمنة العامل على أعمالها ومن جهة والتاني ويتمثل في ضعف الموارد المالية والبشرية المخصصةلها.

6-2- محدودية التعاون اللامركزي.

رغم أهمية التعاون اللامركزي في إقامة المشاريع والمرافق المشتركة بين الجماعات وخصوصا بين الجماعات المتجاورة التي لاتتوفر على الإمكانيات المالية والبشرية والتقنية اللازمة، فإن التطور الكمي والكيفي للنقابات البيجماعية لم يفرز فضاءات العمل التعاوني بين الجماعات المحلية:

- فالعدد مازال محدودا حيث لا يتجاوز برسم سنة 2000 سوى 109 نقابة جماعية، أي بمعدل 1،5 نقابة لكل عمالة أو إقليم بينما يصل عدد الجماعات كما نعلم إلى 1298 جماعة قروية و249 جماعة حضرية وبالتالي فمن المفروض أن يفرز التفاعل بين الجماعات المختلفة بضعة آلاف النقابات.

- وجود تفاوت في إحداث النقابات الجماعية بين الأقاليم، إذ يصل أقصى عدد بإقليم سطات، بينما تكتفي أغلب العمالات والعمالات بنقابة واحدة.

- وجود تفاوت بين قطاعات التعاون؛ فمن بين 109 نقابة نجد أن 47 منها تهتم فقط بأربعة قطاعات هي كل من اقتناء وصيانة الآلات والعتاد والنقل العمومي والماء والكهرباء واستغلال وإعداد الغابات.

- ماعدا النقابات الخاصة بقطاع الماء والكهرباء، فإن أغلب النقابات باءت بالفشل بسبب سوء التسيير، والمنافسة العتيقة بين الجماعات الداخلية في نقابة معينة للحصول على الأسبقية في الاستفادة من المشاريع والمرافق المشتركة؛ والتخلص من المرافق التي تمثل خطورة أو تهديدا للجماعة الأخرى (المزبلة...)

وإذا كان النقابات الجماعية نموذجا مأخودا من فرنسا كإطار للتعاون قد حققت نجاحا كبير في تسريع وثيرة التنمية المحلية ووسيلة لإنعاش "البلاد"، وتأطير المنتزهات الطبيعية كمجالات ملائمة ووجيهة للتنمية والإعداد، فإنها في المغرب لم تستطع أن تخلق مجالا للشراكة والتعاون بين الجماعات بسبب الرؤية الضيقة للمستشارين الجماعيين الذين يفضلون إعطاء الاهتمام لدوائرهم الانتخابية دون أن يرقى هذا الاهتمام إلى مستوى الجماعة ككل أو بالأخرى إلى مستوى فوق الجماعة وبسبب الحضور القوي لمؤسسة العامل في تدبير هذه النقابات، مما يجعلها تسقط في البيروقراطية والتوجيه العمودي.

3-سياسة إعداد التراب الوطني: محاولات مترددة

منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات خاصة مع المخطط الخماسي 68-1973، ظهر وعي بأهمية التراب الوطني كشرط مادي وحيوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتجاوز مظاهر الاختلال بين الجهات ومظاهر التفكك التي راحت تميز التراب الوطني ومظاهر الاختلال على المستوى الاجتماعي والبيئي. واعتمد المسؤولون عن سياسة إعداد التراب الوطني لتجاوز هذا الوضع على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية[129]:

– تيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتعيين محكم للمواقع البشرية ولمواقع الأنشطة والتجهيزات.

– المساهمة في التنمية الاجتماعية وذلك بالتخفيف من التباينات الموجودة بين النواحي وتحقيق توازن محالي، الشيء الذي يمكن من الحد من الهجرة.

– العمل على إنماء وحماية الثروات الطبيعية والعمل على إشراك السكان سواء في طوري ابتكار المخطط والعمل على إعداده أو العمل على تنفيذه.

على الرغم من الإقرار الرسمي بوجود اختلالات مجالية وبيئية واجتماعية وبوجود نسبو كبيرة من السكان الذين يعيشون على الهامش وفي وضعية فقر وهشاشة، وبالتالي ضرورة تجاوز هذه المعضلات التي كانت ومازالت تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن كانت وما تزال الهجرة القروية هي الهاجس الذي يؤرق بال المسؤولين لما تسببه من مخاطر سياسية وتدبيرية، وبالتالي ضرورة وقفها أو الحد منها، وذلك من أجل تخفيف الضغط عن المدن الكبرى وحتى المدن المتوسطة التي أخذت تنمو بشكل مهول.

كما يظهر واضحا الطابع الإرادي في هذه السياسة التي تريد إعادة تشكيل خريطة التراب المغربي، وذلك من خلال توطين البنيات التحتية وتوزيع الأنشطة الإنتاجية والتجارية من أجل تحقيق التوازنات المرجوة. إلى جانب الطابع الإرادي يجب الإشارة إلى أن الدولة أخذت على عاتقها تنفيذ هذه السياسة كفاعل رئيسي ومركزي ووحيد وبالتالي هيمنة المقاربة العمودية النازلة عن تصور وإعداد وإنجاز مشروع إعداد التراب الوطني بشكل أحادي وبيروقراطي وتقنوي.

[129] – المخطط الخماسي 68-1973.

2-3- أدوات التنفيذ

ولتحقيق أهدافها المسطرة لجأت الدولة إلى خمسة أدوات أو سياسات أساسية هي توطين البنيات التحتية والإنتاجية المهيكلة، والى تطبيق سياسة الجهوية الوظيفية، والى خلق مؤسسات مسؤولة عن قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والتنمية الجهوية (تابعة تارة لوزارة الداخلية، وتارة أخرى لوزارة السكنى وقليلا ما كانت وزارة مستقلة) والإعتماد على ترسانة من الأدوات العملياتية على مستوى التخطيط والى اللجوء إلى إجراءات تحفيزية للإستثمار

و قد كان اللجوء الى توطين البنيات التحتية والإنتاج وتوطين البنيات التحتية والإنتاجية كأدوات مهيكلة للتراب الوطني (كالموانئ والمطارات والسدود والقطاعات السقوية والصناعات الكمياوية وصناعة الإسمنت...) هو الاجراء الغالب، ويذكرنا بنظرية فرانسوا بيرو حول أقطاب النمو التي تتوافق إلى حد بعيد على مفهوم "مفعول الجدب" وبالتالي إمكانية نشر النمو من حولها بالمجالات المجاورة،حيث راهن المسؤولون على المشاريع العمومية الكبرى على التخفيف من الفوارق البيجهوية وتخفيف الضغط على محور البيضاء – القنيطرة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية لكافة مناطق البلاد.

كما قامت الدولة بدور كبير على مستوى الشبكات، حيث قامت بمجهودات كبيرة لتجهيز البلاد في مجال المواصلات بشبكات من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والنقل الجوي[130]؛ ففي مجال النقل الجوي، أصبح المغرب يتوفر على 15 مطارا منها 11 من حجم دولي الشيء الذي يمكنه من إيصال المسافرين عبر الجو إلى كل من المدن الكبرى وإلى كل المناطق السياحية، كما يراهن على إنجاز 1500 كلم من الطرق السيارة في أفق 2010. وفي مجال التجهيز المينائي، أصبح المغرب يتوفر على 12 ميناء تجاري كبير قادرة على نقل حوالي 50 مليون طن تتوزع بالتساوي بين الصادرات والواردات؛ ويعتبر نقل الفوسفاط والمنتوجات المعدنية النشاط الرئسي لهذه الموانئ وخصوصا ميناء الجرف الأصفر وميناء آسفي وميناء البيضاء وتمر السياسة المائية عبر إنشاء السدود دات الأهداف المتعددة، ومن بين السدود الكبرى العاملة حاليا والبالغ عددها 92 سدا نجد 62 منها لا يتعدى عمرها عشر سنوات و13 أكثر من 40 سنة وتبلغ الطاقة الاستيجابية للسدود الكبرى حوالي 15 مليار متر مكعب، وهو ما مكن من تحقيق هدف سقي مليون هكتار؛ وفي نفس السياق تم القيام بإعدادات هيدروفلاحية لعدد من المناطق كتادلة ودكالة والغرب وملوية... في إطار السقي الكبير الذي شمل 617000 هكتار سنة 1998، وإعدادات هيدروفلاحية في إطار السقي الصغير والمتوسط همت 330000 هكتار بكل من مناطق مكناس وسوس ومراكش وتادلة... كما قامت الدولة من أواسط الستينات بتشجيع

[130] – مديرية اعداد التراب الوطني. المجال المغربي واقع الحال ص108)

السياحة وذلك من خلال خلق وتهيئة 5 مناطق سياحية على طول السواحل (طنجة، سمير، الحسيمة، أكادير، والجنوب الكبير).

وإذا كان من الضروري الاعتراف بأن هذه السياسات والتدخلات القطاعية قد حققت إلى حد ما نتائج اقتصادية إيجابية، وأنها نجحت في إعطاء الحيوية اللازمة لعدد من المناطق بالبلاد وخلق ديناميكيات جهوية غير مشكوك فيها، فإن وضعية المغرب في مجال البنيات التحتية مازالت من جهة إلى أخرى وتتراوح ما بين الإيجابي والسلبي، كما أن الدار البيضاء مازالت حاضرة بقوة في إنتاج الثروة الوطنية بإنتاجها لربح الإنتاج الوطني الخام وبتحقيقها مؤشرا لهذا الإنتاج وصل إلى 208 مقابل معدل وطني يصل إلى 100، ولم تستطع تجاوز هذا المستوى إلاجهتين،وهما كل من جهة الرباط–زمور زعير وجهة دكالة–عبدة[131]،في حين بقيت 13 جهة دون هذه العتبة.

لقد إعتمد توطين البنيات التحتية والإنتاجية بدون شك على مقاربة تقنو– إقتصادية تبحث عن الجدوى الإقتصادية والمردودية المالية، وبالتالي فإنها كانت إنتقائية وقطاعية وتقنوية.

– مقاربة انتقائية لأنها اهتمت فقط بالمناطق والنقط الجغرافية التي تتوفر على خصائص أو موارد قابلة للاستغلال، وهكذا كانت نتائج توطين هذه البنيات محدودة مجاليا ولم تستطع نشر النمو من حولها بالقدر الكافي لخلق تنمية جهوية.

– مقاربة قطاعية، لكونها أولت الأهمية لقطاع بعينه وهكذا سقطت في الوظيفية الأحادية، وبالتالي لم تنجح في تنويع الأنشطة الاقتصادية من حولها.

– مقاربة تقتوية، لكونها ترى في توطين هذه البنيات مسألة تركيبات مالية وتقنية واقتصادية صرفة، الشيء الذي جعل المخططين لايعيرون الاهتمام إلى الإطار الاجتماعي والمجالي المستقيل لها، وبالتالي إلى التحولات السوسيو–ديمغرافية والبيئية والمجالية التي يمكن أن تترتب عنها.

2–3– خلق مؤسسات خاصة بميدان إعداد التراب

كان الجانب المؤسساتي منذ البداية حاضرا منذ البداية في اهتمامات المسؤولين، وعيا منهم بضرورة ربط مسألة الأعداد بسن قوانين وهيآت تتولى مهام التصور والتركيب والتنفيذ والمتابعة، وفي هذا الإطار، ارتأت هذه السياسة الاعتماد على نوعين من المؤسسات:

[131] – مديرية اعداد التراب الوطني المجال المغربي واقع الحال ص108)

– على الصعيد المركزي تم إبلاء المسؤولين إلى الدوائر التالية:

- لجنة وزارية لتجهيز التراب الوطني،
- سلطة حكومية مكلفة بالتنمية الجهوية،
- لجنة وطنية للتنمية الجهوية.

– على الصعيد الجهوي، راهنت هذه السياسة على الدوائر التالية:

- مجلس استشاري جهوي لكل ناحية.
- كتابة دائمة جهوية لدى كل مجلس من المجالس الجهوية.
- مندوبية جهوية للسلطة الحكومية المكلفة بالتخطيط والتنمية الجهوية.

من خلال قراءة تشكيلة هذه الهيئات يظهر أن مأمورية إعداد التراب الوطني كانت شأنا حكوكيا بالدرجة الأولى. وأن أمر اشراك السكان في شؤون إعداد جهاتهم كان أمرا ثانويا، مادام أن المسألة لاتتعدى مستوى الاستشارة إلى مستوى الاشراك الحقيقي[132]. ولكن على مستوى الواقع، لم تكن هناك إرادة لتفعيل هذه المؤسسات؛ إذ أنه باستثناء اللجنة الوزارية الدائمة لتهييئ التراب الوطني التي تضطلع بمهمة التنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات فيما يخص التفكير في إعداد البرامج وإنجاز المشاريع في أفق الوصول إلى توازن متناسق بين مختلف جهات البلاد، فإننا نجد بأن أغلب اللجان والمؤسسات الأخرى كانت غائبة فيما عدا المصادقة على وثائق التعمير. وبهذا لم نكن نجد هيئة قادرة على القيام بدور التحكيم في توزيع الأنشطة والتجهيزات والاستثمارات العمومية بين الجهات.

4-3- أدوات التخطيط

تم اللجوء إلى التخطيط كأداة إجرائية وعملية كمقاربة جديدة لتنظيم المجال المغربي."في أفق رسم حدود ومكونات مجال وظيفي ومندمج قادر على تأمين إطار للحياة لفائدة الأجيال المقبلة،وقادر على معالجة االمشاكل في شمولتها وترابطها"[133]. وترتبط هذه المشكلة أساسا لإختلالات المجالية ومسلس المدين وتدبير الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

ولهذا كانت ضرورة التخطيط ضرورة ملحة لمعالجة التراب الوطني في إطار رؤية مستقبلية، ويعتبر التصميم الوطني لإعداد التراب في هذا الباب أداة تقنية لتحقيق تماسك واندماج مختلف الفاعلين في ميدان التنمية.

---

[132] حسني مصطفى التجربة الجهوية وسياسة إعداد التراب الوطني، منشورات REMALD N° 332001، سنة

[133] -Ministère de l'Intérieur, SNAT. 1993 P.16.

أما الأهداف التي حددها مشروع التصميم الوطني لإعداد التراب فهي[134]:

– تحقيق أكبر إندماج ممكن للتراب الوطني بخلق بنيات تحتية وأرضية للأنشطة الاقتصادية وحركية السكان.

– المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية.

– تحسين إطار حياة المواطنين بتحسين الولوج إلى المرافق العمومية.

– البحث عن أفضل أداء وظيفي لمكونات المجال الوطني من خلال ضبط العلاقة بين النظام الحضري والمجال القروي.

– تحديد التوجيهات الشاملة والقطاعية للجهات، من خلال إعداد تصاميم التنمية والإعداد الجهويين لكل جهات البلاد.

– البحث عن مستويات للتماسك والإندماج من خلال تصاميم مديرية قطاعية (التصميم المديري للطرق، التصميم المديري المائي...)

وقد حاول المخططون إيجاد تصور متناسق وشامل للتراب الوطني، وذلك من خلال تغطية المجال بشكل نازل وعملي؛ حيث تم ربط أدوات التخطيط بعضها ببعض لكي تكون سلسلة من الحلقات المترابطة تبدأ من التصميم الوطني لإعداد التراب، والتصاميم المديرية للتنمية والتهيئة الجهوية، والتصاميم المديرية للتهيئة التعمير، وتصاميم التنمية القروية، وتصاميم التهيئة الحضرية، لتنتهي برخص التجزيئ والبناء.

وهكذا نجد أن الربط كان دائما حاصلا بين سياسة إعداد التراب الوطني وسياسة التعمير والإسكان؛ ولكن النجاح النسبي الذي تم تحقيقه على الخصوص بالمجالات الحضرية من خلال تطبيق تصاميم التهيئة الحضرية قاد فشل في وضع وتعميم الوثائق الأخرى.

إذ لم يتم إنجاز التصميم الوطني لإعداد التراب سوى إلى حدود سنة 2000، وقد شكل هذا الغياب نقصا منهجيا وعمليا لمعالجة المشاكل التي تعترض المبادرات والعمليات "العمومية"[135]، الشيء الذي يعني وجود افتراضين؛ افتراض عدم وجود إرادة عمومية للتحكم في إعداد التراب أو افتراض عدم القدرة على التحكم في التحولات المجالية الجارية من خلال أداة كهاته الوثيقة، أو كلا الافتراضين معا.

[134] Ministère de l'Intérieur, SNAT. 1993 p 20

[135] - Ministère de l'Intérieur, Direction de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire, Diagnostic – SNAT 1993.p 5

كما أن تصاميم التنمية والتهيئة الجهوية لم تر كلها النور، فمن بين سبعة تصاميم، لم تنجز منها إلا أربعة هي تصاميم كل من جهة تانسيفت والجهة الوسطى والجهة الوسطى الشمالية والجهة الوسطى الجنوبية (باهي حسن ومحمد حمدوني علمي ص.37)[137][136]. ونفس الشيء يقال عن تصاميم التصاميم المديرية للتهيئة والتعمير، فمن بين 240 مدينة لم تكن تتوفر منها إلى حدود 1992 على هذا النوع من الوثائق إلا 30 تصميما [138].

ويعاني وضع التصاميم المديرية للتهيئة والتعمير من غياب قانون إطار يجعل منها أداة إجبارية، وبالتالي فإن أغلب المدن لاتتوفر على تصاميم جديدة أصلا أو تنتظر تحيين التصاميم القديمة، مما يجعل نموها معرضا لتطورات غير منتظرة. وهكذا يُفرض الأمر الواقع على المدبرين الحضريين ليصير واقعا معترفا به (حالة إعادة هيكلة مراكز البناء العشوائي وإدماج الدواوير الهامشية في المدار الحضري...).

5-3 – نحو منهجية جديدة لإعداد التراب الوطني

تنبني سياسة إعداد التراب الوطني من سنة 2001 على منهجية جديدة تقوم على ثلاثة ركائز: الحوار الوطني، الميثاق الوطني وأخيرا التصميم الوطني.

وبالتالي لم تعد مسألة إعداد التراب الوطني مسألة تقنية ومسألة ذات مقارنة عمودية نازلة، بل هي سياسة ناتجة عن حوار ما بين كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستويات المحلية والجهوية. كما أن التصميم الوطني هو وثيقة مرجعية أكثر منها ضبطية وملزمة ومن واجبها توفير الرؤية الشمولية للتراب الوطني التي تبرز المبادئ الأساسية والمخاطر والفرص مع ترتيب الأولويات"[139].

وقد ارتكز التصميم الوطني لإعداد التراب على قاعدة أساسية هي مفهوم التنمية المستديمة بحماية على الموارد الطبيعية وحماية الأوساط الهشة وببدل مجهودات كبيرة لإعادة التوازنات المختلفة.

ويعتبر مبدأ الإنصاف الإجتماعي والشجاعة الاقتصادية المبدئين المؤسسين لمنهج الإعداد التي تم اعتماده في هذا التصميم الذي ظهر إلى الوجود سنة 2004 ليغطي نقصا كان دائما موجودا.

وهكذا انتقل إعداد التراب الوطني من تصور كانت غايته هو تحقيق التوازن الجهوي، وكان يجعل من الجهات والدولة هما الفاعلين الأساسيين في عمليات إعداد التراب، كما كان يفترض بأن تعمل الجهات

---

136 -Bahi H et Alami H, Urbanisation et gestion urbaine au Maroc. Imp. Toumi Rabat 1992 p37

137 - Bahi Hassan et Hamdouni Alami, Urbanisation et gestion urbaine au Maroc. Imp. Toumi Rabat 1992.

138 – باهي حسن وحمدوني علمي، نفس المصدر ص.38.

139 – وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، التصميم الوطني لإعداد التراب الوثيقة الترتيبية 2004 ص.1.

الجديدة على معالجة اللاتوازنات الترابية والبحث عن التوازنات المجالية والإقليمية والمكانية، إلى تصور جديد يرتكز على التوافق بين مفهوم الحكامة الترابية القائم على التمفصل التفاوضي والتآزر المتفاوت، بشكل يسمح للاختلافات المحلية بالتعبير عن نفسها بطريقة إيجابية، والانتقال إلى خلق ديناميكيات ترابية مستقلة، وهكذا يكون الانتقال على مستوى التصور في إعداد التراب من المقاربة الاستقطابية عبر التخطيط المركزي إلى المقاربة الترابية الديناميكية عبر آليات الحكامة.

وهكذا يتم تكريس اللامركزية في إعداد التراب، الذي لم يعد واحد بالمفرد هو التراب الوطني فقط، بل الاعتراف بالتراب المتعدد أي خلق الترابات الجهوية الكفيلة بتحمل مسؤوليات الإعداد والتعمير والتنمية الاقتصادية (Les territoires)؛ وهكذا يتم رد الاعتبار للمجالات المتميزة والمتفردة، إما حسب خصوصياتها: المناطق الساحلية، المناطق الجبلية، المناطق القروية البورية، التجمعات الحضرية الكبرى، أو حسب الإستقطابات التي تهيكلها...

4 - اللامركزية الصناعية: سياسة محدودة النتائج

بغرض تحقيق توزيع مجالي أفضل للأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني، قامت الدولة سنة 1983 بإصدار قانون للاستثمار يهم كل أنواع النشاط الاقتصادي وعلى الخصوص منها قانون للاستثمار الصناعي.

ويهدف هذا القانون في مجمله إلى توجيه الإستثمارات الإقتصادية إلى المناطق الهامشية وخارج الدار البيضاء والمدن الكبرى.

وقد إنبنى قانون الإستثمار الصناعي[140] على على أساس تقسيم البلاد إلى 4 مناطق:

- المنطقة الأولى: وتضم عمالة الدار البيضاء أنفا.
- المنطقة التانية: وتضم باقي عمالات الدار البيضاء والمحمدية وبن سليمان.
- المنطقة الثالثة: وتضم ولايات الرباط وفاس ومراكش وممكناس وتطوان وأكادير وأقاليم قنيطرة وأسفي.
- المنطقة الرابعة: وتشمل باقي أقاليم البلاد.

وذلك من خلال تحفيز المقاولين الصناعيين على الإستثمار بالمناطق الأكثر هامشية، وذلك بتقديم إمتيازات إلى المقاولات الناشئة والمتواجدة بالمناطق البعيدة عن المركز وهي المنطقة الرابعة. وقد همت هذه

[140] -Boussetta Mohamed les incitations à l'investissement industriel et développement régional. In. Région et développement économique Rabat 1995.p 196

الإمتيازات كل من الحقوق الجمركية على أدوات ووسائل التجهيز المستوردة والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لهذه الأدوات والتجهيزات والإعفاء من واجبات التسجيل عند إقتناء الأراضى، والإعفاء من ضرائب الإستغلال في السنوات الخمسة الأولى بعد الإنشاء...

وقد أبانت التجربة أنه رغم التسهيلات الإمتيازات المقدمة سواء على الصعيد المالي أو على الصعيد الالجبائي،فإن المناطق المستهدفة لم تنجح في جلب الإستثمارات الصناعية الموجودة، واستحرة الدار البيضاء والمحمدية في السيطرة على أغلبية الأنشطة الصناعية، وبالتالي "فإن قانون الإستثمار الصناعي لم يستطع الحد بفعالية من تمركز الأنشطة الصناعية ولم ينجح في تأمين تنمية جهوية متوازنة"[141]

فعلى صعيد الإستثمارات الصناعية،واصلت منطقة الدار البيضاء جدب أهم نسبة للإستثمار بالبلاد[142]، حيث إستقبلت سنة 1993 44٪ من مجموعة الإستثمارات المرتقبة بالبلاد أي قيمته 3602،9 مليون درهم، أما المنطقة الرابعة فلم تستطع إستقطاب أكثر من 21٪ أي ماقيمته 945 مليوندرهم من الإستثمارات.

على مستوى التشغيل، استمر محور الدارالبيضاء–المحدمدية في احتكار أهم نسبة من مناصب الشغل، حيث وصلت نسبة المناصب المخلوقة سنة 1993 مستوى 45٪ من مجموع المناصب المخلوقة على الصعيد الوطني[143].

ويمكن القول على أن قانون الاستثمار الصناعي لم يفشل فقط في توجيه الاستثمارات إلى المناطق المستهدفة، لم يحد من سيطرة الدارالبيضاء عليها ولكنه عاقب بعض هذه المناطق الهامشية كإقليم آسفي عندما وضعه في خانة المنطقة الثالثة إلى جانب المدن الكبرى.

ويمكن إرجاع هذا الفشل في تسريع التنمية الجهوية إلى عوامل بنيوية بالدرجة الأولى ترتبط بما يمكن أن يسمى باقتصاد السلم (Economie d’échelle) أو الاقتصاد الخارجاني (Economie externalisée) تتجاوز في تأثيرها على توجيه الاستثمار مفعول التحفيزات والتسهيلات الضريبية والمالية.

أما الضريبة فلا تمارس بالفعل إلا تأثير ضعيفا على توطين الاستثمارات ،وسنجد بالمقابل بأن وجود بنيات تحتية ملائمة ووجود إقتصاد حيوي ووجود طلب على السلع والخدمات هي العوامل المحددة في هذا التوطين؛ حيث يوفر عنصرا البنيات التحتية والسوق إمكانيات الربحية والآمان[144].

---

[141] –Bousstta (M) idem. p.200

[142] -Adile Hassan, Stratégie de développement régional et structure des Marchés locaux d’emploi: le cas du complexe de Jorf Lasfar. In La région. Revues « vues économiques N°10 1998 P.151.

[143] - Boussetta (M) idem P.200.

[144] - Boussetta (M), idem. P.200.

كما يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل، يد عاملة مدربة وأطر تقنية وتدبيرية كفأة، فضعف الجادبية للمناطق الهامشية يمكن ربطه بضعف التكوين والتأهيل المهني بالبلد عامة وبالمناطق البعيدة وغير المؤهلة خاصة، فالبنك الدولي يرى بأن "المقالات المغربية الكبرى تشتكي من غياب يد عاملة مؤهلة... وغياب أطر متوسطة وتقنيين يتوفرون على تكوينات ومؤهلات مهنية رصينة" (البنك الدولي ص.72)[145]، والحقيقة أن الخلل في بنية التكوين يؤدي إلى اختلالات بين العرض والطلب على الأيادي العامل سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجهوي.

5- السياسة الجهوية: على محك التجريب والتدرج

تعد الجهوية سياسة خاصة ترمي إلى إعادة تشكيل التراب الوطني بواسطة إعادة ترتيب مكوناته المجالية وتوجيه التيارات البشرية والاقتصادية وذلك قصد مواجهة الإختلالات الجهوية المتزايدة وتصحيح التفاوتات الموجودة بين المركز والمناطق الهامشية، وهي بالتالي سياسة تعبر عن إرادة عمومية لتحقيق العدالة المجالية.

وقد بدأ الاهتمام بالبعد الجهوي بالمغرب مع تهييئ المخطط الخماسي 68-1972 الذي يعتبر أول مخطط اقتصادي أعطى للبعد المجالي أهمية خاصة، حيث خصص جزءه الثالث لتوطين الاستثمارات حسب الأقاليم، وقد تلا هذه الخطوة إحداث الجهة الاقتصادية سنة 1971 ولينتهي الأمر سنة 1996 بإحداث الجهة اللامركزية.

1-5- الجهة الاقتصادية

في إطار السياسة الاقتصادية العامة التي كانت تهدف بالأساس إلى تحقيق النمو الاقتصادي ورغبة من الدولة في نهج سياسة تنموية إرادية لمواجهة الاختلالات الجهوية كان التفكير في وضع إطار جهوي ملائم، وقد أفضت أعمال مجموعة الدراسات الجهوية إلى اختيار الجهة الوظيفية من بين الاختيارات الأخرى (الجهة – إطار إداري، الجهة – إطار للدراسات، الجهة المستقطبة، الجهة – إطار للعمل الاقتصادي) وذلك للاعتبارات الثلاثة التالية [146]:

- أداء الوظيفة الاقتصادية كإطار للتنمية وبرمجة المشاريع.
- أداء الوظيفة الجغرافية باعتبارها مجالا لاستقطاب الأنشطة والسكان.
- أداء الوظيفة الإدارية من خلال توطين ونشر المصالح الخارجية للدولة.

[145] - La Banque Mondiale, Renforcement du secteur privé au Maroc, 1993.

[146] - Dibs Mohamed Contribution à la réorganisation de la politique du développement régional au Maroc, in Gestion et société n°15 1986.

وإذا كانت الوظيفة الإدارية لم تستطع أن ترقى منذ الاستقلال، من خلال إعطاء الأسبقية لتراب الإقليم والعمالة، إلى ما كان يصبو إليه أصحاب القرار من بناء ترابي متماسك وصلب، فقد اقتصر الأمر أساسا في فترة لاحقة على الوظيفة الاقتصادية، لتصبح جهة 1971 (حسب ظهير 16 نونبر 1971) إطارا للبرمجة الاقتصادية وإقامة الدراسات التقنية تحت إشراف مؤسسات خاصة ومحددة في إطار جغرافي يجمع عددا من الأقاليم المغربية. من هنا أصبحت الجهوية عنصرا أساسيا ومندمجا بشكل كبير في منهجية التخطيط المركزي... أما الأهداف المسطرة فقد كانت كالتالي[147]:

– تسيير التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توطين ملائم للسكان والأنشطة والتجهيزات؛

– تقليص التفاوتات الجهوية؛

– حماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة البيئة؛

– وأخيرا إشراك الساكنة في مجهود التنمية؛

وتبقى هذه الأهداف التي حددتها التنمية الجهوية حسب تجربة 1971 غايات عامة، يمكن أن تطبق في كل البلدان، فيما لم تستحضر هذه التجربة الأهداف الوسيطة والعملية الكفيلة بترجمة الغايات العامة إلى نتائج منتظرة ولم تسطر الأهداف الخصوصية والإجرائية والإحصائيات والمؤشرات التي يمكن أن تمكن إشكالية التقييم والمتابعة والتحليل بشكل مستمر ودائم والعمليات التي تمكن من تصحيح الأخطاء.

وقد ركز المخطط الخماسي 68- 1972 على شرطين أساسيين في تحديد الجهات السبع وهما "الكتلة البشرية الكافية" و"أفضل تماسك داخلي"[148] لتحديد "الكتلة" يجب الأخذ بعين الاعتبار الثقل الديمغرافي للجهة وحجمها الاقتصادي والطاقات الممكنة. كما أن الوصول لجهة ناجعة يفترض "وجود حاضرة جهوية وشبكة حضرية متراتبة من جهة ووجود تماسك إداري وشبكة مهيكلة للنقل من جهة ثانية".

وبهذا لا تتمتع الجهة الاقتصادية بالشخصية المعنوية بل يقتصر دورها على وظيفة إقتصادية، ولكن المشرع خصها كإطار عمل إقتصادي بمجموعة من المؤسسات وأهمها:

– مديرية للتنمية الجهوية لتنفيذ وتسيق الأشغال والدراسات والأعمال...تحت إشراف الوزير الأول.

– هيئة إقليمية استشارية تتألف من رؤساء مجالس العمالات والأقاليم المعينة... وهي هيئة تبدي رأيها في جميع برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتهيئة الترابية بالإضافة إلى دورها الإستشاري.

147 – بلاوي أحمد ص.106.

148 – بلاوي أحمد ص.107.

ولكن الجهة لم تكن تتوفر على وسائل بشرية ولوجتسية، كما أن هاته الهيئات والمؤسسات لم تفعل في غالب الأحيان، مما يعكس غياب الإرادة في تطبيق مقتضيات التنمية الجهوية بينما تم استغلال الإطار الجهوي كأرضية لتوطين التجهيزات والأنشطة الإقتصادية.

أما فيما يخص التقسيم الجهوي فإنه أفضى إلى إحداث 7 جهات إقتصادية، وهي كل من الجهة الجنوبية وجهة تانسيفت والجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية والجهة الوسطى الشمالية والجهة الشرقية والجهة الوسطى الجنوبية. فبالإضافة إلى الاحالة على بعض الإتجاهات الجغرافية في تنمية الجهات"كمعطى موضوعي" فإن المخططين قد راعوا عدة اعتبارات تقنية وإقتصادية وسياسية واجتماعية... ولهذا الغرض حددوا عدة معايير في بناء الجهات السبعة[149]:

– المعيار الطبيعي الذي يأخد بعين الإعتبار الظروف والعوامل التضاريسية والمناخية وإمكانيات السقي.

– المعيار الديموغرافي الذي يأخد بعين الاعتبار للمراكز العمرانية الكبرى والكثافة السكانية وتوزيع السكان الحضريين والقرويين.

– معيار إشعاع المدن، إذ يجب أن تتوفر كل جهة على مدينة مركزية مهمة قادرة على أن تقوم بدور الحاضرة الجهوية.

– المعيار الخاص بالوضعية الإقتصادية، الإمكانيات والطاقات، القيمة المضافة الصناعية، وضعية البنيات التحتية وشبكة الطرق.

كما راعى المخططون إعطاء كل جهة اقتصادية واجهة بحرية: فما عدا الجهة الوسطى الجنوبية، أمست كل الجهات ذات منفد على البحر لربط علاقات التبادل مع الخارج.

نلاحظ إذن وجود تأثير واضح لنظرية أقطاب النمو والاستقطاب على مستوى معايير التقسيم، خصوصا اشتارط وجود قطب قوي للتنمية داخل كل جهة. هذه المقاربة تجعل من الجهة مجرد إطار للنمو الاقتصادي والاستقطاب المجالي، كما تكشف عن الرغبة الملحة في إعطاء الجهات بعدا اقتصاديا خارجيا.

بدلا من "تحديد الجهة كمجموعة من الأقاليم التي تربطها على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي علاقات من شأنها أنه تنشط التنمية ومن ثمة تبرير تهيئة شاملة" و"إطارا للعمل الاقتصادي حيث تجرى الدراسات وتطبيق البرامج من أجل تنمية منسجمة ومتوازنة بين جهات البلاد"(البند 2 من ظهير 16 يونيو 1971)، تبين عند عملية التطبيق أن التقسيم الجهوي قد راعى إلى حد بعيد الاعتبارات السياسية

[149]- El Kharraz Aziz, Stratégie régionale et développement économique au Maroc. Thèse de Doctorat. Université Monpelier III 1992.

والإدارية، وذلك باحترام حدود الأقاليم الموجودة وتقسيم المنطقة الجغرافية الواحدة إلى أكثر من جهة كما هو الشأن بالنسبة لمنطقة الريف.

كما يظهر أن الجهة لم تخرج عن المنطق المركزي للمجال الذي جعل منها مجالا للاتمركز في اتخاذ القرار وإطارا لإقامة الدراسات، مما دعا ألان كليس إلى القول "بأنها تجميع براجماتي للأقاليم على أسس سياسية وإدارية أكثر منها اقتصادية"[150] لتشكيل الجهة، أما مصطفى الشويكي فقد استخلص "أن تقطيع 1971 جاء استجابة لمتطلبات ظرفية كان فيها التخطيط الاقتصادي ضرورة يفرضها المحيط الدولي والجهوي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فرضت الجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الإداري. فجاءت معايير التقطيع الجهوي تقنية في ظاهرها وسياسية في أهدافها وتفعيلها".[151]

وقد اتبثت التجربة أن هذه الجهات كانت تفتقد إلى التلاحم الداخلي الضروري، ولم تتجاوز مستوى كونها مجموعات كبيرة من الأقاليم المتجاورة، كما لم تستطع الأقطاب الحضرية كعواصم جهوية جدب المناطق التابعة لها داخل الجهة نحو التنمية المنشودة، بل إن الكثير من المجالات المجاورة لتلك الأقطاب مازالت تعاني من العزلة وضعف التجهيز وانخفاض مؤشرات التنمية الإجتماعية، كما أنها لم تتمكن من تكوين شبكات حضرية قادرة على تأطير التنمية في كل مكان.

وإذا كانت الجهوية قد كرست العواصم الجهوية السبعة كحواضر جهوية، تذكرنا "بمدن التوازن" بفرنسا، فإنها فشلت إلى حد كبير في الحد من الاختلالات الجهوية، إذ أنها لم تستطع فعلا توجيه وتوطين الاستثمارات العمومية كما كان ذلك محددا في المخططات الاقتصادية، واستمرت الجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية في استقطاب الأنشطة والسكان والاستثمارات كما كان الأمر سابقا. فالمخطط الثلاثي 81-1985 للصندوق الخاص بالتنمية الجهوية مثلا، كان قد خصص 24٪ فقط لصالح الجهة الوسطى، ولكن حصة هذه الجهة، ارتفعت عند التوزيع الفعلي للنفقات العمومية، إلى 43٪ من هذه النفقات. كما استمر محور الدار البيضاء – القنيطرة، حسب وزارة الصناعة حتى سنة 1990 من احتكار 60،6٪ من المؤسسات الصناعية و58،6٪ من مناصب الشغل و59،8٪ من قيمة الإنتاج، وتأكد أيضا استمرار الجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية إلى حدود 1993 في الاستحواذ على 65٪ من الناتج الداخلي الخام؛ و40٪ منها للأولى و25٪ منها للثانية،

[150] - CLAISSE "stratégie d'Aménagement et supports sociaux au Maroc" in "Etats, territoires et terroirs au Maghreb" - éd. CNRS. Paris – 1995. Page 249

[151] – الشويكي مصطفى، تطور معايير التقطيع الجهوي بالمغرب، مداخلة كانت قد نظمتها شعبة الجغرافيا بكلية الآداب بمراكش سنة 1997..

بينما لم تتجاوز الجهة الوسطى الشمالية والجهة الوسطى الجنوبية والجهة الشرقية عتبة 6٪ لكل واحدة على حدة[152].

أما مسؤولة فشل التجربة الجهوية لسنة 1971، فيبدو مما سبق أنها ترجع أساسا للعوامل التالية:

– غياب تصور ملائم لمخطط الجهة سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى الجغرافي وانعدام الإرادة السياسية في تفعيل الجهوية.

– فشل المخططات الاقتصادية تارة أو اختفاءها تارة أخرى بسبب تراجع الموارد المالية العمومية، بسبب تراجع أثمان الفوسفاط، تكاليف حرب الصحراء...مما لم يساعد على متابعة مشروعات التنمية الجهوية كما كان مسطرا في السياسات العمومية آنذاك.

– صعوبة معاكسة اقتصاد السوق الذي نهجه المغرب خصوصا يعد تطبيق سياسة التقويم الهيكلي وسياسة التحرير والخوصصة...

- استمرار هيمنة المركزية واستقرار النخب السياسية والإدارية والمالية بمحور الرباط — البيضاء يدفعها إلى تفضيل المجالات التابعة لها في توطين الاستثمارات العمومية.
- عدم مطابقة نظرية مراكز النمو لواقع البلدان السائرة في طريق النمو؛ ومنها المغرب، بسبب ضعف الرأسمالية الوطنية والانتقائية في توطين الاستثمارات العمومية.

وفيما يخص القطاعات الاجتماعية نلاحظ من خلال النشرة الإحصائية للمغرب برسم سنة 1986-87 أن قطاع التعليم مثلا، قد سجل في الجهة الوسطى، على مستوى التعليم الابتدائي، تواجد 21834 معلم ومعلمة لتدريس 271218 تلميذ وتلميذة، وسجل في الجهة الشمالية الغربية تباعا 15314 كعلم ومعلمة و173292 تلميذ وتلميذة، وبالتالي فإن هاتين الجهتين تسجلان لوحديهما 46،6٪ من مجموع رجال التعليم و54،2٪ من مجموع الثلاميذ على الصعيد الوطني.

وعلى مستوى الصحة، نجد أن الجهة الشمالية الغربية تعرف تواجد 1402 طبيب عامل في القطاعين العام والخاص. تليها الجهة الوسطى بـ 1237 طبيب، لتحققا لوحديها مجموعة 2639، أي نسبة 66،9٪ من مجموع الأطباء بالمغرب.

يتبين إذن أن جهوية 1971 لم تقم منذ نشأتها سوى بدور ثانوي في التخفيف من الاختلالات الجهوية، وعلى الرغم من المخططات الجهوية والتوزيعات التي طالت الاستثمارات العمومية على الجهات السبعة فإن

[152] - Bouhia A, Disparité régionales et croissance de l'économie marocaine n°10, 1998 P.124.

السياسة المتبعة في ميدان الجهوية أعطت الأولوية لتهيئة المدن الكبرى[153]. فبفضل المشاريع العمومية الكبرى استفادت فعلا المدن الكبرى من التجهيزات والمرافق الاجتماعية كالجامعات والمستشفيات وكميات الإسكان والتهيئة الحضرية والمناطق الصناعية... إلى أن أصبحت أقطابا جهوية قوية، ولكنها منفصلة عن واقعها ومحيطها الجهويين؛ في حين أنه كان من المفروض أن تخضع تهيئة الأماكن لخطة محكمة مبنية على أساس شبكة من أقطاب النمو المتمفصلة والمترابطة فيما بينها عموديا وافقيا وعلى أساس القيام بقاطرة التنمية الجهوية؛ وليس خلق مدن توازن متباعدة عن بعضها البعض وغير مندمجة في محيطها.

2-5- نحو إرساء الجهة اللامركزية

بعدما فشلت السياسة الجهوية لسنة 1971 في محو الفوارق الموجودة بين الجهات وداخلها وأكدت كل المؤشرات على الهيمنة المطلقة للجهتين الوسطى والشمالية الغربية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد الاجتماعي، بدأت السلطات العمومية في مسلسل جهوي جديد قصد رأب الصدع والتخفيف من الاختلالات واللاتوازنات الجهوية، وذلك من خلال إعطاء الجهات إمكانيات خلق دينانيات ترابية ذاتية.

وستصبح الجهة لأول مرة جماعة محلية بمقتضى الفصل 94 من دستور 1992، وهكذا أصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالين المالي والإداري كباقي الجماعات الأخرى.

أما عن الأسباب التي دفعت السلطات العمومية إلى السير في هذا الاتجاه فيمكن أن ناخصها في ثلاثة أنواع من العوامل:

- فشل التجربة الجهوية لسنة 1971 القائمة على البعد الوظيفي والمقاربة المركزية في التخطيط وذلك في الحد من الاختلالات المجالية؛

- أسباب سياسية ترتبط باستكمال مسلسل اللامركزية التي انطلقت منذ فجر الاستقلال لتكرس الديمقراطية كأسلوب لمعالجة قضايا الشأن المحلي والجهوي عبر المجالس المنتخبة؛

- التركيز على القدرات المحلية والجهوية في إحداث الديناميكيات الترابية، فالجهوية ستساعد كثيرا على النمو، كما أن النمو سيساعد على نجاح الجهة... عندما ستكثر الموارد ويتعمم النمو على جميع المناطق وليس فقط على المناطق الغنية التي تتمركز فيها الحياة الاقتصادية وهذا مايسمى عادة بمحور الدارالبيضاء - القنيطرة[154]؛

---

153 - الحمراوي محمد عبد الصمد، "استراتيجية التنمية المحلية" المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية العدد16 ص.90 السنة 1998.

154 - الحوار الذي أجرته جريدة الاتحاد الاشتراكي مع فتح الله ولعلو حول تجربة الجهة بالمغرب عدد 5186 بتاريخ 22 أكتوبر 1997.

1-2-5- الإطار القانوني والمؤسساتي:

أهم ماجاء به القانون المؤسس للجهة باعتبارها جماعة محلية[155] هو تنظيم الجهة وتقسيم الجهات.

أولا تنظيم الجهة:

يقوم تنظيم الجهة بالمفهوم الجديد على إعطاء الجهة جهازا تشريعيا هو المجلس الجهوي وجهاز تنفيذي على رأسه عامل إقليم مقر الجهة (الوالي) ورئيس المجلس الجهوي.

ففيما يخص المجلس الجهوي، فيتم انتخابه لمدة ستة سنوات بطريقة غير مباشرة بواسطة نظام اللائحة، ويتألف المجلس الجهوي من نوعين من الأعضاء أعضاء مقررون ويتكونون من ممثلي الجماعات المحلية وممثلي الغرف المهنية وممثلي المأجورين، وأعضاء استشاريون ويتألفون من أعضاء البرلمان المنتخبين داخل الجهة ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم ويتم انتخاب أعضاء المجلس بالاقتراع العام غير المباشر ولمدة تتراوح ما بين 4 و6 سنوات[156]. أما فيما يخص الجهاز التنفيذي فهو يتكون من الوالي الذي يعتبر المسؤول عن تنفيذ مقررات مجالس الجهات بالإضافة إلى ممارسة الاختصاصات الممنوحة إليه كإنجاز أعمال البيع وإبرام الصفقات وإعداد الحساب الإدارية وتنفيذ الميزانية واتخاذ القرارات المحددة للضرائب والرسوم الجهوية وتمثيل الجهة أمام القضاء، ويتكون أيضا من رئيس المجلس الجهوي الذي انيطت به مسؤولية استدعاء المجلس لعقد الدورات العادية والاستثنائية وإعداد جدول الأعمال مع أعضاء المكتب وتسيير المحلي واستدعاء الموظفين لحضور جلسات المجلس وحفظ وإدارة الممتلكات الجهوية...

وفيما يتعلق بالموارد المالية، فقد ميز المشرع بين الموارد الداتية والموارد الجبائية المحولة من الدولة للجهات.

وتخص الموارد الداتية الضرائب الأصلية وهي الرسم المفروض على رخصة الصيد البحري والرسم المفروض على استغلال المناجيم والرسم المفروض على الخدمات المقدمة من جهة والرسوم الإضافية المفروضة محليا على النظافة والمقالع وعقود التأمين والعربات.

أما الموارد الجبائية المحولة من الدولة للجهات؛ فقد نص قانون الجهات في فصله 65 على أن الجهات تستفيد من دخول الضريبة العامة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات، وتحدد شبه الاستفادة بالنسبة للجهات من خلال قوانين المالية السنوية.

---

155 – الظهير الشريف رقم 84-97-1 الصادر بتاريخ 2 أبريل 1997 منشور بنمير المهدي، الجهة بين اللامركزية واللاتمركز الإداري، المطبعة والوراقة الوطنية مراكش 2002.

156 – المرجاني عبد الحق "آفاق الجهوية بالمغرب من خلال دستور 1996 والقانون 47/96 الاتحاد الاشتراكي عدد 5/45 11 شتنبر 1997.

وإلى جانب هذه الموارد، توجد موارد أخرى حددها المشرع فيما يلي: الإعانات التي تمنحها الدولة والمؤسسات العمومية،مداخيل الأملاك الخدمات والقروض والهيئات والوصايا.

كما أحدث المغرب صندوق للموازنة والتنمية الجهوية يمول بين طرف الدولة والجهات الغنية لتمويل المشاريع في الجهات الفقيرة وذلك من أجل تحقيق الانسجام بين الجهات اجتماعيا واقتصاديا وتحقيق التضامن على الصعيد الاجتماعي[157].

رغم إرادة الدولة في تكوين الجهة كجماعة محلية، فإنها تبقى في المحصلة إرادة محدودة الارتقاء بها إلى جماعة ترابية فعليه وذلك لثلاثة اعتبارات:

– استحواذ مؤسسة الوالي (عامل مقر الجهة) على معظم السلطات التنفيذية، مما جعل رئيس المجلس الجهوي مجرد مساعد في تسيير المجلس، وجعل من الدولة حاضرة في تسطير قراراتها وتمرير اختياراتها عبر بوابة اللامركزية والديمقراطية المحلية.

– اللجوء إلى الاقتراع غير المباشر في اختيار أعضاء المجلس الجهوي، يعطيه صورة مجلس استشاري للأعيان الكبار، أو صورة مجلس اقتصادي واجتماعي جهوي.

– محدودية الموارد المالية؛ حيث تبقى الجهة خاضعة في كل مواردها لأطراف أخرى كالدولة، طالما أنها لا تتوفر على موارد مالية مستقلة كما هو شأن الجماعات القروية والحضرية...

2-2-5- التقطيع الجهوي الجديد

إذا كان التقطيع هو الذي ينتج الإطار الجغرافي للسياسة التنموية الجهوية ويضمن شروط نجاحها، فمن الضروري أن يعتمد على أسس موضوعية وأن يأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات المحلية ويدمج متطلبات التنمية الوطنية، فمن المسلم به أنه ليس هناك تقطيع مثالي من العيوب والإنتقادات، ولكن لابد من الإقرار بوجود حد أدنى من "التعسف" عند وضع الخريطة الجهوية لأن الأمر يتعلق بمجال جغرافي وبشري واقتصادي يصعب، في كثير من الأحيان، الفصل بين مكوناته رغم الخصوصيات التاريخية والطبيعية[158].

وقد تم اللجوء إجمالا إلى ثلاثة مجموعات من المعايير في صياغة الخريطة الجهوية:

– المجموعة الأولى وترتبط بالاعتماد في تقطيع التراب الوطني لا على المعطيات التاريخية والطبيعية مع الخذ بعين الاعتبار لكل الحساسيات الثقافية والعرقية كجهة دكالة–عبدة نموذجا؛

---

157 – المرجاني عبد الحق مرجع سابق.

158 – عامر محمد، إشكالية التقطيع الترابي في البناء الجهوي، مجلة الحوليات المغربية للإقتصاد عدد 20، 1997.

– المجموعة الثانية وترتبط بالتكامل الوظيفي والاستقطاب الحضري في بعض الجهات كجهة الدارالبيضاء الكبرى نموذجا؛

– المجموعة الثالثة وترتبط بالمعايير السياسية والجيوستراتيجية التي تفرض معالجة خاصة لبعض الجهات كالجهات الصحراوية الثلاثة أو الجهة الشرقية نموذجا؛

وإذا كان اللجوء إلى هذه المعايير قد أفرز جهات نموذجية، فإنه قد كان من الضروري الاعتماد على أكثر من مجموعة معايير لتحديد الجهات الأخرى.

فبالاعتماد على الطوبونيميا يظهر فعلا أن المخططين قد لجأو إلى المزج بين المعايير المختلفة لتحديد الجهات.

خطاطة رقم 9: توزيع الجهات حسب المعايير والتسميات

الجهات	المعيار التاريخي والثقافي	المعيار الطبيعي	وجود مدينة كبيرة	وجود مدينة متوسطة وصغيرة	معيار الاتجاه الجغرافي
وادي الذهب – لكويرة		+		+	
العيون–بوجدور– الساقية الحمراء		+		+ +	
كلميم – السمارة				+ +	
سوس — ماسة – درعة	+ +	+			
الغرب — الشراردة + بني حسن	+ + +				
الشاوية – ورديغة	+ +				
مراكش — تانسيفت – الحوز	+	+	+		
الجهة الشرقية					+
الدارالبيضاء الكبرى			+		
الرباط — سلا — زمور — زعير	+ +		+ +		
دكالة — عبدة	+ +				
تادلة – أزيلال	+			+	
مكناس — تافيلالت	+		+		
فاس + بولمان			+	+	
تازة — الحسيمة — تاونات				+ + +	
طنجة — تطوان			+ +		
مجموع التسميات	14	4	8	10	1

إذ يبين الجدول أعلاه أن التقطيع الجهوي قد اعترضته إكراهات ترتبط أساس في تحديد هوية كل جهة وتحديد الوحدات الجغرافية المكونة لها، إذ أنه تم الاعتماد على 37 إسم لتكوين الجهات الستة عشر بمعدل 2،3٪ وحدة جهة، وكلما تشكلت جهة ما من أكثر من مكون واحد إلا وكان تعبيرا عن الصعوبات في إيجاد وحدة متجانسة وهكذا يمكن أن نميز بين:

– الجهات المتجانسة والتي تتكون وحدتين أو وحدة واحدة بالاعتماد على معيار واحد كجهتي دكالة — عبدة والشاوية ورديغة اللتان تعتمدان على المعيار التاريخي – الثقافي – الأثني وجهة الدارالبيضاء الكبرى باعتبارها تجمها حضريا كبيرا واحدا وجهة طنجة – تطوان باعتبارها قطبا مزدوجا (Bipôle urbain)، وجهة فاس – بولمان حيث تم التأكيد على الترابط الحضري بين مدينة كبيرة ومدينة صغيرة وجهة كلميم – السمارة حيث تم التركيز على الطابع الحضري لمنطقة صحراوية.

- الجهات المتكاملة؛ وهي الجهات التي تم الاعتماد في تكوينها على ثلاثة مكونات أو أكثر وعلى أكثر من معيار واحد، كجهة وادي الذهب — لكويرة حيث تم اللجوء إلى المعيار الطبيعي والمعطى الحضري، وجهة تادلة–أزيلال وجهة مكناس تافيلالت حيث تم المزج بين المعطى الأثني والثقافي والتاريخي من جهة والمعطى الحضري من جهة ثانية، وجهة مراكش — تانسيفت — الحوز حيث تم اللجوء إلى المعطى الحضري والمعطى الطبيعي والمعطى الأثني والثقافي؛

- الجهة المختلطة؛ وهي الجهة الواحدة التي تم الجمع فيها بين عدد كبير من المكونات الجغرافية وبالتالي يصعب ايجاد تسمية ملائمة لها غير المعطى الهندسي كالجهة الشرقية.

والملاحظ أيضا أن مجموعة المعايير الثقافية والأثنية التاريخية تأتي في مقدمة التسميات؛ حيث تحصل هذه المجموعة على 14 إسما من بين 37، وهو ما بين الإرادة في ترسيخ الطابع الثقافي والتاريخي كأساس لاستار مفعول الهوية باعتباره عاملا من عوامل النهوض بالجهة.

وتأتي في المرتبة التانية الأسماء المرتبطة بالمدن المتوسطة والصغيرة ب10 أسماء والأسماء المرتبطة بالمدن الكبيرة ب 8 أسماء، وهو دليل أيضا على الإرتكاز على الإستقطاب الحضري كأساس للبناء الجهوي.

ولكن هذا التقطيع الجديد قد أبان عن الرغبة في تغييب يعض الوحدات التي تفرض نفسها كوحدات متجانسة مما خلف نوعا من الارتباك. كتقسيم الصحراء المغربية إلى 3 جهات، وتقسيم منطقة الريف بين ثلاثة جهات مختلفة، أو تغييب بعض الوحدات كالجبال المغربية حيث لم تتم الإشارة ولو واحدة إلى هذه الوحدات وأحسن مثال على ذلك جهة نادلة–أزيلال حيث ثم إغفال الإشارة إلى مدينة بني ملال كمدينة كبيرة في حين تمت الإشارة إلى أزيلال كمدينة صغيرة للدلالة على الأطلس الكبير الأوسط، كما ثم إغفال الأطلس الكبير المغربي ليتم دمجه تحت يافطة الحوز!

وإذا لم يكن من البديهي وجود تقطيع ترابي مثالي؛ فإن التقطيع الجهوي الحالي يفرض بالضرورة مجموعة من الملاحظات التي أصبح الكل متفقا عليها:

– وجود عدد مبالغ فيه للجهات (16) وذلك بالنظر إلى عدد السكان ومساحته والإمكانيات البشرية والمالية والكلفة المترتبة عن الهيكلة الجهوي[159].

- كون المعايير التي تم الاعتماد عليها تتسم في مجملها بالعمومية، بحيث يمكن استعمالها في أي وقعة جغرافية كيفما كانت طاقتها وموقعها.

- الجهة الجديدة هي عبارة عن كونفدرالية للعمالات والجماعات، حيث تم الاحتفاظ بالحدود الترابية لهاته الأخيرة مع العلم أن هناك العديد من العمالات والأقاليم التي وضعت حدودها لاعتبارات لا تنسجم دائما ومتطلبات التنمية الجهوية.

- انعدام التوازن في توزيع الجهات، فعلى مستوى الأقاليم نجد جهة وادي الذهب – لكويرة تضم إقليما واحدا، في حين تتوفر جهة سوس – ماسة – درعة وجهة مراكش تانسيفت الحوز على 5 أقاليم لكل واحدة منها، وعلى مستوى الجماعات لا تتجاوز عدد هاته الأخيرة بجهة وادي الذهب لكويرة 13 جماعة، فيما يصل عددها إلى 239 بجهة سوس ماسة – درعة: أما على مستوى السكان فالفوارق صارخة ما بين الجهات الصحراوية وباقي الجهات المغربية، حيث تصل عدد السكان مثلا بجهة وادي الذهب – لكويرة برسم إحصاء 1994 إلى 36751 نسمة فيما وصل عدد سكان جهة الدار البيضاء الكبرى إلى 3094203 نسمة.

- تجاهل الديناميكيات المجالية والاقتصادية والبشرية التي تهيكل المجال الوطني؛ حيث تم كسر الوحدة التي تربط مثلا مدينة الدار البيضاء مع ظهيرها الخلفي المكون من إقليمي سطات والجديدة من خلال إحداث ثلاثة جهات.

- تواجد 4 عواصم جهوية (الرباط، البيضاء، القنيطرة، سطات) على بعد مسافة لا تتجاوز 180 كلم، مما أعطى جهات طولية على شكل فواكه الموز وبالتالي أبعدنا من النموذج المثالي للجهات (الشكل السداسي).

[159] – عامر محمد مصدر سابق ص.10.

المبحث الرابع: مقاربات التنمية الترابية، التضارب وضعف التمفصل

جربت الدولة المغربية عدة سياسات في الإعداد والتنمية قصد تحديث البلاد وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق بها، فقد لجأت تارة إلى انتقاء بعض المجالات كمجالات وأقطاب نمو لتسريع وثيرة التنمية، ولجأت تارة ثانية إلى تقسيم البلاد إلى مجموعة من الجهات والجماعات في إطار سياسة اللامركزية من خلال إشراك السكان في تدبير مجالاتهم الترابية، وقامت في تارة ثالثة بتحديد مجالات تدخل كدوائر خاصة لتثمين الاستغلال الاقتصادي، واستندت تارة رابعة على قوانين استثمارية خاصة لتحقيق أهداف معينة.

وقد كانت هذه السياسات متزامنة في بعض الأحيان ومتفاوتة في أحيان أخرى، ولكنها كلها تدخل في إطار إستراتيجية إعداد التراب وتنميته، فالجانب الإرادي والتخطيطي كان واضحا لإجراء تغيير في المجال المغربي، بيد أن حاجات الضبط والتمفصل والبحث عن التناغم بين الديناميكيات الجهوية والمحلية كانت دائما مطروحة، فالتفاوتات المجالية تزداد حدة والاختلالات الترابية تتكرس بشكل أكبر، مما يفرض تنسيقا بين مختلف المتدخلين والواقع أن كل سياسة تنحت من مقاربة وإستراتيجية معينة، وبالتالي يمكن أن نستجلي على الأقل أربعة مقاربات تمت وراء هذه السياسات العمومية.

1- المقاربات التنموية: التنويع والبحث عن التكامل

1-1- المقاربة القطاعية: وهي المقاربة التي كرستها مختلف المخططات الاقتصادية منذ بداية الاستقلال، وتنبني على البرامج الوطنية كالبرنامج الوطني للطرق السيارة، والبرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب والبرنامج الشامل للكهربة القروية، والبرامج الخاصة بالمسالك بالعالم القروي والموانئ والجامعات....

كما شملت هذه المقاربة كل السياسات القطاعية الخاصة بالفلاحة كسياسة سقي مليون هكتار أو الصناعة كبرنامج "بزوغ-Emergence" وقد أسند تنفيذ هذه السياسة إلى البنيات اللامتمركزة من مكاتب ومديريات ومندوبيات.... على شكل تصاميم وطنية وأهم مشكل يعترض هذه السياسات هو مشكل التنسيق بين التصاميم والمخططات المختلفة مما نجم عنه تفاوت في استثمار الإمكانيات المسخرة.

2-1- المقاربة النطاقية ؛ وهي المقاربة التي تم اللجوء إليها لانتقاء بعض المجالات دون غيرها لأغراض مختلفة، سواء من أجل:

-تثمين الاستثمارات ببعض المناطق التي تتوفر على بعض المؤهلات كتحديد الدوائر السقوية التي تم وضعها تحت إشراف المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

-درء المخاطر بالمناطق التي تعرف تواجد تهديدات معينة كمشروع "ديرو" للحد من التعرية، أو مشروع سبو للحد من الفيضانات أو البرنامج الوطني لمحاربة التصحر أو برامج تهيئة الأحواض النهرية للحد من التعرية واجتثات الغابة.

-تأهيل المناطق التي تعرف صعوبات في الاندماج الاقتصادي جراء الجفاف وتفتت الأراضي الصالحة للزراعة، كاستراتيجية استثمار المناطق البورية (عبدة – تيسة...).

-تشجيع الاستثمار ببعض المناطق دون غيرها، كقانون الاستثمار الصناعي الصادر سنة 1983، وذلك بحثا عن العدالة المجالية والتوازن الجهوي في ميدان الاستثمارات الصناعية.

-استدراك العجز الدي تعاني منه بعض المناطق: كالسياسات الخاصة التي حظيت بها الأقاليم الصحراوية المسترجعة والمناطق الحدودية.

ولكن ما يعاب على هذه السياسات هو الطابع الانتقائي، الشيء الذي يخلق تفاوتا في مستويات التدخل والتنمية بين المناطق المختلفة، وغلبة الطابع التكنوقراطي في تدبير هذه المجالات مما يجعل جانبا ما يغلب على الجوانب الأخرى من عمليات التنمية.

3-1- المقاربة المندمجة: وهي المقاربة التي اهتدت إليها الدولة للبحث عن آليات التجانس والتكامل بين القطاعات المختلفة قصد البحث عن التنمية الشاملة، وفي هذا الإطار نشير الى برنامج دعم مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية بإقليم الحوز ومشروع التنمية المندمجة (السياحة – الفلاحة – التكوين) بإقليم أزيلال، وبرنامج الأولويات الاجتماعية (BAJ1) الذي هم 14 إقليما.

والملاحظ هو أن جل هذه المشاريع غالبا ما تنزاح عن مهمتها الأساسية في البحث عن آليات التكامل والاندماج لتسقط من جديد في المقاربة القطاعية والمجالية، كالاكتفاء بالنشاط السياحي كما هو الشأن لمشروع أيت بوكماز أو الاعتناء بالتدبير الغابوي فقط كما هو الشأن بالنسبة لاقليم الحوز.

4-1- المقاربة الترابية؛ وهي المقاربة التي توافق السياسات التي تعتمد على تقسيم التراب الى وحدات لامركزية (جهات وأقاليم وجماعات قروية وحضرية) وانتخاب مجالس لها من جهة وترتكز على مجالات جمعوية وتعاونية بفضل مساهمة المجتمع المدني من جهة ثانية.

ولعل أهم الأهداف التي تسعى اليها هذه السياسات هي دعم التنمية المحلية أو التنمية الترابية أو التنمية المستديمة من خلال التعبئة الشاملة للمجتمعات المحلية والحكامة الجيدة والتعاقد وإشراك كل الفاعلين العاملين بنفس التراب، ولكن تجريب هذه المقاربة لم يفلح في إنتاج ديناميكيات ترابية قادرة على تنمية المجالات المحلية والترابية لاعتبارات سياسية واجتماعية وثقافية.

2-سياسات استترابية* متتالية ذات نتائج ومردودية متفاوتة

بقدر ما يتحول المجتمع والمجال والاقتصاد المغربي، بقدر ما تظهر دائما الحاجة الى ضبط هذه التحولات والتحكم فيها لتصحيح الاختلالات الحاصلة وتنمية الموارد المتوفرة وقد ارتفعت كل مرحلة سياسات معينة لمواجهة التحديات المطروحة على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وهكذا يمكن أن نميز إجمالا ثلاثة مراحل.

2-1- مرحلة هدم وتفكيك البنيات السوسيو-مجالية التقليدية، وهي المرحلة التي سادت الفترة الاستعمارية الى بداية الاستقلال وإن كانت لم تعرف أي عمليات ذات بعد مجالي أو تنموي، حيث انصب الاهتمام على تحقيق هدف عام وواحد هو تنمية الإنتاج والرفع من الصادرات، وذلك من خلال إقامة العديد من البنيات لتحتية وتشجيع الاستغلاليات الفلاحية العصرية وإقامة المنشآت الصناعية والأنشطة المنجمية.... فإنها في المقابل ركزت على إرساء دعائم الشبكات الإدارية على المستوى الترابي من خلال تقطيع وإعادة تقطيع التراب ومن خلال تعيين أجهزة تسهر على تدبير المجال ومراقبة السكان.

2-2- مرحلة تكييف الإكراهات المجالية: وهي المرحلة التي انطلقت مع بداية الاستقلال الى حدود 1968.

وقد اتسمت هذه الفترة بتسارع ظاهرتي الهجرة القروية والتمدين وما يترتب عنهما من اختلالات مجالية همت كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولعل أهم هذه التغيرات هو تحول المغرب من بلد قروي الى بلد حضري، وما يرافق ذلك من تحديات تهم بالدرجة الأولى الاستقرار السياسي والأمني وبالدرجة الثانية تنمية مختلف المجالات المغربية، ولهذا لجأت الدولة كفاعل رئيسي الى مختلف الوسائل والسياسات الممكنة من أجل الحد من الهجرة من خلال تنمية المجالات الفلاحية وضبط التمدين من خلال تأطير المجالات الحضرية.

وقد واصلت دولة الاستقلال تثبيت ركائز الإدارة الترابية الموروثة عن عهد الحماية، وإن كانت قد سمحت بهامش ضيق لمشاركة المجتمع من خلال تدخل الجماعات المحلية في تدبير مجالاتها الترابية. ولكن "الدولة الراعية"[160] أخذت على عاتقها تجهيز وتهيئة البلاد من منظورها الخاص قصد تسريع وثيرة التنمية والرفع من قيمة المردودية الاقتصادية، وهو منظور ينبني على أساس إعطاء الأولوية الى المقاربة التقنو-قطاعية.

أما أهم التدخلات المجالية والسياسات الترابية التي عرفها المغرب في هذه المرحلة فهي:

-إصدار قانون الجماعات المحلية سنة 1960.

[160] الدولة الراعية: Etat Providence-

-خلق صندوق التجهيز الجماعي (F.E.C) سنة 1959، ويهدف الى تمويل الجماعات المحلية والمؤسسات التابعة لها، غير أن الحصيلة تعكس اختلالا لصالح الجهات المستفيدة سابقا من التجهيز، كما أنها تفضل البلديات على حساب الجماعات القروية[161].

إصدار ميثاق الاستثمارات الصناعية سنة 1960، وهو القانون الذي يسمح بتشجيع المقاولات الصناعية على الاستيطان خارج محور الدار البيضاء – المحمدية من خلال منحة خاصة للتجهيز، ولكن هذه المنحة لم تساعد على انتشار واسع للاستيطانات الصناعية على الصعيد الوطني بقدر ما استفادت منها مجموعة الرباط – سلا بسبب تشابه نسبة " التعويض "[162] مع مناطق أخرى.

-خلق أقطاب للنمو في إطار المخطط الخماسي 60-1964 من خلال بعض المشروعات المهيكلة كما كان الشأن بالنسبة للمركب الكيماوي لآسفي أو التجهيزات السياحية بورززات.

-إطلاق مشروع التنمية الاقتصادية للريف الغربي أو ما يعرف "بديرو" الذي قامت بوضعه منظمة التغذية العالية (F.A.O) سنة 1958 من أجل محاربة التعرية وتثبيت السكان عن طريق فتح مجموعة من الأوراش لمحاربة البطالة، غير أن النتائج كانت محدودة بسبب ضعف الموارد المالية المعبأة واشتداد حدة المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة الشيء الذي يبرر من جديد خلق وكالة الأقاليم الشمالية.

-إطلاق برنامج التنمية المندمجة لسبو سنة 1963، على إثر الدراسة التي قامت بها منظمة التغذية العالمية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية (PNUD)، وتتحدد أهدافه في تجهيز حوض سبو بالسدود الكبرى والبحث عن تكثيف النشاط الفلاحي من أجل توجيه الإنتاج نحو التصدير، ولكن النتائج كانت أيضا غير مقنعة بسبب المشاكل السوسيو-سياسية التي لم تساعد على انخراط السكان المحليين (Baouan L).[163]

-خلق تسعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي سنة 1966 بكل من ملوية والغرب ودكالة والحوز وتادلة وتافلالت وورززات، ليضاف إليهم فيما بعد كل من مكتب سوس – ماسة واللوكوس أما الهدف العام فكان هو استثمار أراضي هذه المناطق من خلال السقي الكبير، من خلال تدخلات شاملة ومندمجة لاستغلال الموارد الفلاحية من العالية الى السافلة، ولكن برنامج التقويم الهيكلي دفع من أواسط الثمانينات الى تخلي السلطات العمومية المكلفة عن مجموعة من المهام والأنشطة لصالح السوق.

أما النتائج فقد كانت على العموم متضاربة، فهي من جهة تدخلات ساهمت في الرفع من إنتاج عدد من الزراعات الإستراتيجية (السكر، الحليب، اللحوم...)، ولكن عندما ننظر اليها من زاوية التنمية الجهوية

[161] Sbihi R. La gestion des finances Communales Ed. Babel. Rabat 1992 ; P125-131.

[162] Jemouy A. La Localisation et politique de décentralisation Mémoire Cycle Supérieur INAO1984 P92

[163] -Baouan Lyou, Évaluation de la politique de régionalisation à Trouvère la répartition Spatiales des investissement publics, p 103-01 Mémoire du Cycle Supérieur INAU1994.

فإن مساهمتها في تخفيف الاختلالات المجالية مساهمة ضعيفة، وبالتالي لا تدخل في التنمية العامة والمتنافسة للتراب الوطني [164]

3-2- مرحلة تصحيح الاختلالات الجهوية والبدء في إشراك السكان في القرارات الترابية (1990-68)

وهي المرحلة التي انطلقت منذ نهاية الستينيات الى بداية التسعينات، والتي عرفت تزايد الاختلالات الجهوية، وتضخم المدن الكبرى من جراء موجات الهجرة المتزايدة، وتفاقم المشاكل الاجتماعية وظهور بؤر التوتر السياسي (مظاهرات الدار البيضاء لسنة 1965 وما أمسى يصطلح عليه بمظاهرات الخبز لسنة 1981، واضطرابات مراكش والناظور سنة 1984 وفاس سنة 1992) ، لقد ظهر للعيان أن معالجة هذه التوترات، يجب أن تنطلق أولا من سن سياسة لامركزية لإشراك السكان في حل مشاكلهم الاجتماعية وتدبير شؤونهم لمحلية، وثانيا من الاعتماد على أدوات التخطيط واعداد التراب لتصحيح الاختلالات الجهوية وضبط وتوجيه التحولات السوسيو-مجالية وثالثا من خلق مؤسسات عمومية لتسريح وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-خلق لجنة بين-وزارية لإعداد التراب الوطني لسنة 1968 التي لم تجتمع الا مرة واحدة.

-إصدار قانون الجهات الاقتصادية سنة 1971، وعدد سبعة جهات، وهي كل من الجهة الوسطى والجهة الشمالية الغربية، والجهة الشمالية الوسطى والجهة الجنوبية الوسطى وجهة تانسيفت والجهة الجنوبية والجهة الشرقية.

وكان من المفروض أن تتوفر كل جهة على مجلس استشاري يعطي رأيه حول برنامج التنمية السوسيو-اقتصادية وأن تتوفر على مخطط للتمني والإعداد الجهوي (SDAR)، ولكن هذا النوع من الجهات لم يكن يتوفر على بنيات إدارية ثابتة لتضمن تفعيل رؤيا أفقية وعمودية لمشاريع التنمية، كما أن المخططات الجهوية بقيت في معظمها حبرا على ورق.

-خلق اللجنة الوطنية للتنمية الجهوية سنة 1972 لدعم المجالس الجهوية تقنيا وإداريا، ومساعدتها عن طريق التوجيه وتحديد عناصر سياسة للتنمية الجهوية.

- انطلاق المخطط الخماسي (73-1977)، كتجسيد لسياسة التنمية الجهوية من خلال:

-تغيير صيغ تصور التخطيط.

-إدماج البعد المجالي في التخطيط.

[164] -El. Guerraoui D ; Akesbi N. Enjeux agricoles , Evaluation de L'expérience marocain , Ed. Le fénéc ; Casablanca 1991.

-توطين السكان والأنشطة حسب خصائص الإمكان (Potentiel) بالنسبة لكل جهة.

-توزيع جهوي وإقليمي للاستثمارات العمومية.

-وضع تشخيص للتفاوتات الجهوية.

-الحد من هذه التفاوتات بتشجيع أقطاب مضادة للمركز.

-خلق الصندوق الخاص بالتنمية الجهوية بغلاف 300 مليون درهم لتمويل البرامج الموجهة للتخفيف من التفاوتات.

-إصدار قانون الاستثمارات الصناعية سنة 1973 من أجل تشجيع توزيع جديد للمؤسسات الصناعية من خلال إجرائين:

*التخفيضات الضريبية لتشجيع المقاولات الصناعية على الاستيطان بالأقاليم الخارجة عن محور الدار البيضاء – المحمدية.

*الإعفاء من ضريبة IBP لمدة عشر سنوات بالنسبة لأقاليم الهامشية آنذاك (طنجة، تطوان، الحسيمة، تازة، الناظور، وجدة، الراشدية، ورززات، طرفاية الصويرة).

-خلق شركة التهيئة والتنمية الجهوية للغرب سنة 1973.

-خلق سبع مؤسسات للتجهيز والبناء سنة 1973.

-خلق الشركة الوطنية لتهيئة خليج أكادير والشركة الوطنية لتهيئة خليج طنجة سنة 1973، وذلك لتشجيع الاستيطانات السياحية.

-خلق شركات خاصة للتجهيز والتهيئة الجهوية سنة 1973.

-خلق مكتب التنمية الصناعية سنة 1973 الذي يوجد من بين أهدافه اللامركزية الصناعية.

-إصدار الميثاق الجماعي سنة 1976، من أجل تسريع وثيرة التنمية المحلية بإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار.

-خلق وزارة لإعداد التراب الوطني سنة 1977 لوضع سياسة خاصة بالتعمير وإعداد التراب من خلال إصدار مخططات خاصة.

-انطلاق المخطط الثلاثي (78-1980) الذي سهر على تشخيص الاختلالات المجالية أكد على ضرورة وضع تصميم شامل لإعداد التراب في غضون 2000.

-إصدار البرنامج الوطني للمناطق الصناعية سنة 1980 لتشجيع التوطينات الصناعية.

-إصدار المخطط الثلاثي (81-1985) الذي يؤكد على نفس محاور الجهوية.

-إصدار قانون الاستثمارات الصناعية الجديد سنة 1983 الذي يقوم على تقسيم التراب إلى 3 مناطق مرتبة حسب الامتيازات المعطاة لكل واحدة منها، والغرض منه هو تشجيع إقامة صناعات بالمناطق الأقل تصنيعا.

-إصدار قانون الاستثمارات السياحية سنة 1983 الذي قسم المغرب إلى منطقتين، لكي يتم تشجيع التوطينات السياحية بالمنطقة الأقل استفادة من خلال تخفيض الضرائب.

-إصدار قانون الاستثمارات العقارية، حيث تم تقسيم البلاد إلى منطقتين، الأولى تضم الدار البيضاء، الرباط، فاس، مكناس، وجدة، مراكش وأكادير والثاني تضم باقي المناطق.

ويهدف ذا القانون إلى تشجيع التعمير بالمناطق الأقل تمدينا ويندرج في إطار مخطط 81-1985 لتشجيع تكوين أقطاب التنمية.

-إصدار قانون الاستثمارات المعدنية، سنة 1986 الذي يأخذ على عاتق الدولة جزءا من تكاليف الأرض الموجهة للتوطين بالنسبة للمقاولات التي تريد استغلال المعادن، وذلك خارج منطقة البيضاء وبن سليمان.

-إصدار قانون الخوصصة، سنة 1990 الذي يعطي للقاطنين داخل المنطقة الحق في الحصول على جزء من رأسمال الشركة المخوصصة.

-إصدار البرامج الأولية الجهوية المندمجة (PPRI) بمناسبة المخطط الثلاثي 88-1992، الذي يعطي إمكانية إنجاز مشاريع هذه البرامج لمؤسسات اقتصادية جهوية عن طريق عقد مع الدولة، وهي مشاريع تهم التجهيزات الجماعية الموضوعة في إطار التخطيط اللامركزي.

4-2- مرحلة استدراك العجوزات الحاصلة وإشراك الفعاليات الأخرى

-تعميم الوكالات الحضرية منذ بداية التسعينات بعد خلق أول وكالة حشرية سنة 1982 بالدار البيضاء، وذلك من أجل ضبط عمليات التعمير والبناء والتهيئة الحضرية.

-المخططات الوطنية للمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية وذلك في أواخر الثمانينات، وتذكر على سبيل المثال المخطط الوطني للتشجير (PNR) والمخطط الوطني لمحاربة التصحر (PND) والمخطط الوطني لإعداد الأحواض النهرية(PN.A.B.V) والمخطط الوطني للسقي.

-إصدار القانون الخاص بالتعمير سنة 1990، وذلك لإعادة النظر في طريقة تدبير المجالات الحضرية.

-إصدار قانون مدارات الاستثمارات الفلاحي سنة 1994، لعقلنة استغلال المياه المعبأة والأراضي المهيأة للسقي.

-إنشاء وكالات الأحواض المائية السبعة سنة 1996، وذلك لتدبير مياه السدود والمحافظة على المنشآت المائية والمحافظة على الثروات المائية.

-إعادة تقسيم البلاد الى 16 جهة سنة 1997 وإصدار القانون الخاص بالجهة اللامركزية في نفس السنة لتحديد النظام الجهوي.

-إطلاق البرامج الوطنية الكبرى انطلاقا من سنة 1994 كالبرنامج الوطني للكهربة الشاملة، والبرنامج الوطني للماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني للمسالك القروية، والموجهة على الخصوص لسد العجز في المرافق والخدمات والتجهيزات الأساسية بالعالم القروي.

-إنشاء الوكالة الاجتماعية سنة 1999، وذلك لتسطير وتنفيذ برامج اجتماعية من أجل محاربة الفقر والهشاشة.

-إنشاء وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الشمال سنة 2000، وما تلاها من وكالات مشابهة لكل من الأقاليم الصحراوية وأقاليم المنطقة الشرقية، وهي كلها أقاليم هامشية وحدودية، وبالتالي فإن خلق هذه الوكالات جاء لتأهيل هذه الأقاليم ودفع عجلة التنمية بها.

-إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سنة 2004، وذلك لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الإجتماعي بالجماعات والأحياء الحضرية الفقيرة والمهمشة.

وهي مبادرة تشرك وتدمج كل فعاليات المجتمع المدني والجماعات المحلية والدولة.

-نقل تدريجي لبعض المهام والأنشطة الخاصة بالمرافق العمومية المحلية إلى القطاع الخاص (توزيع الماء والكهرباء، التطهير، النقل الحضري....) في إطار ما يسمى بسياسة التدبير المفوض.

-إطلاق المراكز الجهوية للاستثمار على صعيد الجهات والأقاليم في أفق تشجيع الاستثمار وذلك بتسهيل الإجراءات الإدارية وتوحيد وتجميع المساطر في إطار ما يسمى بالشباك الوحيد.

-إطلاق ما يسمى بالمفهوم الجديد للسلطة، وذلك لتقريب الإدارة من المواطنين، تنفيذ لمبدأ القرب، ومرافقة السلطات المحلية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث: جهة دكالة عبدة: مجال متميز تاريخيا وجغرافيا وغير مستقر إداريا

المبحث الأول: موقع جهة دكالة عبدة داخل التقسيمات المجالية

يتبين من خلال التقسيمات المجالية التي قام بها عدد من الباحثين الجغرافيين والتقسيمات التي قامت بها المؤسسات العمومية بأن جهة دكالة–عبدة لم يتم التعامل معها دائما كوحدة قائمة الذات ولم يتم وضعها داخل التقسيمات بنفس الطريقة؛ إذ نجد من ناحية التوزيع تارة في جهة واحدة وتارة ثانية مقسمة بين جهتين أو كوحدة داخل نفس الجهة إلى جانب وحدات أخرى، أو من ناحية حجم الجهة داخل إطار مجال واسع تارة أو داخل إطار مجال ضيق.

هذا مع العلم أن كل واحد من التقسيمات له منطق خاص واعتمد في التعامل مع المجال المغربي بالارتكاز على معيار معين. فإذا كان كل من سيليريي وديبوا ورايناال قد وضعوا كلهم هذا المجال داخل مجال ساحلي طويل وممتد انطلاقا من الرباط الى الصويرة، فقد اعتمد الأول في ذلك على المعايير الطبيعية وعلى الخصوص منها على عنصر التضاريس، على اعتبار أنها وحدة تضاريسية منبسطة ساحلية، أما ديبوا ورايناال فقد اعتمدا بالإضافة الى العنصر الأول على العناصر البشرية وعلى الخصوص منها على عنصر الكثافات السكانية على اعتبار أنها جهة مكتظة بالسكان.

جدول رقم 6: موقع جهة دكالة – عبدة داخل التقسيمات الترابية والمجالية

أصحاب التقسيمات	السنة	عدد الجهات	وضعية جهة دكالة عبدة في التقسيمات
جون سيليربيي J. Célérier	1948	8	السهول الأطلسية من الرباط الى الصويرة
البحث بالأهداف المتعددة	1962	9	أ. السهول الحبوبية +ب. دكالة – عبدة
البحث الزراعي المستمر	1963	23	أ جهة الرباط+ جهة الشاوية+ جهة دكالة عبدة + جهة الشياظمة حاحا

ديبو ورايانال Debois et Raynal	1967	8	السهول الأطلسية الوسطى (انطلاقا من الرباط)
دانييل نواه D. Noin	1970	12	السهول الأتلنتيكية السفلى (الشاوية + دكالة +عبدة والشياظمة)
دانييل بيغاه Daniel Béguin	1974	9	أ. جهة الدار البيضاء. ب. الوسط الغربي
وزارة الداخلية: الجهات الاقتصادية	1970	7	أ.الجهة الوسطى + جهة تانسيفت
وزارة الداخلية: الجهات اللامركزية	1997	16	دكالة – عبدة
تروان F. Troin	2002	20	أ. الشريط الحضري 2.المجالات الكوكبية للدار البيضاء 3.المنطقة الخلفية للرباط 4.عبدة 5.الشياظمة حاحا

المصدر: Troin J. et autres، Maroc: Régions، Pays، Territoires Ed. Maisonneuve et Larose Paris، 2002، P.32 ,

أما أصحاب البحث بالأهداف المتعددة وأصحاب البحث الزراعي المستمر فقد اعتمدوا كلهم على نفس المعايير الزراعية (نوع التربة، المكننة، نوع الزراعات) والمعايير الخاصة بتربية المواشي، ولكن الأوائل وضعوها في إطار مجالي أضيق من أصحاب البحث الزراعي المستمر.

فيما وضعها كل من ديبوا ورايانال من جهة ونواه من جهة ثانية في نفس الاطارالواحد، بالاعتماد على معيار نمط العيش، على اعتبار أن هذا المجال يعرف تجانسا بشريا وثقافيا.

في الوقت الذي نجد فيه كل من بيغاه من جهة وتروان من جهة ثانية قد اعتمدا على نفس المعيار أي الاستقطاب الحضري، كما اعتمدا على نفس حجم الجهة الممتدة على طول الشريط الساحلي الممتد من منطقة الشاوية الى منطقة حاحا، فيما اختلفا في وضعها داخل الوحدات المجالية المكونة لهذه الجهة. ففي الوقت الذي وضع فيه بيغاه جهة دكالة عبدة داخل مجال واحد، قام تروا بتقسيمها الى ثلاثة، الجزء الشمالي من دكالة الممتد الى الجرف الأصفر التابع الى الشريط الحضري، أما باقي دكالة فتنتمي الى المجالات الكوكبية للدار البيضاء، في حين وضع عبدة في إطار خاص بها.

وتصرفت الدولة أخيرا في شخص وزارة الداخلية مع هذه الجهة بمنطقين مختلفين؛ منطق الجهة الوظيفية ومنطق الجهة اللامركزية، وبتقطيعين متباينين؛

ففي التقسيم الجهوي الأول (1971)، قامت الدولة بتقسيم الجهة اعتمادا على ما يسمى بالجهة الاقتصادية الى شطرين تابعين لجهتين اقتصاديتين مختلفتين، حيث أمست دكالة تابعة للجهة الوسطى والتي

كانت الدار البيضاء هي قطبها الرئيسي، فيما باتت عبدة تابعة لجهة تانسيفت التي كان قطبها الرئيسي هو مراكش، والواقع أنه بالإضافة الى هاذين القطبين أخضعت هاتين الجهتين الاقتصاديتين على فصل دكالة عن عبدة انطلاقا من الحوضين النهريين لكل من أم الربيع وتانسيفت.

أما في التقسيم الثاني (1996): فقد اعتمدت الدولة في تكوين هذه الجهة على معيار اثني وتاريخي وثقافي، حيث تم اعادة الاعتبار لما كان يطلق عليه في القرن التاسع عشر "بإقليم دكالة" التاريخي (بوشارب ص) والذي كان مقسما الى دكالة البيضاء (دكالة الحالية) ودكالة الحمراء (عبدة)[165]، وهكذا لم تطابق هذه الجهة أيا من الوضعيات التي وجدت فيها في إطار التقسيمات السالفة الذكر سواء تلك التي جاء بها الجغرافيون أو تلك التي جاء بها التكنوقراطيون، وإنما جاءت نتيجة اختيارات إدارية وسياسية.

[165] – بوشرب احمد، دكالة والاستعمار البرتغالي، رار الثقافة، الدار البيضاء، 1984 ص .49

المبحث الثاني: جهة دكالة عبدة بين الأمس واليوم

لم تتحدث المصادر التاريخية التي تناولت العصر الوسيط والجزء الأول من العصر الحديث عن دكالة وعبدة كإقليمين منفصلتين، بل كان إسم دكالة فقط هو الإسم الوحيد الذي يطلق على المجال الممتد من واد أم الربيع إلى واد تانسيفت كما جاء ذلك على لسان الإدريسي في كتاب التشوق لصاحبه التادلي[166].

1- إحداث جهة دكالة- عبدة: رد الاعتبار لإقليم دكالة التاريخي

ولعل المشرفين على التقطيع الجهوي لسنة 96-1997قد استحضروا بدون شكة البعد التاريخي عند إحداث جهة دكالة-عبدة لتوافق نسبيا نفس المجال المذكور أعلاه، وذلك لرد الاعتبار لإقليم دكالة التاريخي من خلال إدماج إقليمي آسفي والجديدة في جهة واحدة بعد أن كانا منفصلين تحت يافطة جهتين مختلفتين هما جهة تانسيفت والجهة الوسيطة في إطار التقييم الجهوي لسنة 1971.

ويكاد يتفق أصحاب مدرسة الحوليات التاريخية وكتب الرحلات على اعتبار دكالة هي الأصل وعبدة هي الفرع، دكالة ككنفيدرالية قبائل وعبدة كقبيلة من بين القبائل المنتسبة لها، لتنضاف فيما بعد إلى هذا المجال التاريخي أجزاء من الأراضي الواقعة شمال واد أم الربيع وهي الأجزاء التي تحتلها كل من قبيلتي الشياضمة وهشتوكة. وإذا كان الاتفاق حاصلا بين المؤرخين حول حقيقة الوحدة الترابية لإقليم دكالة التاريخي، فإنهم اختلفوا حول تحديد حدوده وضبط أطرافه، بل أن اللبس والغموض الذي طال هذه المسألة قد دفع بالبرتغالي كويش إلى التشكيك في حدود دكالة عند حديثه عن موقع مدينة آسفي عندما قال أنها توجد "... بالإقليم الذي نسميه بطريقة غير دقيقة إقليم آسفي..." عن أحمد بوشرب[167]. مع العلم أيضا على أن منطقة أحمر تطرح أكثر من سؤال حول انتسابها إلى جهة دكالة التاريخية، فالاتصال التضاريسي والتواصل البشري كان دئما حاضرا، مع كل من عبدة ودكالة، بل إن قبيلة احمر كانت تنتسب لمنطقة عبدة منذ فترة الاستعمار إلى اليوم.

-الحدود التاريخية للجهة:

ويرجع هذا الاختلاف إلى المعايير المعتمدة من طرف المؤرخين في تحديد هذا الإقليم، فهناك من اعتمد على الحواجز الطبيعية وهناك من أنطلق من العوامل الاثنية أو السياسية.

---

[166] – التادلي: التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، نحتية أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط 1984.

[167] – بوشرب أحمد، دكالة والاستعمار البرتغالي، دار الثقافة، الدار البيضاء 1984.

ومن بين الذين اعتمدوا على العوامل الطبيعية نذكر مارمول والحسن الوزان والمجهول البرتغالي والفقيه المانوني. فمارمول يشير إلى أن "هذا الإقليم يبتدأ من جهة الغرب عند نهر تانسيفت على حدود حاحا ويمتد نحو الشمال حتى المحيط. يقع بإقليم مراكش في جنوبه ونهر ام الربيع في شرقه فاصلا اياه عن اقليم التمسنا ثم يصب غرب مدينة آزمور..."[168]. أما الحسن بن محمد الوزان فيقول "تبتدأ ناحية دكالة من تانسيفت غربا وتنتهي على شاطئ المحيط شمالا عند وادي العبيد جنوبا وأم الربيع غربا، تمتد هذه الناحية مسيرة أربعة أيام طول ويومين عرضا"[169].

ما يثير الانتباه عند هاذين المؤخرين هو الخلط من تحديد الاتجاهات الجغرافية من جهة والاختلاف في تحديد الحدود الجنوبية من جهة ثانية، حيث يرى مارمول على أنها تقوم عند حدود إقليم مراكش في حين يراها الوزان عند واد العبيد. ويرجع هذا الاختلاف إلى الخلط في التحديد، والصواب هو أن الحدود الغربية توافق ساحل المحيط الأطلسي والحدود الشمالية واد أم الربيع والحدود الجنوبية عند واد تانسيفت. كما تناسيا تحديد الحدود الشرقية، والواقع هو أن هذه الحدود خضعت للكثير من التغيير بسبب التقلص الذي أصاب إقليم دكالة على طول العصور الوسطى، فعندما كانت تمتد إلى مراكش وواد العبيد في البداية أخذ هذا الإقليم يتراجع إلى أن أصبحت حدوده الشرقية عند قدم الجبل الأخضر كما هو الحال عليه اليوم وذلك منذ وصول المجهول البرتغالي لها عندما قال: "تبتدأ الحدود الشرقية عند قدم الجبل الخضر في الجهة الأخرى، ودكالة سهل منبسط جميل لا شجر فيه ولا منسغة..."[170].

وهكذا تكون دكالة قد مرت بأربعة مراحل أساسية في تحديد كيانها الجغرافي:

- مرحلة ما قبل القرن 16: حيث كانت كما يقول المنوني: "كانت دكالة خلال العصر الوسيط تستوعب الرقعة الممتدة بين نهر أم الربيع شمالا إلى نهر تانسيفت جنوبا في طول يبتدأ من منحدرات الأطلس المتوسط شرقا إلى المحيط غربا، وبهذا تستقطب دكالة الحمراء عبدة وما إليها كما تشمل دكالة البيضاء وهي الشمالية حيث تميزت هذه مع الزمن باسم دكالة"[171].

---

[168] – مارمول كربنيال، افريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر. دار النشر للتوزيع الرباط. ص.70

[169] – الحسن بن محمد الوزان، افريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الحسيمة المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار النشر للتوزيع الرباط ص.116.

[170] – المجهول البرتغالي وصف المعرب أيام محمد أحمد المنصور، نقله محمد مزين وعبد الرحيم بن حادة، دار تنمل مراكش 1995. ص.5

[171] – المنوني، ص.23.

- مرحلة الاحتلال البرتغالي: حيث تقلصت دكالة كما هي معروفة اليوم إلى الحدود الشرقية الحالية، عند المرتفعات الجنوبية الشرقية من جبل الأخضر إلى المويسات وجبل الحديد.
- مرحلة ما بعد الاحتلال البرتغالي، حيث تم إدماج التراب الموجود شمال أم الربيع والمأهول حاليا من طرف كل من الشياضمة وهشتوكة.
- المرحلة الحالية: حيث يتم إدماج منطقة أحمر إلى تراب الجهة الحالية دكالة عبدة مع العلم على أنها مازالت جزء من إقليم آسفي منذ قدوم الفرنسيين إلى اليوم.

بقي أن نشير إلى أن هناك غموض مازال عالقا بالتراب الذي تحتله قبيلة أحمر، هل كان يدخل في إطار بلاد دكالة خلال الفترات السابقة لجلاء القوات البرتغالية أم تم لاحقا من طرف القبيلة المذكورة أعلاه. إن ما يدعو إلى هذه التساؤلات هو طبيعة أرض هذه أرجاء هذه المنطقة الجافة بخلاف باقي المناطق التي توجد بهذه الجهة والمتميزة بخصوبة أرضها. كما نعلم أيضا بأن سكان احمر كانوا قد احتجوا على في 1932 على ضمهم إقليم مراكش، مما يعني على أن وشائج القرابة والتشابه كانت قائمة منذ القديم بين قبيلة عبدة وقبيلة أحمر.

-المضمون البشري:

لقد عرف إقليم دكالة التاريخي تغييرات كبيرة حسب التطورات السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب عبر الحقب والعصور إلى أن أصبح ملتصقا بالمنطقة المعروفة حاليا. ولم يسلم المضمون البشري من هذه التغيرات المتوالية إلى حد جعلنا نتساءل عن مفهوم دكالة نفسه هل دكالة محتوى أم مضمون؟ هل دكالة هي ذلك المجال الجغرافي الذي تحدثنا عن حدوده سابقا، أم أنها جهة تاريخية؟ هل يجب أن نتحدث عن دكالة الأرض والمجال والحدود أم يجب الحديث عن دكالة كهوية لتجمع بشري؟ وإذا كان التعرف عن الأرض والمجال يسهل الوصول إليه، فإن الإحاطة بدكالة "الدكاليين" ليس بالهين وإن كان الرجوع إلى الوثائق التاريخية يزيل بعض اللبس ولا يحسم الأمر نهائيا؛ فمن هم الدكاليون بالمعنى العام إذن؟

لقد جاء على لسان مارمول أن إقليم دكالة يتكون من "سهول يجوبها أعراب كثيرون ويقطنها بربر كثيرون، يجوب بعضهم كذلك عبر البادية ويسكن البعض الآخر في منازل وأماكن مسورة".[172] والملاحظ من خلال تاريخ التعمير البشري لجهة دكالة وعبدة بعد الفتح الإسلامي أن القبائل التي استقرت بها تنتمي في معظمها إلى حلف المصامدة حينما كان يمتد من جبال درن شرقا إلى البحر المحيط غربا. على أن انقسام هذا الحلف على نفسه إلى قسمين حسب الطبيعة الطبوغرافية للأماكن التي قطنها كل فصيل، جعل البعض يتحدث عن مصمودة الجبل ومصمودة السهل وهي هنا دكالة.

---

[172] – مارمول، نفس المصدر.

ولا يظهر أن هذا الانقسام قد توقف عند هذا الحد، بل أدى ظهور صراعات سياسية وعسكرية بين الفريقين، انتهت بالموحدين بصفتهم مصامدة الجبل إلى تغيير الطبيعة الديمغرافية للمجال الدكالي باستقدام العناصر العربية (بنو هلال وبنو سليم) كعناصر غريبة لتستوطن نفس الموطن الذي تقيم به قبائل مصمودة السهل.

غير أن المنطقة لم تعرف وجود المصامدة فقط بل هناك من تحدث عن وجود بعض العناصر المنتمية للحلف القبلي الصنهاجي والتي استقرت بين آزمور وقرية تيط، ويظهر أن المرابطين هم الذين قاموا بتوطين العناصر الصنهاجية بعد أن تخلصوا من البرغواطيين، وهي العناصر التي عرفت بصنهاجة آزمور. ولكن لبسا آخرا سينضاف مع بن قنفد حيث اعتبر بأن الأمغاريين هم الأوائل والدكاليين هم اللاحقين، بعد أن تكلم عن الأمغاريين واصفا إياهم بالصنهاجيين وحين تحدث عن المهاجرين قال بأنهم من الدكاليين[173]. ويظهر من خلال بن خلدون أن هذه المنطقة كانت تابعة، قبل ذلك، سياسيا لمملكة برغواطة على خلاف بلاد تامسنا المنتشرة شمال وادي أم الربيع. فهل كانت دكالة عبارة عن كيان سياسي خاص بها؟ أم لا يعدو الامر أن تكون حالة ظرفية أو مرحلة عابرة لايعتد بها؟

ومن بين أهم القبائل الدكالية التي ركزت عليها المصادر التاريخية خلال الفترة الموحدية نذكر كلا من رجراجة، بني ماكر، بني دغوغ ومشتراية، وإذا كنا نعرف بأن بني دغوغ ومشتراية تسكن منطقة سيدي بني حاليا، فإن بقايا رجراجة تسكن إقليم الصويرة.

ففي الفترة الفاصلة بين الفتح الإسلامي وأواسط القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، تميزت دكالة بوحدتها الاثنية وهي المرحلة التي تمت تسميتها بالمرحلة البربرية تمييزا لها عن الفترة اللاحقة والتي ستشهد وصول المد الديني العربي؛ لا يعرف بالضبط متى بدأ دخول القبائل العربية لدكالة وإن كان من المؤكد أن هذا الدخول عرف مرحلتين: مرحلة أولى كان فيها الدخول عبارة عن تسرب أفراد وجماعات صغيرة نحو القسم الشمالي من المنطقة بنية النهب والسرقة ومرحلة ثانية التي تمت عند مطلع القرن الثالث عشر كزحف جماعي بنية الاستيطان والاستقرار.[174]

والراجح أن دخول القبائل العربية بكثافة كان على يد الموحدين، الذين كانوا يتبادلون العداء مع قبائل دكالة المصمودية، إذ لم تعترف هذه الأخيرة بالدولة الجديدة وتمردت على سلطتها، في حين قام الموحدون بسحق سكان المنطقة سحقا تاما جعلت صاحب كتاب الحلل الموشية في الأخبار المراكشية يذكر أنه عندما هاجم عبد المومن بن علي دكالة: "فانحازت إلى الساحل في نحو عشرين ألف فارس ومائتي ألف راجل، وسار

---

[173] – ابن قنفد، أنس الفقير وعز الحقير ص.63

[174] – بوشرب أحمد، ص.74.

إليهم عبد المومن... وكانت دكالة لا رأي عندهم ولما اصطفوا وتأهبوا للقتال جاءهم من ناحية أخرى غير الناحية التي قدموا منها، فانحل نظامهم وقل جمعهم وخرجوا عن وعر الموضع الذي كانوا به. فألجأهم السيف إلى البحر فقتل أكثرهم في الماء وأخذت إبلهم وغنمهم وأموالهم، وسبي أولادهم، وانتهى البيع فيهم إلى بيع المرأة بدرهم واحد والغلام بنصف درهم"[175]. والراجح أيضا أن هذه الإبادة الجماعية قد خلقت فراغا بشريا مهولا بدكالة كان له أثر سلبي على الحياة الاقتصادية بالبلاد كافة الشيء الذي دفع الخليفة يعقوب المنصور إلى استقدام القبائل العربية من إفريقية والمغرب الأوسط وتوطينها قصد تجاوز النقص الديمغرافي الحاصل[176]. ولم يكن الغرض من الاستقدام هو تحقيق التوازن السكاني فحسب، ولكن يظهر أنه كان يهدف من وراءه إقامة سياج أمني لحماية العاصمة مراكش من فلول مصامدة دكالة. وتنقسم القبائل العربية التي تحدثت عنها الكتب التاريخية إلى قسمين:

خريطة رقم 1: القبائل الدكالية في بداية القرن 16

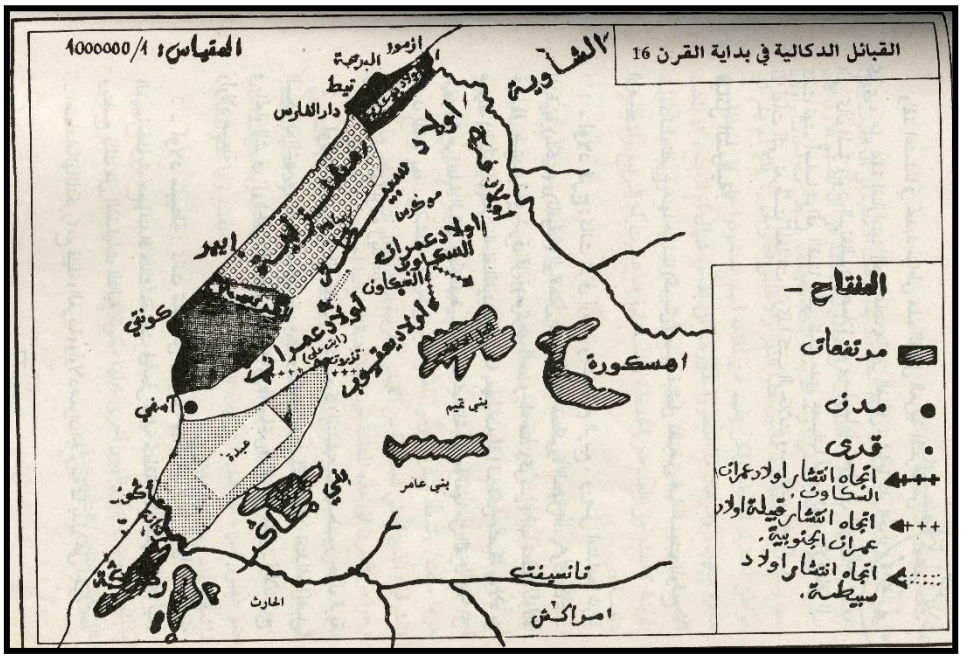

المصدر: أحمد بوشرب دكالة والاستعمار البرتغالي، دار الثقافة البيضاء 1984

[175] -- بوشرب نفس المصدر ص.147.

[176] – بوالقطيب الحسين، مفهوم جهة **دكالة–عبدة من خلال المصادر التاريخية، في 'هيكلة الجهة وتدبير شؤونها، نموذج** جهة **دكالة–عبدة " منشورات جامعة شعيب الدكالي، 1998**، ص.39.

* القبائل الشرقية وهي ستة: أولاد فرج، أولاد عمران، أولاد بسيطة، أولاد بوعزير، أولاد عمران أيت علي، أولاد يعقوب.

* قبيلة الغربية وقبيلة عبدة.

ويعد استعمال هذه الأسماء في حد ذاته (غربية، شرقية، عبدة...) دليل قاطع على تفكك العصبية القديمة لدكالة إن وجدت، وظهور أخرى محلها مكونة من قبائل تضم عناصر مختلفة جدا[177]. مما يعني من خلال أسماء القبائل نفسها أن القبائل العربية أصبحت هي السائدة بعد أن تم إدماج العناصر البربرية فيها. ويبدو أن المنطقة قد استعادت بفعل هذا النزوح الجماعي للقبائل العربية ديناميكيتها الديمغرافية، فحسن الوزان الذي زارها سنة 920هـ/1514 أشار إلى أنها أصبحت آهلة بالسكان، ومارمول يصفها بسهول يجوب بها أعراب كثيرون ويقطنها بربر كثيرون..."

والسؤال الذي يفرض نفسه هو التالي: ما هو أثر هذه الهجرات على الخريطة الديمغرافية لدكالة؟ وما مدى اندماج العنصر العربي الوافد مع العنصر البربري الأصيل؟

كان لاستقرار القبائل العربية، حسب المؤرخ أحمد بوشارب، نتائج متباينة وفق ثلاثة مراحل:

– مرحلة سابقة للقرن 16، حيث انسحبت القبائل البربرية نحو الشريط الساحلي أو نحو المرتفعات الشرقية كالجبل الأخضر وهضاب المويسات وجبل الحديد.

– مرحلة لاحقة للقرن 16 حيث يلاحظ تراجع عدد السكان البرابرة نتيجة الاندماج الذي اختلفت سرعته حسب القبائل، فقد كان سريعا لبني دغوغ وأكثر بطئا بالنسبة لصنهاجة أزمور، في حين احتفظت قبائل بني ماكر ورجراجة وخصوصا منشزاية بشخصيتها رغم فقدان أعداد كبيرة منها وهكذا يلاحظ تعايش العرب والبربر حين وصول البرتغاليين[178].

– المرحلة الحديثة، تمت فيها إعادة التشكيل القبلي، نتيجة اختفاء بعض القبائل (مشنزاية) ورحيل رجراجة الى الجنوب وظهور أخرى جديدة كالعونات...

وإذا كانت أغلب القبائل العربية قد هجرت لسانها الأصلي الفصيح والقبائل البربرية قد تعربت تماما، فقد أصبح من المستحيل التمييز في دكالة بين القبائل العربية والقبائل البربرية إلى درجة الانصهار، وإذا كانت الأسماء المحلية مازالت تذكر بالحضور التاريخي للعنصر الأمازيغي (آزمور، مازاغان، مولاي عبد الله آمغار، آسفي...) فإن المثير للاستغراب هو النسيان الذي طال الماضي الأمازيغي لهذه المنطقة لدى السكان، وعدم

[177] – بوشرب 76.

[178] – بوشرب 75.

وعي الدكاليين والعبديين الحاليين بماضيهم الأمازيغي وبتراثهم العمراني والثقافي (طازوطا، مدينة تيط...)، والتشابه الكبير فيما بينهم على مستوى العادات والتقاليد والقيم المشتركة، مما يعطي لهذه الجهة طابع "الجهة الثقافية بامتياز.

-دكالة، بين الترحال والاستقرار وتخريب المدن

كما يجب أن نشير إلى أن دكالة التاريخية في الفترة السعدية، كانت حسب المجهول البرتغالي، مكتظة بالسكان بسبب وفرة المحاصيل الزراعية ووفرة المياه، وكانت تعرف في نفس الوقت الاستقرار والترحال: "وينتج هذا السهل كميات كبيرة من القمح والخرطال والدخن والشيلم وكثيرا من المواشي بما فيها الجمل. وهذا السهل آهل بالسكان فيه الخيام والدواوير وبه كثير من الفرسان، وثقال إنه يوجد في باطن الأرض عدد كبير من الحفر تسمى خزانات تجمع فيها مياه فصل الشتاء. كما يوجد بالسهل أكثر من 400 بئر تُدعى أسكوم بها مياه وافرة عذبة على عمق قليل"[179]. كما أكد مارمول نفس الملاحظة حول الاستقرار والترحال حينما قال بأن الدكاليين "يجوب بعضهم عبر البادية ويسكن البعض الآخر في منازل وأماكن مسورة"[180]. ولكن الملاحظة المثيرة للانتباه هي تعرض المنطقة للتخريب الممنهج للمدن والقرى من طرف الموحدين والوطاسيين والسعديين والبرتغاليين، بل إن دكالة كانت تعرف تواجد العشرات من المدن كالمرامر والسبيت وآزمور ومزغان وآسفي وتمراكشت وكاركا وبولعوان وتاركَا والمدينة ، ولكنها كانت تتعرض كل مرة للهدم كما هو حال مازاغان حينما خربها البرتغاليون بعد خروجهم وباتت تسمى بالمهدومة، ومدينة تيط (مولاي عبد الله حاليا) بعد أن خربها القائد الوطاسي مولاي الناصر أيام البرتغاليين[181]، وحال مدينة قنط (كونطي) قرب منطقة الغربية بعد أن كانت مركزا تجاريا عظيما [182] وأسفي التي هدمها البرتغاليون، ومدينة "المدينة" وهي "مدينة أسسها الأفارقة القدامى في سهل جميل بين آسفي وآزمور...كانت في القديم غنية مأهولة. عاصمة الإقليم، إذ لا يوجد في مملكة مراكش كلها أخصب منها قمحا ومرعى. تم تخريبها من طرف أخ ملك فاس سنة 1521 بعد أن احتلها البرتغال"[183]. لعل مسلسل التخريب هذا كان بسبب تواجد دكالة في منطقة سهلية يسهل اختراقها من طرف القوات الغازية، ولكن موجة الهدم كانت أساسا بسبب دخول الاستعمار البرتغالي الذي كان يسعى أولا إلى نهب الخيرات المتواجدة بها وتكسير البنيات الحضرية والسكنية التي يمكن أن تشكل مصدرا للوعي والمقاومة.

---

[179] مجهول برتغالي، وصف المغرب أيام أحمد المنصور، نقله محمد مزين وعبد الرحيم بنحادة، دار تينمل، مراكش، 1995.

[180] مارمول كربخال، أفريقيا، ترجمة محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة، دار النشر للتوزيع.

[181] مارمول، نفس المصدر، ص. 85.

[182] مارمول، نفس المصدر، ص. 84

[183] مارمول، نفس المصدر، ص. 100.

-مشكل التسميات:

لا نعرف لأسماء القبائل الكبرى دكالة وعبدة وأحمر معاني مضبوطة ولا ندري متى تم استعمالها، ناهيك عن أسماء القبائل المكونة لها. لا يشك أحد في أن أصل لفظ دكالة بربري وقد عرف تحويرا في النطق كما حصل للعديد من القبائل التي لازالت تتحدث إلى الآن بالأمازيغية عن بعض الأسماء على وزن "فعلالة" كدكالة وفطواكة وركراكة وصنهاجة...

فهناك من يرى على أنها من أصل كلمة تدكالت Tadukkalt التي تعني عهد السلام Pacte de Paix كما هو الشأن بالنسبة لـ La panne-Joiville[184]، كما لو أن المنطقة كانت تعرف عصورا طويلة من الحروب وعدم الاستقرار. وهناك فريق آخر يرى بأنها نتيجة لتطور اسم قبيلة جيتيل، حيث انتقلت فيما بعد إلى جزولة تم دغالة وفي الأخير إلى دكالة: (Les Getules- Gzula- Goddala- Doggala - Doukkala) كما جاء ذلك عند روبير فوسي [185]، وهي أطروحة لا تستقيم بحكم أن جزولة قبيلة ما زالت قائمة إلى اليوم. وقد تجاهل هؤلاء وأولئك مصدرها البربري، فأصل الكلمة هو "تدكلت" وتعني راحة اليد، أي الراحة المنبسطة، وعليه فإن هذه كلمة تدكلت قد تعني الأرض المنبسطة. لعل هذا هو الإسم الأقرب إلى الصواب بحكم أن معظم أراضي دكالة وعبدة هي أراضي منبسطة. وتوجد إلى اليوم على الجهة الأخرى من التخوم المغربية الجزائرية منطقة تسمى بتدكلت محادية لكل من كورارة وتوات وتافلالت[186]. ويظهر أن تراب المصامدة كان مقسما إلى ثلاثة مناطق الأدرار أي الجبال، والأزغار أي المناطق السفلى المجاورة وتدكلت أي الأراضي المنبسطة المحادية للأزغار. من المعاني الثلاثة لمفهوم دكالة، يتبين ان معنى الأرض المنبسطة هو الأكثر وجاهة وقبولا، لما عليه المنطقة من انبساط لطوبوغرافيتها ولما عرف سابقا عن التمييز عن مصمودة السهل في مقابل مصمودة الجبل.

أما معنى عهد السلام، وإن كانت المنطقة ارتبطت بحكم بورغواطة الخوارج الذين تصادموا غير ما مرة مع المرابطين "المجددين للإسلام" والمحاربين لكل أنواع "الهرطقة" والانحراف" قد انتهت إلى عقد السلام، فلا يبدو سليما للتعبير عن أرض السلام رغم ما عرف عن هذه المنطقة من أمن واستقرار وازدهار اقتصادي قبل وصول الموحدين.

---

[184] -Fosset. R, Société Rurale et organisation de l'espace, les bas plateaux atlantiques su Maroc Moyen, Thèse Doctorat d'Etat Montpelier III. P.90. p80

[185] -, Fosset (R), Société Rurale et organisation de l'espace, les bas plateaux atlantiques su Maroc Moyen, Thèse Doctorat d'Etat Montpelier III. P.90. p80

3 -Laroui. A, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Ed ; Maspero, Paris, 1980

ولا يبدو المعنى الذي جعل الكلمة تتطور من les Getules إلى دكالة مقبولا بالمرة، فمن الكلمة الأصل إلى الكلمة الوصل لم يبق إلا حرف واحد هو اللام. ثم أن جزولة المشتقة منها ليست إلا قبيلة فقط تسكن الآن أرض عبدة.

أما لفظ عبدة فلم يظهر إلا من زمن نقول إنه حديث جدا من تاريخ البلاد، إذ يستعمل للدلالة على القبيلة التي تحولت حاليا إلى فدرالية القبائل التي تسكن اليوم المنطقة المسماة بإسمها إلا منذ أمد قريب لا يتجاوز حتما القرن 16 [187]، بل يذهب البعض إلى أن هذا الإسم لم يظهر إلا خلال القرن 18 وما بعده حيث أصبح الحديث خارج المنطقة عن إقليم عبدة كمنطقة بذاتها؛ إذ يقول شيني Chénier بأنها توجد "بعد حوالي خمس فراسخ جنوب آسفي. يوجد واد تانسيفت الذي يشكل حدا لإقليم عبدة"[188]. والدليل على جدة الاسم كإقليم هو أنه جرت العادة الحديث فقط عن دكالة البيضاء للتعبير عن دكالة الحالية ودكالة الحمراء للتعبير عن إقليم عبدة، وأنه لم يسبق لأحد أن تحدث عن عبدة سابقا. الملاحظة الثانية فهو يشير إلى أنها توجد جنوب مدينة آسفي، مما يعني بأن عبدة كانت تمتد إلى تانسيفت بدون الإشارة إلى حدودها الشمالية والشرقية.

ويقدم شيني رواية خاصة بانفصال عبدة عن دكالة قائلا: "ينتشر هذا الإقليم إلى حدود وادي تانسيفت سابقا، ولكن تم فصل إقليم عبدة عنه وذلك قصد اقتسام الحكم عليه بين أخوين"[189]. أي أخ يحكم دكالة وأخ يحطك عبدة، ولكننا لم نجد هناك أي تأكيد لذلك في المراجع التاريخية.

بدأت عبدة تظهر على السطح، حسب M. De Castries، تحت الاحتلال البرتغالي بتقسيم دكالة إلى ثلاثة دوائر قبلية، هي قبائل الغربية ودائرة قبائل الشرقية ودائرة عبدة[190]، يظهر إذن أن تشكل هذه القبيلة بدأ مع الاحتلال البرتغالي خلال القرن 16، ولكن تراب هذه القبيلة لم يكن متسعا إلى الحدود التي عليها الآن، فهذا شينيي إلذى قطن فعلا بآسفي في القرن 18 يصرح فعلا بخصوص دكالة قائلا: "بعد واد أم الربيع... يأتي إقليم دكالة الذي يمتد إلى أسوار آسفي"[191].

فما هو سر هذا التحول من إسم القبيلة إلى إسم مجال جغرافي؟ وما هو سبب توسيعها على حساب دكالة الأم على قرابة مسافة 60 إلى 70 كلم شمالا؟ هل هو ضعف أصاب دكالة أم اشتداد قوة عبدة؟ هل استفادت عبدة من التخريب الذي لحق بدكالة من جراء الاحتلال البرتغالي لتبسيط سلطتها على جزء منها؟

---

[187] -Frino. L, La région d'Abda, P.26

[188] -Chénier, Recherche historiques sur les Maure, T III. P.11.

[188] -Frino. L, P.11

[189] - De Chénier, Recherche historiques sur les Maures, T III. P.11.

[190] -Frino. L P.26

[191] - شيني نفس المصدر.

أم أنها حصلت عليه مقابل تعاملها إيجابا مع الغزو البرتغالي؟ أم نتيجة لتفكيك دكالة التاريخية من طرف البرتغاليين؟ أم يرجع ذلك إلى الوهن الذي أصاب عصبية دكالة؟ أم بسبب صعود القوة العصبية لعبدة التي فرضت سلطتها على القبائل المجاورة وعلى التواجد البرتغالي نفسه؟[192]

لا نملك إجابة وافية وكاملة، بيد أننا نسوق إشارة لدوكويش تبدو مهمة ومعبرة في هذا الإطار إذ يقول "وكانت كل من عبدة والغربية تضمان حوالي أربعة لآل ف فارس، أربعون ألفا من المشاة. ومائتي دورا وهما بهذا العدد أقل من رجال قبيلة الشرقية، غير أنهم سيصبحون أكثر قوة بعد الاستيلاء على آسفي لأنهم كانوا خداما للملك دومانويل فكان بذلك يساندهم"[193]. يتبين من خلال هذا المقتطف أن عبدة رغم قلة أعدادهم بالمقارنة مع قبائل دكالة الشرقية قد تقوت شكيمتهم نتيجة عاملين اثنين:

- الدعم الذين قدموه للبرتغال مقابل مساندة هؤلاء لهم في مواجهة قبائل دكالة الأخرى قصد التوسع على حسابهم.

- توسع القاعدة الاقتصادية لديهم من جراء سيطرتهم على ميناء آسفي بصفته ميناء للتصدير والاستيراد.

بالإضافة إلى هاذين العاملين يظهر أن العامل الأكثر أهمية يتجلى في كون عبدة قبيلة قد حافظت على نوع من التماسك والانسجام الاثني في إطار وحدة قبلية واضحة، إذ تتحدث عنها المراجع كقبيلة واحدة مقابل قبائل دكالة التي تم تصنيفها إلى قبائل الغربية وقبائل الشرقية، إذ تتحدث المراجع التاريخية عن ستة قبائل من جهة وعن قبائل تتحدد بالوجهة الجغرافية (غرب-شرق) بعد أن اختفت أسماء القبائل العربية والبربرية على حد سواء وظهرت محلها قبائل تحمل أسماء جديدة. ففي الوقت الذي كانت فيه عبدة تتعامل مع الغزو البرتغالي، كانت دكالة تتعرض للغزو والنهب والتدمير والتهجير... سواء من طرف البرتغال أو من طرف السكان أنفسهم بسبب غياب السلطة المركزية والفراغ الأمني هناك. وهي عوامل كانت كافية للقضاء على البنيات القبلية السائدة قبل الغزو البرتغالي بعد ثلاثة قرون فقط من الاستقرار والأمن جراء أحداث أخرى لا تقل عنها مأساوية نتجت عن تدخل الموحدين بالمنطقة، مما سبب في تأخر تكوين التشكيلات القبلية القادرة على إدماج العناصر الغربية والبربرية التي نتجت عن البنيات القبلية المفككة. أما عبدة فالمرجح أنها قبيلة عربية إن لم تكن كلها فعلى الأقل معظمها، فالإسم يكون مصدره عربي، نسبة إلى جد إسمه "عبدة" أو يبتدأ ب"عبد"؛ إذ يرى الفقيه سيدي محمد البحراوي في كتابه شدود الذهب بأن عبدة ينتسبون إلى جد

---

[192] عز الدين، "عبدة: المجال والقبيلة ضمن سهل دكالة"، في 'هيكلة الجهة وتدبير شؤونها، نموذج جهة دكالة-عبدة " منشورات جامعة شعيب الدكالي، - عزالدين كر 1998.

[193] - De Gois, les Portugais au Maroc de 1495 à 1521, P.106.

أعلى يسمى بعبد قيس بن أسد بن منقاد بن عبد قيس القرشي[194]. كما أن السكان ينحدرون في غالبيتهم من أصول عربية، قصوا إلى المنطقة في إطار هجرات كل من العناصر السفيانية والخلطية.

وتتكون عبدة اليوم من ثلاثة قبائل هي الربيعة، البحاثرة وآل عامر.

– الربيعة: تحد هذه القبيلة كل دكالة من الشمال والشمال الشرقي، وقبيلة أحمر من الجنوب الشرقي وقبيلة آل عامر من الجنوب وتمرة من الشرق. وتتكون من أربعة أو فخدات هي البخاتي والشهالي والأضالعة وسحيم. وتستوطن هذه القبيلة أراضي التيرس السوداء الخصبة

– البحاترة: تنتشر هذه القبيلة على طول الساحل من حدود دكالة إلى تانسيفت وتتكون من ستة بطون هي آل غيات، أولاد سليمان، دربالة، تمرة، أولاد زيد، الجحوش وأشجع. وتستوطن هذه القبيلة منطقة "الساحل".

– آل عامر: وهي أهم وأكبر قبيلة عبدية مساحة وسكانا، وتحدها من الشمال تمرة والربيعية ومن الشرق بلاد حمر ومن الجنوب الشياضمة ومن الغرب البحاترة، وتضم ثلاثة بطون هي الجرامنة المويسات وآل حسين.

أما القبيلة الثالثة: فهي أحمر التي لا تعرف في نفس الوقت هل هي جزء من القبائل العربية التي استوطنت عبدة، أم هي قبيلة مستقلة أتت إلى المنطقة التي توجد عليها الآن في مرحلة لاحقة. وتستوطن الآن أراضي الكنتور وهي أراضي ضعيفة الجودة.

وكانت تمارس إلى وقت قريب نصف الترحال. وتشبه في سلوكياتها الاقتصادية قبيلة الرحامنة أكثر ما نشبه سلوكيات دكالة وعبدة.

أما فيما يخص اسم أحمر فهو متداول لدى القبائل العربية باليمن كقبيلة بني أحمر، ومن الممكن أن يكون انتسابهم إلى أحد الأجداد يسمى بذلك. فهناك من يرجع قبيلة تسمى بني حسان يرجع أصلهم الديني معقل (محمد الأسعد)، وهناك من يرجع أصلهم إلى عرب سفيان الذين استوطنوا منطقة آسفي وانتشرت إلى الشرق من سهل عبدة والتي كانت تسمى بدكالة الحمراء[195]. أفلا يكون احمر قادمون من دكالة الحمراء هاته؟

فيما يخص قبيلتي هشتوكة والشياطمة، لا نجد مراجع تاريخية تحدد الفترة التي قدمت فيها هاتين القبيلتين قصد الاستيطان شمال وادي أم الربيع. وهناك روايات عديدة قدمها صاحب متن وقبائل المغرب ميشو بيلير، منها تلك التي تقول إنهما أتيتا في إطار إحدى الحملات العسكرية تحت قيادة مولاي إدريس بقصد طرد

[194] –Frino.L, La région d'Abda, p29

[195] – الكانوني، ص.5

الكفار من هذه المنطقة ولما انتهت العمليات الحربية، أغرتهم خصوبة هذه الناحية ففكروا في البقاء بها وعدم الرجوع إلى بلدانهم.

وهناك رواية ثانية تقول بأنه قد تم تهجيرهم ونفيهم من منطقة سوس على يد مولاي إدريس بسبب الشغب، الذي كانوا يحدثه إلى جزء منهم هناك، إلى شمال أم الربيع. وهناك رواية ثالثة تقول بأنهم قدموا من سوس هربا من وباء خطير. أما الرواية الرابعة فتقول بأن السلطان الأكحل نقل هشتوكة من سوس والشياضمة من حاحا وأسكنهم شمال أم الربيع ليقوموا بحراسة هذه الناحية التي تعاني من فساد قطاع الطرق. والظاهر أن الرواية الأخيرة هي الأكثر قبولا وتماسكا؛ لأن كل الذين زاروا المنطقة من قبل الوزان ومارمول وغيرهم لم يتحدثوا عن تواجد هاته القبائل بهذه الناحية، وبالتالي فإن الروايات التي ترجع ترحيلهم إلى مولاي إدريس غير واقعية الشيء الذي يجعل احتمال إيفادهم قد تم على يد السلطان الأكحل في أوقات لاحقة لاستيطان منطقة كانت تعرف فراغا أمنيا كبيرا كما كان الأمر ببلاد الشاوية كلها، أو قد تم توطينهم هناك للفصل بين قبائل الشاوية وقبائل دكالة.

كيفما كانت الأحوال التي انتقلوا فيها إلى هذه المنطقة، فإنه من المؤكد أن شتوكة قدموا من سوس، وأن الشياضمة قدموا من حاحا جنوب وادي تانسيفت. بقي أن نعرف هل الشياضمة كانوا يتكلمون العربية عند قدومهم أم أنهم تعربوا في عين المكان والدليل على ذلك أن أسماء العديد من الأماكن الآن مازالت تحافظ هناك على أسماء امازيغية مادام أن الشياظمة المجاورون لحاحا يتكلمون العربية عكس هؤلاء الذين يتكلمون البربرية حيث يذهب Doutté إلى أن الشياضمة، هم جزء من حاحا، قد تعربوا[196].

ومما يميز هاتين القبيلتين الوفاق والتضامن الذي يجمع بين أفرادهما، نتيجة الحاجة لحماية أنفسهم من جيرانهم الجدد، خصوصا وأن اصولهم ترجع إلى نواحي متجاورة نسبيا ولغتهم كانت إلى وقت قريب هي الأمازيغية؛ وقد توطدت العلاقات بينهم إلى درجة أنهم يعتبرون أنفسهم قبيلة واحدة. وكانت هذه القبيلة تعاني من القدم، من ضعف قوتها فكانت تتعرض باستمرار لهجومات الشاوية وخصوصا أولاد سعيد وأولاد حريز الدين كانوا يناصبون هشتوكة والشياضمة العداء بسبب الرغبة لديهم للتقرب من دكالة والمتاجرة معهم، التي كانوا يجدون لديها الدعم والمساعدة خصوصا لدى قبيلة الحوزية، وكان أفراد قبيلتي اشتوكة واشياضمة يمتلكون الدور بآزمور التي كانوا يعتبرونها عاصمتهم ويقدمون إلى الجديدة للمتاجرة وخاصة بيع الجبوب[197].

ويظهر أن دكالة هي الكونفدرالية القبلية التي عانت أكثر من غيرها من فقدان الأراضي، فتقلص امتدادها إلى الحدود التي توجد عليها الآن على يد كل من عبدة جنوبا والرحامنة شرقا بعد أن كانت دكالة التاريخية تمتد

[196]- Doutté. E, Mission au Maroc ; en tribus Paris 1914

[197] – ميشو بلير: مدينة أزمور وضواحيها، ترجمة محمد الشياضمي والحامي السباعي مطابع سلا 1989. ص.174

إلى أبواب مراكش جنوبا ووادي العبيد شرقا إلى حدود القرن 13. وكان لاستقلال عبدة عن دكالة أثر واضح في تقزيم لرقعتها والحد من انتشارها جنوبا. فكيف يمكن أن نفسر هذا السلوك الترابي؟ هلى يعود هذا التقليص المجالي إلى الطبيعة المسالمة لقبائل لدكالة؟ أم إلى طبيعة الدكاليين كفلاحين مستقرين وإلى طبيعة الاستيطان البشري القائم على الزراعة والسكن الدائم على شكل قرى ومدن صغيرة؟ أم إلى انعدام التجانس الإثني بالمقارنة مع القبائل المجاورة وضعف العصبية لديها؟

وماهي العوامل التي جعلت كل من عبدة والرحامنة يتمكنان من قضم مزيد من الأراضي المنتمية اصلا إلى دكالة؟ هل هي الحيوية العصبية الناتجة عن تماسك هاته المجموعات الآتية؟ أم أن طبيعة أراضيها الملحاحة والجافة دفعتها إلى التوسع غربا وشمالا على حساب دكالة بحثا عن الماء والكلأ والأراضي الخصبة؟

والواضح من الدراسة التاريخية أن دكالة لم تشكل في يوم من الأيام وحدة سياسية متراصة وراء قائد واحد وقوي كما كان الشأن مثلا بالنسبة لعبدة تحت إمرة القائد بن عيسى أو الرحامنة تحت قيادة العيادي في قترة ما قبل وبعيد دخول الاستعمار، حيث لم يستطع الباشا حمو أن يتجاوز نفوذ مدينة الجديدة ونواحيها، في الوقت الذي كاد فيه عيسى العبدي أن يضم كل من تراب أولاد عمران أو تراب الغربية بدكالة.

إن نقطة الضعف التي كانت تعاني منها دكالة هي كونها عبارة عن تجمع كونفدرالي أكثر منه تجمعا قبليا متماسكا يخضع كل القبائل المنضوية تحته لوائه، من ساحل البحر إلى مرتفعات الرحامنة على بعد 120 كلم ومن وادي أم الربيع إلى حدود عبدة. بالإضافة إلى عامل المجال والمسافة، نجد أن التركيبة الإثنية تفتقد إلى التجانس وضعف العصبية، التي كانت تجعل القوة في يد القبائل الأكثر تنظيما بغض النظر عن أعداد سكانها. المفروض أن دكالة كانت مأهولة جدا بالسكان، بدون أن يشكل ذلك مصدر قوة وردع في مواجهة القبائل المجاورة الطامحة في قضم أراضيها. بل على العكس من ذلك كان من الصعب ضبط تلك الحشود الغفيرة في بوثقة صف واحد.

والمعروف أيضا أن عبدة ودكالة كانتا قبيليتين مخزنيتين، خاضعتين للمخزن المركزي خضوعا يكاد يكون تاما، يلجأ إليهما كلما اقتضت الحاجة لتجنيد عناصر منها في حملاته العسكرية على القبائل السائبة. كما لم يُسجل يوما كانت فيه دكالة وعبدة في القرون الأخيرة أن قاموا بالعصيان أو الثورة بعد أن تمت "مخزنتها" بشكل نهائي. ولكنهما عاشا قبل دخول الاستعمار في مرحلة من الاضطراب وعدم الاستقرار على غرار باقي القبائل السائبة.

وعلى العموم يمكن القول بأن التمايز الحاصل ما بين مكونات جهة دكالة–عبدة الحالية:

– لا تحمل كل القبائل اسماءً ذات نفس المعنى؛ فإذا كان إسم دكالة يدل في غالب الأحيان إلى الأراضي المنبسطة والمجال الذي تحتله وتستغله في الأنشطة الزراعية إلى اليوم، في إشارة إلى ارتباط السكان بالأرض كفلاحين مزارعين، فإن عبدة وأحمر والشياضمة واشتوكة تدل بدون شك إلى أنسابها الأصلية، في إشارة إلى إنتماء المجموعات البشرية إلى نفس الجد أو نفس الأصل الإثني.

– لا تتوفر هذه القبائل على أعداد متماثلة من المحاطات فجهة دكالة وعبدة تتوفر على الأقل على أربعة محاطات:

– أحمر على محاط واحد فقط.

– أما اشتوكة والشياطمة والحوزية فتتوفر على محاطين هي الولجة والهضبة. كل هذه القبائل تتواجد قرب البحر، باستثناء قبيلة أحمر، مما يعني أنها كانت مؤهلة لممارسة أنشطة البحر. أما من حيث التنظيم والانتشار، يمكن بأن عبدة ودكالة هي عبارة عن كونفدراليتين، استطاعتا أن تحتويا القبائل المنضوية تحتهما، وتجعل من مسألة الهوية والانتماء إليهما ذات قيمة كبرى لدى ساكنتهما.

أما أحمر فهي قبيلة لوحدها، استطاعت أن تحافظ على تميزها عن باقي القبائل المجاورة؛ وهو تميز واضح بالمقارنة مع دكالة وعبدة ذات التقاليد الزراعية الراسخة، ولكنه تفرد أفلحت في فرضه وتوطيده على القبائل المشابهة لها في نقط العيش وفي ذات المجال كالرحامنة والمنابهة...

– فيما تتوفر دكالة على ثلاثة محاطات: الساحل، السهل الأوسط والتلال الشرقية.

+ في حين تمتد عبدة على نفس المحاطات الثلاثة وذلك بالتقلص من حيث المساحة أكثر فأكثر نحو الجنوب.

ويختلف استيطان هذه المجموعات البشرية:

– من حيث الانتشار، قد لا نجد نفس الرقعة الجغرافية لدى هاته المجموعات البشرية، حيث تحتل دكالة أكبر رقعة جغرافية، تليها عبدة ثم أحمر وأخيرا القبائل الثلاث المنتمية لبلاد آزمور.

– من حيث الامتداد الجغرافي، حيث لا نجد أي مشكل بالنسبة لأحمر أو اشتوكة أو الشياضمة لتموضعها في نفس الأماكن التي تحتلها إلى اليوم، ولكنه مشكل مطروح بالنسبة لدكالة وعبدة حيث تقلص مجالهما إلى حدودها الحالية تحت ضغط القبائل الغازية، وهي غالبا حدود طبيعية:

– ما بين دكالة والشاوية: واد أم الربيع

–ما بين دكالة والرحامنة: تلال ومرتفعات

- ما بين عبدة والشياضمة: واد تانسيفت

- ما بين عبدة والرحامنة: جبل الحديد.

رغم أن الأمر محسوم فيه بالنسبة لشتوكة والشياضمة التي تفصلهما عن دكالة حدود طبيعية بينة تتجلى في وادي أم الربيع، ونفس الشيء يقال بدرجة أقل بالنسبة لقبيلة لأحمر التي تنتشر فوق أراضي أقل ما يقال عنها بأنها تختلف بوجود أتربة مغايرة، حيث تتميز أراضي الكنتور بانتشار الحجارة والحصى بكثرة وبشكل فجائي عند التقائها مع كل من دكالة وعبدة حيث تنتشر تربة التيرس أو تربة الحمري عند المناطق الحدودية.

إلا أن الأمر مخالف عندما يتعلق الأمر بخصوص الحدود بين دكالة وعبدة، حيث لا نعثر على أي حدود طبيعية أو أخرى تساعدنا على التمييز أو الانتقال من بلاد إلى أخرى، سواء على المستوى الطبوغرافي حيث يسود الانبساط أو على المستوى البيدولوجي حيث تنتشر نفس أنواع التراب. إن أن الاستمرارية في المجال والتجانس الطبيعي هما السمتان الغالبتان، فما هي المؤشرات التي تساعدنا على التميز أو ترسيم الحدود؟

لا شك أن البحث عن الحدود الطبيعية أمر لا غ ولا أهمية له ما بين عبدة ودكالة، وأن البحث يجب أن ينكب على الجانب البشري، حيث يغلب الطابع الإثنو-ثقافي، حيث نجد حدودا غير مرئية تفصل بين الهويات قبل أن تكون قد أكدتها الحدود الإدارية. غير أنه يجب التأكيد أيضا على أنها حدود خضعت خلال التاريخ لكثير من التغيير والتبدل بعد أن كانت غير موجودة لمدة طويلة وبعد أن كانت كلتا التشكيلتين القبيلتين الكبيرتين فرعين لقبيلة واحدة.

والظاهر أن هذه الحدود تعكس تمايزا إثنيا كان حاصلا داخل دكالة التاريخية بين التشكيلتين القبلتين قبل الانفصال بينهما، وفي غالب الظن كانت دكالة الجنوبية(عبدة) تلك القبيلة ذات الانتماء العربي أكثر نزعة للاستقلال عن دكالة الشمالية المتميزة بالانصهار بين العنصرين العربي والأمازيغي.

نفس الصعوبة بين دكالة وعبدة، سنجدها بين كل من الشياضمة وهشتوكة والشاوية، حيث لا تسعفنا الطبيعة لوضع الحدود، ولكننا نجد الحل في التمايز الاثني بين هاته القبائل، بين قبائل الشاوية العربية النسب ورعوية النشاط وبين هاتين القبيلتين ذات الأصل والنشاط الزراعي. وهنا نذكر الصراعات على الماء في منطقة الغربية على الحدود بين القبيلتين، حيث تبعد الفرشة المائية كثيرا عن سطح الأرض، وحيث يُطرح مشكل الماء بشدة، وذلك من خلال القصص التي ترويها الأجيال عن "البئر"، وربما تتمحور هذه القصص على نقط الماء في مدينة "مائة بئر" التي اندثرت نهائيا ولم يبق منها إلا بعض الآثار القليلة.

كما يبقى مشكل الحدود بين القبائل وطبيعة العلاقات بينهما مطروحا:

-مشكل الحدود الداخلية في الجهة:

فرغم وجود وادين (أم الربيع وتانسيفت) وسلسلة من التلال والمرتفعات التي تحدها خارجيا، يبقى مشكل الحدود قائما بين القبائل. إذا كان المشكل غير موجود بوجود واد أم الربيع بين كل من دكالة وقبائل اشتوكة والشياضمة وقبائل الشاوية شمالا، فإنه مطروح بين أحمر وعبدة، وبين أحمر والقبائل المجاورة لها جنوبا وشرقا، وبين دكالة وعبدة، وبين وعبدة والشياضمة جنوبا. ولم تشكل سلسلة المرتفعات الجنوبية–الشرقية حدا فاصلا، بل كانت هي بدورها مجالا لاستيطان دكالة وعبدة. كما أن نهر أم الربيع أو نهر تانسيفت لم يكونا دائما سدا منيعا لتوسع إحدى القبائل على الضفة الأخرى. وهذا ما حصل فعلا عندما انتشرت قبيلة بني ماكر أو ركراكة على الضفة الجنوبية لوادي تانسيفت لتستوطن بلاد الشياضمة، (أحمد بوشارب).

أمام انعدام وجود حدود طبيعية واضحة، صارت الحدود أمرا قائما بين دكالة وعبدة على الدوام ومحل صراعات ومناوشات خلصت في نهاية المطاف إلى توسع عبدة من خط آسفي إلى الحدود الحالية أي زهاء 45 إلى 60 كلم شمالا على حساب أراضي دكالة[198] وذلك منذ بداية الوجود البرتغالية (بوشارب)، بل مازال العبديون إلى اليوم يطالبون بصفة غير رسمية بضم منطقة الوالدية إلى إقليم آسفي.

3-1- طبيعة العلاقات بين هذه القبائل:

إنها علاقات تشبه إلى حد كبير العلاقات التي كانت سائدة في سائر بلاد المغرب في فترة ما قبل الاستعمار سواء في الجبل أو الدير أو التخوم الصحراوية، أي علاقات أقل ما يقال عنها أنها لم تكن دوما "علاقات ود وحسن الجوار"[199] حيث يدفع مشكل الماء والأراضي وخاصة الأراضي الرعوية إلى حمل السلاح..."، هذا بالإضافة إلى التحالفات والأطماع الترابية لبعض الزعماء.

ولم تخل فعلا هذه الربوع من مناوشات وصراعات مازالت آثارها في ذاكرة الناس ومخيلاتهم إلى اليوم، كانت تؤججها في حالات كثيرة فترات الجفاف القاسية والحاجة الماسة إلى الماء، أو نتيجة لتدخل القوى الخارجية كالوجود البرتغالي أو انعكاسا للصراع الدائري بين أولاد السلطان الواحد قصد الوصول إلى السلطة.

وتبقى حالات عدم استقرار الحدود بين القبائل حالات محدودة، خاصة بعد خروج الاستعمار البرتغالي واستتباب الأمن والخضوع شبه التام للنظام المخزني سواء على المستوى الإداري أو على المستوى العسكري. فبالإضافة إلى كون نمط العيش الغالب لدى التشكيلتين الكبيرتين (دكالة وعبدة) كان دائما هو الاستقرار القائم على أساس تربية الماشية والزراعة.

---

198 – بوشرب. أ، نفس المصدر

199 –Bellaoui A, Adrar-n-dran, T1, Thèse de Doctorat d'Etat , Université de Tours, p 162

2- الإطار الجغرافي لجهة دكالة عبدة

تتكون جهة دكالة–عبدة من سهول وتلال دكالة وعبدة وأحمر والشياضمة واشتوكة. تمتد هذه الجهة على مساحة تصل إلى 13285 كلم^2 ممثلة بذلك 1،86٪ من مجموع التراب الوطني[200]. يحتل منها إقليم الجديدة (قبائل دكالة وهشتوكة وشياضمة) نسبة 54،2٪ وإقليم آسفي (قبائل عبدة وأحمر) البقية (45،8٪) ويحدها شمالا من الناحية الإدارية إقليم سطات وغربا المحيط الأطلسي وشرقا إقليم قلعة سراغنة وجنوبا إقليم الصويرة. وتضم هذه الجهة إداريا إقليمي آسفي والجديدة و87 جماعة من بينها 77 جماعة قروية و10 جماعة حضرية.

تزخر جهة دكالة عبدة بمؤهلات جغرافية متميزة تتمثل في المناخ البحري الرطب على طول الساحل وفي وجود ترب خصبة في مجمل مجالها. ولكنها تعاني من قلة التساقطات وعدم انتظامها إضافة إلى ضعف الموارد المائية وفرة وجودة بيد أن موقعها الجغرافي جنوب نهر أم الربيع أهلها للاستفادة جزئيا من مياه السقي.

-التضاريس: غلبة الانبساط

ينتمي مجموعة تراب الجهة إلى ما يسمى بالميسيطا الوسطى، فصخور الزمن الأول قريبة من السطح، لتظهر تارة عند محاداة البحر شمال وادي أم الربيع وتارة أخرى مغطاة بقشرة رقيقة تنتمي لزمن "الفيلافرانشي" وبعض من التوضعات الرباعية. أما جنوب هذا الواد فلا يظهر لصخور الزمن الأول أثر بسبب وجود طبقة سميكة من الرواسب التي تنتمي بالخصوص لزمن "الكريتاسي". وقد خضعت المنطقة في تشكيلها لعاملين اثنين:

– الأحداث الجيولوجية التي وقعت بالخصوص في الزمن الثالث والزمن الرابع، وهي التي تسببت في هبوط دكالة وعبدة عن مستوى منطقة الرحامنة عند تراب قبيلة العونات من جهة وتكون التلال المتصلبة على طول الساحل الأطلسي من جهة ثانية.

– التغييرات المناخية الكبرى التي عرفتها المنطقة خلال الزمن الرابع، وهي التغيرات التي تفسر التوزيع الحالي لأنواع الأتربة وتفسر أيضا تشكل الشريط التلي الذي يجعل من سهل سيدي بنور سهلا مغلقا. وتعرف المنطقة على العموم تواجد ثلاثة وحدات مورفلوجية هي كل من الساحل والسهل الأوسط والتلال الشرقية:

200 – الحوار الوطني لإعداد التراب ص.5

- 1-الساحل: هو مجموعة مورفلوجية مهمة تقع على طول الساحل الأطلسي ومكونة من مجموعة من الأشرطة التلية المتصلبة التي تفصل بينها منخفضات بينية، وهي أشرطة متوازية ذات اتجاه جنوب-جنوب-غربي//شمال-شمال-شرقي، ولكنها تفتقر إلى الأتربة الجيدة فباستثناء المنخفضات التي تعرف تواجد المواد الغرينية الرملية، نجد أن التلال المتصلبة مغطاة بالحث والكلس مما يفسر وجود أشكال كارستية بسيطة ذات قدرات إنتاجية ضعيفة في الميدان الزراعي[201]. وعلى مشارف البحر يمتد منخفض الوجلة ليفصل هذا الأخير عن الشريط التلي الموازي له وذلك على عرض لا يتجاوز 400 م، ويعرف هذا المنخفض تراكم المواد الغرينية البحرية، ومازالت الأهوار الجميلة لكل من الوالدية وسيدي موسى شاهدة على الغمر البحري الذي تعرضت له هذه المنخفضات الساحلية خلال الحقبة الفلاندرية. كما تنعم هذا المنخفضات بوجود أتربة غرينية ورملية، وبمناخ رطب بفضل الضباب ووجود فرشة مائية قريبة من السطح، مما يفسر كثافة وانتشار الاستغلال الفلاحي بهذا الشريط الساحلي.

-2-السهل الأوسط: وهو سهل يتوسط دكالة ويمتد إلى شمال عبدة، ويتميز بانحدار ضعيف جدا (2-3٪) الشيء الذي يجعل الأودية القادمة من التلال المحادية للرحامنة تجد صعوبة في اختراقه قصد الوصول إلى البحر، وبالتالي تتكون عدد من البحيرات الموسمية (الضايات) هنا وهناك. ويتميز هذا السهل بجودة الأتربة، وهي أساس عبارة عن مواد رسوبية أتت بها الأودية النازلة من هضاب الرحامنة خلال الزمن الرابع. ويمتد هذا السهل شمالا على مسافة 70 كلم ليقلص إلى 40 كلم عند مشارف عبدة ويتقلص أكثر فأكثر عند وادي تانسيفت حيث يتميز بوجود رواسب تنتمي إلى نهاية الزمن الثالث لتغطي التضاريس المنكسرة[202].

-3- المرتفعات الحدودية: وهي المرتفعات الشرقية والجنوبية الشرقية وتتألف بدورها من ثلاثة وحدات:

- المرتفعات الموازية لوادي أم الربيع وتتكون من القمم التي تعلو سفوح هذا الوادي الذي يتعمق إلى ما يزيد عن 100م والذي يرسم في مجراه مجموعة من المنعطفات الحادة.

- التلال المحاذية للرحامنة؛ وهي تلال تنتمي جيومورفولوجيا لكتلة الرحامنة ولكنها تنتمي إداريا لإقليم الجديدة مكونة بذلك شريطا يصل عرضه إلى ما بين 10-15 كلم وتصل قمم ارتفاعاته إلى ما بين 300 و700م، كما هو الحال عند الجبل الأخضر (693م). وتغطي هذه التلال العليا صخور من الشست والغرانييت يرجع تاريخها إلى الزمن الأول، وأحيانا تغطيها رواسب رباعية أكثر خصوبة (اسماعيل الخياطي ص. 2).

- تلال اليوسفية وتتكون من تضاريس الكنتور والمويسات التي لا تتجاوز ارتفاعاتها 500م فوق سطح البحر، غير أنها تعرف أحيانا تعمقا للأدوية بها.

---

[201] - Fossé R., thèse, Idem

[202] - Martin J., 1970, La géographie du Maroc, Ed. Hatier, p. 164.

بقي أن نشير إلى أن التضاريس الساحلية تسمح بتوالي العديد من الشواطئ الرملية يتخللها العديد من الرؤوس الصخرية والخلجات الصغيرة، مما يؤهل الجهة للاستفادة من السياحة الشاطئية من جهة والاستفادة من إقامة الموانئ (ميناء آسفي، ميناء الجرف الأصفر، ميناء الجديدة، رأس بدوزة...)

-التربة في معظمها جيدة:

تتوفر جهة دكالة عبدة على أتربة غنية ومتنوعة، وأهم أنواع الأتربة هي:

– تربة "التيرس"؛ وهي تربة ذات خصوبة كبيرة، وتختلف أنواع أتربة التيرس حسب اللون (الداكن، الأحمر والأسود) وحسب النسيج الحبيبي، ولكنها ترب تعرف عموما تواجد حبيبات الصلصال بوفرة (35-70%) التي تتعرض للانتفاخ الحبيبي عند اتصالها بالماء وبالتالي قدرتها الكبيرة على حبس الماء ومنعه من النفاد.

– تربة "الحمري" وهي أتربة صهباء إلى حمراء تمتد فوق مناطق يكون فيها الجريان عاديا، أما نسبة الصلصال فيها فيصل إلى 30 إلى 40 % ونسبة المواد العضوية فيها تصل إلى 1 % ولكنها مع ذلك من النوع الذي يسهل استغلاله زراعيا.

– تربة "الفايض"؛ وهي تربة غنية بعناصر الصلصال مما يجعل النفادية صعبة إلى جانب العناصر الرميلية ونجدها بالاودية خصوصا عند الانعراجات.

–تربة "الرمل" وهي ترب تفتقر إلى عناصر الصلصال (أقل من 10 %) وتفتقر إلى المواد العضوية (0.30 %)، ولا تتوفر على الأزوت والفوسفور. أما تغلغل المياه فيكون سريعا فيها. ولكنها تمتاز بغياب الصعود الشغيري مما يفسر وجود رطوبتها الباطنية خلال الصيف.

–تربة "الحرش"، وهي ترب مكونة من الرق والحجارة، تفتقر إلى العناصر الدقيقة وإلى العناصر المعدنية، وتتكون الصخرة من الكلس الموجود في عين المكان.

ويبقى أحسن أنواع التربة هي الترس والحمري التي تصلح لكل أنواع الزراعات، وهي غالبا ما تكون أتربة سميكة وقابلة للري. وتغطي 40 % تقريبا من المساحة العامة للمنطقة، بل تصل إلى أن تغطي المساحة الكاملة للسهول[203].

أما التصنيف الذي يعتمد على الجودة، فيميز بين ثلاثة أنواع من التربة: فعلى عينة تصل مساحتها إلى 24295 هم من مجال تدخل المكتب الجهوي لدكالة، نجد التوزيع التالي:

[203] - Monographie de l'ORMVAD 1981

- الأتربة الجيدة: 14093 هـ

- الأتربة متوسطة الجودة 1572 هـ

- الأتربة ضعيفة الجودة 8630 هـ

مما يعني أن أغلب الأراضي تتمتع بأتربة متوسطة الجودة إلى جيدة، مما يؤشر على قابليتها إلى أن تكون صالحة في معظمها للزراعة واحتمالا لأن تكون قابلة للري وذات مردودية اقتصادي.

-المناخ يميل إلى الجفاف

توجد منطقة دكالة – عبدة على خطي 15°32 و15°33 شمالا مما يجعلها تنتمي إلى نطاق الانتقال المناخي، أي منطقة انتقال المن مناخ شبه الجاف إلى المناخ الجاف. بالنسبة للحرارة فهي معتدلة بالمناطق المحاذية للبحر ولكنها متفاوتة في المناطق الداخلية؛ مرتفعة جدا في الصيف ومنخفضة نسبيا في فصل الشتاء. تتساقط الأمطار بصفة معتدلة نسبيا أثناء فصل الخريف والشتاء، ولكنها غير كافية دائما لزراعة الحبوب؛ فالكميات الدنيا اللازمة لذلك هي 300 ملم، وهو خط التساقطات الذي يمر عند مرور نهر أم الربيع، كما أنها لا تتساقط في كل مكان من هذه المنطقة خصوصا بالنواحي الداخلية من عبدة وكذلك بناحية أحمر.

وتعرف المناطق الساحلية هبوب تساقطات غير مرئية (الضباب...) محملة بكميات كبيرة من الماء، تساعد على إقامة الزراعات الربيعية والصيفية وخصوصا زراعة الخضر والبواكر. إلا المنطقة تعرف عدم انتظام في التساقطات من سنة لأخرى وداخل السنة الواحدة، حيث تنقسم السنة عادة ما بين موسم مطير يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر أبريل وموسم جاف يمتد من شهر ماي إلى شهر شتنبر. أما الأيام المطيرة فتقل عن 100، وتبقى في المعدل حول 50 يوما بالجديدة و45 بآسفي و46 بسيدي بنور. ولكن المشكل المناخي المنذر بالمخاطر هو تأخر أو انعدام تساقط الأمطار في فصل الربيع عند حاجة النباتات للماء من أجل نضج الحبوب.

جدول رقم7: متوسط الأمطار الشهرية بمحطات جهة دكالة ـ عبدة

	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
خميس الزمامرة	52	41	41	27	17	1	0	0	4	35	47	62
سيدي بنور	46	41	39	27	17	1	0	0	6	33	48	59
اليوسفية	39	34	39	22	16	3	0	0	10	25	40	44
آسفي	56	35	36	24	16	3	0	0	6	39	58	63

الجديدة – محطة العادر	55	46	39	30	24	20	2	0	1	9	34	58	72
الودالدية	56	35	36	24	16	3	0	0	0	6	39	59	63
دار سي عيسى	66	41	43	39	18	3	0	0	0	7	46	69	74

Ruhand (J.P) – P.272، Ferré (M)

أما من حيث التصنيف النطاقي للمناخ، فنجد أن هذه المنطقة تنتمي حسب تصنيف أومبيرجي (Emberger) الذي يعتمد على الحرارة والتساقطات الى النطاق شبه الجافة بالنسبة للساحل وإلى النطاق الجاف بالنسبة للسهول الداخلية لدكالة وعبدة وكثلة الكنتور[204]. وتوجد حسب تصنيف جورج دبراش (G.Debrach) الذي يعتمد على عنصر الحرارة فقط تحت رحمة المناخ الساحلي المعتدل بالنسبة للساحل وتحت رحمة المناخ شبه القاري الحار بالنسبة للمناطق الداخلية[205]. وبالتالي فإن أهم خاصية تميز مناخ المنطقة هي ارتفاع نسب التبخر بشكل يكاد يساوي معادلات التساقطات السنوية، حيث يصل مؤشر النتح الفعلي (عند تورنوايت) تباعا بمحطات سيدي بنور واليوسفية والجديدة وآسفي إلى 310 و270 و360 و330 ملم فيما لا تتجاوز معدلات التساقطات السنوية بها تباعا 317 ملم و272 ملم و ملم366 و366 ملم[206].

-الموارد المائية: فقر الموارد الذاتية والتبعية للموارد الخارجية

1- أودية ذات جريان موسمي

وجود دكالة وعبدة غرب هضاب الرحامنة والكتلة القديمة والمويسات والتلال الكلسية لم يفدها من هذا الصهريج الفارغ من الحياة[207]؛ فالأمطار لاتتعدى بها 300 ملم، ولا يمكنها أن تغدى الأودية النازلة منها، كمثل واد الفارغ، واد العوجة، واد بوشان، واد مطل، واد أحمر...). وهي أودية ذات أحواض ضيقة وجريان موسمي متقطع، والتي غالبا ما ينتهي بها إلى الأمر إلى الانحصار داخل السهل؛ وذلك باستثناء واد الفارغ الذي يستطيع فعلا الوصول إلى واد أم الربيع.

[204] -. Fosset R, idem, p44

[205] .-Ferré.M, Ruhard. JP, Les Bassins des Abda-Doukkala et du Sahel de Azemmour, In Ressources en Eaux au Maroc, p44

[206] – نفس المرجع السابق ص.45.

[207] – روبير فوصي ص.67.

وتعرف هذه الأودية جريان ذو صبيب استثنائي في بعض الأحيان يترتب عنه تغذية بعض الضايات الكبرى بالسهل (ضاية وارار، ضاية فرثاو...)، بل وتشكل مصدر تهديد لبعض المراكز السكانية والحضرية كما يحصل لمدينة الجديدة مع واد فلفل وسيدي بنور مع واد العوجة من حين لآخر.

ويبقى نهر أم الربيع الذي يمر شمال دكالة لينتهي به في المحيط الأطلسي عند آزمور هو هبة المنطقة، مع عمق سرير له بين سفوح شديدة الانحدار، وبهذا لا يهدد بالفياضانات كل المناطق المجاورة لمجراه. ويعد نهر أم الربيع، نتيجة التكوينات الكلسية المكونة لحوضه الأعلى الموجود بالأطلس المتوسط، النهر الأكثر انتظاما من بين الأنهار المغربية من حيث الجريان[208].

جدول رقم 8: صبيب نهر أم الربيع ($م^3$)

الشهور	يناير	فبراير	مارس	ابريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
1986	28.5	96	81.8	58.1	24.4	23.1	14.6	15.7	13.1	17.4	17.5	16.1
1990	52.8	30.3	18.7	25.9	21.6	13.4	12.3	11.1	13.6	12.1	15.3	40
1994	26.2	58.2	43.6	16.2	13.3	11.3	9.9	10.9	9.4	14.9	-	-

المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة عن مداد (م) 149[209]

2- الفرشة المائية:

تعد حصيلة الدراسات الهيدو-جيولوجية حول عبدة ودكالة بسيطة؛ فالفرشة المائية عموما ضعيفة كما وكيفا، لأن الصبيب يسري بمستوى هزيل وغالبا على مستويات عميقة جدا، خاصة عند كل الحواشي الجنوبية لدكالة حول الزمامرة والغربية وبمنطقة عبدة عامة، حيث تتجاوز أعماق الآبار 70 أو 100م في أحيان كثيرة. كما أن جودة المياه تكون بها، غالبا، غير صالحة للشرب ولا للاستعمال في الاستغلال الزراعي بسبب ملوحتها العالية. ويرجع ضعف هذه الفرشة إلى طبيعة التربة والصخور غير النافذة أو النافذة قليلا، وإلى سمك التوضعات الرباعية أيضا.

وهكذا فإن مشكل الماء خطير جدا بدكالة وعبدة بسبب ارتباط مصير السكان والزراعة وتربية المواشي به، وهو ما طرح من القديم كيفية تدبيره وتوفيره خصوصا في الفترات الجافة، وذلك بتهيئة "النطافي" (لمطافي، جمع مطفية) على شكل حفر لتخزين مياه الأمطار قصد استهلاكها لاحقا. الجفاف يكتسي هنا طابعا كارثيا، فكلما نفدت المدخرات من مياه المطر المخزونة بالنطافي وتأخر نزوله أو انعدم، وجفت العيون والآبار، إلا واضطر السكان إلى الرحيل نحو المناطق المتوفرة على الآبار والعيون[210].

---

[208] - Martin J et Autres , géographie du Maroc, Ed. Hatier, Paris 1970 P.38-9

[209] – مداد م، جهة تادلة ازيلال: التدخل الاداري في المجال، اطروحة دكتوراة الدولة جامعة محمد الخامس 2001-2002 ص149

[210] – بوشرب ص.58. نفس المصدر

ولكن هذا لا يعني عدم وجود بعض المناطق التي تنعم بوفرة المياه الباطنية القريبة من السطح وذات جودة عالية كما هو الحال بمنطقة الوجة أو على طول أو بالقرب من مجاري المياه أو في المنخفضات البينية داخل الهضاب والمرتفعات الشرقية والجنوبية الشرقية، وفي المنخفضات الموجودة بين التلال المتكلسة بمنطقة الساحل، أو على طول الأودية النازلة من الرحامة والمويسات أو فوق المناطق التي كانت تغمرها الضايات (ضاية ورار نموذجا).

يتضح من خلال ما سبق أن جهة دكالة–عبدة تتوفر على إمكانيات فلاحية مائية متواضعة إلى قليلة، مع توفرها على أراضي صالحة للزراعة كثيرة بفضل غلبة عنصر الانبساط في طوبوغرافيتها وخصوبة تربتها.

ولكن الإكراه الطبيعي الأساسي هو تواضع التساقطات المطرية (لا تتجاوز 300م سنويا)، وهي كمية في حدود الجفاف، كما أن تساقطات غير منتظمة من سنة إلى أخرى إلى درجة أن بعض السنوات تكون في معظمها جافة تماما (سنة مطيرة، سنتان متوسطتان، وثلاثة سنوات جافة). ويزداد المشكل تعقيدا، عندما نجد أن مستوى التبخر الناتج عن الحرارة المرتفعة يكون قويا، حيث يتجاوز بآسفي مثلا 5 مرات متوسط التساقطات. مما يعرقل من نمو النباتات بشكل طبيعي، والأدهى من ذلك أن التساقطات الشهرية غير منتظمة هي الأخرى، فعلاوة على وجود ستة (6) أشهر جافة تماما، فإن التساقطات تنقطع داخل الفصل المطير لمدة قد تطول لمدة أو تقصر مما يهدد المواسم الزراعية.

وبهذا فإن الموسم الفلاحي يجد صعوبات كبيرة أمام ضعف التساقطات وشدة التبخر وعدم الانتظام الحولي، ليبقى الاستغلال الزراعي محدودا في زراعات الحبوب وزراعة القطاني مع نتائج عشوائية من سنة لأخرى، وهيمنة نمط الإنتاج الواسع. بيد أن قرب بعض المناطق من البحر يمكن من نمو الأعشاب فوق الأراضي الساحلية، فيتولد عن ذلك نوع من الانتجاع بين السهل والساحل[211].

بالإضافة إلى نقص مياه الأمطار السنوية، نجد نوعا من التناقض حينما نقطع عاملي الطبوغرافيا والتربة والقارية من جهة وعاملي الأمطار والحرارة من جهة ثانية؛ فالمنطقة الساحلية تعرف مناخا بحريا معتدلا سقوط أمطار لا بأس بها مع هبوب التساقطات غير المرئية، ولكنها في معظمها ذات طبوغرافية متموجة وتربة ضعيفة الجودة. أما السهل الأوسط، فعلى العكس من ذلك يعرف نقصا في المياه المطرية في مقابل توفره على سطوح نسبة مستوية وترب ذات جودة عالية. فيما تعاني الحواشي الشرقية والشرقية الجنوبية من التقاء الإكراهات الطبيعية وتراكمها؛ بالإضافة إلى هيمنة لارتفاعات والتضاريس المتوجة وغلبة الأترية ضعيفة الجودة، نجد أن العامل القاري قد ولد نوعا من الجفاف الشبه الدائم. تراكم هذه العوامل جعل منها منطقة رعوية بالدرجة الأولى (أحمر) وزراعية ثانيا (الحدود مع الرحامنة).

[211] – SCET, Etude de Factibilité, Texte principal, Rabat 1975, P.23

وتعتبر عناصر الانبساط المنطقة وخصوبة أرضها وقربها جنوب نهر أم الربيع كواحد من أهم الأنهار المغربية سواء من حيث الصبيب أو من حيث الجريان الدائم، عاملا إيجابيا سيتم استغلاله عن طريق السدود وجلب المياه منها عن طريق شبكة عصرية من القنوات قصد سقي جزء من المنطقة، خصوصا وأنها تتميز بوجود انحدار عام يساعد على جريان المياه بشكل يسهل إلى العديد من الأمكنة بها في اتجاه واد تانسيفت مرور بكل من دكالة وعبدة.

نستنتج مما سبق أن الإكراهات الطبيعية وخاصة المناخية منها حاضرة بقوة (الجفاف – عدم انتظام التساقطات– قلة المياه السطحية وخصوصا الباطنية منها في عبدة... والجزء الجنوبي من دكالة...) خضورا شبه دائم، يهدد الاستغلال الفلاحي والاستقرار البشري على حد سواء منها منطقة هشة، لا تقاوم كثيرا مثل هذه التغيرات السلبية الطارئة من حين لآخر، يؤدي إلى خلخلة بنياتها الديمغرافية والزراعية...

ولكن المؤهلات الطبيعية الموجودة بكثرة (وجود سهول واسعة نسبيا وذات تربة غنية...، وجود ساحل بحري، وجودها إلى قرب نهر مهم، وجود ثروات باطنية مهمة...) تتطلب استغلال عقلانيا ومنسقا للتغلب على الإعاقات والإكراهات تجعلها أكثر مناعة وصلابة في مواجهة "الحتمية الطبيعية". بيد أن بعض النواحي (أحمر، الحواشي الشرقية لعبدة ودكالة، منطقة الساحل تعاني في نفس الوقت من وطأة العوامل الطبيعية السلبية (جفاف، مرتفعات، تربة ضعيفة الجودة... قلة المياه السطحية...) وضعف المؤهلات الطبيعية الإيجابية بعدها حبيسة لوضعية هشة جدا.

المبحث الثالث: الديناميكيات السكانية بالجهة: ديناميكيات مجالية متفاوتة

إذا كانت الديناميكية المجالية نتيجة طبيعية لتفاعل مجموعة من الديناميكيات المختلفة والمتداخلة والمترابطة، فإنه يمكن اعتبار الديناميكية الديمغرافية أهم هذه الديناميكيات على "اعتبار أن تطور الخصائص السكانية مؤشرا هاما يخبر بدقة عن تطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى جماعة مكانية معينة وداخل المجال الجغرافي الذي تقطنه وتشغله" (عبد اللطيف فضل الله 1988)[212]، بل هناك من يذهب إلى اعتبار النمو الديمغرافي مثلا هو أفضل معيار للتعبير عن الديناميكية المجالية، فالجغرافي الفرنسي بيير ليموزان، يؤكد على وجاهة هذا الاتجاه معتبرا أن النمو الديمغرافي هو نتاج لديناميكيات أخرى، وأن هذا النمو يسهل بدروه ميلاد ديناميكيات جديدة[213]. من هذا المنطلق سنحاول مقاربة الديناميكية الديمغرافية لجهة دكالة– عبدة سواء على الصعيد العام بمقارنتها مع المستوى الوطني، أو على الصعيد الداخلي للجهة لإبراز الاختلافات والتيارات المحلية، وذلك من خلال مقارنة الوسط الحضري والوسط القروي ومقارنة الدوائر مع بعضها البعض والجماعات مع بعضها البعض. ونشير في هذا الباب إلى أننا نعتمد في الغالب على معطيات الإحصائيات الرسمية السكان مع تصرف بسيط فيها، استجابة لمقتضيات جغرافية، قصد القيام بالمقارنات الصحيحة للمجالات الجغرافية من الناحية الديموغرافية.

تعد جهة دكالة–عبدة من الجهات المغربية الأكثر تميزا من الناحية الديمغرافية: فهي من المناطق السهلية القليلة التي كانت آهلة بقوة بالسكان منذ عشرات القرون وذلك على غرار بعض المناطق الجبلية المنيعة كالأطلس الكبير الغربي والريف المعروفة باستقرار وكثافة السكان، فإلى حدود 1915 فقط كانت الكثافة بدكالة مثلا تصل الى 25ن/كلم^2 بل كانت تصل بعض الكثافات لسهل سيدي بنور[214]، وهي نسبة كما نرى من النسب المرتفعة آنذاك على المستوى الوطني، وقد أكد أصحاب الحوليات التاريخية الذين زاروا المنطقة خلال القرنين 15 و16 هذه الملاحظة؛ فمارمول يقول عن دكالة التاريخية التي كانت تضم دكالة الحالية وعبدة بأنها "سهول يجوب فيها أعراب كثيرون ويقطنها بربر كثيرون"[215]، أما المجهول البرتغالي فيقر صراحة بأن هذا "السهل آهل بالسكان، فتنتشر فيه الخيام والدواوير"[216]، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الحسن الوزان

---

[212] – فضل الله الجامعي عبد اللطيف، تطور السكان بآسفي وظهيرها. مجلة جغرافية المغرب 1984 ص.21

[213]–Limousin (P), 1980, Le dynamisme des communes rurales françaises. Thèse doctorat d'Etat. Université Paris P.13.

[214]– Fosset (R)، Société Rurale et organisation de l'espace, les bas plateaux atlantiques su Maroc Moyen, Thèse Doctorat d'Etat Montpelier III. P.90.

[215] – مارمول ص.70

[216] – المجهول البرتغالي ص.24.

حينما يقول هو أيضا بأنها منطقة "آهلة جدا بالسكان"، بل يذهب البعض إلى القول أن دكالة قد عانت من ضغط ديموغرافي كبير بسبب كثرة عدد سكانها والإمكانيات الطبيعية التي توفرها لتلبية حاجياتهم [217].

وقد نستنتج من ذلك هو قدرة السكان على التكيف مع هذه الأوساط شبه الجافة التي تعاني من نقص في الأمطار وتواتر فترات الجفاف، وذلك عن طريق تبني أنظمة انتاج فلاحية خاصة واتباع استراتيجيات فلاحية مختلفة ومتنوعة، تذهب من تلك التي تجمع بين الزراعة وتربية الماشية إلى إقامة كل أشكال التكثيف الفلاحي كتخفيض مساحات الأراضي المستريحة وتنويع المزروعات والاعتماد على السقي واللجوء إلى توسيع الأراضي الزراعية[218]. وقد كانت الهجرة طبعا بديلا وحلا أمام سكان المنطقة للبحث عن موارد اقتصادية عندما يزداد عددهم عن المستوى التي توفره الموارد المحلية.، خصوصا وأن هذه الجهة تعرف وجود كثافات سكانية عالية، وإن كانت متباينة من منطقة لأخرى.

الخريطة رقم: 2

الكثافة السكانية بجهة دكالة – عبدة (2004)

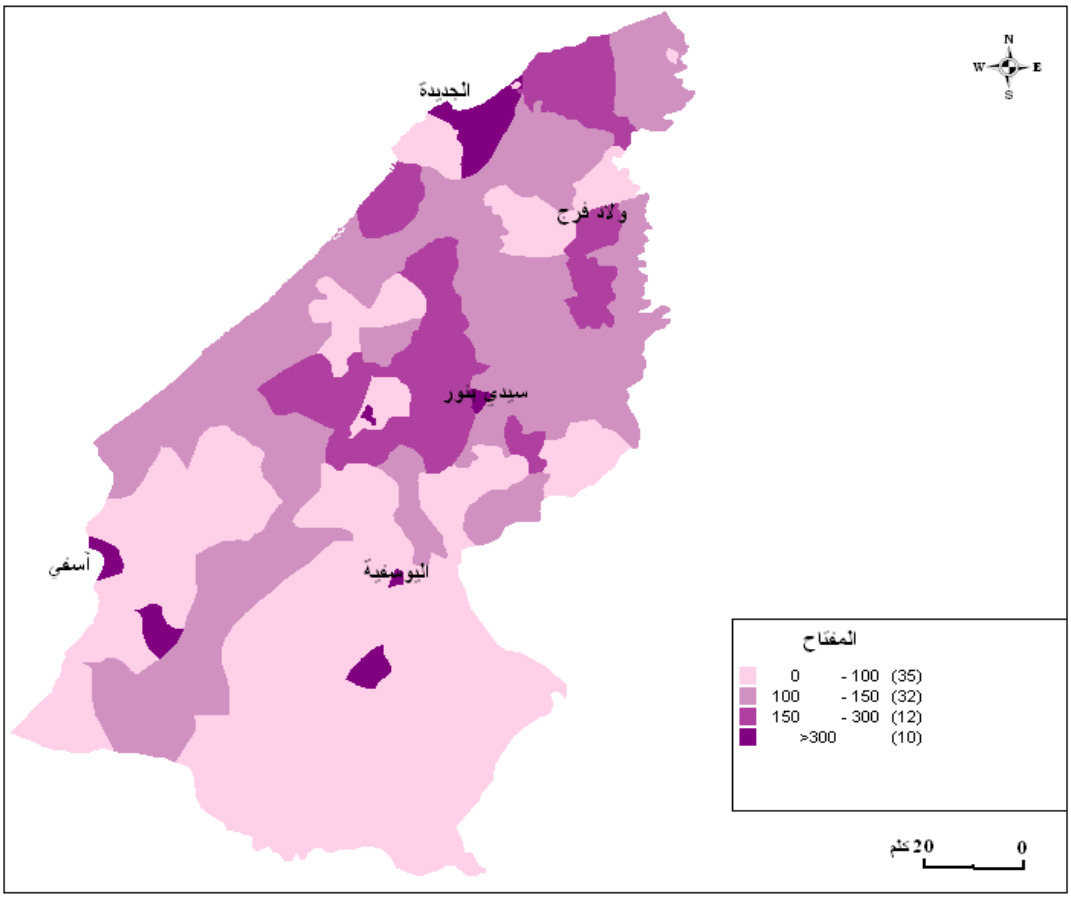

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 إنجاز: حسني 2007

[217] - Jamal (A), Croissance démographique et mutations agraires dans le sahel des Doukkala, Thèse de Doctorat d'Etat, Université d'El Jadida. 2001. P.8.

[218]- Jamal (A), idem. P.8.

1-نمو السكان الإجمالي: نمو متذبذب ومتفاوت

تثير المرتبة المتأخرة لجهة دكالة-عبدة إلى جانب جهة الشاوية-ورديغة أسئلة محيرة من حيث تطور نسبة التزايد السنوي للسكان، فما هي الأسباب المسؤولة عن هذا التأخر، هل هي الهجرة الكثيفة إلى المراكز الحضرية الكبرى خصوصا وأنها تعتبر ظهيرا خلفيا للدار البيضاء؟ أم أن الوضعية الديمغرافية تنبأ بتحول جدري بها؟ أم أنها تعبير عن أزمة اقتصادية واجتماعية حدت من التزايد السكاني.

فجهة دكالة عبدة تأتي بالفعل في المرتبة 12 من بين جهات البلاد، حسب إحصاء 2004، من حيث نسبة تزايد السنوي للسكان على المستوى الوطني، متقدمة بذلك على 4 جهات فقط هي جهة تادلة أزيلال، والجهة الشرقية وجهة تازة-تاونات-الحسيمة وجهة الشاوية وردیغة؛ وبتحقيقها لنسبة 1٪ كنسبة تزايد سنوي تكون هذه الجهة من بين الجهات الأقل ديناميكية من حيث السكان.

الجدول رقم 9: تطور عدد سكان الجهة مقارنة مع الصعيد الوطني

	عدد السكان	٪ من سكان المغرب	الزيادة الإجمالية	معدل الزيادة السنوية
1960	899700	7،7	-	-
1971	1108563	7،2	208863	18987
1982	1442474	7،1	333911	30355
1994	1793458	6،9	350984	29248
2004	1984039	6،6	190581	15881

مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004.

انتقل عدد سكان الجهة من 899700 نسمة في 1960 إلى 1108563 في 1971، ثم 1442474 في سنة 1982 و1793458 في سنة 1994 ليصل إلى 1984039 نسمة في سنة 2004، وبذلك تكون الزيادة الإجمالية في ظرف 44 سنة هي 1084339 نسمة أي بمعدل سنوي يناهز 24644، لينتقل بذلك عدد السكان في نفس الفترة من 1 إلى 2،2 مرة وهو ما يشكل في حد ذاته انفجارا ديمغرافيا حقيقيا، ولكنه تحول لم يطرأ بنفس الوثيرة، إذ ارتفع معدل الزيادة السنوية بدون شك إلى حدود الفترة الإحصائية 71-1982 حيث سجل أعلى مستوى (30ألف) لينخفض نسبيا في الفترة الموالية وينهار إلى النصف (15،8 ألف) في الفترة الإحصائية الأخيرة (1994-2004).

وقد تزامن هذا التحول الديمغرافي بتراجع نسبة الجهة من سكان المغرب، إذ انخفضت نسبة حجم السكان بالجهة على المستوى الوطني تدريجيا من 7،7٪ سنة 1960 لتنزل إلى 6،6٪ سنة 2004، وتفقد بذلك في ظرف 44 سنة 1،1 نقطة من حجمهما السكاني على صعيد البلاد؛ ويعود هذا التراجع بدون شك إلى تراجع نسب التزايد السنوي للسكان بالمقارنة مع المستوى الوطني.

الجدول رقم 10: تطور نسب النمو التزايد السنوي للجهة مقارنة مع الصعيد الوطني

الفترة الإحصائية	جهة دكالة–عبدة[1]	المغرب[2]	1-2
1960-1971	1،9	2،6	-0،7
1971-1982	2،4	2،6	-0،2
1982-1994	1،8	2،1	-0،3
1994-2004	1،0	1،4	-0،4

بتصرف شخصي: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004

يتضح إذن بالفعل أن جهة دكالة–عبدة تعرف وثيرة تزايد سكاني أقل من المتوسط الوطني، إذ لم يسبق في أي فترة من الفترات الإحصائية السابقة أن وصلت نسبة التزايد السكاني مثيلتها على صعيد البلاد، وإن كانت قد اقتربت منها نسبيا في الفترة 1971-1982.

فبعد أن سجلت نسبة مهمة في هذه الفترة 2،4٪، أخذت الجهة تعرف تدينا في نسب التزايد الديمغرافي، لتنزل إلى 1،0٪، مما يعني أن المنطقة قد أصابتها حركات نزوح هامة تحمل إلى خارجها أفواجا متزايدة من السكان تفوق بكثير تلك التي تفد إليها من أقاليم أخرى (عبد اللطيف فضل الله ص، 24)[219]، كما يدل أيضا على أن الجهة قد مرت إلى مرحلة ما يسمى بالانتقال الديمغرافي المتميزة بانخفاض الوفيات وانخفاض الولادات، ولا أدل على انخفاض هذه الولادات هو تراجع نسبة الخصوبة، حيث انخفض مؤشر الخصوبة التركيبي من 5،7 سنة 1982 إلى 3،9 سنة 1994 ليصل إلى 2،9 سنة 2004.

بيد أن هذه التغيرات الديمغرافية لم تحصل بنفس الوثيرة داخل الجهة من إقليم لآخر ومن دائرة لأخرى ومن جماعة لأخرى ومن وسط لآخر.

[219] – فضل الله الجامعي عبد اللطيف نفس المصدر السابق.

الجدول رقم 11: تطور أعداد سكان الإقليمين وتطور مساهمتهما داخل الجهة

	إعداد السكان					النسبة من سكان الجهة				
	1960	1971	1982	1944	2004	1960	1971	1982	1994	2004
إقليم الجديدة	488989	590923	763351	970894	1103032	51،8	51،6	51،9	54،1	55،6
إقليم آسفي	454202	554545	706618	822564	221007	48،2	48،4	48،1	45،9	44،4
جهة دكالة– عبدة	943191	1145468	1469969	1793458	1984039	100	100	100	100	100

بتصرف شخصي: مديرية **الإحصاء**، **الإحصاء** العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004

عرف الإقليمان المكونان للجهة تطورا إيجابيا قويا في عدد سكانهما، فقد انتقل عدد سكانهما في ظرف 44 سنة بنسب هائلة حيث سجل إقليم الجديدة زيادة إجمالية في هذه الفترة وصلت إلى 614043 نسمة أي بمتوسط سنوي وصل إلى 13955 وبالتالي تضاعف عدد سكانه ب 2،3 مرة، فيما سجل إقليم آسفي زيادة إجمالية أقل وصلت إلى 426805 نسمة أي بمتوسط سنوي وصل إلى 9700 ليتضاعف عدد سكانه ب 1،9 مرة فقط.

وقد ترتب عن هذه الزيادات المتفاوتة اختلال في الميزان السكاني بين الإقليمين، فبعد أن تقارب حجمهما الديمغرافي نسبيا سنة 1971 51،6٪ لإقليم الجديدة، 48،4٪ لإقليم آسفي، أخذ الفارق بينهما يتزايد لصالح إقليم الجديدة تدريجيا إلى أن أصبح سكان هذا الأخير يمثلون 55،6٪ من سكان الجهة مقابل 44،6٪ لسكان إقليم آسفي. ويظهر أن التحسن الديمغرافي الذي عرفه إقليم آسفي برسم إحصاء 1971 جاء نتيجة الهجرة الكثيفة التي عرفتها مدينة آسفي إثر مسلسل التصنيع الذي عرفته آنذاك، فيما كان التحسن المستمر لحجم سكان إقليم الجديدة علاقة بارتفاع عدد السكان القرويين من جراء إقامة المشروع الهيدروفلاحي بدكالة في مرحلة أولى واشتداد الهجرة إلى مدينة الجديدة نتيجة مسلسل التصنيع الذي عرفته مؤخرا مرحلة الثمانينات. ولم يأت هذا الاختلال نتيجة تطور متشابه بين الإقليمين، بل نتيجة وثيرة متفاوتة بينهما؛

الجدول رقم 12: تطور نسب النمو السنوي

الفترات	إقليم الجديدة	إقليم آسفي	الجهة	المغرب
1960-1971	7،1	8،1	9،1	6،2
1971-1982	3،2	2،2	4،2	6،2
1982-1994	0،2	3،1	8،1	1،2
1994-2004	3،1	7،0	0،1	4،1

بتصرف شخصي: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004

إذ يتضح فعلا أنه بعد الفورة الديمغرافية في فترة 1971-1982، حيث سجل الاقليمان نسب تزايد سنوي مرتفعة ومتشابهة، أخذت هذه النسب تتراجع تدريجيا من فترة لأخرى، ولكن بوثيرتين مختلفتين. ففي الوقت الذي كان فيه معدل التزايد السنوي لإقليم آسفي يفوق مثيله بإقليم الجديدة في فترة 1960-1971 أخذت نسبة التزايد السنوي تتراجع بوثيرة أكثر بالمقارنة مع وثيرة التزايد السكاني السنوي بإقليم الجديدة بعد إحصاء 1982، إلى أن أصبحت لا تمثل إلا 0،7٪ سنة 2004 مقابل 3،1٪ بالنسبة للإقليم الثاني.

ويظهر تطور هذه الأرقام مدى الصعوبات التي تعاني منها إقليم آسفي نتيجة الإنحصار الإقتصادي، وبالتالي اشتداد الهجرة منه إلى باقي الجهات والأقاليم المغربية، كما تبين اهمية استغلال المؤهلات الطبيعية واهمية الديناميكية الإقتصادية والعمرانية التي يشهدها إقليم الجديدة، وتعرف الجهة على العموم تراجعا لنسبة التزايد السكاني، إذ تراجعت من 4،2٪ في الفترة الإحصائية 1971-1982 إلى 0،1٪ في الفترة الإحصائية 1994-2004 وهو تراجع يعود بالإضافة إلى عوامل الطرد على المستوى الجهوي، بدون شك إلى دخول الجهة كما أسلفنا الذكر سابقا إلى مرحلة الإنتقال الديموغرافي على غرار باقي جهات البلاد، ويرجع هذا التغيير إلى التحولات التي يعرفها المجتمع المغربي على مستوى الأسرة وعلى مستوى الإقامة وعلى مستوى التمثلات الإجتماعية والثقافية والمجالية أو على مستوى النشاط الإقتصادي، وهي تحولات كما نعلم لها علاقة وطيدة مع تنامي وتأثير الهجرة والتمدين والتمدرس والتصنيع وتزايد العمل المأجور وتراجع الأنشطة الزراعية (وزارة إعداد التراب الوطني)[220] وولوج المرأة لسوق الشغل... وما لتلك العوامل من أثر على إعادة ترتيب العلاقة بين الأجيال من جهة وبين الذكور والإناث من جهة ثانية في إطار الإنتقال من الأسر الموسعة إلى الأسر النووية، ومن ثمة على السلوكيات الديموغرافية خاصة على معدل الخصوبة لدى النساء.

220 – وزارة إعداد التراب الوطني، المجال المغربي. واقع الحال، مطبعة عكاض الرباط 2000، ص 65

2-غلبة الطابع القروي وتفاوت في ديناميكية التمدين

وصل عدد سكان الجهة، حسب إحصاء 2004 إلى 1984039 نسمة منهم 713996 يقطنون بالوسط الحضري و1270043 يقطنون بالوسط القروي، بعد أن كانوا حسب إحصاء 1971، 1145468 نسمة منهم 254268 يقطنون بالوسط الحضري 891200 يقطنون بالوسط القروي، وتكون بذلك الزيادة الإجمالية بالوسط الحضري في ظرف 33 سنة هي 459728 نسمة أي بمعدل سنوي يناهز 13931، وتكون الزيادة الإجمالية في نفس الفترة بالوسط القروي هي 378843 نسمة أي بمعدل سنوي يقارب 11480.

الجدول رقم 13: تطور سكان الجهة حسب وسط الإقامة

	1971.		1982		1994		2004	
	الوسط الحضري	الوسط القروي	الوسط الحضري	الوسط القروي	الوسط الحضري	الوسط القروي	الوسط الحضري	الوسط القروي
إقليم الجديدة	6،15	4،84	7،19	3،80	٪7،24	٪3،75	1،27	9،72
إقليم آسفي	2،29	8،70	8،37	2،62	٪7،45	٪3،54	1،47	9،52
جهة دكالة–عبدة	2،22	8،77	4،28	6،71	٪4،34	٪6،65	0،36	0،64

بتصرف شخصي: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004

رغم أن الزيادة الإجمالية بالوسط الحضري تتجاوز مثيلتها بالوسط القروي، فإن الطابع القروي مازال مهيمنا إجمالا على هذه الجهة، إذ يشكل السكان القرويون برسم إحصاء 2004 0،64٪ من مجموع سكان الجهة.

ولكن التحليل الإقليمي يبين أن هذا الطابع القروي المهيمن بالجهة راجع بالدرجة للأولى لإقليم الجديدة حيث يشكل القرويون 9،72٪ من مجمل سكانه في حين أنهم لا يتجاوزون 9،52٪ بإقليم آسفي، وفي المقابل يظهر هذا الأخير أكثر تمدنا من الأول، حيث يشكل السكان الحضريون 1،47٪ من مجمل سكانه وهو بذلك يقترب من المستوى الوطني (1،55)، في حين أنهم لا يمثلون بإقليم الجديدة إلا 1،27٪، وهي نسبة لا تصل حتى إلى المستوى الذي وصل إليه إقليم آسفي سنة 1971 (2،29٪).

ويبدو أن هذا التأخر راجع بالدرجة الأولى إلى وثيرة التمدين التي يشدها كل واحد منهما، ففي الوقت الذي انتقلت فيه نسبة السكان الحضريون بإقليم آسفي من 2،29٪ إلى 1،27٪ أي بزيادة لا تتجاوز 5،11 نقطة: هذا بالإضافة إلى أن إقليم آسفي عرف مبكرا مسلسلا للتمدين بفضل سياسة التصنيع بكل من مدينة

آسفي ومدينة اليوسفية، في حين أن هذا المسلسل بدأ متأخرا بإقليم الجديدة بفضل التحديث الفلاحي والتصنيع التي شهدتهما منطقة دكالة.

الجدول رقم 14: تطور نسبة التزايد السنوي للسكان حسب الوسط

	1982 -1971		1994 – 1982		2004 - 1994	
	حضري	**قروي**	**حضري**	**قروي**	**حضري**	**قروي**
إقليم الجديدة	5،4	9،1	0،4	5،1	2،2	3،1
إقليم آسفي	7،4	0،1	9،2	1،0	0،1	7،0
جهة دكالة–عبدة	6،4	5،1	3،3	9،0	5،1	8،0

بتصرف شخصي: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و1971 و1982 و1994 و2004

يمكن أن نستخرج من هذا الجدول الملاحظات التالية؛ التناقص المستمر لنسب التزايد السكاني مهما كان الوسط قرويا أم حضريا، ارتفاع نسب التزايد السكاني لكلا الوسطين مهما كان الإقليم واستمرار ديناميكية السكان القرويين بإقليم الجديدة إلى حدود 2004 بنسب تزايد نسبيا مهما، في الوقت الذي عرف فيه إقليم آسفي تباطؤً لساكنته القروية وإن كانت نسبة النمو قد عرفت فيه انتعاشا طفيفا برسم الفترة الإحصائية 1994-2004 (7،0٪)، بعد أن قاربت الركود برسم الفترة السابقة لها (1982-1994) حيث سجلت فقط 1،0٪.

كما نلاحظ انقلابا في ديناميكية السكان الحضريين لصالح إقليم الجديدة انطلاقا من الفترة الإحصائية الأخيرة (1994-2004)، فبعد أن كان إقليم آسفي يسجل دائما في الفترات الفارطة نسب نمو أعلى بالمقارنة مع إقليم الجديدة، نجد أن هذا الأخير قد حقق في الفترة الأخيرة نسبة 2،2٪ متفوقا بذلك على الإقليم الأول الذي لم يستطع أن يتجاوز 0،1٪ بل إنه قد تخطى المعدل الوطني (1،2٪).

إن انخفاض معدلات النمو السكاني وتراجع سكان الأرياف لايعني أن عدد القرويين آخذ في التناقص وبالتالي إفراغ للبادية، بل إن هذا الأخير قد تزايد في ظرف 33 سنة ب 4،1 مرة.

وبغض النظر عن هذه الملاحظة العامة فإننا نجد تباينات محلية ملموسة من دائرة لأخرى في نزعة النمو وفي الثقل الديمغرافي.

الجدول رقم 15: تطور إعداد السكان وحصص الدوائر من الناحية السكانية

الدوائر	1994		2004		حصيلة
	عدد السكان	حصة كل دائرة	عدد السكان	حصة كل دائرة	الحصة
أزمور	121074	3،10	139647	0،11	+7،0
الجديدة	113852	7،9	137623	8،10	+1،1
سيدي بنور	235750	20	247372	5،19	-5،0
سيدي اسماعيل	149797	7،12	157639	4،12	-3،0
الزمامرة	109196	3،9	120025	4،9	+1،0
عبدة	109247	3،9	112139	8،8	+3،0
أحمر	136396	6،11	142001	2،11	-94
اجزولة	124914	6،10	129913	2،10	-4،0
حرارة	75969	4،6	81506	4،6	0
المجموع	1177352	100	1270043	100	0

بتصرف شخصي: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و2004

الخريطة رقم: 3

نسب التزايد السكاني السنوي حسب الجماعات القروية بجهة دكالة – عبدة 1982-1994

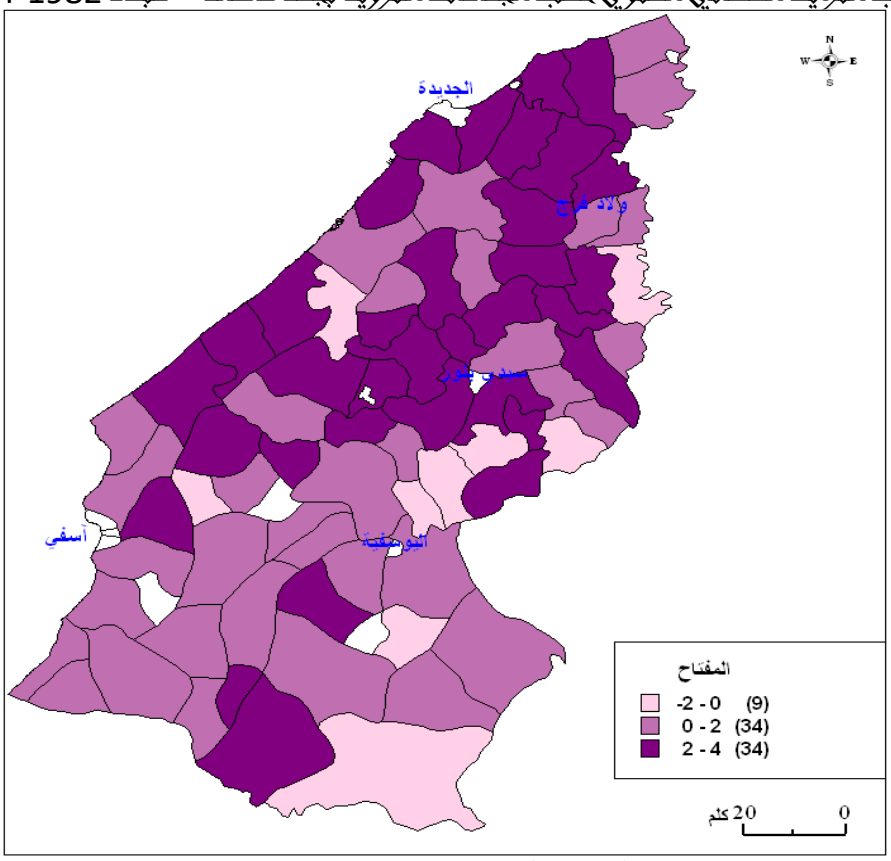

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 إنجاز: حسني 2007

الخريطة رقم: 4

نسب التزايد السكاني السنوي حسب الجماعات القروية بجهة دكالة – عبدة 1994- 2004

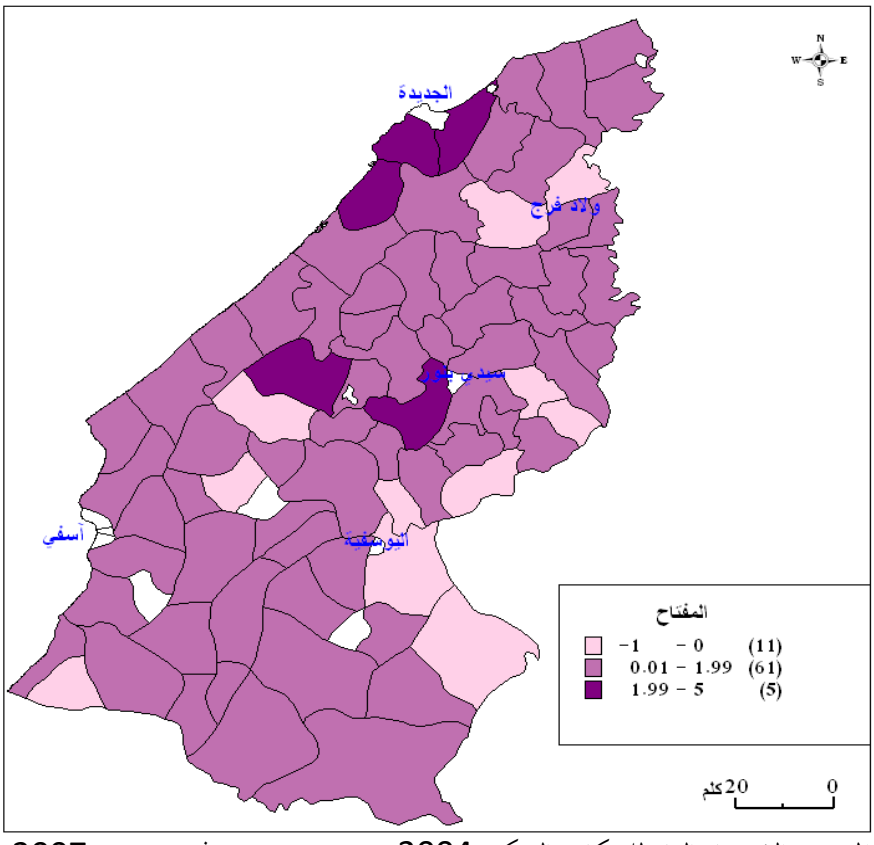

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 إنجاز: حسني 2007

يشير الجدول أعلاه فعلا إلى وجود تفاوتات بينة في توزيع السكان القرويين بين الدوائر المكونة للجهة سواء على مستوى الحجم أو على مستوى الديناميكية (إحصاء 2004):

– وجود فرق شاسع في الثقل السكاني للدوائر، حيث نجد مثلا أن أكبر دائرة من حيث حجم السكان هي دائرة سيدي بنور التي تحتضن 247372 نسمة تتجاوز أصغر دائرة بثلاثة مرات هي دائرة حرارة التي لا يتجاوز سكانها 81506.

– باستثناء دائرة احرارة التي تعرف استقرار في وزنها الديمغرافي، فإن كل الدوائر الساحلية تشهد زيادة في حصائلها السكانية داخل الجهة، وبالمقابل نجد أن كل الدوائر الداخلية تعرف حصائل سلبية، مما يعني أن هناك نزعة نحو تركز السكان القرويين بالمناطق الساحلية.

الجدول رقم 16: **توزيع نسب التزايد السنوي حسب الدوائر الإدارية في فترة 1994–2004**

الدوائر	نسبة التزايد السنوي (٪)
أزمور	4،1
الجديدة	9،1
سيدي بنور	5،0
سيدي إسماعيل	5،0
الزمامرة	0،1
عبدة	3،0
أحمر	4،0
اجزولة	4،0
حرارة	7،0
الجهة (القرويون)	8،0

بتصرف شخصي: مديرية الإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكنى لسنوات 1960 و2004

بالنظر إلى الدوائر الإدارية التسعة المؤلفة للجهة، نلاحظ تباينا ملموسا في نزعة النمو، إذ أن دائرة عبدة هي التي سجلت أضعف نسبة للتزايد بمعدل 3،0٪ سنويا بين 1994 و2004، في حين جاءت أعلى نسبة

بدائرة الجديدة ب 9،1٪ سنويا، "فدائرة عبدة ظلت تعرف كثافات سكانية أعلى بكثير مما تتحمله إمكانياتها الفلاحية المحدودة، مما نشط باكرا الهجرة نحو آسفي غربا واليوسفية والشماعية شرقا، إضافة إلى تيار هام متوجه نحو جمعة سحيم وكذا إلى خارج الإقليم" (فضل الله ص26).

ونفس الشيء يقال عن دائرة جزولة التي تشرف على مرتفعات المويسات الفقيرة، ودائرة أحمر التي تحتضن أراضي جافة مناخيا وضعيفة بيدولوجيا رغم الكثافات السكانية المنخفضة نسبيا بها.

أما دائرتي الجديدة وآزمور فتعرفان نسبا مهمة جدا تتجاوز المستوى الجهوي (8،0٪) والوطني (6،0٪) على حد سواء حيث وصلت نسبة التزايد السكاني بهما على التوالي 9،1٪ و4،1٪ سنويا، وتعود هذه الديناميكية الديمغرافية للسكان القرويين بهما إلى التكثيف الزراعي التي تعرفها منطقة الولجة المتخصصة في انتاج البواكر والخضر وتربية الدواجن وتربية الأبقار، كما تعود في جزء منها إلى توافد المهاجرين على الجماعات القروية المجاورة لمدينتي أزمور والجديدة للأشغال بهاتين الأخيرتين.

ولاتبدو دوائر سيدي بنور وسيدي اسماعيل أحسن حالا من دوائر إقليم آسفي، فالتزايد السكاني بهما بقي منحصرا في مستويات أدنى من المستوى الوطني، إذ لم يتجاوز بهما 5،0٪ سنويا نتيجة للكثافات السكانية العالية جدا ونتيجة لحالة الاشباع التي يتميز بها سوق الشغل بالمناطق المسقية الموجودة بمجالاتها الترابية.

3-حركات هجروية نشيطة جدا على الصعيدين الداخلي والخارجي

تعبر الهجرة ،كما نعلم، عن مدى حركية وانتقال السكان داخل المجال من منطقة لأخرى وداخل المنطقة الواحدة سواء ما بين المراكز الحضرية فيما بينها أو ما بين المراكز الحضرية والمجالات القروية أو ما بين المجالات القروية فيما بينها. وإذا انطلقنا من فرضية أن الهجرة لم تعد في حد ذاتها مؤشرا سلبيا في تحديد ديناميكية مجال معين، فيمكن القول بأن جهة دكالة- عبدة تعرف حيوية كبرى على هذا الصعيد، لأنها تعرف انطلاق العديد من سكانها نحو جهات ومدن أخرى وتستقبل في نفس الآن عددا من سكان الأقاليم المغربية الأخرى، فما تعرف التيارات الهجروية نشاطا فيما بين مكوناتها المجالية المختلفة.

3-1- ناتج هجروي سلبي عموما.

على الرغم من أن جهة دكالة- عبدة مازالت تعرف ناتجا هجرويا سلبيا أي أن تستقبل من المهاجرين أقل مما ينطلق منها، فإنها أخذت تعرف تغيرات في حركية الهجرة، فالهجرة القروية بدأت تنخفض تدريجيا، وبالمقابل ازدادت وثيرة الهجرة ما بين المدن داخل وخارج الجهة، فيما أصبحت المدن الصغرى والمتوسطة بها تلعب دور المصفاة على المستوى الجهوي باستقطاب المهاجرين الذين كانوا يتوجهون عادة نحو المدن الكبرى.

فنجد حسب مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية (1998)، أن الذين غيروا الإقامة منذ آخر يوم عيد للأضحى قبل إحصاء 1994 لا يتجاوزون نسبة 2،5% من سكان الجهة، فيما بقيت الأغلبية المطلقة (8،94%) بنفس المكان. ويشكل حسب نفس المصدر عدد المهاجرين الذين قدموا من جهات أخرى والواصل عددهم إلى 42590 مهاجرا من 3،34% من أصول قروية و56% من أصول حضرية.

ولكن هذه المؤشرات الإحصائية لا تعني أن الهجرة القروية قد توقفت، ولكن يمكن القول أنها قد خفق نسبيا رغم أننا لا نتوفر على إحصائيات مضبوطة للمهاجرين من إحصاء لآخر. وفي هذا الإطار قامت مندوبية التخطيط للجهة الوسطى بدراسة للمهاجرين بإقليم الجديدة انطلاقا من إحصاء 1982، حيث حددت عددهم في 23585 مهاجرا.

خطاطة رقم 10: خطاطة التيارات الهجرية بإقليم الجديدة

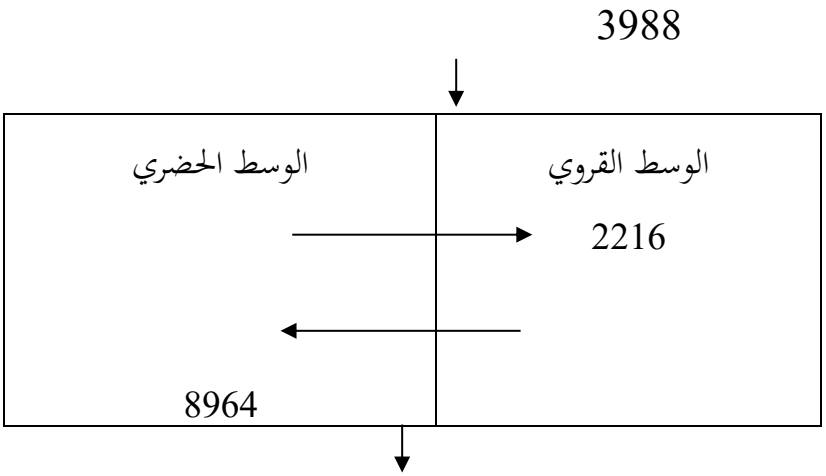

Délégation Régionale du Plan- Centre، la Province d'El Jadida

En tant que Pôle de développement، 1989، P. 21

من هذه الخطاطة نستنتج الملاحظات التالية:

-وجود ناتج هجروي سلبي، حيث يغادر الإقليم عدد من المهاجرين يزيد ب 5،3 مرات عدد الذين يستقبلهم.

- وجود حركية داخلية لا بأس بها، حيث وصل عدد المهاجرين داخل الإقليم إلى 11180، وهو رقم لا يبتعد كثيرا عن عدد المهاجرين الذين يغادرونه 13604.

اختلال في التيارات الهجروية بين الوسطين لصالح الوسط الحضري، حيث يستقبل هذا الأخير 4 مرات ما يستقبل الوسط القروي.

وبالرجوع إلى الدراسة التي قام بها مركز الدراسات والأبحاث الديموغرافية بمناسبة إحصاء 1994، تتأكد حيوية التيارات الهجروية داخل الجهة وتتأكد أيضا جاذبية هذه الأخيرة للمهاجرين من مناطق مغربية أخرى.

الجدول رقم **17**: **توزيع المهاجرين حسب مكان الإقامة بمناسبة إحصاء 1994**

أصول المهاجرين	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
نفس الإقليم القروي	18،5	27،6	22،6	29،9	43	33	24،3	31،9	27،1
باقي الجهة القروية	0،4	2،2	1،2	1،4	0،9	1،3	0،9	1،9	1،2
أقاليم قروية أخرى	7،1	6،2	6،7	4،6	6،8	5،1	5،8	6،3	6
مجموع القرويين المهاجرين	25،9	36	30،6	35،9	50،7	39،4	31	40،1	34،3
نفس الإقليم الحضري	12	32،5	21،4	9	18،5	11،3	10،5	28،6	17
باقي الجهة الحضرية	4،2	2،5	3،4	2،7	0،9	2،3	3،4	2،1	2،9
أقاليم حضرية أخرى	43،9	20،2	33	44،6	25	40	44،2	21،5	36
مجموع الحضريين المهاجرين	60،1	55،2	57،8	56،3	44،4	53،5	58،1	52،2	56
الأجانب	3،1	1،3	2،3	1،8	2،3	1،9	2،4	1،6	2،1
غير معروفين	109	7،5	9،4	6	2،6	5،2	8،4	6،2	7،6

Aspects démographiques et socio-économiques de la région Doukkala-Abda ، P،76، 1998 ، بتصرف شخصي

فإذا ميزنا بين الوافدين على الجهة من أقاليم أخرى سواء من الوسط الحضري (36%) أو من الوسط القروي (6%) أو من الأجانب (2،1%) بالمقارنة مع المهاجرين من نفس الجهة، سواء الوافدين من مدنها أو من بواديها، فإننا نجد بأن الحمولة الهجرية الوافدة تصل إلى نسبة 44 مقابل 55،9% للمهاجرين الذين يتحركون داخل نفس الجهة. مما يدل على أن الجهة تعرف حركية داخلية نشيطة يقوم بها المهاجرون على الخصوص داخل الأقليمين وخاصة من البوادي إلى المدن.

كما يدل من جهة ثانية على أن الجهة لم تعد ذلك المجال الطارد للسكان فقط، بل أصبحت مجالا مستقطبا للمزيد من المهاجرين الذين يبحثون على فرص للشغل وتحسين الظروف المعيشية وعلى الخصوص من طرف المهاجرين الحضريين القادمين من مناطق أخرى الذين يشكلون 36% من مجموع المهاجرين.

ويصل مجموع نسبة الحضريين المهاجرين من داخل وخارج الجهة 56% من مجموع المهاجرين المستقرين بالجهة مع اختلاف في نسبتهم بين إقليم الجديدة (57،8%) وإقليم آسفي (53،5%)، مما يعني أن الجهة قد دخلت في ديناميكية انتقائية وخاصة بالإقليم الأول حيث يحمل هؤلاء معهم قيمة إضافية خاصة يساهمون بها في تحريك الجهة وتطويرها. أما فيما يخص المجال القروي بالجهة، نجد أن الأرياف بإقليم آسفي أكثر استقطابا للحضريين (60،1) بالمقارنة مع هذا الوسط بإقليم الجديدة (56،3%).

وعلى العموم، فإن إقليم الجديدة يستحوذ على 57،3% من مجموع المهاجرين كانوا قرويين أو حضريين، من داخل أو من خارج الجهة، مما يعني بأنه أصبح أكثر جدبا للسكان بالمقارنة مع إقليم آسفي (42،7) ويدل على التفاوت في مستويات التنمية بينهما.

الخطاطة رقم 11: خطاطة للتيارات الهجروية بجهة دكالة عبدة

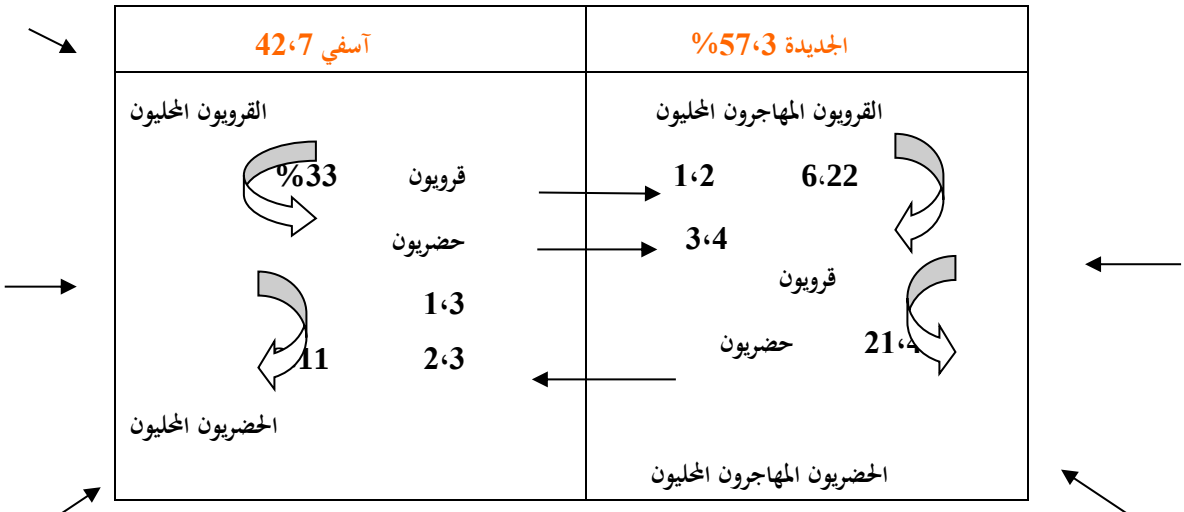

CERED Aspects démographiques et socio-économiques de la région Doukkala-Abda ، P،76، 1998، بتصرف شخصي:

وبالمناسبة فإن إقليم الجديدة هو الأكثر حفاظا على مهاجريه الحضريين (40،5%) مقابل إقليم آسفي، الذي يحافظ على مهاجريه القرويين أكثر (33%) وإن كان إقليم آسفي أكثر استقطابا للحضريين القادمين من خارج الجهة، فإنه غير قادر على جلب الأجانب بنفس المستوى الذي يوجد عليه إقليم الجديدة، وهو مؤشر مهم على قدرات التجديد التي يمكن أن يستفيد منها مجال دون آخر.

غير أن أهم نتيجة تثير الاهتمام، هي ضعف التماسك الداخلي بين المكونين الأساسيين للجهة: على مستوى التيارات الهجروية إذ لا يتجاوز التبادل بينهما عتبة 5% من مجموع المهاجرين، الوافدين على كل واحد على حدة حيث يطرح على مهاجري الجهة إما التنقل داخل إقليمهما أو الهجرة خارجهما تماما.

ويمكن أن نستنبط من خلال هذا أن عوامل الجذب بين مكوني الجهة غير قوية إلى المستوى الذي تجعل فيه المرشحون للهجرة بهذا الإقليم الانتقال إلى الإقليم الآخر، وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير متفاوتة إلى الدرجة التي تجعل المهاجرين يفضلون الانتقال إلى الضفة الأخرى، فأين يتجه إذن مهاجرو هذه الجهة، وكيف تطورت تيارات الهجرة من اتجاهات منفرجة ومتباعدة.

3-2- اتجاهات مهاجري الجهة:

يتضح من إحصاء 1982 أن المهاجرين المنطلقين من إقليم الجديدة والواصل عددهم إلى 37189 يتجه منهم 49،1% إلى الدار البيضاء وفي الدرجة الثانية نحو الرباط – سلا ب 12،5% ومن اقليم آسفي نحو البيضاء اولا ب 35،5% ونحو مراكش ثانيا ب و3،2% والباقي 31،7% إلى مختلف الأقاليم المغربية[221].

يبدو إذن أن الوجهة المفضلة كانت هي العاصمة الاقتصادية للأسباب التي نعرفها جميعا وخصوصا وجود الإقليمين في دائرة الإشعاع القوي الذي تمارسه هذه المدينة كعاصمة اقتصادية وصناعية للبلاد على محيطها القريب.

أما إحصاء 1994، فيظهر أن الكتلة المهاجرة القاطنة بالمدن المغربية الكبرى المنحدرة من جهة دكالة-عبدة فيصل عددها إلى 74903 نسمة، وأنهم موزعون بالشكل التالي: 36676 ينحدرون من إقليم الجديدة ب 45% و38226 ينحدرون من إقليم آسفي ب 55%. الشيء الذي يعكس ميل سكان إقليم آسفي إلى الهجرة أكثر من أقرانهم الدكاليين، غير أن وجهات هؤلاء وأولئك لا تتوافق دائما وبالتالي فإنها تختلف تبعا لأحواض الهجرة التي ينتمي إليها كل إقليم.

فمن بين القاطنين بالمدن الكبرى المنحدرين من إقليم الجديدة، نجد في المرتبة الأولى الدار البيضاء بالنصف تقريبا أي بنسبة 49،3%، تليها مجمع الرباط-سلا-تمارة بعيدا ب 16،4% ثم الجديدة في المرتبة الثالثة ب 12،7% وفي المرتبة الرابعة مدينة آسفي بنسبة 2،8 يوضح هذا التوزيع بما لا يدع مجالا لشك أن الدار البيضاء بقيت تمارس استقطابا كبيرا على المهاجرين المنحدرين من إقليم الجديدة، وأن مدينة الجديدة العاصمة للإقليم لم تستطع أن تنافس أبدا الدار البيضاء ولا حتى الرباط وسلا البعيدتين منها، أما آسفي فلم يستطع أن يجلب إليه إلا نسبة أدنى مما سجل في 1982 وفي المقابل نجد للمنحدرين من آسفي توزيعا آخر،

[221] – Délégation Régionale du Centre، p 21, Idem

إذ تقطن منهم بالدار البيضاء نسبة 35،5% منهم، يليهم القاطنون بآسفي ب 29،2% وبأكادير 21،2% ومراكش ب 18،7% وتجمع الرباط- سلا- تمارة ب 10% والجديدة في المرتبة الخامسة ب 4،5%.

نستنتج من هاذين التوزيعين أن مجال الهجرة لهذا الإقليم لا يتطابق مع نظيره في الإقليم الآخر.

الجدول رقم 18: اتجاهات مهاجري جهة دكالة عبدة

صوب مدينة	من إقليم الجديدة		من إقليم آسفي	
	عدد المهاجرين	%	عدد المهاجرين	%
الدار البيضاء	18072		13580	
الرباط	2500		1560	
سلا	2200		2080	
تمارة	1308		696	
آسفي	1030		11150	
الجديدة	4640		1720	
المحمدية	578		626	
أكادير	2210		8100	
العيون	504		1164	
مراكش	1052		7148	
القنيطرة	750		460	
فاس	366		172	
طنجة	170		400	
تطوان	100		170	
وجدة	240		110	
تازة	70		10	
القصر الكبير	160		-	
بني ملال	526		532	
خريبكة	260		510	
الناظور	100		30	

CERED، Dynamisme urbain au Maroc، 1997.

ففي الوقت الذي تتجه فيه تيارات الهجرة من إقليم آسفي نحو الدار البيضاء بشكل معتدل وتتجه نحو عاصمة الإقليم ثم نحو الجنوب والشرق...نجد فيه تيارات الهجرة بإقليم الجديدة تنحصر اتجاهاتها نحو الشمال إلى درجة أن عاصمة الإقليم لا تستقطب منها إلا نسبة نسبية ضعيفة. والواقع أن جهة دكالة-

عبدة مجال يوجد في موقع وسط تتجاذبه الأقطاب الكبرى ببلادنا الدار البيضاء- الرباط- مراكش- أكادير، مما يجعله غير قادر على الحفاظ على تماسكه الداخلي، بل يمكن اعتباره مجالا منشطرا من الناحية الديموغرافية، وبالتالي جهة يعوزها التماسك الداخلي.

4- التمدين، ظاهرة مجالية ضعيفة

لا تختلف جهة دكالة- عبدة عن كافة المناطق الواقعة جنوب واد أم الربيع، فهي تتميز بضعف الظاهرة الحضرية لا من حيث عدد المدن ولا من حيث نسبة التمدين. وخارج مدن آسفي والجديدة وآزمور، وهي مدن ساحلية ذات تعمير قديم. "فإن التمدين هنا حديث ومحدود مما يبقي الجهاز الحضري الجهوي متراخيا وضعيفا رغم تزايد عدد سكانه بشكل سريع"[222].

فالسكان الحضريون بالجهة الذين يصل عددهم حسب إحصاء 2004 إلى 713996 نسمة لا يشكلون من بين الساكنة الإجمالية للجهة (1984039نسمة) إلا نسبة ضعيفة لا تتجاوز 36،0% مقابل نسبة 55،1% على الصعيد الوطن. مما يعني تأخرا كبيرا لحركة التمدين ب 20 نقطة تقريبا. وبالمقارنة مع إحصاء 1994، فإن نسبة التزايد السنوي للسكان الحضريين لم تتجاوز هي الأخرى 1،5% مقابل 2،1% على الصعيد الوطني. مما يبين ضعف الظاهرة الحضرية وبطأ تطورها بهذه الجهة.

ولكن هذه الملاحظات العامة تخفي تباينا واضحا بين الإقليمين، حيث تصل نسبة التمدين في إقليم آسفي إلى 47،1% في حين أنها لا تتجاوز 27،1% بإقليم الجديدة. رغم أن نسبة التزايد السنوي بهذا الأخير أصبحت أكثر أهمية (2،2%) بالمقارنة مع الإقليم الأول (1،0%): مما يدل على أن تخلف الجهة في التمدين يرجع بالدرجة الأولى إلى إقليم الجديدة الذي يحاول تدارك هذا التخلف نسبة تزايد سنوي (2،2%) تتجاوز طبعا مستوى التزايد السنوي على الصعيد الوطني (2،1%).

222 – فظل الله ص. 34 نفس المصدر

الخريطة رقم: 5 هيكلة جهة دكالة عبدة من خلال الشبكة الحضرية والبنيات التحتية البنيات التحتية

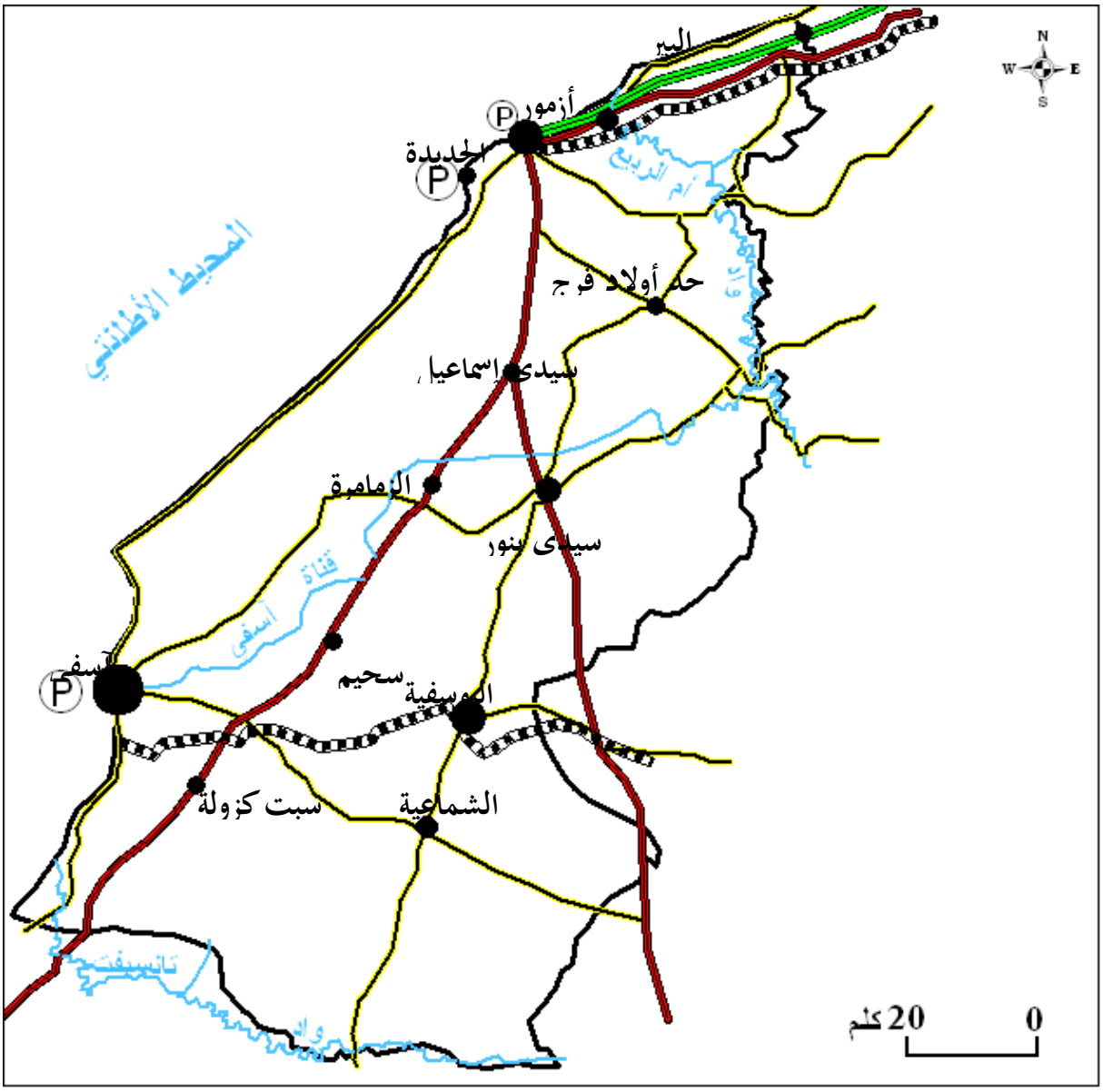

المفتاح:

طرق جهوية	
سكك حديدية	مجاري مائية
طرق سيارة	حدود الجهة
طرق وطنية	مدن ومراكز

إنجاز: حسني 2007

5-شبكة حضرية واعدة لكنها مازالت مختلة

بالاعتماد على المعايير التي تعتمد عليها مديرية الإحصاء، يمكن القول بأن جهة دكالة–عبدة تضم 18 مدينة، مع العلم على أننا قمنا بإضافة المراكز الحضرية المجاورة تماما لبعض المدن نظرا لارتباطها العضوي بها، وهذه المراكز هي القرية (7803 ن) بالنسبة لسيدي بنور، وسيدي بوزيد (981ن) بالنسبة للجديدة، وسيدي أحمد (7751ن) بالنسبة لليوسفية وسيدي حمدوش (3597 ن) بالنسبة لآزمور.

وبهذا العدد يكون عدد المدن قد انتقل 6 مرات في غضون قرن من الزمن، بعد أن كانت هذه الجهة تضم 3 مدن فقط مع دخول الاستعمار الفرنسي. أما الظاهرة الجديدة هي أن كل المدن الجديدة قد نشأت ونمت بالمناطق الداخلية، وهكذا يمكن القول على أن هناك نزعة لتمدين البوادي الدكالية والعبدية، وبالتالي إقامة نوع من التوازن بين الساحل والداخل.

ولكن رغم هذا التزايد الكمي في عدد المدن والمراكز الحضرية، فمازالت هناك اختلالات في توطين عدد السكان الحضريين، ففئة المدن الكبيرة المتكونة من آسفي والجديدة تكون لوحدها نسبة مرتفعة تصل إلى 60،1% من مجموع السكان الحضريين، فيما تحاول المدن المتوسطة وهي كل من اليوسفية وسيدي بنور والشماعية وآزمور تغطية المجالات الداخلية بدون أن تنجح في فرض نفسها بقوة، حيث لا تتعدى نسبة هذه الفئة 25،5% من مجموع السكان الحضريين.

أما المدن الصغرى والبازغة فمازالت تعرف ضعفا بنيويا في تزايد أعدادها وأهمية تواجدها، إذ لا تتجاوز نسبة تمثيليتها 1،5%، مما يعبر عن الصعوبات التي تواجهها في الانتقال إلى مكونات مهيكلة للمجال، وبالتالي مواجهة التركز الحضري الذي يعرفه قطبا الجهة.

الجدول رقم 19: تطور الشبكة الحضرية بجهة دكالة-عبدة

فئات المدن	المدن	1994	2004	نسبة التزايد السنوي
المدن الكبرى	آسفي	262276	284750	0،8
100000 نسمة <	الجديدة	119566	145421	2،0
المدن المتوسطة	اليوسفية	68285	72269	0،6
20000-100000ن	سيدي بنور	37734	47396	2،3
	آزمور	35379	40319	1،3
	الشماعية	18010	21859	2،0
المدن الصغرى	لبير الجديد	10540	15267	3،8
10000-20000ن	جمعة سحيم	13548	15325	1،2
	سبت جزولة	10363	13943	3،0
	الزمامرة	10310	11896	1،4
	أولاد فرج	7731	10387	2،5
المدن البازغة	مولاي عبد الله	3806	6482	4،5
1500-10000ن	أولاد الغضبان	2648	3889	3،3
	سبت المعاريف	1154	1638	3،5
	سيدي إسماعيل	3279	4244	2،2
	الوالدية	4414	5826	2،3
	العونات	3434	4465	2،2
	بوكدرة	1326	1558	-

المصدر: النشرة الإحصائية 1994

- CEREC، Aspects démographiques et Socio-économiques de la Région Doukkala-Abda، P، 141، 1998،

من خلال قراءة لجدول تطور الشبكة الحضرية ما بين إحصائي 1994 و2004 يمكن أن نستخرج الملاحظات التالية:

– بالنسبة للمدن الكبرى، نجد أن مدينة الجديدة تعرف نسبة تزايد سنوي مرتفع نسبيا (2،0 %)، فيما تعرف مدينة آسفي تباطئا كبيرا (0،8%)، مما يعني التفاوت الواضح في الديناميكية الديموغرافية وبالتالي النجاح الاقتصادي للأولى وركوض الثانية.

– بالنسبة للمدن المتوسطة، نلاحظ من جهة أولى التحاق مدينة الشماعية بركب هذا النوع من المدن بمناسبة الإحصاء الأخير بنسبة معبرة (2،0%)، واستمرار نمو سيدي بنور كمدينة واعدة (2،3%) وإنتعاش مدينة آزمور (1،3%) ولكننا نلاحظ من جهة ثانية ركوض مدينة اليوسفية (0،6%) التي دخلت في أزمة عميقة.

– أما بالنسبة للمدن الصغيرة، فهناك من جهة مدن طموحة كمدينة البير الجديد التي تنمو بسرعة (3،8%) بفضل تواجدها على محور الجديدة– البيضاء، وخصوصا بفضل قربها من قطب الدار البيضاء حيث أصبحت تستفيد من انتقال الأنشطة الصناعية إليها واستقرار بعض العمال البيضاويين بها، وسبت جزولة (3%) التي تتواجد على المحور الطرقي الذي يخترق إقليم آسفي، ومركز أولاد فرج الذي التحق بركب المدن الصغرى بنسبة معبرة أيضا (2،5%) بفضل تواجدها بالنطاق السقوي لدكالة، ولكن من جهة ثانية نجد مدنا بطيئة التطور والنمو كمدينة الزمامرة (1،4%) وجمعة سحيم (1،2%) لم تستطعا الاستفادة من مؤهلات المنطقة المسقية والمحور الطرقي الذي تتواجدا على طولها.

– فيما يخص المدن البازغة، فهي وإن كانت تعرف نسبة نمو مرتفعة، فمازال عددها ضعيفا، وهي بالمناسبة كلها مراكز إدارية تؤطر المناطق البورية.

6-هرم سكاني في تحولات بنيوية جدرية

يعرف الهرم السكاني بجهة دكالة عبدة تحولات عميقة في غضون العقود السابقة، ويظهر ذلك جليا في فترة وجيزة لا تتعدى 22 سنة الفاصلة ما بين إحصائي 1982 و2004، حيث تراجعت نسبة الأطفال وتأكدت أهمية الفئات متوسطة العمر وتزايدت نسبة الشيوخ.

الجدول رقم 20: تطور الهرم السكاني بجهة دكالة–عبدة

السنوات	1982			1994			2004		
الفئات العمرية	الحضري	القروي	الوسطين	الحضري	القروي	الوسطين	الحضري	القروي	الوسطين
00–14 سنة	38،3	47،5	44،4	34،2	44،3	40،4	35،7	28،9	32،2
15–59	55،7	47،4	50،2	58،1	50،1	53،5	53،1	62،6	55،8
60 ≤	5،9	5	5،4	6،7	5،7	6،1	11،2	8،5	11،0

- CEREC، Aspects démographiques et Socio-économiques de la Région Doukkala-Abda، P، 141، 1998،

يبين تطور الهرم السكاني فعلا أن ساكنة الجهة قد تعرضت لتحولات بنيوية مهمة سواء على صعيد الوسط القروي أو على صعيد الوسط الحضري:

– تراجع كبير لنسبة الفئات الصغيرة السن (أقل من 14 سنة) بمجموع الوسطين من نسبة 47،5% من مجموع السكان سنة 1982 إلى نسبة 32،2% فقط سنة 2004.

– تزايد نسبي للفئات المتوسطة السن (15- 59 سنة) ليتكرس حضورها بقوة داخل الهرم السكاني، إذ ازدادت نسبتها من 50،2% من مجموع السكان في نفس الفترة إلى 55،8%.

– ارتفاع نسبة الشيوخ بشكل معبر، حيث انتقلت نسبتهم في غضون نفس الفترة من 5،4% إلى 11،0%، مما يعبر عن نزعة نحو الشيخوخة وإن كانت مازالت محدودة في الوقت الراهن.

– تراجع فئات صغار السن بحدة داخل الوسط القروي (12– نقطة) بالمقارنة مع الوسط الحضري (9،4– نقطة).

– تزايد نسبة الشيوخ داخل الوسط القروي (6،2 + نقطة) بدرجة أكبر من تزايدهم بالوسط الحضري (3،1+ نقطة).

نستنتج مما سبق أن الهرم السكاني للجهة يكرس بشكل أكبر تمثيلية الفئات المتوسطة العمر، مما يعني أننا بصدد "نضج" ديموغرافي يمكن من تأهيل السكان النشيطين، ولكنه يندر بتزايد الشيخوخة مما يحتم توفير بنيات الاستقبال والبنيات الصحية أكثر من أي وقت مضى.

7-انتشار التشغيل الذاتي والعائلي

يبرز توزيع فئات النشيطين بالجهة طبيعة التشغيل التي تعبر بدورها عن انتشار الطابع التقليدي ومحدودية العمل المأجور والمنظم.

الجدول رقم 21: توزيع الفئات النشيطين حسب الوسط الجغرافي

الفئات	الوسط الحضري بالجهة	الوسط القروي بالجهة	مجموع الجهة	المغرب
المشغلون	2،4	1،2	1،3	2،1
المستقلون	27،7	35،9	36،7	27،4
المأجورون	65،4	62،0	36،6	68،6
المساعدون العائليون	1،8	0،1	1،3	0،2

- CEREC, 1998, Aspects démographiques et Socio-économiques de la Région Doukkala-Abda, P. 141

يمكن أن نستنتج من هذا الجدول الملاحظات التالية:

–أ ن المأجورين والمستقلين هم الغالبية العظمى من السكان النشيطين بتقاسمهم لنسبة كبيرة تصل إلى 73،3%.

– أن فئة المستقلين أكثر أهمية بالجهة (36،7%) منها على الصعيد الوطني (27،4%)، في حين أن فئة المأجورين أقل بكثرة بالجهة (36،6%) منها بالمقارنة مع صعيد البلاد.

– أن فئة المساعدين العائليين هي فئة أكثر حضورا داخل بنية السكان النشيطين (24،1%) على مستوى الجهة بالمقارنة مع المستوى الوطني (1،6%).

– أن المستقلين بالوسط القروي داخل الجهة هم الأكثر حضورا (35،9%) بمقارنتهم مع المستقلين داخل الوسط الحضري (27،7%)، أما المأجورين فهم بالعكس أكدت حضورا بالوسط الحضري داخل الجهة (6504%) من أقرانهم بالوسط القروي (62،0%).

نستنتج مما سبق أن الطابع التقليدي المتمثل في التشغيل الذاتي داخل "المقاولة العائلية" هو الغالب بالمقارنة مع المستوى الوطني، وأن التحديث في ميدان التشغيل المتمثل في الاعتماد على العمل المأجور يهم بدرجة أكبر الوسط الحضري بالجهة من الوسط القروي بها حيث يشتغل الأفراد بدون أجرة وبشكل جماعي لفائدة رب الأسرة.

المبحث الرابع: التقسيمات الترابية: بين التجريب وعدم الاستقرار

تنتشر كل المجتمعات البشرية على مجالاتها الترابية الخاصة بها بعد أن تقوم طبعا بتملكها ماديا أو رمزيا، لأن كل تراب يعبر في الواقع عن اندماج الفرد داخل مجموعة أو مجموعات اجتماعية معينة. وعند نهاية هاته المسارات الفردية تتكون الهوية الجماعية[223]. غير أن المجتمعات تكون في حاجة إلى تأمين وجودها وحدود قارة ومعترف بها لمجالها، لكي تكون قادرة على الاحتماء من كل المخاطر الخارجية الممكنة والهجومات المختلفة. وهكذا تعمد هذه المجتمعات إلى تقطيع المجال لضمان خصوصياتها وإعادة إنتاج المجموعات الاجتماعية التي تشغلها (نفس المرجع).

وقد خضع "تراب" دكالة عبدة كباقي المجالات الترابية المغربية إلى تحولات كبيرة منذ بداية الحماية الفرنسية؛ فسكان القبائل الذين تم تحويلهم إلى "أهالي" من خلال الخطاب والممارسة السياسية الاستعماريين لم يعودوا هم المالكين الوحيدين والمتحكمين في مصائرهم، بل جاء أفراد من مجتمع آخر لينافسوهم بل والسيطرة عليهم سياسيا واستغلال جزء من مواردهم الاقتصادية. وهكذا أمست هذه المجالات خاضعة ومنضبطة إلى قوانين خارجية بل ومسلوبة الإرادة من جراء فقدانها لوسائل سياستها.

وغني عن البيان أن التراب يكون في حاجة إلى سمك تاريخي لكي تنضج هويته ويتطور كيانه لكي يكتسب تماسكا داخليا سواء على المستوى الرمزي (التمثلات الجمعية، المخيال الجمعي، العادات والتقاليد، الأسماء،...) أو على المستوى السياسي (التنظيم السياسي، الحدود، القوانين المنظمة...) أو على المستوى الاقتصادي (وسائل وتيارات الإنتاج والتبادل، خلق الثروة وفائض القيمة...)، وبالإضافة إلى ما سبق فإنه في حاجة على الخصوص إلى نوع من التكرار الذي يولد ما يعبر عنه جون ماريي بالاستمرارية[224]. فهل توفر ما يكفي من الوقت والديمومة لجهة دكالة – عبدة لكي تكون ترابا يتمتع بكل مواصفات الوحدة والتماسك والترابط؟ وما هي طبيعة التحولات التي خضع لها هذا التراب إثر دخول الاستعمار؟ وكيف كانت تشغل المجالات الترابية قبل وبعد دخول الاستعمار؟ وما هو المنطق والأهداف التي تحكمت وتتحكم في أداء وتدبير هذه المجالات؟

عرف تراب دكالة عبدة خلال فترة قرن من الزمن الفائت تعاقب مجموعة من مسارات التشكيل وإعادة التشكيل الترابي، ومازالت هذه المسارات مستمرة إلى اليوم ولا يبدو أن هناك استقرار نهائي

---

[223] -Di Méo. G, La géographie sociale et territoires, Ed. Nathan, Paris P.39

[224] -Marie. M, Un territoire sans nom, pour une approche des sociétés locales, Librairie des Méridiens, Paris 1982

لشكل معين؛ فنظام التمثلات والشبكات يزداد تعقيدا والتقطيعات تزداد عددا. لقد تعرضت كل المعايير للتحول وعرفت أنظمة القيم تغيرا عميقا إلى درجة أن المجالات الترابية المحلية لم تعد معقدة فقط كباقي المجالات الترابية في عهد ما بعد الحداثة، بل صارت مجالات مركبة ومستعصية، مركبة بسبب تراكم البنيات المختلفة ومستعصية بسبب تعدد أساليب التدبير والإدارة واختلاف المرجعيات وتزايد الفاعلين.

ونتيجة لهذا أصبحت المجالات الترابية حاليا أقل تماسكا وأكثر تفككا وبالتالي منتجة لعدد من الإكراهات المضادة للتنمية المحلية والجهوية والعراقيل أمام الحكامة الجيدة.

1-التنظيم الترابي ما قبل الحماية: منطق الإخضاع المخزني مقابل منطق المجال الحيوي

كانت منطقة دكالة – عبدة مكونة في الفترة السائدة ما قبل القرن 18 من كونفدرالية قبلية واحدة هي دكالة، إذ لم تكن قبائل عبدة وأحمر معروفة كوحدات إدارية مستقلة. في الوقت الذي كان فيه المؤرخون يتحدثون فقط على دكالة بصفتها إقليما قائم الذات تتواجد بها مجموعة من المدن المهمة على رأسها مازاغان وأسفي اللذين عرفتا بكونهما مركزين تجاريين رئيسيين بفضل مينائهما النشيطين، وانطلاقا من بداية القرن 19 لجأ المولى سليمان إلى تغيير هذا المعطى بربط عبدة بمدينة الصويرة وذلك عقابا على تنامي سلطة قائد عبدة القوي عبد الرحمان العبدي وانتقاما من تجار آسفي الذين كانوا يحتكرون النشاط التجاري بها دون أداء الرسوم والضرائب[225]، بل إن تحالف أعيان الصويرة وتزايد قوة قائدها دفعتا السلطان إلى إضافة قبائل أحمر والشياضمة ودكالة إلى نفوذ مدينة الصويرة[226]، ولكن السلطان عبد الرحمان ابن هشام، سيجعل من قبائل عبدة وأحمر ودكالة وأسفي وحدات إدارية مستقلة عن الصويرة؛ حيث سيعمد إلى تنظيم جديد ستصبح بمقتضاه:

- دكالة مقسمة إلى ستة (6) قيادات وفق القبائل الستة المكونة لها.
- أحمر ستبقى تحت سلطة قيادة واحدة.

عبدة مقسمة انطلاقا من سنة 1845- 1847 إلى ثلاثة قيادات لأول مرة بعد أن كانت قبيلة تحث قيادة واحدة، وذلك بالانطلاق من الفخدات الثلاث المكونة لها.

---

[225]– الناصري أحمد، الإستقصاء، الجزء 8. ص.105.

[226]– الكانوني محمد، آسفي وما حولها.ص. 91-332.331.

ويرجع تقسيم عبدة إلى هذا العدد من القيادات إلى:

– المنافسة القائمة ما بين أعيان فخداتها الذين كانوا يرفضون هيمنة كلا من الفخدتين الأرختين. ونتيجة للصراعات الدائمة، عمد السلطان إلى تقسيمها إلى قيادات مستقلة.

– انتقام السلطان من الفخدة المهيمنة (البحاثرة) التي كان تحتج على الدوام من قراراته وذلك بنقل القيادة إلى فخدة عامر الأكثر خضوعا لسلطته.

– رغبة المخزن في تكسير القبائل القوية التي كانت تشكل خطرا على وجوده.

وهكذا أضحت عبدة كونفدرالية قبلية مكونة من ثلاثة قبائل إلى اليوم بعد أن كانت في السابق فخدات فقط مشكلة من مجموعة من القيادات يزداد عددها ويضعف. ففي سنة 1847 تم خلق قيادة بالبحاثرة، وأخرى تجمع قبيلتي عامر وربيعة وأصبح آسفي مقرا لعامل عبدة بدون أن يشمل نفوذ هذا الأخير فعلا قبائل عبدة[227] ومع وصول المولى الحسن الأول إلى السلطة قي النصف الثاني من القرن 19، أصبح لكل قبيلة قائدا خاصا لها. فسياسة هذا السلطان كانت قائمة على الإكثار من عدد الوحدات القيدلية[228] من أجل خلق قواد ضعاف في حاجة على الدوام لمعونة ومساعدة السلطة المركزية للمخزن. ولكن ظهور شخصية قائد كبير كالقائد عيسى العبدي سيغير المعطيات، حيث ستصبح عبدة من جديد قيادة كبيرة وواحدة، بل إنه سينجح في توسيع نفوذه ليضم ترابات قبائل الرحامنة واحمر وشيشاوة وحاحا وجزءً من دكالة [229]. فالسلطان مولاي عبد العزيز كان يميل إلى الاعتماد على القواد الكبار الذين أكدوا قدرتهم على ضبط مجالاتهم وتأمين الطرق التجارية، كما هو الشأن بالنسبة لقيادة الأطلس؛ وهكذا أصبح قائد عبدة قائدا يشرف على عدد من القياد، مما جعل من قيادته مستوى ترابيا وسيطا بالفعل ما بين مستوى سلطة المخزن ومستوى سلطات قياد عبدة والقبائل المجاورة؛ بل إنه أصبح العامل الحقيقي عندما اتخذ من آسفي مقرا لسلطته رغم أنه لم يكن يتوفر على هذا التعيين.

انطلاقا مما سبق يمكن القول على أن تفكيك وتشكيل وإعادة تشكيل هذا النوع من المجالات الترابية المخزنية كانت تخضع خلال القرن 19 وبداية القر القرن 20 لخمسة معايير هي:

– شخصية السلطان، فكلما كان هذا الأخير قويا كلما عمد إلى الزيادة في عدد الوحدات الإدارية (القيادات) والعكس بالعكس.

---

[227]– فنيتر م. القائد بن عيسى العبدي،Ed Rabat Net، 2005.

[228] –Perigny.St.M Au Maroc: Marrakech et les ports du sud 1918. p 227

[229] Weisgerbe r.Dr. Au seuil du Maroc Moderne, Ed. La Porte. 1947 p.332

– طبيعة التحالف مع السلطان، فكما كان القياد أقوياء كلما استفادوا من ثقته وكلما كانت المجالات التابعة لنفوذه أكثر امتدادا.

– درجة تماسك القبيلة: كلما كانت القبيلة تعرف تفككا وصراعا داخليا كلما كانت القبيلة أكثر عرضة للتصدع؛ حيث تصبح الفخدات قبائل قائمة الذات تحث سلطة قياد مستقلين.

– الدور الجيو–سياسي للقبيلة: فموقع القبيلة من الناحية الجغرافية والجيو–استراتيجية والقدرة على استغلاله يعطيها إما فرصة السيطرة على قبائل أخرى مجاورة أو على العكس من ذلك يعرضها لخطر الامتصاص سياسيا وإداريا من طرف القبائل القوية.

- مدى وفرة الموارد الاقتصادية وطبيعة استغلال المجال؛ فكلما كانت القبائل مستقرة وزراعية وتشغل مجالات غنية بالموارد الاقتصادية، كلما كانت عرضة لأطماع القبائل غير المستقرة والأكثر فقرا من حيث وفرة الموارد الاقتصادية.

بعد وصول الفرنسيين تأكد دور وأهمية سلطة عبدة داخل المنظومة الجهوية الممتدة من حاحة إلى دكالة مرورا بالشياضمة وأحمر تحث هيمنة قائد كبير ووحيد هو عيسى بن عمر الذي قامت قوات الحماية بتعزيز سلطاته وذلك لمساعدتها على تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة الساحلية حتى يتمكن إلى جانب القواد الكبار للأطلس من تشكيل حاجز دفاعي وجبهة تتصدى لحركات التمرد القادمة من الجنوب[230] كتلك التي قادها الهيبة ماء العينين ضدا على التواجد الفرنسي. وكان النظام القيدلي يؤدي وظيفته كاملة عند بداية استقرار الفرنسيين، ولكن سلطات الحماية ستسعى إلى التخلص من حليفها القوي بمجرد الانتهاء من أداء مهمته وبالتالي تفكيك قيادته الكبرى أكثر مما سبق، وهكذا تم تقسيم عبدة مثلا إلى 5 قيادات بدون أي انسجام أو تماسك يذكر.

كما تمت إقامة أول هيئة للمراقبة الترابية بجهة دكالة–عبدة سنة 1912 وهي "تراب دكالة–عبدة" وهو مكون من كل من دائرة عبدة–أحمر التي اتخذت مقرا لها مدينة أسفي ودائرة دكالة التي اتخذت مقرا لها مدينة الجديدة. وفي سنة 1914 تم فصل منطقة أحمر عن "تراب دكالة – عبدة" وتم ربطها بالجهة العسكرية لمراكش؛ الشيء الذي أدى إلى تقزيم مساحة دائرة عبدة. بل أن سلطات الحماية ستعمد سنة 1915 إلى حل تراب دكالة–عبدة وتعمل على خلق دائرة مستقلة لدكالة (Cercle autonome) ودائرة مستقلة لعبدة.

[230] فنيتر 2005.

وتتكون الدائرة المستقلة لدكالة من:

– بلدية الجديدة أو ما كان يسمى بالمرافق البلدية لمازاغان.

– الدائرة الصغيرة لضاحية مازاكان (قبيلة أولاد بوعزيز الشمالية).

– ملحقة سيدي علي (أزمور) لمراقبة القبائل الشمالية (شتوكة– شياضمة– الحوزية).

– ملحقة سيدي إسماعيل لمراقبة قبائل دكالة الجنوبية.

ولم يستغرق التنظيم الإداري الجديد على هذه الشاكلة وقتا طويلا وبالتالي لم يكن إلا مؤقتا بسبب عدم توازنه خصوصا أنه كلف ملحقة صغيرة فقط سيدي إسماعيل بمراقبة تسعة أعشار (9/10) من تراب دكالة [231]. وهكذا سيتم وضع الشبكة الإدارية النهائية سنة 1917، بترقيه دكالة إلى دائرة مستقلة للمراقبة المدنية (Circonscription autonome du contrôle civil).

وكانت هذه الدائرة مشكلة من:

- المرافق البلدية لمازغان.

- ملحقة دكالة الشمالية مقرها بالجديدة وتشرف على قبائل أولاد بوعزيز وأولاد فرج.

- ملحقة دكالة الجنوبية ومقرها سيدي بنور وتشرف على قبائل أولاد عمران العونات، أولاد بوزرارة وأولاد عمور.

- ملحقة سيدي علي ومقرها بسيدي علي بن حمدوش بالضاحية الشمالية لمدينة أزمور وتشرف على قبائل الحوزية واشتوكة والشياضمة.

كما ستعمد سلطات الحماية سنة 1918 إلى ترقية عبدة بدورها إلى دائرة مستقلة للمراقبة المدنية. قبل أن يتم إعادة قبيلة أحمر إليها سنة 1921.

وهكذا أصبحت هذه الدائرة تتكون من:

- المرافق البلدية لمدينة أسفي.

- ملحقة عبدة وكان مقرها بأسفي وتشرف على القبائل الخمسة لعبدة.

- ملحقة احمر وكان مقرها بالشماعية.

231 – M. Bellaire 1925.

جدول رقم 22: قيادات عبدة حسب أهميتها سنة 1931[232]

القيادات	عدد الشيوخ	المساحة التقديرية	عدد الدواوير	عدد الأسر	عدد السكان
البحاترة الشمالية	13	600 كلم^2	201	5420	23723
البحاترة الجنوبية	20	850	166	5402	13840
ثمرة	9	300	75	2594	32920
ربيعة	38	850	224	5443	35711
عامر	22	1000	168	6174	43802
المجموع	102	3600	834	25037	149802

أما تراب دكالة فقد تم تقسيمه ترابيا إلى سبعة وحدات قبلية تشرف عليها قيادات:

- أولاد بوعزيز
- أولا فرج
- أولاد بوزرارة
- أولاد عمران
- العونات
- أولاد عمور
- أولاد عمران
- شياضمة
- هشتوكة
- الحوزية

[232]- Armand. A, La Région Abda. Rabat 1931.

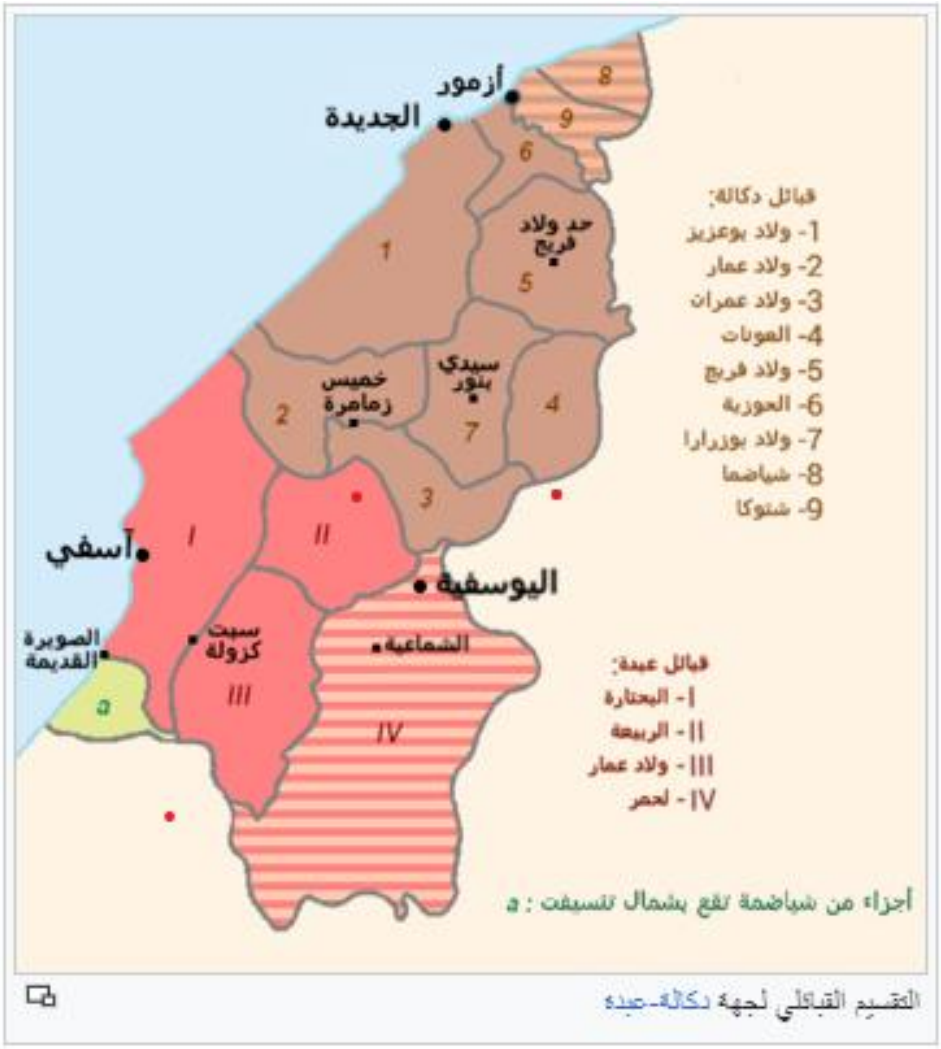

مما يعني أن سلطات الحماية أخذت تتلاعب بالتشكيلات القبلية لتقوم بإعادة صياغة المجال القبلي حسب حاجياتها الأمنية والسياسية، وذلك على حساب تماسك بعض القبائل كما هو شأن قبيلة القواسم التي تم تقسيمها إلى دائرتين إداريتين.

جدول رقم 23: قيادات دكالة حسب سنة 1926 أهميتها[233]

دوائر القبائل	القيادات	عدد الخيام
أولاد بوعزيز	- أولاد بوعزيز الشمالية - أولاد بوعزيز الجنوبية - القواسم المجموعة 1	5272 5418 3817
أولاد فرج	- أولاد فرج الشيهب - أولاد فرج أولاد عبد الغني	2505 4759 715

[233]- Bellaire M. Les Doukkala. In Villes et Tribus Du Maroc vol 10 Paris 1932.

	- القواسم المجموعة 2	
أولاد بوزرارة	- أولاد بوزرارة	9173
أولاد عمران	- أولاد عمران	5521
العونات	- العونات	4961
أولاد عمور	- الغربية - الغنادرة	3017 4209
الشياضمة	- الشياضمة	1440
شتوكة	- شتوكة	2704
الحوزية	- الحوزية	2290

كانت مراقبة القبائل دائما محط انشغال بالنسبة لسلطات الحماية في بداية عهدها، وهكذا كانت دائما تتحسس أحسن تنظيم تستطيع بمقتضاه ضبط السكان وتقصي أخبارهم وذلك أولا من خلال تقسيم القبائل وإعادة تقسيمها حسب مجموعة من المعايير والشروط التي كانت تراها صالحة للوصول إلى أهدافها، وثانيا من خلال وضع شبكة واسعة من القياد والشيوخ والمقدمين تستطيع بواسطتها النفاد إلى عمق التنظيمات الاجتماعية التقليدية وتتمكن من خلالها الهيمنة بشكل تراتبي على التشكيلات القبلية. فكلما طرح مشكلي جوهري يهدد الأمن أو يمكن أن يشكل تهديدا حقيقيا إلا وتمت إعادة صياغة الخريطة القبلية وبالتالي إعادة الانتشار المخزني؛ لكن النموذج الغالب كان على الشكل التالي:

خطاطة رقم 12: نموذج الهيكلة الإدارية للمجالات الترابية بجهة عبدة دكالة في عهد الحماية

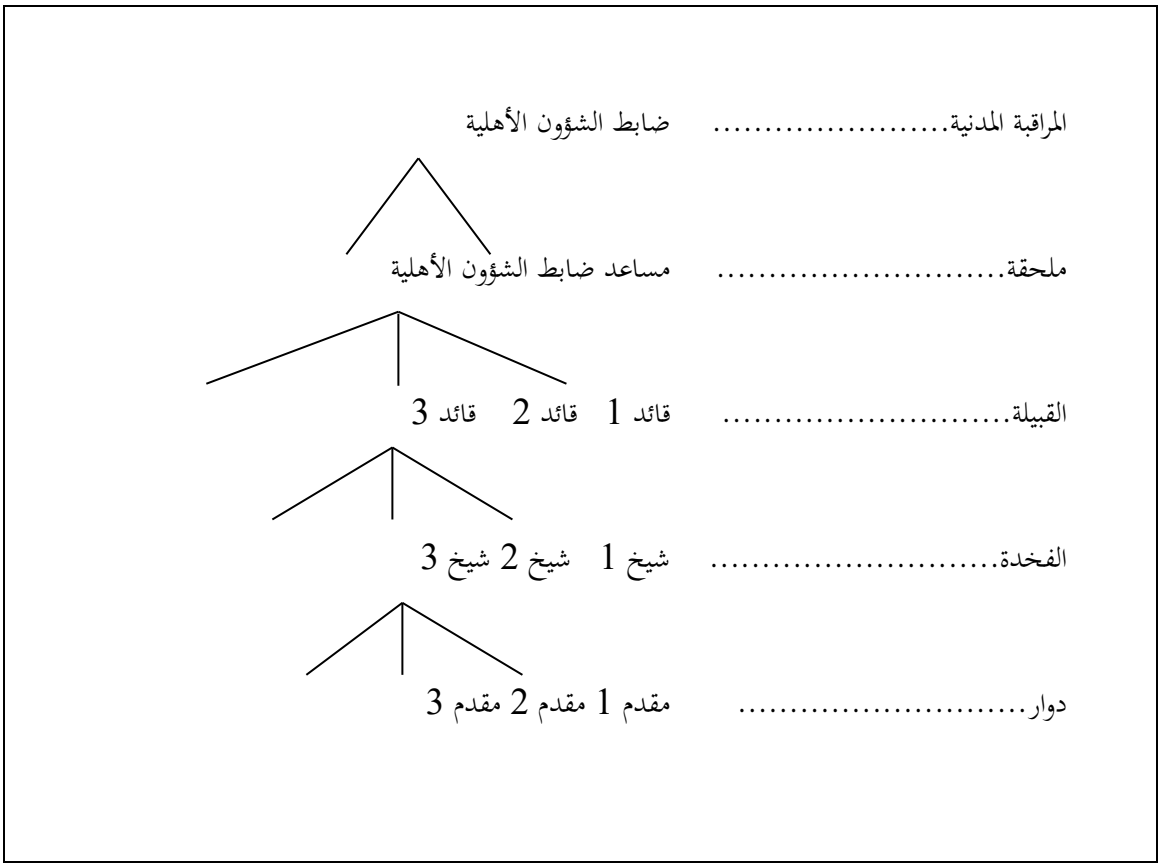

وهكذا خضع التنظيم الترابي القبلي لعدة ترميمات متعاقبة في فترة وجيزة تلت مباشرة وصول القوات الاستعمارية بالمنطقة، حيث تم تقسيم دكالة سنة 1913 إلى 33 قيادة، ليتم تخفيض هذا العدد سنة 1914 إلى 24، ثم 18 سنة 1915، ليستقر في 14 قبيل 1920 ويصير 9 سنة 1924. وقد كان الهدف المصرح به وراء هذه التغييرات هو البحث عن قيادات متجانسة[234]، ولكن الحقيقة هي أنهم كانوا يبحثون عن معادلة ترابية – ديموغرافية لضبط السكان والمجال.

كما كان البحث عن مقرات مناسبة وإستراتيجية من المهام الأساسية لإرساء دعائم التحكم والمراقبة؛ وهكذا كان قرار إقامة مقر مكتب ملحقة استعلامات دكالة الجنوبية في البداية بمركز امطل على مشارف الرحامنة، قبل أن يتم نقله إلى مركز سيدي إسماعيل سنة 1915، ويتم في النهاية اختيار مركز سيدي بنور سنة 1917. وكان وراء هذه المحاولات الحثيثة في إيجاد مكان مناسب هدفان مركزيان[235].

[234] -Résidence Générale, La réorganisation territoriale au Maroc, Document dactylographié, Château de Vincent à Paris.

[235] -Résidence Générale, Rapport R.G Janvier 1917.

- تسهيل مراقبة "الأهالي" بمنطقة آهلة بالسكان.

- تشجيع مجهودات المعمرين الأوربيين للاستقرار بأغنى منطقة بدكالة؛ وبالتالي إنجاح الاستيطان الفلاحي وتنميته.

وقد خضعت الضفة الشمالية لوادي أم الربيع لنفس المحاولات، حيث كان البحث مضنيا عن مقر ملائم لمكتب ملحقة الاستعلامات العامة لقبيلتي الشياضمة واشتوكة، حيث تم في البداية اختيار مركز سيدي علي كمقر شمال النهر ليتم الاهتداء في النهاية (1917) إلى اختيار آزمور بالضفة الجنوبية لذلك.

ولم يتوقف الأمر عند التقسيم الإداري داخليا أو البحث عن مقرات ملائمة، ولكن تعداه إلى بتر أجزاء من منطقتي دكالة وعبدة وإلحاقهما بجهات مجاورة؛

فإلى حدود 1921، كانت سياسة التجريب الترابي هي سيدة الموقف، حيث تم إلحاق تراب قبيلتي شياضمة وشتوكة المنتميان تاريخيا إلى إقليم دكالة بجهة الدار البيضاء وذلك استجابة لمطالب المعمرين الأوربيين وضدا على رغبات السكان المحليين. فالمعمرون كانوا يبحثون عن تقسيم إداري يسهل لهم مأمورية الاستعمار والاستغلال والتسويق، في حين كان السكان يرون في ذلك فصلهم عن إقليم كانوا دائما ينتسبون إليه وكان يحميهم ضد قبائل الشاوية المعروفة آنذاك بالترحال والبحث عن المراعي الغنية عند ساحل المحيط[236].

غير أن هذا القرار تم إلغاءه نهائيا سنة 1924 تحث إلحاح أعيان هاتين القبيلتين الصغيرتين، مما يوضح مدى الأهمية التي كانت تعطيها سلطات الحماية للتوازنات القبلية حماية لتواجدها الأمني والسياسي ولو كانت في بعض الحالات على حساب بعض الاعتبارات الاقتصادية.

وكان إلحاق قبيلة أحمر من جديد بتراب المراقبة المدنية لأسفي تجسيدا لنفس التجريب الترابي ومحاولات تركيب وإعادة تركيب المجالات الإدارية والقبلية، ولكن هذه المرة من خلال إعطاء الأولوية للمصالح الاقتصادية للمعمرين. فقد تم فصل قبيلة أحمر عن عبدة غداة دخول قوات الاستعمار الفرنسي تم ربطها بالجهة العسكرية التابعة لمراكش سنة 1914، وذلك من أجل تحقيق غايات عسكرية صرفة، أمست إعادة النظر في هذا الاختيار بعد استتباب الأمن أمرا ملحا؛ ففصل قبيلة أحمر عن قبيلة عبدة

[236] -Résidence Générale, Base de l'organisation administrative. Rapport Dactylographié. Résidence Générale 1924, p9.

أصبح يضر بمصالح المعمرين الفلاحين المستوطنين بتراب عبدة الذين كانوا يشتكون من صغر حجم هذا المجال وتقلص إمكانيات النجاح مقابل الاستثمارات التي كانوا يقومون بها في ميدان الاستيطان الزراعي، وكانوا على العكس يعتبرون أن قبيلتي عبدة وأحمر يشكلان ترابا واحدا لا يمكن تقسيمه وأن أسفي هي المنفذ البحري الطبيعي الذي يمكن من تحقيق الرواج التجاري لمنتوجاتهم (الصادرات) ومقتنياتهم (الواردات)؛ أما وأن مصالح المعمرين التي أصبحت توجد بعد فصل القبيلتين بفعل الحدود الإدارية مهددة بالاضمحلال خصوصا وأن معمرو عبدة كانوا يتعاملون مع "أهل أحمر" من خلال الاستغلال المشترك؛ إذ كان الأوائل والذين كانوا في غالبيتهم يقطنون أسفي يضطرون للذهاب إلى مراكش من أجل قضاء أغراضهم الإدارية والبنكية... وبالتالي كانوا يفضلون الرجوع إلى الوضعية التي كانت سائدة قبل سنة 1924.[237]

كما أن أحمر لم تعد في حاجة إلى إدارة عسكرية، خصوصا وأنها لم تكن تهدد سلطة القواد الكبار، بل إن الإبقاء على مجموعة إثنية متجانسة (عبدة -أحمر) لا يمكن إلا أن يخدم مصالح الاستيطان الفلاحي ويخدم السياسة الأمنية "[238] وبعد أن تحقق في مرحلة أولى الهدف الأول من التنظيم الترابي المتجسد في استتباب الأمن، تأتي في مرحلة ثانية أهداف أخرى على رأسها مصالح المعمرين الذين كانوا يبحثون تشكيلة ترابية مثلى تساعدهم على الاستغلال الأفضل لموارد هاذين المجالين الترابيين المتكاملين، وهذا ما سيتحقق سنة 1921 حيث تم إعادة إلحاق قبيلة أحمر بتراب أسفي. كما أن شح المياه وقلة الأراضي كانا يهدد قطعان المواشي الكبيرة لمعمري عبدة وخصوصا في فصل الصيف وقي فترات الجفاف حيث تجف الفرشة المائية القريبة وخزانات الماء مما كان يفرض أيضا البحث عن الماء خارج عبدة، وذلك عند مصب وادي تانسيفت الذي كان أنداك تحت إشراف قبيلة اشياضمة التابعة لتراب الصويرة (موغادور). استحالة هذا الأمر نتيجة التقسيم الإداري دفع المعمرين من خلال مجلس الدراسات الاقتصادية (CEE) إلى المطالبة بتوسيع تراب عبدة بضم مجال تانسيفت الأسفل[239]. لحل هذا المشكل وغيره تم اللجوء سنة 1935 إلى تنظيم ترابي أكثر انسجاما، حيث تم ربط تراب دكالة وتراب الشاوية بجهة الدار البيضاء وتم دمج دائرة موغادور بتراب أسفي الذي تم ربطه بدوره بجهة مراكش.

---

[237] - Résidence Générale, Base de l'organisation administrative. Rapport Dactylographié. Résidence Générale 1924.

[238] – Résidence Générale, Idem.

[239]–Résidence Générale –Bases de l'organisation territoriale du Protectorat Rapport dactylographié, sans date.

لقد كان التنظيم الترابي بالمغرب في البداية الأولى لعهد الحماية معتمدا على ثلاثة (3) مستويات هي الجهة وتراب المراقبة المدنية والدائرة، ليصبح في نهاية هذا العهد معتمدا على ستة (6) مستويات متراتبة نسبيا هي الجهة والتراب (Territoire) والدائرة (Cercle) والمقاطعة (Circonscription) والملحقة (Annexe) والمركز (Poste).

وهكذا أصبح تراب المراقبة المدنية لمازغان منظما على الشكل التالي:

- بلدية مازغان.
- دائرة مازغان التي كانت تتخذ من مدينة الجديدة مقرا لها وتشرف على قبائل أولاد بوعزيز.
- مركز أولاد فرج الذي كان يشرف على قبائل أولاد فرج والقواسم.
- دائرة سيدي بنور التي كانت تشرف على قبائل أولاد عمران وأولاد بوزرارة والعونات.
- مقاطعة الزمامرة التي كانت تشرف على قبائل عمور والغربية والغنادرة.
- مقاطعة أزمور التي كانت تشرف على قبائل الحوزية والشياضمة وهشتوكة.

الخريطة رقم: 6

الخريطة الإدارية لجهة دكالة – عبدة في الفترة الإستعمارية

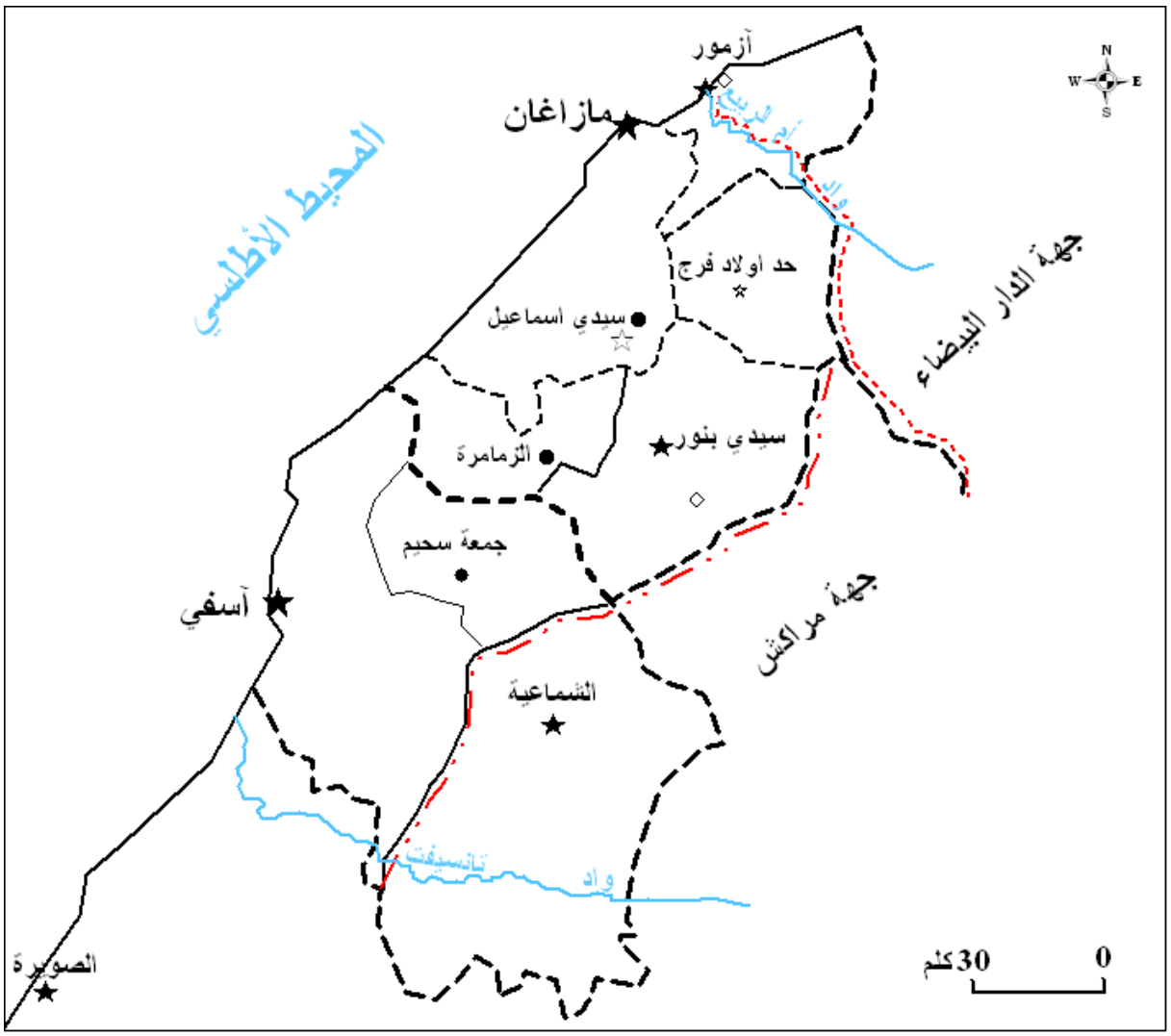

المفتاح:

حدود التراب	مقر التراب
حدود اللوائر	مقر الدائرة
حدود المقاطعات	مقر المقاطعة
حدود تم التخلي عنها سنة 1921	مقردائرة تم التخلي عنه
حدود تم التخلي عنها سنة 1924	مقر ملحقة دائرة الجديدة

المصدر: الوثائق الإدارية للحماية الفرنسية

إنجاز: حسنى 2007

أما تراب المراقبة لأسفي فأصبح منتظما على الشكل التالي:

- بلدية أسفي.
- دائرة أسفي وتضم:

- مقاطعة أسفي التي تشرف على ملحقة جمعة سحيم التي تشرف بدورها على قبائل عامر وربيعة.
- مركز أسفي الذي يشرف على قبائل البحاثرة.
- مقاطعة الشماعية التي كانت تشرف على قبائل أحمر.

منذ أن حلت قوات الحماية بهذه الجهة لم تفتأ السلطات الفرنسية تجريب كل عمليات التشكيل وإعادة التشكيل الترابي، وإخضاع المجال بالتدريج لمنطق جديد قائم على التراتبية؛ ففي مرحلة أولى تم ضبط القبائل داخل نظام قيدلي ثابت وعملي، وفي مرحلة ثانية ثم البحث عن هيكل إداري مناسب يمكن من إقامة شبكة إدارية متماسكة تستطيع ضبط وتسيير المجالات الترابية "للأهالي" المتمثلة في القيادات والمشيخات والمقدميات وربطها بمرافق المراقبة المدنية المتمثلة بالتراب والدوائر والملحقات....

لقد كان المنطق الترابي جديدا بالفعل لأنه يعتمد على إخضاع المجالات الترابية إلى شبكات تقوم بدورها على اختيار نقط استراتيجية لوضع مقرات مركزية إدارية متراتبة وداخل حدود رسمية ثابتة للقبائل والفخدات والعشائر التي تم وضعها داخل وحدات إدارية متراتبة ومتراكبة (Mailles hiérarchisées et emboitées). وهكذا صار للمنطقة كما هو شأن باقي مناطق البلاد تنظيم إداري "عصري"، مأخوذ من النموذج الفرنسي اليعقوبي، الذي يجعل الدولة حاضرة في كل مكان وزمان وقادرة على التدخل في كل زمان ومكان متى استدعتها الظروف لذلك.

إنها سياسة تهدف إلى مراقبة وتسيير المساحات والمحاور بشكل دائم وشامل ومنتظم انطلاقا من هذه النقط المركزية التي أصبحت تشرف على مجالات ترابية مضبوطة وذات حدود واضحة: وأصبحت لكل نقطة دورا محددا في سلسلة الهيمنة الإدارية تقوم به في المستوى المنوط بها مسبقا. ولم تخرج طبعا المجالات الترابية لدكالة وعبدة كباقي المجالات المغربية عن هذا المنطق والسياسة؛ وقد كانت التبريرات المقدمة من طرف سلطات الحماية هي تحديث هذه المجالات التي كانت تدعي بأنها متقادمة ومتجاوزة ولا تساير التقدم الذي تبحث عنه. بل أنها مجالات تنحو إلى الفوضى (السيبا)؛ لم تكن هذه التبريرات خاطئة تماما، ولكن يجب التأكيد على أن غاياتها كانت هي الإخضاع التام لها من أجل استغلالها اقتصاديا عن طريق إقامة الاستثمارات الضرورية العمومية منها والخاصة. ولم تعد عمليات التشكيل

وإعادة التشكيل الترابي موجهة لتلبية حاجيات السكان المحليين أو إجابة عن ضرورات مجتمعية داخلية صرفة، بل أصبحت تستجيب لأغراض خارجية هي:

- الأمن والمراقبة أولا.
- وضع التجهيزات والبنيات التحتية الضرورية ثانيا.
- إقامة الاستثمارات الفلاحية والمعدنية والصناعية المناسبة ثالثا.
- تأمين تحويل "القيم المضافة" المحققة وتصدير المنتوجات المحلية واستيراد البضائع من والى الميزويول رابعا.

إن وضع القبائل داخل حدود ثابتة ومرسومة لم يؤدي فقط إلى تحقيق الأمن و"التهدئة" ولكنه أدى أيضا إلى إدخالها في حالة من السكون التام؛ حيث أصبحت غير قادرة على الوصول إلى مجالاتها الحيوية (المراعي، مصادر المياه....)، مما جعلها تفتقد إلى عناصر حيويتها الداخلية، وبالتالي أصبحت عرضة لكل عوامل التفكيك والاستغلال ونزع الملكيات والهجرة.

فقبائل دكالة وعبدة، التي كانت تقوم في السابق بالانتقال والترحال داخل تراباتها أو فيما بينها أو كانت تبحث عن المراعي خارج ترابها بكل من مناطق احمر والرحامنة والشياضمة (التابعة لسلطات موغادور)، وجدت نفسها بعد رسم الحدود والإخضاع الإداري الجديد غير قادرة على التحرك، وبالتالي الوصول إلى مواردها الحيوية سواء من خلال الانتجاع أو الاستغلال الفلاحي المشترك والواسع (بالشركة أو الاستغلال الفلاحي غير المباشر...).

أما المعمرون ورغم قلة عددهم فقد وجدوا في هذه الشبكات الترابية والإدارية الإطار المناسب للاستثمار الزراعي وتربية المواشي، سواء في ممارسة الفلاحة البورية الواسعة على أجود الأراضي وأخصبها أو في الفلاحة الكثيفة بمنطقة الوجة على طول الساحل الرطب. ولم تكن الشركات الصناعية والمعدنية أقل حضا في إقامة استثماراتها المختلفة، فقد استفادت من توفر كل الشروط الأمنية والإدارية لاستغلال مناجم اليوسفية الفوسفاطية ومناجم الملح بزيمة... وإقامة الصناعات الغذائية والنسيجية لكل من الجديدة وأسفي...

نفس الشيء يقال بالنسبة لمنطقة عبدة التي بقيت تحت إشراف عمالة إقليم مراكش إلى جانب مناطق الصويرة والسراغنة والأطلس الكبير إلى حدود سنة 1973، لتشكل إقليما قائم الذات مقره مدينة أسفي ويضم دائرة الصويرة.

2-مرحلة الاستقلال: تكييف للهياكل الإدارية والمحافظة على نفس المنطق

1-2- التنظيم الإداري:

بعد اختفاء مفهوم "الجهة" الإدارية مع رحيل الاستعمار، حل محلها مفهوم "الإقليم" مع مجيء الاستقلال. ورغم تغيير المصطلحات، لم يتغير المضمون الإداري والتقسيم الترابي في شيء، وبقي نفس التنظيم الإداري قائما كما كان مع عهد الحماية؛ ف"تراب دكالة" صار دائرة "إدارية" وبقي تحت إشراف عمالة إقليم الدار البيضاء إلى جانب كل من مناطق سطات وخريبكة وبن سليمان إلى حدود 1967 ليتم ترقيتها إلى عمالة إقليم مستقل، مقرها بمدينة الجديدة وتشرف على أربعة (4) دوائر وبلدية الجديدة، لتطلع بتسيير سكان وموارد منطقة دكالة، المقسمين حسب حصاء 1960 كالتالي:

- بلدية الجديدة (40302 ن)

- دائرة الجديدة (197672 ن) وتضم 9 جماعات قروية هي أولاد عيسى، أولاد فرج، متوح، مولاي عبد الله، أولاد حسين، سبت سايس، سيدي إسماعيل، أولاد حمدان وأولاد غانم.

- دائرة سيدي بنور (159428 ن) وتشرف على 9 جماعات قروية وهي تامدة، وأربعاء العونات، المشرك، حد العونات، القصيبة، أمطل، بني هلال، كريديد، سيدي بنور.

- دائرة الزمامرة (64492 ن) وتشرف على 3 جماعات قروية هي خميس الزمامرة، سانية بركيك واثنين الغربية.

جدول رقم 24: التقسيم الإداري لإقليم الجديدة لسنة 1967[240]

المجلات الإدارية	القيادات	الجماعات
بلدية الجديدة	–	–
بلدية آزمور	–	–
المركز المستقل لسيدي بنور	–	–
دائرة الجديدة	أولاد بوعزيز الشمالية	ج مولاي عبد الله–ج أولاد حسين
	أولاد بوعزيز الجنوبية	ج أولاد عيسى– ج أولاد غانم
دائرة ازمور	بير جديد	ج بير جديد
	الحوزية – هشتوكة	ج.الحوزية –ج هشتوكة
دائرة سيدي إسماعيل	سيدي إسماعيل	ج. سيدي إسماعيل– ج. سبت سايس
	أولاد فرج	ج. أولاد فرج– ج، متوح – ج أولاد حمدان
دائرة سيدي بنور	المركز المستقل لسيدي بنور	م.م. لسيدي بنور – ج. بوحمام – ج. أمطل
	العونات	ج. اربعاء العونات ج. مطران – ج. القصيبة
	أولاد عمران	ج. تامدة – ج. كريديد
	بني هلال	ج. بني هلال – ج. المشرك
دائرة الزمامرة	الوالدية	ج. ثنين الغربية
	الغنادرة	الزمامرة – سانية. بركيك

– دائرة عبدة وتضم حسب إحصاء 1960: 218168 نسمة وتشرف على 13 جماعات قروية وهي خط أزكان والبخاتي وحرارة وسحيم وانجا ومول البركي وجزولة وسيدي عيسى وسيدي الكوراني وسيدي تيجي وايير وسيدي بوجدرة والغيات.

[240] – Délégation Régionale du Centre." La Province de Jadida en tant que pôle de développement".

– دائرة أحمر وتضم 127722 نسمة وتشرف على سبع جماعات قروية وهي الشماعية ورأس العين وسيدي أحمد وسيدي شيكر وإيغود وجنان ابويه واليوسفية.

– بلدية أسفي وتضم 81072 نسمة حسب نفس الإحصاء. ولما تم فصل إقليم الصويرة عن عمالة إقليم أسفي سنة 1975 تمت هيكلة هذا الأخير إلى ثلاثة (3) دوائر وذلك بتقسيم دائرة عبدة إلى دائرتين وهما عبدة وأسفي، وهكذا أصبح الإقليم مشكلا من:

– دائرة عبدة (143.177 ن حسب إحصاء 1971) وتضم 8 جماعات قروية وهي سحيم والبخاتي وانغا ومول البركي وسيدي عيسى وسيدي الكرعاني وسيدي تيجي وبوكدرة.

– دائرة أسفي (116656 ن) وتضم 6جماعات قروية وهي خط أزكان واحرارة وكزولة وايير والغيات والثوابت التي ضلت تابعة إلى دائرة الصويرة إلى حدود هذه السنة ليتم ربطها نهائيا بإقليم أسفي.

– دائرة أحمر (133259 ن) حافظت على تشكيلتها الجماعية السابقة.

– بلدية أسفي (127438 ن)

ومع التقسيم الترابي لسنة 1992 تمت إعادة تشكيل إقليم آسفي بصفة كلية، فبعد أن كان يضم 3 دوائر وبلدية (أسفي) ومركزا مستقلا (اليوسفية) و9 قيادات هي البحاثرة الشمالية والغيات ورأس العين وسيدي شيكر وتمرة والعامر والشماعية واسحيم وجزولة)، أصبح يضم على المستوى القروي 4 دوائر (عبدة، جزولة، أحرارة، أحمر)، مقسمة بدورها إلى 13 قيادة، بمتوسط 2،3 قيادة لكل دائرة وكل قيادة تراقب 3 إلى 4 جماعة قروية في المتوسط؛ كما أصبح يضم على المستوى الحضري، خليفة أول للعامل (تراب أسفي)، يشرف على 3 مقاطعات بأسفي بالإضافة إلى 4 بشاويات لكل من اليوسفية التي كانت عبارة عن مركز مستقل والشماعية وجمعة سحيم وجزولة بعد أن كانت مجرد مراكز محددة (قيادات خاصة).

وهكذا أصبح التنظيم الجديد لإقليم أسفي على الشكل التالي:

1-2-1- على المستوى الحضري:

1- بلدية أسفي وهي تحت إشراف الخليفة الأول للعالم، وقد قُسم تراب البلدية إلى 3 جماعات حضرية (بياضة، الزاوية، بو الذهب)، كل واحدة تحت إشراف مقاطعة منطقة حضرية.

2- بلدية اليوسفية تحت الإشراف الترابي لباشوية اليوسفية.

3- بلدية الشماعية تحت الإشراف الترابي لبشاوية الشماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن جمعة سحيم ارتقت إلى مركز مستقل في بداية الثمانينات، لتتخلى عن مراقبة 28 دوارا (5271 نسمة) لفائدة جماعة سيدي عيسى المجاورة، وبذلك خرجت هذه الدواوير من مراقبة دائرة احرارة لفائدة دائرة عبدة بعد أن ضمت هذه الأخيرة إليها جماعة سيدي عيسى.

- دائرة أحمر: حافظت هذه الدائرة على كيانها الإداري منذ الاستقلال إلى حدود 1992 حيث فقدت جماعتين تم اقتطاعهما لصالح إقليم شيشاوة المستحدث في تلك الفترة، وهي كل من جماعة المزوضية (11844 ن) وجماعة هديل (18913 نسمة) وتجدر الإشارة إلى أن ارتقاء اليوسفية إلى مركز مستقل في مطلع الثمانيات والى مرتبة بلدية في بداية التسعينات من القرن الماضي؛ أفقدها مجموعة من الدواوير المجاورة ثم إلحاقها بجماعة سيدي أحمد.

وتتكون هذه الدائرة من تسعة (9) جماعات قروية وأربعة (4) قيادات، منها ثلاثة قديمة وواحدة جديدة؛ قيادة سيدي شيكر القديمة مازالت تراقب الجماعيين القرويتين لسيدي شيكر وايغود، وكذلك الشأن بالنسبة لقيادة رأس العين مع جماعة رأس العين والجماعة المحدثة للخوالقة، في حين أصبح الكنتور هو الاسم الجديدة لقيادة سيدي أحمد.

وهي الجماعات التي أضحت تضم بالإضافة إلى الجماعة القروية الأصلية للكنتور جماعة السبيعات المحدثة على إثر ارتقاء اليوسفية إلى باشاوية.

4- بلدية سحيم تحت الإشراف الترابي لباشوية سحيم.

5- بلدية جزولة تحت الإشراف الترابي لباشوية جزولة.

2-2-2- على المستوى القروي:

الجدول رقم 25: التنظيم الإداري للمجال القروي بجهة دكالة عبدة 1992

الدائرة	القيادة	الجماعات
احرارة	ايير	- ايير - بدوزة
احرارة	احرارة	- احرارة
احرارة	مول البركي	- مول البركي - دار سي عيسى
جزولة	خط ازكان	- اصعادلة - خط ازكان - أولاد سلمان
جزولة	الغيات	- الغيات - الثوابت - لمعاشات
جزولة	انكا	- انكا - العمامرة
عبدة	لبخاتي	- لبخاتي - الكرعاني - لمصابيح - لحضر
عبدة	العامر	- بوكدرة - سيدي تيجي
عبدة	سيدي عيسى	- لمراسلة - سيدي عيسى
أحمر	اجنان ابويه	- أجدور - اجنان ابويه - الطياميم
أحمر	سيدي شيكر	- سيدي شيكر - إيغود
أحمر	الكنتور	- الكنتور - السبيعات
أحمر		- رأس العين - لخوالقة.

لقد تعرضت المجالات الترابية لتقطيع كبير وإعادة تشكيل جديد، حيث لم يتم تقسيم التراب إلى وحدات إدارية وحسب بل تم إعادة صياغة نفس الوحدة، كما تم ترقية بعض المراكز من رتبة قيادة إلى رتبة مركز مستقل إلى رتبة باشوية....[241]

ولم تسلم مدينة أسفي من إعادة تنظيم ترابها الإداري والجماعي حيث انتقلت من مستوى باشوية إلى مستوى باشوية تحت إشراف الخليفة الأول للعامل وتم تقسيم المدينة إلى 3 مقاطعات حضرية. كما تم ترقية بعض المراكز كجمعة سحيم وسبت جزولة والشماعية من مجرد مراكز محددة واليوسفية من مجرد مركز مستقل إلى بلديات.

أما على المستوى القروي، فقد تم تقسيم إقليم أسفي إلى أربعة (4) دوائر بدل ثلاثة (3):

– دائرة عبدة: مقرها ثلاثاء بوكدرة تضم ثلاثة قيادات و8 جماعات قروية؛ وقد تم إحداث قيادة لبخاتي للإشراف على جماعات الكرعاني والمصابيح ولبخاتي ولحضر وإحداث سيدي عيسى كقيادة جديدة للإشراف على تراب جماعتي المراسلة وسيدي عيسى؛ في حين استمرت القيادة القديمة لعامر في الإشراف على جماعتي بوكدرة وسيدي التيجي.

دائرة جزولة: مقرها بمركز جزولة وهي دائرة جديدة تم إحداثها للإشراف على ثمانية (8) جماعات قروية وثلاثة (3) قيادات؛ واحدة منها جديدة هي قيادة أنكا واثنتان منها قديمتان هي قيادة الغيات وقيادة خط أزكان (قيادة جزولة سابقا).

وهي في الحقيقة دائرة تشكلت على إثر اقتطاع جماعة انكا على حساب دائرة عبدة وأربعة (4) جماعات على حساب دائرة أسفي سابقا وهي خط أزكان والثوابت وجزولة والغيات، وهي كما نستنتج دائرة تكونت على تركة دائرة أسفي قديما وإضافتها إلى الجماعات الثلاثة المكونة للقيادة الأصلية (جزولة) وهي كل من جماعات اصعادلا وخط ازكان وأولاد سليمان.

– دائرة احرارة مقرها بحد احرارة وهي دائرة جديدة أيضا للإشراف على خمسة (5) جماعات قروية وثلاثة (3) قيادات؛ منها قيادتين قديمتين هما قيادة إيير المشرفة على جماعتي إيير والبدورة وقيادة احرارة التي كانت تسمى بالبحاثرة الشمالية المشرفة على الجماعة القروية لاحرارة؛ وقيادة جديدة هي مول البركي التي أصبحت تشرف على جماعتي مول البركي ودار سيدي عيسى.

[241] ويظهر أن أهم تغيير تم إحداثه هو التمييز التام بين المجالات الترابية الحضرية والمجالات الترابية القروية بعد أن كان رئيس الدائرة يقوم بمراقبة المجالات القروية والمدارات الحضرية الصغرى على حد سواء.

وهي في الواقع دائرة تكونت بفضل اقتطاع قصري لجماعات قروية لدوائر مجاورة؛ فالإضافة إلى الجماعة القروية لحد احرارة الأصلية، تم أخد جماعتي سحيم ومول البركي من دائرة عبدة، وجماعتي سوق إيير وسيدي عيسى على حساب دائرة أسفي السابقة.

أما إقليم الجديدة فقد تم إنشاءه سنة 1967 من خلال الظهير الشريف 66-701 n° على مساحة تصل إلى 6000 كلم^2، أي ما يناهز 84،0٪ من مساحة البلاد وتم تقسيم إقليم الجديدة في نفس المناسبة من الناحية الإدارية إلى 7 وحدات: بلديتين وخمسة دوائر، قبل أن يتم إضافة وحدة إدارية جديدة بترقية سيدي بنور سنة 1981 إلى مركز مستقل، واثنا عشرة قيادة، بمعدل ثلاثة قيادات لكل دائرة وتشرف هذه القيادات على 24 جماعة قروية بمعدل جماعتين (2) لكل قيادة.

وقد بقي هذا التقسيم ساري المفعول إلى حدود 1992 حيث تم القيام بعدد من التعديلات، حيث تم الفصل نهائيا كما هو الشأن بالنسبة لإقليم أسفي بين المجالين القروي والحضري. فعلى المستوى الحضري تم القيام بعدد م العمليات:

– تسمية الجديدة مقرا للخليفة الأول للعامل وتقسيم ترابها إلى ثلاثة (3) مقاطعات حضرية.

– ترقية سيدي بنور وخميس الزمامرة وبير الجديد إلى باشويات تشرف على الجماعات الحضرية المحدثة في نفس المناسبة (1992).

أما على المستوى القروي، فلم يطرأ أي تغيير على مستوى التقسيم الإداري، حيث بقيت الدوائر والقيادات بنفس العدد التي كانت موجودة قبل هذا التاريخ، سوى أن كل القيادات قد شهدت تزايدا في عدد الجماعات التي تشرف على مراقبتها بالضعف تقريبا. كما أن مقر دائرة الجديدة تم نقله إلى خارج المدار الحضري ودلك لصالح مركز مولاي عبد الله الذي أصبح بالمناسبة دائرة مستقلة تضطلع بمراقبة المجال الترابي لقبيلة أولاد بوعزيز. وتجدر الإشارة إلى أن باشا الزمامرة يمارس إلى جانب مهام مراقبة المجال البلدي لهذه المدينة الصغيرة مهام إضافية كرئيس لدائرة الزمامرة التي تضطلع بمراقبة قبيلة عمور من خلال الإشراف على قيادتي الوالدية وأولاد عمور الغنادرة.

يظهر مما سبق أن إقليم الجديدة قد حافظ على تقطيعه الإداري السابق ما عدا التقسيم الترابي الذي طرأ على مستوى المجال الحضري لمدينة الجديدة من خلال إحداث ثلاثة مقاطعات حضرية، أما إقليم أسفي فبالإضافة إلى التقسيم الإداري الذي طرا على أسفي على غرار ما وقع بالنسبة لمدينة

الجديدة، فنجد أن التراب الإداري لم يعرف تقطيعا بسيطا فحسب، ولكنه عرف إعادة صياغة هزت كيانه، من خلال إحداث دائرة إضافية، رفع عدد القيادات من 9 إلى 13.

فالاستقرار الذي يعرفه المجال الترابي القروي بإقليم الجديدة يتعارض بشكل واضح مع عدم الاستقرار الذي طرأ على نظيره بإقليم أسفي؛ وإن كان الاحتفاظ بنفس التقطيع يجد مبررا مقبولا في الحالة الأولى رغم عدد السكان المرتفع أصلا ورغم حجم التحولات التي تعرفها دكالة، فإن الإقدام على إعادة تشكيل الخريطة الإدارية لإقليم أسفي يطرح أكثر من سؤال، سيما وأن حجم السكان القرويين منخفض نسبيا بالنسبة للوحدات الإدارية السابقة وأن التحولات السوسيو-اقتصادية والمجالية ضعيفة أيضا. فهل كانت من وراء خلق مقرات القيادات والدوائر إرادة في خلق وتوفير فرص للنمو والاستقطاب لمجالات تعاني نوعا من الركوض، أم أن الأمر لا يتعدى الاستجابة للهاجس الأمني باعتماد "الإدارة اللصيقة" وتقريب "الإدارة من المواطنين"؟.

أما التقسيم الإداري لكل من الجديدة وأسفي إلى مقاطعات حضرية فيجد تفسيرا له في محاولة ضبط المجال الحضري والسيطرة عليه بالنظر إلى ارتفاع عدد سكانها والى حجم المشاكل التي تعترض سبيلهما من ارتفاع لنسبة البطالة وانتشار السكن العشوائي، والى احتمال ارتفاع نسبة القلاقل الحضرية التي ازدادت كثيرا في السنوات الأخيرة ؛ وإن كان تقسيم أسفي إلى ثلاثة مقاطعات حضرية قد تناسب مع خلق ثلاثة جماعات حضرية بها، فإن تقسيم الجديدة إلى ثلاثة مقاطعات حضرية أيضا جاء بدون مناسبة تذكر خصوصا وأن عدد سكانها مازال في حدود التحكم بالمقارنة مع مدينة أسفي، فلماذا هذا التقطيع المماثل رغم اختلاف المعطيات وتباين حجم التحديات؟.

لا شك أن استباق المخاطر هو العامل الحاسم الذي دفع إلى نهج هذا الأسلوب في التعامل مع المجالات الحضرية خصوصا تلك التي تعرف تغيرا عميقا في بنيتها ونموا سريعا في ديمغرافيتها وهجرة كبيرة إليها كالجديدة بصفتها مدينة تعرف تنمية صناعية مطردة واهتماما عموميا ملموسا.

-التقطيع الجماعي: جهة دكالة عبدة من تقطيع جماعي لآخر

عرفت جهة دكالة – عبدة مع فجر الاستقلال، كما هو الشأن بالنسبة لباقي جهات البلاد، ظهور الجماعات المحلية سنة 1960، وهو حدث مهم على مستوى التجديد الترابي سيترتب عنه إعادة ترتيب السلط الترابية بإدماج النخب المحلية في عملية تدبير مجالاتها الترابية وتنميتها؛ وقد سبق هدا الظهور تقسيم المنطقة سنة 1959 إلى عدد من الجماعات القروية والبلدية؛ ورسم حدود لها، يمكن من

احتواء أعمال المجالس الجماعية المنتخبة. استند هاذين الإجراءين إلى حد ما على أساس مفهوم " الجماعة " التقليدية الذي وان كان محدودا بهذه القبائل المخزنية، المعروفة أصلا ببحتها عن التوازن بين ولاءها للمخزن وبين تشبثها النسبي بتدبير شؤونها الخاصة، وقد كانت التوجيهات في عملية التقطيع الجماعي تروم الاعتماد على معايير اقتصادية وجغرافية وتبتعد عن المعطيات القبلية والإثنية؛ حيت كان من المطلوب من الجماعة أن تجمع كل السكان الذين تربطهم مصالح اقتصادية جماعية كالساقية ومركز الأشغال الفلاحية والسوق...[242]، ولكنه لم يكن خافيا أيضا أن هذا الاختيار كان يهدف إلى كسر الإطار القبلي[243] بحمولته العصبية، وخلق إطار ترابي أكثر "عقلانية" يكون مجالا لتكريس التنمية من جهة وفضاءً لاندماج السكان بعيدا عن الخلفيات الإثنية والعرقية؛ فإلى أي حد استطاع هذا التقطيع تجاوز التضامنات الإثنية والقبلية بجهة دكالة عبدة، والبحث عن معايير تحترم أمنطق التنمية؟

1-البحث عن إطار ملائم للتنمية المحلية أم تعبير عن القلق الترابي؟

إذا كان من السهل تحديد المدارات الحضرية للمدن من حين لآخر؛ فانه كان من الصعب، بالنسبة للمسؤولين، تجاوز المعطى الإثني والقبلي والمعطى الاقتصادي والجغرافي؛ بل كان من الصعب حتى البحث عن توازن أو تناسب بين البعدين، خصوصا وأن السلطات العمومية كانت تبحث عن وضع بنيات إدارية عصرية تسمح بخلق أنوية حضرية[244]. لم يكن الأمر سهلا أيضا بالنظر إلى الرغبة في إعطاء الجماعات إمكانية الحصول على موارد مالية، حيث كان السوق هو الفضاء الشبه الوحيد الذي كان بمقدوره توفيرها، ولكن الأسواق الكبيرة غالبا ما كانت مجالات تأثيرها واسعة من الناحية التجارية والاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة لثلاثاء سيدي بنور وحد أولاد فرج وجمعة سحيم وخميس الزمامرة وسبت جزولة...؛ الشيء الذي كان يفرض وضع تحديد جماعات مناسبة لها أقل اتساعا. في حين لم تطرح الأسواق الصغرى والمتوسطة إشكالا كبيرا في تحديد الجماعات القروية ما دام أن مجالات تأثيرها كانت تناسب تقريبا القبيلة التي تؤطرها كما هو الشأن بالنسبة لجمعة بني هلال مع قبيلة بني هلال أو بالنسبة للفخدة التي يؤطرها. وفي هذا الإطار تم وضع شبكة للأسواق بمنطقتي دكالة وعبدة واحمر، تحترم توزيعا جغرافيا وفق أيام الأسبوع، وذلك حسب أهمية السوق الاقتصادية والمنطقة التي يغطيها إشعاعه التبادلي وحسب موقعه داخل هرمية الشبكة ومركزيته داخل المجالات التجارية للجهة.

---

[242] Basri. D, La décentralisation au Maroc De la commune à la région, Ed Nathan 1994 p.55

[243] بأنه بالنظر إلى تفكك البنايات القبلية، فانه لا يمكن لها أن تشكل أساسا لوضع أجهزة منتخبة، وبالتالي كان الاختيار على أن تكون الجماعة المحلية اجتماعية وسياسية هي أساس النظام بالمغرب المعاصر. (خطاب محمد الخامس 8 ماي 1958).

[244] Basri. D, Idem p55.

كما أن مشكلا آخر طرح نفسه بحدة؛ ألا وهو التمييز داخل الجهة بين المناطق الغنية التي يمكن أن تشكل رافدا حقيقيا للموارد المالية للجماعات المتواجدة فوقها كما هو الشأن بالنسبة للمناطق الخصبة المنتمية للسهل الأوسط لدكالة، وبين المناطق الفقيرة التي لا تساعد اقتصاديا الجماعات المنتمية لها، وبالتالي ضرورة البحث عن إطار مجالي (المساحة والسكان) قادر على تأهيلها من الناحية المالية والاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة للجماعات الحدودية لدكالة مع الرحامنة أو جماعات منطقة أحمر. ولم تكن إرادة السلطات العمومية من جعل الجماعات المحلية عامة والتقسيم الجماعي خاصة أداة لنهوض بهذه المناطق الهامشية من خلال تقريب الإدارة من المواطنين وخلق المرافق الاجتماعية الكفيلة بخدمة مصالحهم الخاصة والاعتماد عليها لتوفير الشروط القادرة على رفع وثيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

فهل استطاعت هذه السلطات أن تجعل من هذه الإجراءات أدوات فعلية لإنجاز مراميها وتحقيق التنمية الترابية الشاملة؛ أم أن الأمر لا يتعدى خطابا إيديولوجيا تسعى من وراءه بسط سلطتها على المجال واستتباب الأمن وضبط السكان؟

لا يمكن للباحث بقراءة بسيطة للتقطيعات الجماعية التي عرفتها جهة دكالة عبدة إلا أن ينتبه إلى درجة التردد التي تنتاب السلطات العمومية في الاعتماد على معيار واحد، أو الارتكاز على منهجية متماسكة في الاطلاع بمهمة الاستتراب الجماعي، أي خلق جماعات بحدود وحجم معين؛ وهكذا نجد أن التقطيع الجماعي الأول لسنة 1959 يختلف من حيث المفهوم والإجراء والمعايير عن التقطيع الثاني الذي عرفته هذه الجهة سنة 1992. كما أن التقطيعات الترابية تختلف بشكل واضح بين تلك التي عرفها إقليم الجديدة عن تلك التي عرفها إقليم أسفي، بل إنها تختلف داخل الإقليم الواحد. إنها عبارة عن هندسة ترابية متغايرة، تتفاوت وحداتها بتغير المعطيات الموضوعية من جهة وبتغير الإرادة السياسية والجهاز الإداري المشرف على هاته العمليات من جهة ثانية، وقوة الأعيان هنا وهناك من جهة ثالثة.

1-2-2- التقطيع الجماعي لسنة 1959 بين الهاجس الديمغرافي وضرورة البحث عن موارد اقتصادية.

إن أول إشارة تسترعي الانتباه من خلال الأسماء الرسمية المعطاة للجماعات القروية والحضرية[245]، والتي تختلف بطبيعة الحال عن الواقع الحال، هي أن 30 جماعة من أصل 46 تحمل اسما واحدا وأن 17 جماعة الباقية تحمل اسما مزدوجا مكونا من اسم اليوم الأسبوعي والاسم المحلي.

- الجدول رقم 26: الجماعات القروية والحضرية التابعة لجهة دكالة-عبدة

حسب التقطيع الجماعي لسنة 1959 [246]

إقليم الجديدة

الدوائر	أسماء الجماعات	المساحات (كلم^2) الجماعات القروية فقط	السكان إحصاء 1960	اسم السوق الأسبوعي	أصل التسمية
آزمور	آزمور-بلدية-		12449	الثلاثاء	نبات بالأمازيغية
68045 ن	بير جديد	250	16756	الخميس	منشأة بشرية
958،75	الحوزية	256،2	16500	الخميس	قبيلة
	شتوكة	403،7	22340	الاثنين	قبيلة
الجديدة	الجديدة -بلدية-		40302		منشأة بشرية
197672 ن	أحد أولاد عيسى	280	15568	الأحد	فخدة
2797 كلم^2	أولاد فرج	335	18039	الأحد	قبيلة
	متوح	250	20369	الخميس	فخدة
	مولاي عبد الله	203،7	12431	الأحد	ولي صالح
	سبت أولاد حسين	387،5	28127	السبت	فخدة
	سبت سايس	182،5	13208	السبت	فخدة
	سيدي إسماعيل	333،7	16690	الاثنين	ولي صالح
	أولاد حمدان	438،7	18349	الثلاثاء	فخدة
	ثلاثاء أولاد غانم	3181،8	14589	الثلاثاء	فخدة
سيدي بنور	تامدة	472،5	28539	الأربعاء	فخدة
159428 ن	أربعاء العونات	370	22979	الأربعاء	قبيلة
2245 كلم^2	المشرك	190	15626	-	فخدة
	أحد العونات	153،7	5683	الأحد	قبيلة
	خميس القصيبة	175	13552	الخميس	آثار/منشأة بشرية
	مطل	187،5	13384	الجمعة	منشأة بشرية
	سبت بني هلال	270،6	15251	الجمعة	قبيلة
	كريديد	223،7	15869	السبت	فخدة

[245] - Noin D., Organisation administrative, CURS, Rabat, 1963.

[246] - D. Noin. Organisation administrative, Comité Nationale de Géographie du Maroc, P.40. Rabat, 1963.

	سيدي بنور	304،3	28545	الثلاثاء	ولي صالح
الزمامرة	خميس الزمامرة	200	22537	الخميس	فخدة
64492 ن	سانية بركيك	197،5	16155	–	منشأة بشرية
895 كلم^2	تنين الغربية	496،8	25800	الاثنين	قبيلة

إقليم آسفي

الدوائر	أسماء الجماعات	المساحات (كلم^2) الجماعات القروية فقط	السكان إحصاء 1960	اسم السوق الأسبوعي	أصل التسمية
عبدة 302505 ن 3785 كلم^2	أربعاء خط ازكان	383،1	20790	الأربعاء	حدود منطقة
	حد البخاتي	442،5	20394	الأحد	فخدة
	حد احرارة	326،25	17336	الأحد	فخدة
	جمعة سحيم	مركز مستقل	7871	الجمعة	فخدة
	خميس انكا	410	22520	الخميس	فخدة
	مول البركي	243،1	19817		ولي صالح
	آسفي – بلدية–	بلدية	81072		منشأة بشرية
	سبت جزولة	247،5	17706	السبت	فخدة/عشيرة
	سيدي عيسى	201	8161	–	ولي صالح
	سيدي كورعاني	241،2	15953	–	ولي صالح
	سيدي تيجي	282،5	20702	الخميس	ولي صالح
	سوق قصبة ايير	361،2	14585		آثار/منشأة بشرية
	ثلاث بوكدرة	255،6	17104	الثلاثاء	ولي صالح
	ثنين الغيات	346،8	18494	الاثنين	فخدة
أحمر	الشماعية	188،1	7879	الخميس	منشأة بشرية
	رأس العين	581،8	22717	الأربعاء	معطى طبيعي
	سيدي أحمد	540،6	29036	الاثنين	ولي صالح
	ثلاثاء إيغود	895	18680	الثلاثاء	فخدة
	سيدي شيكر	1182،5	18232		ولي صالح
	ثنين اجنان بويه	623،3	22876	الاثنين	منشأة بشرية
	اليوسفية	مركز مستقل	8302	الأحد	منشأة بشرية

كما تم التعريف ببعض الجماعات من خلال الرموز الدينية ذات إشعاع محلي كبير بدون الإشارة إلى أسماء الأسواق الأسبوعية، مما يعني فعلا عدم التوفر على هذه الأسواق من جهة، والاستنجاد بهذه المرجعية الدينية قصد البحث عن وحدة للنسيج الإثني المتنوع لبعضها كما هو الشأن بالنسبة لجماعة مول البركي وجماعة سيدي الكرعاني وسيدي تيجي.

وبغض النظر عن المعطيات الجغرافية الطبيعية منها والبشرية، يبقى الاعتماد على أسماء الظواهر الإثنية وأسماء الأولياء الصالحين هو السمة المهيمنة ب 33 مرة، مما يعني غلبة المرجعية التقليدية في الخطاب الرسمي الذي أضفى على هذه الجماعات شرعية تاريخية وكرس الترابية –territorialité– الرمزية أكثر منها الوظيفية؛ ولم تجد الترابية "العقلانية" المعتمدة على الجغرافية (المعطيات الطبيعية والبشرية) والاقتصاد (الأسواق، المراكز التجارية) والجانب التقني (مراكز الأشغال الفلاحية) صدى كبيرا في هذا الخطاب الإيديولوجي الذي أراد التخلص في البداية من الترابية التقليدية، التي تم تقديمها على أنها متجاوزة وغير صالحة للقيام بمهام التنمية.

وتبقى الإشارة أيضا إلى أن أسماء جماعات إقليم أسفي تعرف تواجد أسماء الأولياء الصالحين أكثر من تلك التي تتواجد بإقليم الجديدة حيث تهيمن أكثر أسماء القبائل والفخدات؛

جدول رقم 27: أصل الأسماء المحلية لجماعات جهة دكالة عبدة

أصل الأسماء المحلية	الإشارة إلى السوق الأسبوعي	عدم الإشارة إلى السوق الأسبوعي	
قبيلة	04	07	11
فخدة	09	05	14
معطى طبيعي	00	02	02
منشأة بشرية	03	08	11
ولي صالح	01	08	9
المجموع	17	30	46

نستشف من هذا الجدول الملاحظات التالية:

– أن الاستناد إلى المرجعية الإثنية هو الغالب، حيث تمت الإشارة إلى أسماء القبائل أو الفخدات لدى 25 جماعة من أصل 46 بنسبة 54،3٪، حيث تتساوى الجماعات المعتمدة على أسماء القبائل، ولكن الملاحظة التي تثير الانتباه هو الاسم المزدوج عند وضع أسماء الجماعات بالاستناد إلى اسم الفخدات، ب 9 مرات مما يعني الرغبة في الرقي بهذه الجماعات اقتصاديا حتى تصبح مؤهلة من خلال الإشارة إلى الأسواق التي تدعمها.

– تأتي في المرتبة الثانية الجماعات المعتمدة في عناوينها على أسماء المنشآت البشرية (آثار، مدينة، قرية، حدود...) ب 11 مرة، وهي في الغالب الأحيان جماعات حضرية كأسفي والجديدة واليوسفية وأزمور وسيدي بنور.. أو مراكز ناشئة كالشماعية وبير الجديد... رغم توفرها جلها على أسواق فعلا؛ مما يعني قدرة هذه المجالات الحضرية على فرض نفسها.

– وتبقى الإشارة إلى أسماء الأولياء الصالحين مثيرة للانتباه أيضا بالنسبة لتسعة (9) جماعات، وهي أماكن معروفة باستقطاب السكان لها من أجل "التبرك" أو "إقامة المواسم الصيفية".

أ– الجماعات القروية بين تفكيك القبيلة والبحث عن إطار مناسب للإشعاع الاقتصادي:

إذا كان الخطاب قد بدا محتشما في التعبير من أجل التخلص من القبلية، فإنه في الواقع قد حسم نهائيا في مصير كيان القبيلة على الأقل كما ورثناها عن الحماية الفرنسية، حيث تم تفكيك أغلب القبائل إلى جماعات قروية مستقلة إما بالاعتماد على الفخدات المكونة لها (كل فخدة صارت جماعة قروية) أو بالجمع بين عدة فخدات مختلفة من ذات القبيلة كجماعة أربعاء العونات (فخدة العونات، فخدة بني تسيريس، فخدة مرحان) وجماعة خميس القصيبة (فخدة ولاد ناصر، فخدة ولاد حراث...) أو الجمع بين فخدات من قبائل مختلفة كجماعة الزمامرة مثلا، إنها إجراءات واضحة لهدم ركائز القبيلة ومحاولة دك أسس المجتمع التقليدي، يتعلق الأمر إذن "بتفكيك القبيلة وتحرير الفرد من العلاقات ما قبل الرأسمالية وتشجيع تجميع السكن على أساس أن القبيلة تقوم دائما على التشتيت"[247].

لنلاحظ إذن الرغبة في العمل على المزاوجة ما بين الفخدة والسوق باعتبارهما ركنان لنموذج مجتمعي لتشكيل المجال القروي، وهي مزاوجة تعني أيضا التردد بين المرجعية الإثنية والرغبة في البحث عن إطار مناسب للإشعاع الاقتصادي.

الجدول رقم 28: عدد الجماعات القروية التي تتوفر أو لا تتوفر على أسواق أسبوعية تكلا الإقليمين (1959)

عدد الجماعات القروية	الجماعات المتوفرة على سوق أسبوعي	الجماعات غير المتوفرة على سوق أسبوعي	المجموع
إقليم الجديدة	23	2	25
إقليم آسفي	17	2	19
جهة دكالة– عبدة	40	4	44

يظهر إذن أن أغلبية الجماعات القروية تتوفر فعلا على أسواق أسبوعية، وهي أسواق كانت إما موروثة منذ فترة الحماية أو ما قبل ذلك أو تم إحداثها لمساعدة هذه الجماعات على إيجاد إطار اقتصادي تتمكن من خلاله من بناء جهاز تجاري من جهة ويكون مصدرا لموارد مالية لصناديقها من جهة ثانية ويكون مركزها مقرا للجماعة وبالتالي مكانا لتجميع السكان وقطبا مجاليا لتركيز الأنشطة التجارية والحرفية والخدماتية من جهة ثالثة.

[247] - Belherdi A. Le Decoupage administratif en Tunisie, Rabat RGM.n° 2 volume 13 P.3-25 1989

إنها إرادة واضحة في إحداث تغييرات اجتماعية ومجالية الغرض منها، وذلك من أجل تيسير ولوج العلاقات التجارية الرأسمالية إلى البادية المغربية بصفة عامة وبجهة دكالة– عبدة بصفة خالصة، غير أن قدرة هذه الأسواق على إحداث هذه التغييرات لم تكن سريعة ولا متشابهة، إذ أنها تختلف حسب مجموعة من المتغيرات، إما حسب حجمها أو حسب تجدرها وإشعاعها في مجالها الترابي أو حسب غنى وفقر فضاءاتها الجغرافية، فإذا كانت مثلا الأسواق الكبرى لسهل دكالة الأوسط كأحد أولاد فرج وثلاثاء سيدي بنور وخميس الزمامرة ومثيلاتها بعبدة كجمعة سحيم وسبت جزولة... قد وفرت شروطها لتحويلها إلى مراكز حضرية بل إلى مدن متوسطة، فإن الأسواق الصغرى للعديد من الجماعات القروية الفقيرة مازالت عبارة عن تجمعات أسبوعية للخيام البيضاء والتجار والمتسوقين سرعان ما تصير بعد الزوال يوم السوق أمكنة خالية طيلة الأسبوع.

ب– السقف الديمغرافي هو المعيار الحاسم في التقطيع الجماعي:

إذا كانت المدن والمراكز المستقلة لم تطرح أي مشكل يذكر آنذاك لكونها وحدات عمرانية قائمة الذات تفرض أجهزة إدارية وسلطات محلية وبلدية محددة، فإن المجالات القروية كانت تطرح مشكلة التأطير الإداري والاجتماعي، وبالتالي كان الأمر يفرض الأخذ بعين الاعتبار كل المعايير كتحديد الحدود وعدد السكان والمساحات والكثافات التي تتميز بها الجماعات التي يجب خلقها.

الجدول رقم 29: فئات الجماعات القروية حسب عدد سكانها (إحصاء 1960)

فئات الجماعات حسب عدد السكان / الإقليم	10000 > نسمة	10000–20000 نسمة	20000 < نسمة	المجموع
إقليم الجديدة	1	16	9	25
إقليم آسفي	4	8	7	19
جهة دكالة – عبدة	5	24	16	45

بالنظر إلى محدودية مساحة هذه الجهة وارتفاع عدد سكانها، فإنه يمكن اعتبارها من أكثر الجهات المغربية كثافة للسكان، ولذلك فإن السقف الذي تم وضعه بالنسبة للعديد من الجماعات القروية في حدود 10000 هـ[248] نسمة على الصعيد الوطني، ولكنه لم يستطع أن يحتوي هذه المجالات الآهلة

[248] Basri. D, Idem p62.

بالسكان، حيث لم ينجح هذا الحد إلا في حالة 5 جماعات قروية، من هنا كانت الضرورة ملحة في رفع هذا السقف إلى 20000 نسمة لكي يتمكن المسؤولون في احتواء 29 جماعة أي ما يشكل 64٪ من مجموع جماعات الجهة، أما الجماعات المتبقية التي يتجاوز عدد سكانها 20000 نسمة فإن عددها لا يتجاوز 16، وهي بصفة عامة جماعات كان من الصعب تقسيمها آنذاك لكونها تناسب مجال تأثير سوق أسبوع مهم أو تجمع عمراني مهم كثلاثاء سيدي بنور أو خميس الزمامرة أو لكونها تؤطر جماعات تتواجد بمجالات تتواجد بمجالات جغرافية جافة وفقيرة تتواجد بالخصوص على الحدود مع الرحمانة وبالنسبة لدكالة (حالة جماعة تامدة) أو تتواجد بمنطقة الكنتور (حالة جماعة جنان بويه، جماعة سيدي أحمد...) أو على مشارف تلال المويسات (جماعة أنكا..).

لقد كان التقطيع الجماعي لسنة 1959 يحمل في ثناياه الرغبة في تكسير الإطار القبلي، ولكنه لم يخرج عن القاعدة الإثنية بالاعتماد على الفخدة سواء كانت مجتمعة أم منفردة؛ "فعوامل التمييز كانت بدكالة الفلاحية أساسا عوامل إثنية[249]، وإن كانت الإرادة في دعم هذه الجماعات بإطارات اقتصادية فإن الديمغرافيا تظهر هي العامل الحاسم في تجميع الفخدات إلى حد سقف يصعب عند تجاوزه تأطير السكان وضبطهم.

لقد اختلفت آليات التنظيم والتقسيم الجماعيين لسنة 1992 التي اعتمدتها (انظر الجدول رقم) السلطات العمومية عن الآليات التي اعتمدت عليها خلال التقسيم السابق (1959)؛ وهي تترجم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها وفق تصوراتها الترابية واستراتيجياتها في تدبير الشأن العام المحلي فلم يكن التقطيع الجماعي الذي تم إجراءه يترجم مضمون الخطاب[250].

فقد جاءت الأسباب وراء هذا التقطيع تبريرية صرفة واكانت لأهداف من وراء تحقيقه طموحة ومتعددة ومتنوعة؛

– ملائمة الإطار الترابي للمعطيات الديمغرافية بسبب تضاعف عدد السكان الذي كان قائما سنة 1959.

– الوصول إلى وحدات ترابية محدودة المجال أكثر تعبيرا عن التضامنات والوحدات الاجتماعية، وقادرة أيضا على تكوين أطر ضابطة للتنمية المحلية.

[249] Basri, Idem p62

[250] – مذكرة وزارة الداخلية: مراجعة التقسيم الجماعي للمملكة لسنة 1992.

– ترسيخ الممارسة الديمقراطية بتوسيع فرص مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وتسيير مصالحهم بأنفسهم.

– السعي نحو الأفضل في تقريب الإدارة من المواطنين بغية التخفيف عنهم من مشاق التنقل.

– توسيع مجال التنمية بمضاعفة العناصر الإدارية والاقتصادية والزيادة في فرص التجهيز بالنسبة للوحدات الترابية الجد متأخرة.

يتقدم تصور عملية إعادة النظر في التقسيم الجماعي إذن كمناسبة لتصحيح الخلل في الإطار الترابي وفرصة لحل المشاكل العالقة بين الوحدات الترابية وقاعدة لتسريع وثيرة التنمية المحلية، غير أن قراءة متأنية ونقدية للخطاب وعملية التقطيع الفعلية تظهر الرهانات الحقيقية والمخاوف الكامنة وراء هذا الإجراء على المستوى الوطني عامة وعلى المستوى الجهوي خاصة.

إن تقسيم التراب إلى عدد أمثل من الوحدات الترابية القاعدية هو هدف مشروع ومبرر، حيث يفترض من التقسيم أن يزيد عدد الجماعات من الزيادة في عدد الوسائل الممكن تجنيدها وبالتالي سيساعد على حل المشاكل الناتجة عن الزيادة السكانية وعن العجز في توفير التجهيزات الأساسية والخدمات العمومية، ولكن تحليل الواقع الترابي الناتج عن هذا التقطيع يبين أن المعايير المعتمدة في وضعه والنتائج المترتبة عنه لا تطابق كليا هذه الأهداف.

2-2-2- التقسيم الجماعي لسنة 1992: تقسيم المقسم

فقد حاولت السلطات العمومية أن لا تعتمد على عناصر عامة وموحدة ومعايير ثابتة في عملية التقسيم بسبب تنوع الحالات وعدم انسجام المجالات الجغرافية واختلاف العناصر الذاتية في إحداث

الجماعات الجديدة؛ غير أن تجربة 1992 تبين أن المعايير المعتمدة كانت انتقائية وتراتبية وفي بعض الأحيان اعتباطية؛ الشيء الذي ترتب عنه ظهور نتائج عكسية.

أ– التفتيت هي الاستراتيجية المعتمدة:

لقد كان الهاجس الديمغرافي حاضرا بقوة؛ إذ أن النمو الديمغرافي السريع التي عرفته مناطق هذه الجهة قد ضاعف من عدد السكان سواء في الوسط الحضري أو في الوسط القروي، فعتبة التسامح الديمغرافي قد تم تجاوزه، وبالتالي يصبح من الصعب تأطير السكان وضبط مجالاتهم الترابية. ودرءً لكل الاحتمالات غير المحمودة والمخاطر الممكنة؛ تم اللجوء إلى ما يمكن أن نسميه "الميكانيكا الترابية" المعتمدة على تقطيع المجال بناءً على أساس تقسيم عدد السكان على إثنين. وبما أن عدد السكان قد تضاعف تقريبا ما بين 1959 و1992، فقد كان الأمر يستدعي إرجاع عدد السكان المطلوب إلى عدد

السكان الأصلي للجماعات لسنة 1959؛ أي العدد الذي يساعد على التحكم فيها ويعيق إمكانية انفلاتها. غير أن هذه الميكانيكا تتصرف في التراب بشكل آلي يعتمد فقط على عملية القسمة حتى ولو كان الأمر لا يستدعي ذلك.

فإذا كانت عتبة التسامح مازالت في معظم الحالات هي 20000 نسمة كما كان الأمر في التقطيع الأول، فإن عملية القسمة قد أصابت أيضا جماعات لم يكن عدد سكانها قد تجاوز هذه العتبة كما هو الشأن بالنسبة لجماعة خميس القصيبة وجماعة سبت سايس أو جماعات تجاوزتها شيئا، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة سيدي شيكر... وهي أصلا جماعات فقيرة اقتصاديا وماليا أدى تقسيمها إلى تشتيت إمكانياتها ومواردها.

ب- تقطيع ترابي اعتباطي:

صحيح أن مدى الامتداد المجالي للجماعات القروية يشكل عاملا غير مساعد في تماسكها الداخلي وعائقا أمام ولوجية السكان للخدمات والمرافق العمومية، وبالتالي كان من الأنسب تقليص مساحاتها خصوصا وأن الكثافات السكانية قد تزايدت بشكل أصبح معه إنشاء مراكز قروية ضروريا لتسهيل تأطير مجالاتها الترابية، وذلك من خلال منهجية تعتمد على وضوح حدود دقيقة تمكن فعلا من الوصول بسهولة إلى أماكن المرافق الجماعية، ولكن اعتباطية التقطيع خلقت في أحيان كثيرة جماعات هجينة من حيث صياغتها المجالية، وهكذا تم اللجوء إلى رسم حدود خطية لا تراعي المعطيات الإثنية أو الطبيعية أو مجالات التأثير الاقتصادية (كالأسواق) كما هو الشأن بالنسبة لجماعة المهارزة الساحل وجماعة الواليدية ذات الشكل المستطيل أو جماعة أولاد عيسى، بل هناك الكثير من الجماعات التي تثير وضع حدودها الانتباه كما هو الشأن بالنسبة لجماعة العطاطرة التي يشبه شكل مجالها الترابي شكل الأفعى، كما أن عددا من الجماعات القروية وضعت بشكل يضطر معه السكان أن يمروا عن طريق جماعة مجاورة للوصول إلى مقرات جماعاتهم كما هو الشأن بالنسبة لسكان الدواوير الجنوبية الشرقية لجماعة بوحمام الذين يضطرون إلى المرور بقرب جماعة سيدي بنور أو سكان الدواوير الجنوبية الشرقية (منطقة تكني) للجماعة القروية لمولاي عبد الله الذين يجدون أنفسهم مرغمين على المرور بتراب مدينة الجديدة للوصول إلى مقر الجماعة...وتكمن أسباب صعوبة الولوجية هاته في الوضعية الهامشية لمقرات الجماعات أو في انعدام الطرق المؤدية مباشرة إلى تلك المقرات.

ولم تنجح العديد من الجماعات القروية المحدثة في إيجاد مكان مناسب ومركزي لمجالاتها الترابية، حينما عمدت إلى توطين مقراتها بالقرب المباشر من مقرات الجماعات القديمة، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة بني تسيريس مع الجماعة الأم (العونات) أو بالنسبة لجماعة الغنادرة التي فصلها عن مركز الزمامرة بعد أن تم ترقيته إلى جماعة حضرية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن بعض الجماعات لا تتوفر على مقرات أصلا تستطيع من خلال بناء أنوية مركزية، كما هو الشأن بالنسبة لجماعة الجابرية التي تتخذ من مدينة سيدي بنور مقرا لإدارة شؤونها المحلية، وبما أن جل الجماعات القديمة قد استفادت من توطين مقراتها عند تقاطع الطرق أو على طول الطرق الرئيسية، فإن الجماعات المحدثة وجدت نفسها تستوطن المجالات الهامشية للجماعات الأصلية، الشيء الذي لا يساعدها على تحقيق مركزية لمجالاتها الترابية ولا يسهل لساكنتها الولوجية المرجوة.

وإذا كان توسيع المدارات الحضرية لمدن الجهة بمناسبة هذا التقطيع فرصة لحل مشاكل التوسع العمراني، فإن هذا الإجراء قد خلق مشاكل جديدة تتمثل في إدماج تجمعات قروية كثيرة مازال سكانها ينتظرون إلى الآن خدمات في مستوى الخدمات الحضرية.

كما فتح هذا التوسع الباب واسعا أمام المضاربات العقارية، مما أدى إلى تقليص الأراضي الزراعية وتفكيك البنيات الاجتماعية والترابية القائمة؛ وأصبحت معه المناطق الهامشية مجالا مفضلا لتزايد البناء والسكن العشوائيين بعد توافد العديد من المهاجرين القرويين الجدد. لقد أصبحت الدواوير الريفية والدواوير العشوائية بقدرة قادر "مجالات حضرية" بين ليلة وضحاها، بعد انضمامها للمدارات الحضرية، وبهذا صارت بحق مجالات للإقصاء والتهميش الاجتماعيين.

ج- الهوية المحلية بين البعد الإثني والبعد الحضري

لم يعد خفيا أن الهوية المحلية من العناصر الأساسية في تكوين الترابية، وهي بعد ناتج عن الوحدة والتعايش الاجتماعي والارتباط بالتاريخ المشترك وسيادة أنماط عيش وتقاليد وعادات وتمثلات جمعية... إلا أن هذه الهوية تتعرض باستمرار لتغيرات مستمرة وتحولات عميقة؛ تأتي على رأسها تلك الناتجة عن عامل التمدين وعمليات التقطيع الترابي.

فتقطيع قبيلة العونات مثلا إلى 5 جماعات قد كسر أسس الهوية الإثنية التقليدية بدون أن يستطع خلق هوية جديدة لكل واحد منها تستطيع معه تأسيس ترابية قوية تجعلها تأخذ مصيرها بنفسها، إذ

أنها مازالت مجالات هامشية فقيرة، كما أن الجماعات الثلاث الناتجة عن تقسيم قبيلة بني هلال تعاني من نفس الأعراض، وإن كان رد الفعل القبلي يأتي فقط عند حدوث الحملات الانتخابية التشريعية.

ضعف الترابية المحلية هو الذي يجعل السكان لا يثقون في قدرة مجالسهم المنتخبة على حل مشاكلهم، في الوقت الذي يعتقدون فيه بأن القائد أو العامل هو الأكثر نجاعة وفعالية في تدبير الشؤون المحلية؛ بل "إنهما الشخصيتين القادرتين على حل كل المشاكل والقضايا بما فيها تلك التي تدخل في اختصاصات المجالس المنتخبة".

ولابد هنا الإشارة أيضا إلى أن الجماعات القروية المجاورة للمدن عانت مجتمعاتها المحلية من الانشطار بإلحاق جزء من ساكنتها بالمدن تحت دريعة توسيع المدار الحضري، في الوقت الذي بقيت فيه ساكنتها القروية ودواويرها مشتتة حول أطراف المدينة بدون أي تماسك مجالي.

لهذه الاعتبارات وتلك يمكن القول بأن التقطيع الجماعي الأخير لم ينجح في خلق وحدات ترابية منسجمة، وعوض أن يسمح بتصحيح الاختلالات الناتجة عن التقطيع السابق بفعل الاعتماد على الروابط ذات الطبيعة الإثنية أو القبلية والاهتداء إلى وحدات سوسيو- ترابية متماسكة من شأنها أن تحسن من أداءها الوظيفي والاجتماعي والثقافي، قام هذا التقطيع بتكريس الأبعاد الإثنية وزاد من حدة الاختلالات المكانية على مستوى النقل والتسوق والمرافق الاجتماعية.

2-عدم الإستقرار الترابي: عامل لا يساعد الترابات على تحقيق التنمية

-الجماعات الجديدة، غالبا ما تكون جماعات غير مؤهلة اقتصاديا وماليا

إن أي تحديد لوحدات ترابية جديدة ينبغي أن لا يغفل أهمية المعيار الاقتصادي ويتعلق الأمر على الخصوص بالسهر على إحداث جماعات ترابية مؤهلة لإنعاش تنميتها الذاتية اعتمادا على معطياتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية؛ وبالتالي يجب أن تتوفر على وسائل من شأنها أن تعجل بمسلسلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يضمن للجماعة الجديدة عناصر الاستقلالية المالية ومن تحقيق مركزية مجالية تمكنها فعلا من أن تصبح قطبا للتنمية، وأن تتوفر على حد أدنى من البنيات التحتية الضرورية لإنعاش الأنشطة الاقتصادية بها واستقرار سكانها، هذا بالإضافة إلى ضرورة توفرها على بنيات مدرة لموارد مالية وجبائية خاصة وبنيات مدرة للدخل للعاملين الناشطين بها.

ولكن هاته الجماعات المحدثة تجد نفسها بدون موارد مالية خاصة، حيث لا تتوفر أغلبها على أسواق أو مراكز تجارية وممتلكات وأرصدة عقارية... تمكنها من تحقيق الاستقلالية المالية؛ إذ أنه بعد إحداثها مباشرة وجدت نفسها في مواجهة مطالب وحاجيات متعددة خصوصا وأن الجماعات القديمة قد استحوذت على معظم الموارد البشرية ومصادر الدخل؛ لهذا نجد بأن أغلبها مازال يعتمد على مساعدات الدولة وعلى نصيبها من الضريبة على القيمة المضافة، مما يجعلها تعيش في حالة من ""الهشاشة المالية.

وليس خاف على أحد أن معظم المجهودات المبذولة في الخمسة عشر سنة الماضية قد بُدلت فقط في بناء المقرات وتوظيف الموظفين، دون أن تضطلع بوضع اللبنات الأساسية للإقلاع الاقتصادي والبنيات الأساسية الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة، وهكذا لا يجب الاستغراب عند وجود مقرات دار الجماعة يتيمة في مجال أعزل بدون مرافق اجتماعية ولا بنيات تجارية ولا اقتصادية. فإذا ما استثنينا بعض الجماعات القروية القليلة كجماعة أولاد بوساكن التي استطاعت أن تستفيد من تدخلات المجلس الإقليمي والقيام بإنشاء عدد قليل من المرافق الاجتماعية، فإن معظمها لا يتوفر على أي مرفق اجتماعي، أو كل ما من شأنه أن يلبي حاجيات الساكنة المحلية من الخدمات الأساسية؛ باستثناء الفرعيات المدرسية وفي بعض الحالات قلة من مجموعات المدارس التي كانت وزارة التربية الوطنية قد أنشأتها قرب الدواوير الكبرى أو عند مفترق الطرق. والواقع أن إحداث هاته الجماعات جاء بدون تنسيق مع الوزارات المعنية لكي تضطر إلى مصاحبة ترقية هذه المجالات إداريا وترابيا بتوطين مرافق عمومية تدخل في مجالات اختصاصها.

ولم تنجح هذه الجماعات في إيجاد مركز لمقرها قادر على خلق إشعاع حوله ومن خلاله تتكون هوية الجماعة، بل على العكس من ذلك قام التقطيع بتكسير العلاقات الترابية والترابطات المجالية التي تطلبت إقامتها مدة زمنية تفوق أربعة عقود أو أكثر، سواء تلك التي استطاعت أن تنسجها المراكز مع هوامشها من دواوير أو بين الأسواق والأرياف المجاورة لها، كما تم تفكيك الشبكات الاجتماعية، سواء منها تلك التي تولدت نتيجة لتضافر وتلاقي المصالح المشتركة بين سكان الجماعات القديمة أو تلك التي تولدت نتيجة العمل السياسي والتقاطبات الحزبية رغم ضعفها، بل تم محو بعض المؤشرات الرمزية التي استطاع من خلالها الناس خلق هويات محلية استطاعت أن تتجاوز نسبيا الهويات التقليدية.

– تطور التقطيع الجماعي وأثره على البنيات الترابية المحلية

عرفت الجماعات القروية بجهة دكالة عبدة تطورا ملموسا في بنيتها المجالية بسبب التغييرات لتي تم إحداثها بفضل اللامركزية التي انطلقت منذ بداية الستينات من القرن الماضي، لتنتقل بذلك المجالات التي تنتشر فوقها من مجالات متجانسة نسبيا إلى مجالات مؤطرة إداريا ومستقطبة نسبيا مجاليا ومجهزة في حدودها الدنيا، وهكذا يمكن القول على أن المجالات الترابية للجماعات القروية قد مرت بثلاثة مراحل أساسية.

1- مرحلة التأسيس: وهي المرحلة الممتدة من سنة 1960 إلى 1976 وهي التي عرفت فيها جماعات دكالة–عبدة تحديد الهوية بإعطائها أسماءً معينة، بالإضافة إلى بناء دار للجماعة وسوق أسبوعي ومدرسة مركزية، وبالتالي فإن أسماء معظم جماعات الجهة قد ارتبطت بأيام الأسواق الأسبوعية، وبالتالي فإن مركز الجماعة كان يقوم بثلاثة وظائف أساسية: وظيفة سياسية (انعقاد دورات المجلس الجماعي)، وظيفة إدارية (الوثائق الثبوتية) ووظيفة تجارية مؤقتة (يوم السوق الاسبوعي).

2- مرحلة الاستقطاب المركزي، وهي المرحلة التي امتدت من سنة 1976 إلى سنة 1992، وهي المرحلة التي شهدت فيها الجماعات القروية تركيزا لمجهودات المجالس القروية في تجهيز المراكز بإنجاز مجموعة من البنيات التحتية (مد شبكات الماء والكهرباء) ومجموعة من المرافق الاجتماعية (مستوصفات ومراكز صحية، واعداديات وملحقات البريد...)، كما شهدت فيها محاولات لتنظيم مركز الجماعة بإخضاعه لتصاميم النمو وإحداث تجزئات وإنشاء متاجر ودكاكين ودور للموظفين.

وقد توجت هذه المجهودات بظهور مراكز قروية نشيطة طوال الأسبوع تحولت تدريجيا إلى مراكز حضرية بازغة تتمتع بوظائف متنوعة نسبيا ليستقل بعضها على شكل جماعات حضرية، ولكن ما يثير الانتباه في هذه المرحلة هو التهميش الذي طال المجالات القروية التي بقيت دواويرها معزولة وغير مجهزة ومهمشة، وكأن المجلس لا يهتم إلا بالمركز كواجهة للجماعة.

3- مرحلة التنمية الانتشارية: وهي المرحلة التي بدأت بوادرها الأولى تظهر مع بداية التسعينات من القرن الماضي مع ظهور البرامج الوطنية للنهوض بالعالم القروي، حيث قامت الجماعات القروية بعقد شراكات مع الجهات المختصة لتجهيز الدواوير بالكهربة القروية وتزويدها بالماء الشروب ومد المسالك والطرق القروية وبقدر ما تحسنت ظروف العيش بالمجالات القروية، بقدر ما تعززت مكانة المراكز القروية بظهور وحدات لأنشطة جديدة كالصيدليات، والأطباء التابعين للقطاع الخاص وفضاءات ميكانيك السيارات وإصلاح العربات الفلاحية وإحداث العديد من الوحدات السوسيو–اقتصادية كالثانويات ودور الطالب والطالبة والأندية النسوية.

وإذا كانت الجماعات القروية قد وجدت صعوبة، في العقود التي سبقت تقسيم 1992، في تكوين هويات محلية تتماهى نسبيا مع إحداث الجماعات المحدثة سنة 1959 وبالتالي تكوين تماسكات ترابية لها، فإن التقسيم الأخير قد كسر من جديد هذه الوحدات السوسيولوجية والسياسية الناشئة، وذلك بخلق جماعات جديدة بدون الاعتماد على معايير وجيهة للتقطيع الترابي. لقد رأت أكثرية الجماعات في المرحلة الثالثة، ولكنها بقيت منشطرة مجاليا واقتصاديا بين الجماعات المجاورة لتبدأ مرحلة التأسيس الصعبة لتبني "ترابيتها" بصعوبة كما لو أنها "رحلة سيزيف" جديدة.

كما يجب الإشارة أيضا إلى أن عدم التمفصل الذي كان يسم العلاقة ما بين مراكز الجماعات القروية وهوامشها كان يطابقه في الفترتين الأولى والثانية عدم اهتمام مطلق بالعمل الجماعي من طرف السكان القرويين فيما كان يقابل هذا السلوك السلبي، سلوك آخر لا يقل سلبية عن الأول هو تغاضي المنتخبين الجماعيين عن الدفاع عن مصالح الهوامش الجماعية، ولكن تدخلات الدولة عن طريق البرامج الوطنية للنهوض بالعالم القروي قد جعلت المنتخبين الجماعيين يكتشفون المجالات التي يمثلونها، فيما أصبح السكان أكثر اهتماما من السابق بالشأن المحلي، ليظهر في نهاية المطاف أن الدولة مازالت هي التي تتوفر على الأدوات والوسائل لحسم صياغة المجالات الترابية والقادرة على إطلاق الديناميكيات الترابية.

الجدول رقم 30: التقطيع الجماعي لسنة 1992

الجماعات القديمة	الجماعات الجديدة	عدد السكان	أصل الاسم	الوضعية	تغيير الإطار الترابي
حرارة	حرارة	20894	فخدة	قديمة	مركز محدد
اثنين الغيات	الغيات	24965	فخدة	قديمة	تغيير الاسم تغيير الحدود
جمعة سحيم	جمعة سحيم	13548	سوق+فخدة	قديمة	بلدية
الشماعية	الشماعية	18010	منشأة بشرية	قديمة	بلدية
	تياميم	6214	فخدة	جديدة	جماعة قروية
اليوسفية	اليوسفية	60451	مدينة	جديدة	بلدية
رأس	رأس العين	17874	منبع مائي	قديمة	لا
العين	الخوالقة	15974	فخدة	جديدة	جماعة قروية
جنان	جنان بويه	15616	جنان	قديمة	تغيير الحدود
بويه	جدور	18919	فخدة	جديدة	جماعة قروية
	سيدي شيكر	15647	ولي صالح	قديمة	تغيير الحدود
سيدي شيكر	المزوضية	4946	فخدة	جديدة	جماعة قروية تغيير الإقليم
	إيغود	20601	فخدة		تغيير الحدود
ثلاثاء إيغود	الهديل		فخدة	جديدة	جماعة قروية تغيير الإقليم
سوق	ايير	20586	آثار	قديمة	لا
ايير	البدوزة	10684	رأس بحري	جديدة	جماعة قروية

الجماعات القديمة	الجماعات الجديدة	عدد السكان	أصل الاسم	الوضعية	تغيير الإطار الترابي
	آسفي بياضة	56917	نوع من التربة	جديدة	بلدية
آسفي	آسفي بو ذهب	100757	ولي صالح	جديدة	بلدية
	آسفي الزاوية	95602	زاوية دينية	جديدة	بلدية
سيدي	الكنتور	20307	تضاريس	قديمة	تغيير الاسم
أحمد	السبيعات	14368	فخدة	جديدة	جماعة قروية
سبت	سبت جزولة	10363		جديدة	بلدية
جزولة	العمامرة	11904	فخدة	جديدة	جماعة قروية
حد	التوابت	10973	فخدة	قديمة	الحدود
التوابت	المعاشات	12463	فخدة	قديمة	جماعة قروية
لبخاتي	لبخاتي	14044	فخدة	قديمة	تغيير الحدود
	لحضر	12401	فخدة	جديدة	جماعة قروية
خط	خط أزكان	14178	حدود	قديمة	تغيير الحدود
ازكان	أولاد سلمان	16751	فخدة	جديدة	جماعة قروية
مول	مول البركي	14049	ولي صالح	قديمة	تغيير الحدود
البركي	دار سي عيسى	10726	منشأة بشرية	جديدة	جماعة قروية
خميس	أنكا	20205	فخدة	قديمة	تغيير الحدود
أنكا	الصعادلة	13475	فخدة	جديدة	جماعة قروية
سيدي	سيدي تيجي	14649	ولي صالح	قديمة	تغيير الحدود
تيجي	المراسلة	15639	فخدة	جديدة	جماعة قروية
سيدي	سيدي الكرعاني		ولي صالح	قديمة	تغيير الحدود
الكرعاني	المصابيح	11346	فخدة	جديدة	جماعة قروية
بوكدرة	بوكدرة	21457	ولي صالح	جديدة	مركز محدد
سيدي عيسى	10015		ولي صالح	قديمة	لا
الجديدة					
أزمور		26160	نبات	قديمة	لا
سيدي بنور			ولي صالح	قديمة	بلدية
	البير الجديد		منشأة بشرية	قديمة	بلدية
البير	مهارزة الساحل	15183	فخدة	قديمة	جماعة قروية
الجديد	لغديرة	15183	معطى طبيعي بحيرة	جديدة	جماعة قروية
بوحمام	بوحمام	23401	فخدة	قديمة	تغيير الحدود
	العطاطرة	13105	فخدة	جديدة	جماعة قروية

امطل	امطل	10715	فخدة	قديمة	تغيير الحدود
	الجابرية	16159	فخدة	جديدة	جماعة قروية
تامدة	تامدة	9840	قبيلة	قديمة	مركز محدد
	أولاد عمران	11790	قبيلة	جديدة	مركز محدد
	بني دغوغ	16603	فخدة + تل	جديدة	جماعة قروية
كريديد	كريديد	11925	فخدة	قديمة	تغيير الحدود
	لعكاكشة	13343	دوار	جديدة	جماعة قروية
أربعاء العونات	العونات	18143	قبيلة	قديمة	مركز محدد
	بني تسريس	13734	فخدة	جديدة	جماعة قروية
حد العونات	مطران	11744	فخدة	قديمة	تغيير الاسم
خميس القصيبة	خميس القصيبة	6229	آثار	قديمة	الحدود
	أولاد بوساكن	8353	دوار	جديدة	جماعة قروية
سبت بني هلال	بني هلال	16663	قبيلة	قديمة	تغيير الاسم
	العامرية	12622	فخدة	جديدة	جماعة قروية
المشرك	المشرك	13072	بئر	قديمة	الحدود
	أولاد سي بوحيا	17636	فخدة	جديدة	جماعة قروية
شتوكة	شتوكة	26160	قبيلة	قديمة	الحدود
	سيدي علي بن حمدوش	24297	ولي صالح	جديدة	جماعة قروية
الحوزية	الحوزية	23358	قبيلة	قديمة	الحدود
	أولاد رحمون	19415	فخدة	جديدة	جماعة قروية
سانية بركيك	سانية بركيك	29123	منشأة بشرية	قديمة	تغيير الحدود
	أولاد سبيطة	20251	فخدة	جديدة	جماعة قروية
الغربية	الغربية	23117	قبيلة	قديمة	تغيير الحدود
	الوالدية	13076	آثار قصبة	جديدة	جماعة قروية
أولاد فرج	أولاد فرج	14518	ج	قديمة	مركز محدد
	سيدي علي بن يوسف	10618	ولي صالح	جديدة	جماعة قروية
	سيدي حسين بن عبد الرحمان	6984	ولي صالح	جديدة	جماعة قروية
أولاد حمدان	أولاد حمدان	14553	فخدة	قديمة	لا
	الشعيبات	10175	دوار	جديدة	جماعة قروية
	القواسم	10879	زاوية دينية	جديدة	جماعة قروية
خميس متوح	متوح	25115	فخدة	قديمة	لا
	بولعوان	14154	آثار	جديدة	جماعة قروية

سيدي	سيدي سماعيل	22713	ولي صالح	قديمة	مركز محدد
سماعيل	المكرس	12436	نوع محلي للتربة	جديدة	جماعة قروية
سبت	سبت سايس	9313	سوق+ فخدة	قديمة	الحدود
سايس	زاوية سايس	9349	زاوية+فخدة	جديدة	جماعة قروية
أولاد	أولاد غانم	20889	فخدة	قديمة	مركز محدد
غانم	سيدي محمد اخديم	8945	ولي صالح	جديدة	جماعة قروية
أولاد عيسى	أولاد عيسى	18518	فخدة	قديمة	لا
	سيدي عابد	16421	ولي صالح	جديدة	جماعة قروية
مولاي	مولاي عبد الله	30926	ولي صالح	قديمة	مركز محدد
عبد الله	أولاد حسين	25090	فخدة	جديدة	جماعة قروية
الغنادرة	الغنادرة	28033	فخدة	قديمة	الحدود
	الزمامرة		فخدة	جديدة	بلدية

خاتمة الجزء الأول:

بعد أن جرب المغرب سياسات واستراتيجيات تنموية مختلفة لتطوير وتأطير وتأهيل المغرب عامة والمجالات الترابية خاصة، اهتدى إلى المقاربة الترابية.

ولكن هذه المقاربة ما زالت لم تتجدر في السلوكيات والممارسات والمشاريع التي تنتهي فيما بعد إلى الاستمرار في نهج المقاربة القطاعية والتقنية.

ولتسليط الضوء على هذه المقاربة التي تعتمد في منهجها على مفاهيم التراب والفاعلين والرهانات... قمنا بالرجوع إلى الإطار النظري والإبستمولوجيي لنظريات التنمية لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والجغرافية الاجتماعية بصفة خاصة، وذلك من أجل تأصيل هذه المفاهيم والإحاطة بها إحاطة علمية ومنهجية تساعدنا على فهم إشكاليتنا. وقد تبين فعلا أن هذه المقاربة الترابية مقاربة وجيهة لأكثر من اعتبار في تناول قضايا التهيئة والتنمية المستدامة. وللدخول في صميم موضوعنا، رجعنا إلى السياق التاريخي لتشكيل التراب المغربي وكذا إلى السياسات والاستراتيجيات والمقاربات المختلفة.